



جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

الاتحاد العام التونسي للشغل بين النضال النقابي والكفاح التحرري
(1946-1956)

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:

أ/ د. لزهر بديده

إعداد الطالب:

- محمد الطيب رزوق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
مولود عويمر	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
لزهر بديده	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
محمد بلقاسم	أستاذ محاضر - أ-	عضواً مناقشاً	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة محمد بوضياف المسيلة
أيت مدور محمود	أستاذ محاضر - أ-	عضواً مناقشاً	جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين ((أمي وأبي)) اللذان غمراني
دوما بدعواتهما الصالحة وشجعاني وشدا من أزمي كلما شرعت في
عمل جاد .

إلى زوجتي الوفيّة التي تحمّلت معي ومني كل الكدر
والتقصير وآزرتني في كل مراحل بحثي وجادت بأغلى أوقاتها
لمساعدتي .

إلى النجوم المضيئة في حياتي أبنائي الأحبة : عبد الحكيم ، أيوب ،
محمد رياض ، ريتاج ، إيلاف ، يوسف .
إلى جميع أفراد أسرتي حفظهم الله .

إلى جميع أساتذتي وأصدقائي وكل من ساعدني جزاهم الله
خيلا .

إلى كل من ضحى ويضحى من أجل هذا البلد الغالي
"الجزائر" ليعيش شامخا بين الأمم .

إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

كلمة شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا وحيينا
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً على ما أنعم به علي من نعم جليلة، وأجلها
نعمة العلم، فسبحانه لأحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه.
والشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمشورة في سبيل إنجاز هذا البحث
وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور بديده لزهري المشرف على هذه الأطروحة والذي لم يخل علي
بنصائحه وإرشاداته التي كانت لي خيراً أنيس في بحثي، ومنحتني القدرة
على رفع التحدي لإنجاز هذا البحث في آجاله المحددة.

الأستاذ الدكتور محمد السعيد عقيب علي توجيهاته ونصائحه وما أمدني به من كتب
ووثائق ومعلومات أثريت بها بحثي.

الأستاذ الدكتور سعد توفيق البزاز علي ما أسداني به من نصائح ووثائق استعنت بها
في البحث

كما أنني أدن بال شكر للسيد سامي الطاهري الأمين العام المساعد والمسؤول
عن الاعلام والنشر للاتحاد العام التونسي للشغل بتونس، وكذا عمال مركز الأرشيف
الوطني بتونس وعمال المكتبة الوطنية بتونس على ما قدموه لي من مساعدة.

قائمة المختصرات باللغة العربية واللغة الفرنسية

1- اللغة العربية :

أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي.

ح.و.ت : الحركة الوطنية التونسية

ش.و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

م.و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب

م.أ.ت.ح.و: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس.

م.ت.م : المجلة التاريخية المغربية.

م.ت.ع.إ : المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية.

2- اللغة الفرنسية :

A.F.L : American Fédération of Labor.

ANT: Archive National Tunis.

C.F.D.T : Confédération Français Démocratique du Travail.

C.G.T: Confédération Général du Travail.

CDN : Centre de documentation national (Tunis) .

CFTC : Confédération Français des Travailleurs Chrétiens.

CGTU : Confédération Général du Travail Unitaire.

CSFT : Le Cartel des Syndicats Fédérés de Tunisie.

Doc : Document.

Doss : Dossie.

F.O : Force Ouvrière.

F.S.M : Fédération Syndicale Mondial.

F.T : Force de Travail.

I.B.L.A : Institut des bettes Lettres Arabes.

I.S.H.M.N : Institut Supérieur d'histoire du Mouvement National.

MNT : Mouvement National Tunisienne.

R.H.M: Revue d'histoire maghrébine.

S.I.S.L : Société International du Syndical Liberté.

U.S.T.T: Union de Syndicat des travailleurs Tunisiens.

مقدمة

منذ أن فرضت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، أبدى الشعب التونسي مقاومة شديدة للاستعمار الفرنسي، استمرت هذه المقاومة باستمرار الوجود الاستعماري، لأن المستعمر الفرنسي لم يتوقف في احتلاله عند حد معين ولم يقتصر في أطماعه إلى جانب واحد. بل استعمل في سبيل تحقيق أطماعه ومطامحه الاستعمارية أساليب وحشية، كانت لها انعكاسات سلبية وعميقة في نفسية الشعب التونسي، مما زاد في حدة وشدة المقاومة التي استمرت متسلسلة تسلسل السياسة الاستعمارية نفسها، استعمل فيها الشعب أسلوبيين من الكفاح، الكفاح المسلح والكفاح السياسي.

امتد هذا الكفاح منذ اللحظة الأولى لفرض الحماية حتى استقلال البلاد، مارا بمراحل مختلفة، مرحلة المقاومة المسلحة التي انطلقت منذ إعلان الحماية واستمرت بشكل واضح إلى غاية نهاية الحرب الإمبريالية الأولى، ومرحلة المقاومة السياسية التي انطلقت هي الأخرى بداية مع الوجود الاستعماري في المنطقة واستمرت حتى تحقيق الاستقلال الكامل لتونس، لكن بروز المقاومة السياسية بشكل واضح وجلي تبلور مع نهاية الحرب الإمبريالية الأولى، حيث تبلورت الأفكار التحررية والسياسية واتضحت المطالب الوطنية المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية والمنظمات الطلابية والحركة النقابية، هذه الأخيرة التي أعطت في مجملها دفعا قويا للكفاح السياسي من خلال قوة برامجها وأصالة ثقافتها.

فكان ظهور الحركة النقابية قد برز مع بداية عام 1924 بقدم المناضل الدكتور محمد علي الحامي إلى تونس من ألمانيا، والذي كان يحمل معه مشروع نضالي وطني يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتونسيين، افتتحه بتأسيس نوع من التعاونيات الاستهلاكية، التي كان الهدف منها تكوين مشاريع وطنية، تكون حامية للاقتصاد الوطني، ثم واصل في هذا السياق بتنظيم العمال وتنبيههم إلى المزالق الاستعمارية، ودفعهم لنيل مطالبهم، فتكتل العمال التونسيون وأصبحوا بتكتلهم هذا قوة هائلة وقفت في صف النضال ضد المستعمر الفرنسي، حتى تم لهم تكوين اتحاد عمالي في نهاية

سنة 1924 تحت اسم " جامعة عموم عملة تونس " التي عملت السلطة الحامية على إخمادها ووأدها في مهدها بنفي مؤسسها والتضييق على مناضليها.

لكن الفكرة لم تمت بنفي وموت مؤسسها، ففي عام 1944 بدأت الحركة النقابية تتخذ شكلا قوميا واضحا، كان المناضل فرحات حشاد هو باعث هذه الحركة من جديد، فكانت أولى خطوات هذا الرجل بعد إيقاد فكرة الحركة النقابية القومية، هو جمع النقابات المستقلة الموجودة في أنحاء تونس في منظمة واحدة وهي " الاتحاد العام التونسي للشغل"، كان ذلك في عام 1946.

هذه المنظمة النقابية الجديدة شكلت بالنسبة لي موضوعا يعد جدير بالبحث والدراسة، لما له من أهمية وإضافة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية من جهة، ومن جهة أخرى لما ستضيف هذه الدراسة من فائدة علمية إلى المكتبة التاريخية بصفة خاصة وإلى المكتبة العربية بصفة عامة، وخاصة وأن معالجة الموضوع ستتركز أساسا على محور مهم وهو "الدور الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل في سبيل وحدة النضال والكفاح بشقيه النقابي والسياسي ضد الاستعمار الفرنسي داخل تونس وفي المغرب العربي والبلاد العربية عموما.

هذا الموضوع حددت له إطارا زمنيا انطلقا من سنة تأسيس المنظمة النقابية الجديدة "الاتحاد العام التونسي للشغل" سنة 1946، هذه السنة التي تزامنت مع نهاية الحرب الإمبريالية الثانية، والتي عرفت تباينا بين الحركة النقابية الفرنسية بتونس والحركة النقابية التونسية ذات البعد الوطني التونسي وسنة 1956 التي كان فيها التتويج للنضال التونسي من خلال إعلان الاستقلال في 20 مارس 1956، هذه السنة التي سيعرف فيها الاتحاد العام بيئة جديدة من النضال تتغير فيها مناهج وأساليب النضال والكفاح.

لكن ونظرا لأهمية الموضوع وضرورات البحث فقد ارتأيت أن أضع له خلفية تاريخية امتدت إل نهاية الحرب الإمبريالية الأولى، فترة بدايات العمل النقابي الوطني من خلال تأسيس نقابة جامعة عموم العملة التونسية عن طريق أحد رواد العمل النقابي بتونس وهو محمد علي الحامي، فقد أفردت هذه الفترة بفصل تمهيدي متعلقا ببدايات الحركة النقابية الوطنية في تونس، هذا من حيث الإطار الزمني.

أما الإطار المكاني، فمن حيث مدلولات الموضوع فهي تقتصر على دول المغرب العربي الثلاث تونس الجزائر والمغرب، باعتبارها المجموعة التي ارتسم فيها نضال وكفاح الاتحاد العام التونسي للشغل، فتم من خلال هذا النشاط رسم علاقات بينية بين المنظمات النقابية في هذه البلدان سواء كانت علاقات ثنائية أو مساندة من خلال الانضمام للجامعات النقابية العالمية، ليتسع الإطار المكاني في الأخير من خلال النشاط الخارجي للاتحاد العام التونسي للشغل شاملا بعض الدول العربية مثل ليبيا ومصر وفلسطين.

وجاءت رغبتني في دراسة هذا الموضوع نابعة من ذلك الواقع السياسي الذي عرفته تونس بعد ثورة 2011، التي أسقطت الرئيس زين العابدين بن علي، هذا الواقع الجديد الذي كان فيه الاتحاد العام التونسي للشغل الطرف الأساسي والمهم في العملية السياسية، بل إنه العنصر الأساسي الذي اجتمعت من حوله جميع الأطياف السياسية حول مائدة الحوار للخروج من الانسداد السياسي الذي وقعت فيه البلاد بعد الثورة.

هذه الرغبة رسخت دون شك من خلال مطالعتي وما وقفت عليه من فكرة عامة وعدة معطيات عن الحركة النقابية ودورها في المغرب العربي خاصة عند إعدادي لرسالة الماجستير في التاريخ المعاصر المعنونة بالبعد المغربي للحركة الوطنية التونسية (1948-1955)، لاحظت بأن المناضل فرحات حشاد ومن خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل، كان لهم دور مهم في إضفاء الصبغة المغربية على نشاط الحركة الوطنية التونسية، بل الأكثر من ذلك أنه كانت لهم بصمات واضحة في توحيد النضال والكفاح المغربي

المشترك، عندئذ تولدت لدي رغبة شديدة وملحة لطرق هذا الموضوع والبحث فيه وتسجيله أطروحة دكتوراه، من خلال دراسة الدور الذي قام به الاتحاد العام في سبيل النضال النقابي والكفاح التحرري داخل القطر التونسي أو على المستوى المغاربي والعربي عموماً.

فاستقر رأيي بعد المشورة التي تلقيتها من أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "بديده لزهري" على هذا الموضوع تحت عنوان "الاتحاد العام التونسي للشغل بين النضال النقابي والكفاح التحرري (1946-1956)"، وكان أن أنعم علي الأستاذ المشرف ببعض التوجيهات والآراء القيمة التي دفعتني لبحث هذا الموضوع دون غيره وحفزي لإنجازه علني أستطيع المساهمة ولو بالنزر اليسير في كتابة تاريخ الحركة النقابية الوطنية بتونس.

فهذا الموضوع شيق وشاق في نفس الوقت، جدير بالبحث والدراسة لعدة عوامل منها أنه موضوع بكر إذ لم ينل حظه من البحث العلمي الجاد حسب اطلاعي، حيث أن الكتابات حول هذا الموضوع، ركزت على الإطار العام للحركة النقابية من حيث النشأة والتطور والدور الأساسي الذي لعبته في تفعيل نشاط الحركة الوطنية التونسية، ربما تكون لذلك مبررات واقعية كون النشاط السياسي يغلب على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودور الأحزاب السياسية كان بارزاً على باقي المنظمات الاجتماعية الأخرى في نشاط الحركة الوطنية التونسية خاصة في هذه الفترة.

ومن أهم ما كُتب في هذا الموضوع كتاب "عبد السلام بن حميدة" تحت عنوان الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس في جزئين، لكن لم يكن في هذا الكتاب تركيز على نضال وكفاح الاتحاد العام التونسي للشغل، مما استوجب علينا البحث في الموضوع، للوقوف على أهم الأعمال التي قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل منذ نشأته في سبيل النضال النقابي والكفاح التحرري، كما أننا نعتقد أن هذا البحث أصبح اليوم ضرورياً كي نقف على الأسباب التي تفسر القوة الكامنة لهذه الحركة من خلال طرحها لأفكار تحررية وانتشار عمودي وأقفي، سواء داخل التراب التونسي أو في إطار دول المغرب العربي وبعض الدول العربية.

وسنحاول في هذا البحث العمل على تقديم وتحليل الكتابات والبحوث التاريخية، التي اختلفت حول تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل في النضال النقابي والكفاح التحرري، فقد قمت بجمع الآراء المختلفة، والعمل قدر المستطاع على تحليلها حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج ، مستعينا بالعديد من المصادر الاصلية والوثائق التاريخية الخاصة بتاريخ الحركة النقابية التونسية عموما وبالاتحاد العام التونسي للشغل خصوصا، وبكتابات بعض من كان مشاركا في النضال النقابي الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، كفرحات حشاد، والسعداوي حسن والحبيب بورقيبة وعبد السلام بن حميدة واحمد بن صالح وأحمد بن ميلاد والصغير عميرة عليه.... وغيرهم حتى تكون الكتابة مثبته بشواهد المشاركين في النضال النقابي والكفاح التحرري التونسي، حتى وإن كانت بعض هذه الكتابات خرجت ممزوجة بالنزعة الشخصية والرؤية الفردية للحدث التاريخي أحيانا، كما خرجت مبنية على علاقة الكاتب أو الشاهد بالأحداث والشخصيات المشاركة فيها، لذا حاولنا تحليل ما جاء فيها وتمحيصها ومقارنتها ببعضها وبغيرها من الدلائل، وبما جاء في المصادر الأصلية لتاريخ الحركة النقابية في تونس وتاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل.

ونحن بدورنا نسعى من خلال هذه التحاليل والمقارنات لهذه الكتابات، سد حاجيات بعض الباحثين الذين يرغبون في التعرف على سياسة القيادة النقابية التونسية في مواجهة التحديات الإقليمية التي طرحت عليها وموقفها من كبريات القضايا التي عرفها الإقليم المغربي ودور الفكر التحرري التي كانت تحمله هذه القيادة في تطور علاقاتها ببقية النقابات ببلدان المغرب العربي وبالجامعات النقابية العالمية.

كما نسعى من خلال هذا البحث رسم أفاق مستقبلية لإمكانية التكتل والوحدة في الإطار المغربي لما تقتضيه الضرورة الاقتصادية العالمية الراهنة، والوقوف إلى جانب واحد شعبا وسلطة للتصدي للتدخلات والضغطات الأجنبية التي من شأنها أن تنتقص من سيادة واستقلال الشعوب.

كل ما سبق ذكره، دفعني وبرغبة شديدة وملحة لاختيار هذا الموضوع لأبحث فيه وأتعمق في دراسته، بهدف الكشف عن بعض الحقائق التاريخية والعلمية التي تتعلق بتاريخ الحركة النقابية في تونس وبنشاطها في إطارها المغاربي، عساني أساهم ولو بقسط يسير في كتابة تاريخ المغرب العربي الكبير الحافل بالأمجاد والبطولات، وبالتالي أكون قد أدت واجبا علميا ووطنيا وقوميا.

وبناء على ما ورد ذكره عملت على معالجة الموضوع انطلاقا من إشكالية الأطروحة والتي تنصب حول:

نشأة وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل، بداية من الوضع والظروف التي ظهر فيها الاتحاد، والمراحل التي مر بها خلال الفترة المدروسة، والمصاعب التي تلقاها في سبيل تحقيق أهدافه وغاياته، مبرزاً في هذا الجانب نضاله النقابي وكفاحه التحرري سواء كان ذلك وطنياً أو على المستوى المغاربي والعربي، من خلال نسيج العلاقات التي ربطها الاتحاد مع بقية الحركات النقابية الداخلية والخارجية.

ولفهم حقيقة هذه الإشكالية وخلفياتها نجد أنفسنا أمام جملة من التساؤلات الموضوعية والهامة منها:

- هل كانت فكرة تأسيس الاتحاد العام فكرة قديمة متجددة أم أنها فكرة جديدة؟
- ما هي الظروف التي تم فيها تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل؟
- فيم تمثلت أولى أولويات العمل النقابي للاتحاد العام؟
- هل اقتصر عمل الاتحاد العام على النضال النقابي أم تعداه للكفاح السياسي والتحرري؟
- فيم تمثل الكفاح السياسي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل إن وجد؟

- ما الدور الذي قام به الاتحاد العام في تبليغ صوت العامل المغاربي للمنظمات النقابية العالمية؟

- ما الدور الذي قام به الاتحاد العام في توحيد العمل النقابي المغاربي وفي مؤازرة العمال والمنظمات النقابية خاصة في أمهات القضايا العربية.

ولتحليل الاشكالية وجزيئياتها وإكمال هذه الدراسة، شرعت في جمع المادة العلمية اللازمة لذلك من خلال قيامي بثلاث رحلات للقطر التونسي، حيث استفدت من الأرشيف الوطني التونسي، ومركز التوثيق والمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسي بمنوبة، وأرشيف الاتحاد العام التونسي للشغل بمقر جريدة الشعب التابعة للاتحاد، والمكتبة الوطنية بتونس، وحصلت على كم من الوثائق الأرشيفية بمختلف مصادرها، وتمكنت من الاطلاع على عدد من الجرائد التي صدرت في الفترة المدروسة لتاريخ الاتحاد العام التونسي خصوصا جرائد - مستقبل تونس، صوت العمل، الشعب التونسي، Tunisie-socialiste، Le mission، التي كانت قريبة من الاتحاد وناقلة لجل نشاطاته والبعض منها يمثل الخط الذي يسير عليه الاتحاد العام التونسي، وكذلك جرائد النهضة والحرية والزهراء و La voix du peuple.

كما أنني استفدت من الكم الهائل من المراجع وبعض الوثائق الأرشيفية التي ارسلت إلي من طرف الدكتور العراقي "سعد توفيق البزاز" صاحب كتاب الحركة العمالية في تونس، استطعت من خلاله الظفر ببعض الوثائق التي لم أتمكن الاطلاع عليها في تونس، مما ساعدني في جمع قدر مهم من الوثائق الأرشيفية ومن المراجع العراقية عن الحركة النقابية في تونس ونشاطها المغاربي والعربي، واستعنت بكل هذه المراجع والوثائق التاريخية الهامة التي تفيد موضوع الباحث بداية من نشأة الحركة النقابية في تونس حتى نهاية الاحتلال سنة 1956، وقد قمت باستخلاص المادة التاريخية التي تحتوي على إضافات جديدة تفيد في الكشف على أوجه النضال والكفاح للحركة النقابية التونسية، وقد أعانتي هذه الوثائق في استنباط نتائج هذا البحث.

واعتمدت أيضا على المصادر والكتابات المتخصصة في موضوع البحث سواء العربية منها أو الفرنسية، والمؤلفات التي تمثل أهمية كبرى لكل من يهتم بدراسة تاريخ الحركة العمالية بتونس خلال فترة الاحتلال الفرنسي مثال كتاب الطاهر حداد " العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية" ومؤلفات الحبيب بورقيبة ، منها كتابه الموسوم بعنوان "حياتي آرائي جهادي" وهو يهتم بفترة نشأة الحركة الوطنية التونسية والعلاقة الوطيدة بين الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد وهو يقدم صورة واضحة عن النضال المشترك بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام من أجل استقلال تونس.

واستمد البحث مادة موضوعه أيضا من مؤلفات قادة النضال التونسي الذين شاركوا في الكفاح من أجل التحرر مثل: الطاهر عبد الله مؤلف " تاريخ الحركة النقابية في تونس" وإبراهيم عبد الله مؤلف "شروق وغروب" والحبيب ثامر مؤلف "هذه تونس" وسعيدان عمر صاحب كتاب " فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي والحركة النقابية التونسية" وخالد أحمد مؤلف كتاب " الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية، حياته ونضاله وفكره وكتابه" وكتاب كريم مصطفى الموسوم بعنوان: La classe Ouvrière Tunisienne et La lutte de libération nationale (1939-1952) وكل هذه المؤلفات قيمة توضح المسار النضالي والكفاح التحرري للحركة النقابية التونسية عموما وللاتحاد العام التونسي للشغل وزعيمه فرحات حشاد خصوصا وتبين المفارقات الاستراتيجية والنضالية للاتحاد العام، وتتبلور قيمة هذه الكتب في انها كتبت عن طريق المشاركين في النضال التونسي فخرجت مثبتة بوقائع تاريخية لكفاح الطبقة الشغيلة في تونس

كما استند البحث في مادته العلمية على النشرات والكتابات التي صدرت للاتحاد العام التونسي للشغل مثل "دورية الديمقراطية الجديدة" والتي احتوت في مجملها على العديد من الوثائق التاريخية التي تفيد كل باحث في تاريخ تونس، كما استعان الباحث بالصحف

الوطنية وغيرها التي كانت تصدر في تونس، والتي أفادت مادة البحث إفادة كبيرة حيث احتوت على مختلف الآراء حول النضال والكفاح النقابي وحول زعماء النضال النقابي أنفسهم.

واستعان الباحث أيضا بالعديد من المؤلفات والدراسات التاريخية الحديثة التي تهتم بالبحث في تاريخ تونس خاصة وتاريخ المغرب العربي عامة، وقد كانت عوناً للباحث لتتبع الأحداث التاريخية الهامة التي مرت بها الحركة النقابية في تونس.

ومن بين هذه المؤلفات والدراسات تلك التي ألفها عبد الحميد الأقرش بعنوان " الحركة العمالية التونسية (1920-1957) وكتاب "الحركة العمالية بتونس (1924-1956) للمؤلف سعد توفيق البزاز، الذي أفادني في التعرف على النشأة والتطور للحركة النقابية التونسية من خلال تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذلك الدراسة التي أنجزها المنجي واردة بعنوان "علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد 1954-1957" التي استفدت منها كثيرا خاصة في الفصل الثالث من هذا البحث، لأنها انصبت حول علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد

ولقد حاولت أن أجمع المادة العلمية لهذا البحث من كثير من الإصدارات القديمة والحديثة والمعاصرة، التي لها علاقة بالموضوع، حتى يتسنى لي معرفة حقيقة النضال النقابي والكفاح السياسي التحرري للاتحاد العام التونسي للشغل في الحركة الوطنية التونسية ودوره في صناعة استقلال تونس.

كما اعتمد الباحث على بعض المراجع الأجنبية الهامة التي تخص موضوع البحث منها كتاب النقابي الفرنسي "أندري بأرجوني" La comité Général de Travaux Tunisienne " وكتاب شارل أندري جوليان الذي كان مقربا من الشخصيات التونسية مثل فرحات حشاد والحبيب بورقيبة والذي يحمل عنوان: " Et la Tunisie devint

(1951-1957) "indépendante"، وقد أفادت تلك المؤلفات الباحث في تحليل الآراء التي وردت بها عن الحركة النقابية الوطنية التونسية، وطعمت البحث بوجهة نظر الباحثين الفرنسيين في عملية النضال والكفاح من أجل تحرير تونس من قبضة الاحتلال الفرنسي.

ولقد واجهتني في سبيل إعداد هذا البحث العديد من المصاعب، على رأسها ضرورة التنقل لعدة مرات إلى تونس، والبحث عن الوثائق الأرشيفية لدى بعض الزملاء والاستفادة منها خاصة وأنه استعصى علي زيارة المراكز الأرشيفية بفرنسا، وكذلك ضرورة التوفيق بين العمل الوظيفي اليومي والالتزامات العائلية مع البحث، مما جعلني أعاني الكثير من المتاعب لكثرت الانشغالات وعدم التفرغ للبحث، خاصة وأن الموضوع يحتم علي التنقل لأكثر من مرة إلى تونس حيث توجد المادة الأرشيفية الخاصة بالدراسة المراد انجازها.

وبعد جمعي للمادة العلمية من مختلف مواردها، جعلت الموضوع في مقدمة وخمسة فصول منها فصل تمهيدي وخاتمة، عالجت في كل فصل بتركيز شديد ثلاث قضايا تهم الاتحاد العام التونسي للشغل، توخيت التسلسل المنطقي في ترتيب هذه الفصول والعناصر، ففي الفصل التمهيدي خصصته كلية لنشأة الحركة النقابية في تونس منذ بداياتها الأولى إلى السنوات الأولى من الحرب الإمبريالية الثانية، فترة ظهور الاتحاد العام التونسي للشغل، محددًا في هذا نبذة عن الحركة النقابية في العالم، من خلال إعطاء مفهوم لمصطلح النقابة وبداية ظهورها، ثم التطرق للبدايات الأولى لظهور النقابة الفرنسية بتونس من خلال التعرّيج على مختلف التنظيمات النقابية بما فيها التجربة النقابية التونسية ممثلة في جامعة عموم عملة تونس الأولى والثانية.

في حين أن الفصل الأول تناول الباحث واقع الحركة النقابية في تونس أثناء الفترة التي سبقت تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل بدراسة أولية للأوضاع المختلفة لتونس سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تمهيدا لظهور الاتحاد، والواقع الذي تعيشه الطبقة العمالية التونسية بكل أصنافها في هذه الفترة، بينما تعرض الفصل في عنصره الثالث

لنضال النقابات التونسية المستقلة الموجودة، انطلاقاً من اتحاد النقابات المستقلة سواء في الجنوب أو الشمال بالإضافة إلى الجامعة العامة للموظفين التونسيين.

أما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث لظروف ظهور منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل والعوامل التي كانت تمهد لنشأته ثم تأسيسه، والعمل الذي قام به المؤسسون من أجل جمع وتوحيد الاتحادات المستقلة التونسية الموجودة في اتحاد عام واحد وإخراجه للوجود، وتعرضت فيه للمبادئ والأهداف التي رسمها الاتحاد العام وقادته من أجل العمل على تحقيقها، والبنية التنظيمية التي يسير على منوالها من القمة إلى القاعدة مبرزاً في ذلك أساليب النضال التي اعتمدها الاتحاد منذ التأسيس، ثم تحدثت عن المعركة الاتحاد لحقيقة تمثيله على المستوى النقابي داخليا وخارجيا من خلال القطيعة مع كتلة النقابات ذات التوجه الاشتراكي أو الشيوعي وكذا جهوده الرامية لانخراطه بالجامعات النقابية العالمية، وبعده تعرضت للأزمات التي واجهها الاتحاد وانعكاساتها على مسيرته النضالية.

وخلال الفصل الثالث تعرضت لنسيج العلاقات التي رسمها الاتحاد العام التونسي للشغل سواء كانت داخلية أو خارجية، بداية بعلاقته مع الأحزاب السياسية الموجودة بتونس، ثم العلاقات التي ربطها الاتحاد مع بقية النقابات الفرنسية الموجودة بتونس وتأثيرها على الخط الذي رسمه الاتحاد العام لنفسه، لأعرج على العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل مع بقية الجامعات النقابية العالمية بداية بالجامعة النقابية العالمية ذات التوجه الشيوعي الاشتراكي ثم علاقته بالجامعة العالمية للنقابات الحرة بأمريكا.

واشتمل الفصل الرابع والأخير النشاط السياسي والثوري للاتحاد العام التونسي للشغل سواء في الداخل أو الخارج من خلال التعرف على المواقف والأساليب والوسائل التي قام بها الاتحاد العام التونسي اتجاه أمهات القضايا السياسية المطروحة في تونس، مثل الاضراب الذي شنه الاتحاد احتجاجاً على إيقاف بعض القادة السياسيين غداة مؤتمر ليلة القدر المنعقد في 27 رمضان 1365 هـ الموافق لـ 23 أوت 1946، ثم تعرضت لنشاط الاتحاد

في دول المغرب العربي بداية بالدعوة التي وجهها فرحات حشاد لتوحيد العمل النقابي المغربي وصولاً للمساندة المتبادلة بين المنظمات النقابية المغربية في كل من تونس والجزائر والمغرب، ثم انتقلت إلى المستوى العربي حيث تعرضت للمواقف التي اتخذها الاتحاد من القضية الفلسطينية من تضامن واحتجاجات وغيرها، ومحاولات التنسيق مع الحركات العمالية الموجودة في كل من ليبيا ومصر.

وفي الأخير ذيلت البحث بخاتمة عرضت فيها الخلاصات والنتائج التي توصلت لها من خلال هذا البحث، والتي اعتقد أنها ربما تكون فاتحة خير لفسح المجال للعديد من الباحثين للزيادة والإثراء والتطوير في بحث تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل ومن ورائه الحركة النقابية الوطنية التونسية عموماً، كما دعمت هذا البحث بعدد من الملاحق ذات الصلة المباشرة بالموضوع علماً تضي نوعاً من الدعم والثراء للمُطالع والباحث في الموضوع قيد الدراسة آمليين أن نكون أحسنًا توظيفها بالصورة المفيدة.

حاولت خلال إعدادي لهذا البحث الجمع بين المنهج التاريخي تحليلاً ونقداً أحياناً ووصفي ومقارن أحياناً أخرى، إذ كان اعتماد المنهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان أي التسلسل الكرونولوجي للأحداث، أما المنهج التاريخي التحليلي النقدي فهو مهم لتحليل المواقف والاستراتيجيات ونقدها في بعض الأحيان، في حين أن النهج التاريخي المقارن اعتمده لمقارنة المواقف المختلفة للاتحاد من القضايا المطروحة مع مواقف بقية المنظمات السياسية أو النقابية.

وكل هذا من أجل إنجاز دراسة تفي بالغرض الذي رسم لها في الأهداف المبتغاة منها، والمساهمة في الدراسات التاريخية التي تعني بتاريخ الحركة الوطنية التونسية بكل تشكيلاتها السياسية والنقابية، وتقديم عمل يساعد على سد بعض الثغرات والحاجيات الموجودة في التاريخ المغربي عموماً والتونسي خصوصاً على الأقل من وجهة نظر جزائرية.

الفصل التمهيدي

مفاهيم و مضامين العمل النقابي والكفاح التحرري في تونس

ما بين (1924-1940)

أولاً- العمل النقابي في تونس المفهوم والمضمون والبدايات

1- مفهوم ومضمون العمل النقابي

2- بدايته الأولى في تونس

ثانياً- مفهوم و مضمون الكفاح التحرري وظهوره بتونس

1- مفهوم و مضمون الكفاح التحرري

2- ظهوره وتبلوره من خلال الحركة الوطنية بتونس

- خلاصة الفصل

أولاً- العمل النقابي في تونس المفهوم والمضمون والبدائيات:

لقد ذهب بعض المنظرين الاقتصاديين والسياسيين إلى اعتبار النضال النقابي الطريق الأنسب بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة للطبقة العاملة، وسميت هذه النزعة بالنقابية وهي نظرة خاطئة، تضعف النضال وتجهضه نظراً لضيق أفق طبيعة هذا النضال واقتصاره على مطالب اقتصادية وإصلاحية محدودة من جهة ومن جهة ثانية، لأنه يضع فئات ثورية عديدة خارج إطار نضال الطبقة العاملة وهذا ليس في صالح الأهداف الوطنية والاجتماعية العاملة⁽¹⁾، فما هو المفهوم الحقيقي للعمل النقابي؟ وكيف كانت بدايته في تونس.

1- مفهوم ومضمون العمل النقابي:

تُعرف النقابة بحسب بعض الكتاب الذين خاضوا في الشأن النقابي بأنها ذلك التجمع المهني لأعضاء طائفة واحدة في تنظيم رسمي واحد، قد يكون عمالي وقد يكون مهني فهو تجمع يدافع عن حقوق أعضائه⁽²⁾، في حين ذهب آخرون إلى القول بأن النقابة هي الأداة الرئيسية التي تتعرف على حاجات ورغبات العمال من جهة وتقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى⁽³⁾، فالعمل النقابي يستهدف بالأساس الدفاع عن حقوق ومصالح العمال، كما أنه يحمل صاحب العمل على التفاوض مع ممثلي العمال للوصول معهم إلى اتفاقيات جماعية تكون محل تفاهم وتوافق بين الطرفين⁽⁴⁾، زيادة على ذلك فهو يهدف إلى

1 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، دار الفارس للنشر عمان، 1995، ص604.

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دار الوفاق للنشر، بيروت، 1998، ص464.

3- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص74.

4- محمود شاهين، الحق في التنظيم النقابي، الدار الفلسطينية للنشر، رام الله، 2004، ص8.

توفير وسائل لممارسة النشاط المهني بقصد الدفاع عن مصالح أعضاء الجماعة الواحدة وتمكينهم من تمثيل مهنتهم والدفاع عنها⁽¹⁾.

ويعود ظهور الحركات العمالية والنقابية في العالم إلى انتصار النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي واجتماعي في حين يجمع مؤرخو الحركة العمالية أن النقابة تنظم عمالي نشأ على أنقاض الطوائف الحرفية التي تفككت مع رياح التغيير التي صاحبت قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، فكان من نتائجها الأولية تغيير نظام الانتاج الذي كرسه انتصار الطبقة البرجوازية الصاعدة وتفسخ الإقطاع⁽²⁾.

لقد كان ظهور النقابات العمالية الأولى في النصف الأول من القرن الثامن عشر وبالضبط سنة 1720 وتحديدا في بريطانيا، عندما تجرأ عمال يشتغلون في الخياطة ولأول مرة في التاريخ على رفع مظلمتهم إلى البرلمان وقد جاء فيها: " إن عمال الخياطة في المدن وضواحيها الذين يزيد تعدادهم على سبعة آلاف تتادوا لتأليف جمعية بقصد زيادة أجورهم وتخفيض يوم عملهم ساعة واحدة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف دَوّنَ كُل واحد منهم اسمه على سجلات ووضعت لهذه الغاية في المتاجر أو في مراكز الاجتماعات التي يترددون عليها، وجمعوا مبالغ محترمة تساعد على الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم للملاحقات⁽³⁾

لقد شكّلت هذه المحاولة النواة الأولى للعمل النقابي في بريطانيا والذي قوبل بالمعارضة الشديدة من البرلمان، تجسد في عدم اعتراض البرلمانين عن صدور قانون في سنة 1718 يمنع انشاء الجمعيات النقابية، لكن سعي العمال ونضالهم لم يتوقف حتى

1- مصطفى أحمد أبو عمرو، علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الاسكندرية، 2005، ص46.

2- دريس بالكعبات، اتجاهات العمال نحو الثقافة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الصناعي، معهد علوم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1987، ص8.

3- جورج لوفران، الحركة العمالية في العالم، ترجمة إلياس مرعي: منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص9.

تحصل العمال على حق تشكيل الجمعيات العمالية سنة 1829 بعد صراع مرير مع البورجوازية⁽¹⁾.

وقد شهدت فترة ما بين سنوات (1848-1890) تشكيل نقابات مهن في بريطانيا للدفاع عن العمال المؤهلين للحصول على مناصبهم التي أخذها عمال غير مؤهلين، وكونت صناديق التعاون يستفيد منها المنخرطون في النقابة، وعلى إثر هذه المبادرات تأسست جمعيات عمالية حسب المهن يلتقي ممثلهم في هيكل غير رسمي إلى غاية 1890، حيث ظهرت جمعيات أخرى توسعت لعمال الموانئ والسكك الحديدية عرفت بالاتحادات المهنية، تم الاعتراف بها رسمياً سنة 1871 واتخذت أشكال فيدراليات في مجالس للاتحادات المهنية سنة 1900.⁽²⁾

وتحت تأثير النقابات البريطانية تأسست نقابات عمالية في البلدان الأوربية الأخرى، على غرار ألمانيا التي يرى بعض الباحثين أن الحركة النقابية بها نشأت في إطار الماركسية الثورية على مستوى الطرح والأفكار وإصلاحية في حركتها اليومية⁽³⁾، أما فرنسا التي تعتبر آخر الدول المتقدمة في التطور الرأسمالي فقد دخلها نشاط الحركة العمالية بعد انتصار الثورة الفرنسية سنة 1789 التي قامت باسم الحرية والعدالة وضحي العمال من أجل انتصارها⁽⁴⁾.

لكن ردت فعل السلطات الفرنسية كان بصدور قانون "لوش إبوليه" عام 1791 الذي يمنع إنشاء الجمعيات والتنظيمات ذات الطابع المهني وبموجب ذات القانون تم منع الإضرابات، غير أن الفترة (1846-1904) شهدت بعض التغيرات إذ عرفت الساحة العمالية تعددية نقابية برزت فيها العديد من النقابات الفرنسية نذكر منها: الكونفدرالية العامة

¹ عبد المنعم الجبلي، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، مكتبة النهضة، (د ط)، (د ت)، ص ص 23 24.

² نفسه، ص 24.

³ George Lefrane, « Les syndicalismes dans le monde », Presse Universitaire de France, Paris, 6^{eme} Ed ,1966, p17

⁴ Ibid,P18.

للشغل (CGT)، الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمال (C.F.D.T) قوى العمال (F.T) ، الكونفدرالية العامة للعمال المسيحيين (C-G-T-C)⁽¹⁾ ، وهذه النقابات كانت النواة الأولى للعمل النقابي في فرنسا ومن خلالها انتقل هذا الفكر النقابي وممارسة العمل النقابي إلى الدول المستعمرة من طرفها كان ذلك عن طريق ممارسة العمال المغاربة العمل النقابي داخل فرنسا ثم الانتقال إلى بلدانهم وكان من بين هذه الدول تونس.

2 - بداياته الأولى في تونس:

ظهر العمل النقابي في دول المغرب العربي عموماً أثناء الفترة الاستعمارية، أي بعد دخول الرأسمالي الكولونيا لي، حيث بدأت النواة الأولى للطبقة العمالية في الظهور على إثر احتكاكها باليد العاملة المهاجرة من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة، وبظهور نواة الحركة النقابية سمح للعمال الأصليين للبلدان المستعمرة من بدايات ممارسة العمل النقابي⁽²⁾ وباعتبار أن تحرر العمال وتحسين ظروفهم لن يتم إلا من خلال الحصول على الاستقلال الوطني، لهذا ارتبطت الحركة النقابية منذ ظهورها بحركة التحرير الوطني سياسياً واقتصادياً، حيث كان العمال في طليعة مناهضي الاستعمار والساعين إلى التحرر وإزالة أسباب التخلف.

وسعت الحركة الوطنية التونسية منذ سنة 1924 لتوسيع نطاق نشاطها وكان في مقدمتهم الحزب الحر الدستوري حيث استقطب الجماهير التونسية ولا سيما الطبقات الكادحة بعد إدراكه بخطورة سياسة الحزب المتبعة إزاء الطبقة العمالية ، والجدير بالذكر هنا أن قادة الحزب الحر الدستوري الذين ينتمون إلى الطبقة الارستوقراطية والبورجوازية بالمدن اعتمدوا في البداية أن لا يميلوا إلى الاختلاط بعامّة الشعب، فقد تركوا جانب الطبقات الكادحة سواء

¹. الجبلي، المرجع السابق، ص 24.

². أحمد الرفاعي، "من تاريخ الحركة النقابية، دراسة الطبقة العاملة في البلدان العربية"، ماهي المجلة، نوفمبر 1969، العدد الثالث، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، تونس، 1982، ص 441.

في الأرياف أو المدن، ولم يقوموا بأي عمل سياسي لجلب تلك الفئات الاجتماعية إلى صفوفهم⁽¹⁾.

هذه المعطيات هي التي أدت إلى ميل هذه الطبقة إلى الاتجاه الشيوعي، وذلك تحت تأثير زعيم النقابات الشيوعية "جون بول فينيدوري"⁽²⁾، حينها شعر الحزب الحر الدستوري بهذا الخطر وأيقن أن الوقت قد حان للاتصال بتلك الطبقات الشعبية وذلك بواسطة النقابات العمالية التي برزت في ميدان النضال في ذلك الوقت⁽³⁾، عندها بدأ العمال التونسيون ينظمون أنفسهم وقد وجدوا في شخص الشاب الدكتور "محمد علي الحامي القابسي"⁽⁴⁾ المؤهل لقيادتهم والذي يعتبر المؤسس للعمل النقابي التونسي المنفصل عن العمل النقابي الفرنسي بتونس⁽⁵⁾، فكانت تجربة محمد علي الحامي في تأسيس أول نقابة تونسية وهي جامعة عموم عملة تونس الأولى.

¹. القصاب، المرجع السابق، ص 523 .

² - جون بول فينيدوري: قيادي شيوعي ونقابي، مسؤول الجامعة الشيوعية بتونس المرتبطة عضويا بالحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1921 بدأ حياته كعامل ثم تقلد عديد المناصب في النقابات التابعة للكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، نشط في الدعاية الشيوعية لفضح السياسة الاستعمارية والدعوة إلى مقاومتها في الحقلين الاجتماعي والسياسي، مما جعلت أفكاره هذه تستقطب الطبقة العاملة التونسية في تلك الفترة. للمزيد أنظر/ عبد الحميد الأقرش، الحركة العمالية التونسية (1920-1957)، ط1، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1988، ص ص 20 21.

³ - إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص 111.

⁴ - محمد علي الحامي (1890-1928): ولد بحامة قابس سنة 1890 نزع مبكرا صحبة والده لتونس العاصمة اشتغل في السوق المركزية حمالا، تحصل على شهادة سيطرة السيارات في 26 فيفري 1908، كان مشاركا في الجهاد الفروض على المسلمين في الحرب الطرابلسية سنة 1911 ومنها سافر إلى استنبول، وكان خروجه هذا من البلاد اندفاعا لإحساسه الإسلامي، انتقل سنة 1918 إلى برلين حينها انكب على الدرس والمطالعة والتحق بإحدى الجامعات الشعبية، وعند رجوعه لتونس سنة 1924 كان الباعث لأول منظمة نقابية تونسية عرفت باسم جامعة عموم العملة التونسية، وافاه الأجل بحادث اصطدام بالحجاز اثر سياقته لسيارة اجرة في 28 ماي 1928. أنظر: بن الأصفر وآخرون، الموسوعة التونسية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ج1، ص ص 604 -607. وأيضا الملحق رقم 01 صورة النقابي محمد علي الحامي

⁵ - محمود شاكر، المرجع نفسه، ص 112.

أ- جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924-1925):

- ظروف نشأتها:

إذا كانت فترة العشرينيات من القرن العشرين في أوروبا قد تميزت بالركود الاقتصادي جراء الحرب الإمبريالية الأولى (1914-1918)، فقد تميزت في تونس بتمام سيطرة السلطات الفرنسية المحتلة على كل مظاهر الحياة الاقتصادية والقطاعات الحيوية خاصة الفلاحية منها، إذ تعتبر الفلاحة العمود الفقري للبلاد التونسية، كما تميزت هذه الفترة بمظاهر التشجيع من طرف المحتل للتونسيين، على هجرة اليد العاملة التونسية إلى فرنسا والاستفادة منها، من أجل الإسهام في عودة الحركة الاقتصادية بها، في المقابل كان هناك تصاعد للأزمة الاقتصادية في البلاد التونسية، نتج عنها غلاء الأسعار بصفة فاحشة، وانتشار مجاعات فظيعة، كل ذلك كان سببا في ازدياد موجات الاضطرابات بين صفوف الشغالين، مثل عمال الرصيف الذين بادروا بالإضراب مطالبين بالزيادة في الأجور⁽¹⁾.

في هذه الفترة كان العمال التونسيون منضمين تحت لواء نقابتين فرنسيتين هما:
- التحالف العام للعمال (CGT) والتحالف العام للحدوي للعمال (CGTU) اللتان كان توجههما توجها استعماريًا رغم نزعتهما اليسارية⁽²⁾، وفي ظل هذا الوضع النضالي للعمال التونسيين ومع الظروف الاجتماعية المتدهورة وتفاقم حدة التمييز بين هؤلاء وزملائهم من العمال الفرنسيين حتى داخل هذه المنظمات الشغيلة، ولّد ذلك عزم لدى العمال التونسيين لتوحيد كلمتهم في صلب منظمة خاصة لهم تعني بمشاغلهم.

هذا العزم ظل ينمو ويزداد في البلاد إلى حين عودة "محمد علي الحامي" من برلين، حيث قام بأول مبادرة والمتمثلة في إنشاء " جمعيات التعاون الاقتصادي" والشركات

¹- فرحات عثمان، "حفريات حول دور الحركة النقابية في النضال السياسي بتونس"، مجلة نواة، [د.ع]، تونس، بتاريخ 2013/07/23، ص 04.

²- ثامر، مصدر سابق، ص 108.

الاستهلاكية في صيف 1924⁽¹⁾، كما قام بمساندة الإضرابات التي شنّها عمال رصيف تونس وبنزرت في أوت وسبتمبر من نفس السنة، إضافة إلى تأسيسه لنقابات مستقلة عن النقابات الفرنسية بكل من تونس و صفاقس، وقابس وبنزرت بداية من شهر أكتوبر 1924⁽²⁾.

وكانت غاية محمد علي من هذا العمل، هو تكوين مشاريع وطنية تقوم بحماية الاقتصاد الوطني من خطر تجار اليهود والأجانب الذين كانوا يسيطرون على جميع النشاطات الاقتصادية في تونس، ولم تتح لمشاريع محمد علي أن تبرز للوجود لأنه انهمك في هذه الفترة بالذات في حركة الاعتصامات التي بدأها العمال التونسيون في ميناء تونس منتصف شهر أوت 1924 ثم انتشرت حتى عمت قسما كبيرا من العمال التونسيين⁽³⁾.

في هذه الفترة بالذات قام "محمد علي الحامي" بتنظيم الصفوف وتبنيه العمال إلى المزالق الاستعمارية، وحث الشعب على مساعدة المعتصمين في محنتهم، ولما انتهت حركة الاعتصام وبعد أن حقق العمال معظم مطالبهم، نشط "محمد علي" تنظيم وتأسيس نقابات عمالية نذكر منها " نقابة عمال ميناء تونس"، كما تبعثهم بعد ذلك نقابات عدة انتشرت في معظم أنحاء القطر التونسي⁽⁴⁾، فكانت ثورة "محمد علي القابسي" على الركود الذي انتاب الطبقة الشغيلة التونسية بمثابة الروح التي بثت الحماس في تلك الطبقة حتى تتخلى عن جمودها وتكسر حاجز الخوف، من خلال الهدف الذي كان ينوي الوصول إليه وهو قطع العلاقات مع الحركة النقابية الفرنسية وإنشاء حركة نقابية تونسية صرفة، هذا الهدف ساندته

¹ - سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924-1956)، زهران للنشر، الأردن، 2015، ص 51.

² - الشريف، مرجع سابق، ص 117.

³ - نفسه، ص 118.

⁴ - عيد الله، مصدر سابق، ص 186.

فيه الشيوعيون بزعامة النقابي "فينيدوري"، و بالمقابل تعرض "محمد علي" إلى مناهضة شديده من طرف الزعماء النقابيين الفرنسيين بتونس لثبته على تحقيق هدفه⁽¹⁾.

في حين أن الحزب الحر الدستوري كان ينظر لهذا الحراك الذي يقوم به "محمد علي" من زاوية إيجابية في تحسين حالة الشغالين وتحريك سواكنهم، ومن ثم سعى الدستوريون إلى محاولة التقدم على الشيوعيين خاصة فيما يتعلق بمساندة وتأطير هذا العمل، فقاموا بحملة دعائية نشطة لدى الطبقة الشغيلة، وكان في اعتقادهم أن النضال النقابي والعمل السياسي مرتبطين ببعضهما أيما ارتباط، فعمد الدستوريون إلى دعوة الشغالين للقيام بعمليات الإضراب بهدف إسماع صوتهم للسلطة، مع المطالبة بالانخراط في صفوف الحزب الدستوري وبالتالي الانضمام للحركة الوطنية⁽²⁾.

- تأسيس الجامعة الأولى:

تمثل سنة 1924 سنة تأسيس جامعة عموم الحركة الشغيلة الأولى والتي تعتبر انطلاقة مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية، وهو حدث جد مبكر إذا قارناه بأوضاع مجمل البلدان المستولى عليها من طرف المستعمر.

وتكونت هذه المنظمة في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، كانت تمر بها البلاد التونسية غداة الحرب الإمبريالية الأولى، إذ شهدت الفلاحة أسوأ انتاجها من المحاصيل الزراعية خلال الخمس السنوات الممتدة ما بين سنوات 1920 و 1924، كما ساهم الارتفاع الهائل في الأسعار إلى اندلاع جملة من الإضرابات والتي أشرنا إليها سابقا، فكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى التي سرّعت في وتيرة العمل النقابي خاصة إضراب عمال الرصيف⁽³⁾.

¹ - البزاز، مرجع سابق، ص 65.

² - القصاب، مرجع سابق، ص 523.

³ - الدقي، مرجع سابق، ص 127.

وبرزت خلال هذا الإضراب الأخير شخصيتي "محمد علي الحامي" و"الطاهر الحداد"⁽¹⁾، مما شدّ إليهما الانتباه من طرف العديد من عمال الرصيف، وللعلم أن "محمد علي" و"الطاهر الحداد" ينتميان لنفس القرية وهي حامة قابس، الأمر الذي جعل عملية التواصل بينهما سهلة، و أسهمت بدرجة كبيرة في ربط الصلة بين العناصر المختلفة، التي ساهمت في تكوين هذه التجربة النقابية، ولا شك أن هذا التقارب مكن من اندماج أفكار "محمد علي" ذو التكوين العصري مع "الطاهر حداد" المتخرج من جامع الزيتونة ومن عمال أغلبهم من الأميين⁽²⁾.

وبالتقاء هؤلاء الأفراد تم الإعلان عن توحيد تسع نقابات محلية وتكوين جامعة عموم عمال تونس في 12 أكتوبر 1924 بالقاعة الخلدونية، حيث تمت المصادقة على النظام الداخلي للجامعة وتكوين هيئتها القيادية وعين "محمد علي" أمينا عاما للاتحاد و"مختار العياري"⁽³⁾ مسؤولا عن الدعاية نظرا لبراعته في تنظيم الحشود وإلقاء الخطب التحفيزية المشجعة للشعب، كما تم تحرير القانون الأساسي للجامعة النقابية المكون من ثلاثون فصلا⁽⁴⁾، وقد شمل هذا القانون على أهداف الجامعة وضبط اختصاصاتها، كما تقرر في

1- الطاهر الحداد(1899-1935): ولد بالعاصمة تونس سنة1899، نشأ في وسط شعبي، تلقى في صباه تعليما دينيا في الكتاب ثم التحق بجامع الزيتونة ليتخرج منه بشهادة التطويح سنة 1920، أنظم إلى الحزب الدستوري فور انبعاثه، لكن سرعان ما فترت علاقته بهذا الحزب بعد خروج مؤسس الحزب للمشرق، نشر الكثير من الكتابات أبرزها كتابه العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، توفي في 07 ديسمبر 1935. / أنظر: محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص ص 610-613.

2- الدقي، مرجع نفسه، ص127.

3- مختار العياري(1887-1968): مناضل نقابي وشيوعي ووطني ولد في 1887 بتونس درس بالمدرسة الفرنكو-عربية لمدة 5 أو 6 سنوات لينتطوع بعدها سنة 1911 بالجيش الفرنسي ليعود إلى تونس سنة1919، بدأ نضاله النقابي في نقابة CGT لينتقل بعدها الى نقابة العمل الموحد CGTU بالمقابل اخرط في التنظيم الشيوعي، في 1924 التحق بمحمد علي =بعثت جامعة عموم العملة التونسية، لتصدر بعدها باسمه عدة نشرات منها " المظلوم" في 1925 حكم عليه بعشر سنوات نفي، توفي بتونس في 12 جانفي1968. / أنظر: عميره عليه الصغير، "قياديون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني(تراجم)"، مجلة روافد، المعهد الأعلى للحركة الوطنية، تونس، ع: 7، 2002، ص ص 31-32.

4- إيفانوف، "ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية(1924-1925)"، ترجمة وتعليق حفناوي عمابرية، مجلة دراسات عربية، العدد الأول، السنة التاسعة، بيروت، 1972، ص04.

هذا اللقاء وضع شعار للمنظمة يكون في بطاقة العضوية يشير إلى إشراف عهد جديد في حياة الطبقة العاملة (1).

وبحضور القيادي "الطاهر صفر" (2) أيضا، كانت المصادقة على قانون الجمعية في 29 جوان 1924، وبعد أسبوع من هذا التاريخ، أسست لجنة لجمع التبرعات وأخرى للإشراف كان على رأسها "محمد علي"، ثم انطلق أعضاء الجمعية لبث الدعاية لها وشرح أهدافها ومبادئها، فأقيمت العديد من الاجتماعات والمهرجانات الخطابية في جميع أنحاء تونس (3)، لقيت هذه الخطابات تجاوبا وتفاعلا كبيرا، يذكر هنا أن "الحبيب بورقيبة" عبّر عن خطابات "محمد علي القابسي" قائلا: ((إن خطاباته كانت تؤثر بقوة لصدق لهجته ووضوح طرحه وعمق نظرة)) (4)، فقد لقيت الجمعية قبولا من الناس والعمال كما أدت إلى تغييرات كبيرة في جهود "محمد علي" وفي تأسيس الحركة النقابية .

تلك هي الجامعة التي تعتبر أول بادرة للحركة النقابية التونسية الوطنية، والتي لم تكن تضم في أول عهدها إلا بعض نقابات منطقة بنزرت، ثم التحق بالحركة فيما بعد نقابات من العاصمة ومن عموم داخل البلاد التونسية، وقد كان بداية العمل النقابي للجامعة بتنظيم

¹ - البزاز، مرجع سابق، ص 04. وكذا الملحق رقم 02: شعار المنظمة (جامعة عموم عمال تونس الأولى)

² - الطاهر صفر (1903-1942): ولد في 12 نوفمبر 1903 بالمهديّة زاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه، تحول إلى العاصمة حيث واصل دراسته الثانوية من 1916 إلى 1922 بالمعهد الصادقي، ثم بمعهد كارنو إلى أن أحرز شهادة البكالوريا، كانت بداية حياته المهنية بتقلد مدير مدرسة قرآنية، كما أسهم في تأسيس جمعية التعاون الاقتصادي التونسي مع محمد علي في 1925 سافر لفرنسا لمواصلة دراسته بجامعة الصربون ليحصل في 1928 على الاجازة في الحقوق، كما كانت له نشاطات في المحاماة والصحافة عند رجوعه لتونس، ليكون سنة 1934 من بين المساهمين في تأسيس الحزب الدستوري الجديد، وافته المنية في 8 أوت 1942. / أنظر: محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 264-267.

³ - خالد الحداد، "صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس"، جريدة تونس الشروق، (د-ع)، بتاريخ: 19-02-2017، ص 02.

⁴ - البزاز، مرجع سابق، ص 53.

إضرابات في ديسمبر 1924 وجانفي 1925 جمعت بين العملة الفلاحين بالوطن القبلي وعملة المعامل الصناعية بالعاصمة.⁽¹⁾

لقد أدرك "محمد علي" ورفاقه من جهة أخرى ضرورة استقلالية الفئات الفلاحية والصناعية وتنظيمها، فأسس لجنة دعاية نقابية برئاسته لها حق المراقبة والإرشاد على أعمال النقابات، فكان نتاجها أن شرع العمال المضربين في بنزرت في تشكيل نقابات لهم فأسسوا "نقابة إصلاح المراسي" و"نقابة لعمال السميد" وأخرى "عمال فك البواخر"، كما انتشرت الحركة النقابية التونسية في العاصمة بسرعة، مما أدى إلى تأسيس العديد من النقابات، منها نقابة "عمال شركة السكك الحديدية" ونقابة "سوق الحبوب"، ونقابة "معامل نسيج الحرير"⁽²⁾.

إن هذا الانتشار للحركة النقابية للعمال التونسيين، أيقظ مضاجع المستعمر بعد أن شاهد الدعم الذي لقيه "محمد علي" وأتباعه من الشيوعيين من خلال الدعاية القوية والنشطة لصالح المضربين الذين طرحوا شعار العداة للإمبريالية والمطالبة بإعادة الأرض إلى الفلاحين تحت شعار "تونس للفلاحين والعمال وليست للفرنسيين"⁽³⁾.

في تلك الاثناء تكثَّلَ عمال تونس واستطاعوا تشكيل قوة عمالية هائلة، جعلت في طليعة أهدافها النضال ضد المستعمر وسلطاته الاستغلالية من أجل نيل حقوقها المسلوقة، حيث تقدم العمال التونسيون بمطالب عديدة للسلطات منها ما يخص المساواة مع الأوربيين في الأجور وعُطَّلَ الشغل وأيضا ما يخص ساعات العمل، لكن السلطات الفرنسية تجاهلتها وضربت بها عرض الحائط، بل تكرر للحق النقابي للتونسيين وحالت دون تحقيقه، وهو

¹- القصاب، مرجع سابق، ص 525.

²- البزاز، مرجع سابق، ص 63.

³- نفسه، ص 64.

الاعتراض الذي تعود بدايته إلى سنة 1905 كما أوصت تلك السلطات بعدم الاعتراف للعمال التونسيين بالحق النقابي في المستقبل⁽¹⁾.

وكنتيجة لتجاهل الاستعمار الفرنسي لمطالب العمال قرّر هؤلاء توجيه ضربة واضحة لفرنسا، حاولوا من خلالها الكشف على أن العمال التونسيين رافضون لهذا الوضع ويحتجون على الممارسة العنصرية والتمييز الذي تقوم به السلطات الاستعمارية اتجاههم، حيث أعلن العمال الإضراب العام سنة 1924 واتخذوا لأنفسهم مركزا رئيسيا في مدينة بنزرت⁽²⁾.

من خلال هذا الإضراب وقع صدام عنيف في مدينة بنزرت بين السلطات الفرنسية والعمال التونسيين استشهد فيه عدد كبير من التونسيين، وتعامل البوليس الفرنسي بقسوة لا نظير لها مع العمال الأبرياء، وامتدت هذه الأحداث الدامية إلى مناطق من البلاد منها جبل الخروبة، حمام الأنف وتونس العاصمة، كما تعطلت المواصلات والصناعات في جميع المرافق التي يسيطر عليها الفرنسيون، وقد أحدثت تلك المواجهات صدمة لدى المستعمر أذهلته وعلمته منذ ذلك التاريخ أن أولئك الذين كان يعتبرهم رعايا أجراء أصبحوا اليوم بتكتلهم قوة عظيمة أخذت مكانها في الصف المتقدم لطرده من البلاد⁽³⁾.

رَدَّةُ الفعل الفرنسي لم تُحْمَلْ "محمد علي" وحده مسؤولية تلك الإضرابات لسنة 1924، لقد ألفت بتبعاتها أيضا على الشيوعيين الذين قدموا مساندة لهم للجامعة الأولى وتبنوا الإضرابات التي شنتها، وهنا يجب الوقوف على كل تلك الإسهامات التي قدمتها القيادات المساندة لمحمد علي وجامعته العمالية، فالحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي دعم تكوين نقابة تونسية عندما أضرب عمال مرسيلسا في أوت 1924 تضامنا مع عمال تونس⁽⁴⁾، في حين أصدر اتحاد الشيوعيين بيانا احتج فيه على إطلاق النار على عمال بنزرت في العاشر من

¹. مصطفى كريم، "قضية الحقوق النقابية في دول المغرب العربي 1881-1932"، م ت م، عدد 03، تونس، 1975، ص 62.

² - نفسه، ص 63.

³ عبد الله، مرجع سابق، ص 186.

⁴ البزاز، مرجع سابق، ص 64.

سبتمبر 1924، يضاف إلى هاته الاسهامات تصريح النائب الفرنسي الشيوعي في تونس "مارسال بيرتون Marcel Peyrouton" (1) عندما قال: ((بمقتضى معاهدتي باردو والمرسى ليس هناك سوى حق واحد لفرنسا بتونس هو حقها في الرحيل))، وقد أدان "بيرتون" محاولات فرنسا لضرب الحركة العمالية التونسية وهذا ما أكدته الصحف التونسية(2).

- حل الجامعة الأولى:

إن النجاحات والانتصارات التي حققتها جامعة عموم عملة تونس الأولى من خلال انتشارها في كامل القطر التونسي والتفاف العمال حولها، إضافة إلى زيادة شعبية مؤسسها "محمد علي"، كانت هذه عوامل دفعت بالسلطات الفرنسية والمستوطنين الأجانب وكل من يعادي هذه الحركة للإحساس بالخطر على مصالحهم وسياساتهم، فكان الاشتراكيون الفرنسيون المسيطرون على الاتحاد النقابي (CGT) أول من أحس بخطر هذه الحركة، وتمثلت أول ردة فعل قاموا بها هي بعثهم لكاتبهم العام "دوريل" (3)، إلى باريس ليُعلم الهيئة العليا لمنظمة الاتحاد العام للنقابات الفرنسية هناك بأن الإيالة التونسية مهددة بقيام شغب حركة عمالية للأجانب(4).

وأثناء عقد اللجنة التنفيذية للنقابة التونسية اجتماع لها في جانفي 1925 للنظر في سير الجامعة وما يلزمها، وقف "محمد علي" حينها خطيبا، وما إن أتم خطابه حتى اقتحم "جوليتو" رئيس الشرطة الفرنسي قاعة الاجتماع وأمر العمال أن يتفرقوا فرفضوا ذلك، متهما محمد علي باستخدام الدين وآيات من القرآن الكريم لإثارة حماس العمال في منطقة

1 - مارسال بيرتون (Marcel Peyrouton): ولد في 2 جويلية 1887 رجل سياسة فرنسي، نائب في البرلمان الفرنسي عن الحزب الشيوعي عمل مقيما عاما في تونس في الفترة ما بين 1933 و 1936 ثم في سنة 1940 توفي في 6 نونوفمبر 1983. للمزيد أنظر / عبد الحميد الأقرش، مرجع السابق، ص ص 23 24.

2. البزاز، مرجع نفسه، ص 65.

3. وهو أستاذ في معهد كارنو وكاتب اتحاد النقابات الفرنسية، أنظر: البزاز، نفسه، ص 65.

4. نفسه، ص 66.

"المتلوي"، ليقوم بإعلامه بأن أرض تونس تابعة للتراب الفرنسي، وأمره بالتخلي عن جامعة عموم العملة التونسية والالتحاق باتحاد النقابات الفرنسية إذ قال له: ((من المستحيل أن تسمح فرنسا بوجود مؤسسات هي في الحقيقة مناورات سياسية تتجه لمصادرة النفوذ الفرنسي، وكما قلت لكم، لا يوجد إلا شيء واحد هو انضمامكم للاتحادية الفرنسية))⁽¹⁾.

كما اتهمت السلطات الفرنسية أعضاء الجامعة أنهم من وراء هذا العمل النقابي يؤلبون الرأي العام ضدهم، وكردة فعل على ذلك مارست ضغوطات على مجموعة من المسؤولين النقابيين ليقنعوا عن مساندة حركة "محمد علي" ويجهروا بأنها قومية إسلامية تنافي الاتجاه العمالي الوحدوي وتعاوي الأجنب⁽²⁾.

وقد أتت هذه الضغوطات ثمارها بانصياح بعض النقابيين التونسيين للمطالب الفرنسية وكان من بين الذين طالتهم هذه الخديعة "أحمد بن ميلاد"⁽³⁾، وأمام هذه الضغوطات وتوضيحا لما ذهب إليه أحمد بن ميلاد أصدر أعضاء الحركة النقابية التونسية بلاغ في جريدة "La venir social" يوم 26 أكتوبر 1924 باسم الهيئة التنفيذية لجامعة عموم العملة يدحضون فيها ما ادعاه بن ميلاد ضدهم وبالرغم من كل المحاولات التوضيحية للنقابة التونسية إلا ان رئيس الحكومة الفرنسية رفض الاعتراف بالجامعة والتعامل معها، وهو ما سهل للاشتراكيين مهمة القضاء على نشاط هذه الحركة⁽⁴⁾.

¹ أحمد خالد، "ميلاد جامعة عموم عملة تونس"، جريدة الشعب، (د.ت)، بتاريخ: 02.12.2006، ص 03

² البزاز، مرجع سابق، ص 72.

³ أحمد بن ميلاد (1902-1994): ولد بتونس في 2 ماي 1902، اقتحم العمل السياسي وهو طالب بمعهد كارنو الثانوي، أسهم في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين وهو طالب بكلية الطب بمونبولييثم باريس ما بين 1925-1933، كانت له نشاطات سياسية بعد عودته لتونس من خلال ملازمته لعبد العزيز الثعالبي في الحزب الحر الدستوري، كما كانت له اسهامات في الصحافة بتأسيس جريدتي الاستقلال والكفاح، توفي في 2 نوفمبر 1994. /أنظر: محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج 1، ص ص 152-153.

⁴ البزاز، المرجع نفسه، ص 72.

ولم يبق للجامعة في هذه الاثناء من سند تستند عليه إلا الحزب الحر الدستوري الذي كان يتمتع بين سنتي 1924، و 1925 بنفوذ واسع بين جماهير تونس، لكن قيادة الحزب كانت في هذه الأثناء معادية لأفكار "محمد علي" فلازمت الصمت، أي أن أعضاء قيادة الحزب كانوا يريدون استخدام النقابات التونسية كورقة ضغط ومبادلة اثناء مساومتهم مع السلطات الفرنسية⁽¹⁾.

وبعدما ذهب الوفد الثالث للحزب الدستوري في ديسمبر 1924 إلى باريس ليطالب بنظام دستوري لتونس وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب، ثم عاد وقام باتصالات مع المقيم العام "لوسيان سان"⁽²⁾، الذي قرر بدوره الاستفادة من حذر قادة الحزب الدستوري تجاه الحركة العمالية مستهدفا فك لحة الجماهير بعزل الحركة العمالية عن قيادة حزب الدستور والعمل على إيجاد تعارض بينهما حتى يتمكن من اضعاف الحركة الوطنية في مجملها⁽³⁾.

وفعلا نجح في استدراج قيادة الحزب الحر الدستوري نحو الفخ الذي نصبه لهم، حيث نشرت جريدة "ليبرال" لسان حال الحزب الحر الدستوري مقالا بتاريخ 07 فيفري 1925 تقول فيه: ((أن الحركة العمالية التي يتزعمها محمد علي لا تربطها أي علاقة بالحركة الدستورية))، وفي المقابل نشرت جريدة النهضة الناطقة باسم الحزب الإصلاحي بتاريخ 22 فيفري 1925 نداء مفاده أن محمد علي ليس له أي سلطة مباشرة على العمال، وأنه استغل نفوذه بواسطة الصحافة لدعوة العمال للانضمام لجامعة الاتحاد النقابي التونسي⁽⁴⁾.

¹. إيفانوف، مرجع سابق، ص 04.

² - لوسيان سان - Lucien saint (1867-1938): ولد في 26 أبريل 1867 بمدينة إفرو الفرنسية، ترأس الإقامة العامة في كل من المغرب وتونس، عين مقيما عاما بتونس في الفترة ما بين 1921 و 1929 توفي في 24 فيفري 1938 بمدينة بوردو.

³. البزاز، المرجع نفسه، ص 73.

⁴. خالد، المرجع السابق، ص 03.

بعد هذا التخاذل الذي لقيته الجامعة، قُدمت للمقيم العام في يوم 03 فيفري 1925 خمسة تقارير حول التهم التي أعدت لإلقاء القبض على زعماء الحركة العمالية التونسية وعلى رأسهم "محمد علي الحامي"، وهو الأمر الذي تم بسرعة وقُدِّموا للمحاكمة أمام المحاكم الفرنسية التي حكمت عليهم بالنفي والتشريد، وكان نصيب محمد علي النفي والتنقل بين مصر وإيطاليا وأخيرا الحجاز، حيث قضى بقية عمره وهو يحاول جاهدا أن يواصل النضال مع إخوانه في تونس إلى أن وافته المنية إثر حادث سيارة كان يقودها بنفسه⁽¹⁾.

أدت هذه الاعتقالات والمحاكمات إلى نهاية عمل جامعة عموم عملة تونس الأولى، ويمكن إجمال الأسباب التي عجلت بالقضاء عليها تعود بالأساس إلى المعاملة التي لقيتها من السلطات الفرنسية ثم من النقابات الفرنسية وحتى من الوطنيين أنفسهم، لأنه في ذلك الوقت كان مصير الجامعة النقابية متوقفا على مساندة الحزب الحر الدستوري، إلا أن قيادة الحزب كانت معادية لأفكار محمد علي ، لأنها في الحقيقة قيادة الحزب كانت بالأساس تنتمي للطبقة البرجوازية وهو جوهر اختلافها مع محمد علي⁽²⁾، فضلا عن ابتعادها عن حياة العمال ومن ثمة أرادوا الدستوريين استخدام العمال كورقة يساومون بها السلطات الفرنسية، ولكن أفكار محمد علي حالت دون ذلك، كما أن اعتقاد الدستوريين أن حركة محمد علي قد تسد الطريق أمامهم وتعزلهم عن القضية الوطنية⁽³⁾.

انطلاقا من هذا التباين الحاصل بين الحزب والحركة النقابية استغل المستعمر هذا الوضع وجعل الأرضية مهياة لاتخاذ موقف وتسييد ضربة مضادة للحركة العمالية، فكان له ذلك ولم يتسنى للجامعة تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها غير أنها أحدثت هزة عنيفة داخل الحكومة الفرنسية جعلتها تتأكد من أن وحدة الشعب التونسي ستؤدي لا محالة إلى

¹. عبد الله، مصدر سابق، ص 187.

². إيفانوف، مرجع سابق، ص 03.

³. البزاز، مرجع سابق، ص 73.

زوال الاستعمار الفرنسي وطرده من البلاد وأنه إذا أرادت أن تحافظ على وجودها فلا بد لها من تفكيك وتشيت الشعب التونسي.

ب- جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937 - 1938):

لقد كانت الفترة الممتدة بين تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى والثانية فترة ازدهار نسبي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالمقابل اتسمت ببعض الركود على المستوى السياسي والنقابي، لكن يبدووا جليا ان النضال السياسي والنقابي لم يتوقف تماما في هذه السنوات، رغم السياسة الاستعمارية القمعية التي اندلعت منذ جويلية 1925، فقد كانت هناك إضرابات شارك فيها العديد من العمال التونسيين، نذكر منها إضراب عمال الرصيف، ومن أهم الإضرابات التي كان لها شأن عظيم هو الإضراب الطويل الذي دام ستة وعشرين يوما من شهر نوفمبر 1927 عندما ساندته الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والذي قام به العمال من أجل الزيادة في الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل مثل نظرائهم الأوربيين⁽¹⁾.

وكان القصد من مساندة الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية لمطالب العمال التونسيين هو لكسب منخرطين تونسيين جدد في صفوفها، وهو الأمر الذي تبين فيما بعد عندما أيدت تحركاتهم وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928، نفذها عمال الترامواي وعمال الرصيف، وتدخل هذه العملية في إطار التنافس الحاد بين الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU) ذات النزعة الشيوعية بغية جلب عمال شما إفريقيا إلى صفوفهما⁽²⁾.

¹ الدقي، مرجع سابق، ص 129.

² نفسه، ص 130.

- ظروف نشأتها:

أدى استلام الجبهة الشعبية لمقاليد السلطة في فرنسا سنة 1935 إلى بروز معطيات جديدة في المستعمرات، إذ نجد مثلا أن سلطات الحماية في تونس بدأت في اتخاذ نوع من المهادنة والكف عن ممارسة القمع، كما تم سن مجموعة من التشريعات الجديدة التي تسمح بممارسة الحق النقابي في تونس منذ 16 نوفمبر 1932⁽¹⁾، وهو مما سهل إعادة نشاط الحركة النقابية من خلال التحاق عدد كبير من التونسيين بالعمل النقابي داخل الكونفدرالية العامة للشغل، وهذا ما كانت تستهدفه السياسة الحكومية الاستعمارية، أي تأطير الحركة العمالية التونسية وحصرها في منظمة تخضع خضوعا كليا لوصايتها، كما كانت ترجوا من وراء ذلك تحييد جماهير العمال التونسيين من الناحية السياسية وابعادهم عن القيادة الوطنية⁽²⁾.

فكان صيف 1936 بمثابة ربيع التعبئة العمالية في الإيالة التونسية، بالعمل النقابي المنظم في الكونفدرالية العامة للشغل، حيث فاق عدد المحليين عدد الأوربيين، كما ارتفع أيضا من عدد المحليين عدد ممثلي التونسيين في الهياكل القيادية لهذه المنظمة، إلا أنه بقي نوع من التفرقة والتمييز بين المنخرطين في المنظمة بين التونسيين والأوربيين، ونتج عن هذه السياسة العنصرية خاصة ما أظهرته الحوادث الدامية في مارس 1937 في مناجم المتلوي و المضيلة، أدى بانفصال العمال الأوربيين عن العمال المضربين التونسيين، وعليه قرر العمال التونسيون إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية⁽³⁾.

¹- نور الدين حشاد، "فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل"، مجلة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، عدد 86، الجزائر، مارس 1985، ص 80.

² حشاد، المرجع السابق، ص 83.

³ الدقي، مرجع سابق، ص 131.

- التأسيس:

تذكر بعض الكتابات إلى أن إعادة بعث هذه الجامعة يعود إلى يوم 14 جوان 1936، حين طلب الكلمة أحد رفاق محمد علي الحامي وهو " محمد علي قروي"⁽¹⁾، وذلك خلال اجتماع نظّمته بتونس مجموعة من الأحزاب احتفالاً بانتصار الجبهة الشعبية، ليعلن عن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم النقابية وأوضح مشروعه في الحديث الذي أجراه مع الجريدة الناطقة بالفرنسية "Le petit matin" ليوم 17 جوان 1936⁽²⁾، غير أن الحديث عن إعادة بعث هذه الجامعة غاب عن الساحة لعدة شهور ليعود الحديث عنها مطلع السنة الموالية، وقد تشكلت لهذا الغرض لجنة وقتية في 16 مارس 1937 لبعث الجامعة، ولم يعقد مؤتمرها التأسيسي إلا يوم 27 أبريل 1937، عملت تلك اللجنة الوقتية على جلب العمال التونسيين خصوصا في القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعات الحرفية والبناء والموانئ والمناجم⁽³⁾.

أما فيما يخص المنخرطين، فقد ضمت جامعة عموم العملة التونسية الثانية عمالا من المناجم وآخرين من قطاع الفلاحة وتجار متجولين وباعة من السوق المركزية بتونس، بالإضافة إلى عمال الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى التي أثمر فيها فكر محمد علي الحامي، أما على المستوى التوزيع الجغرافي فإن هذه المنظمة وُجِدت خاصة في تونس وبنزرت ودخلت المناطق الزراعية مثل سوق الأربعاء وسوق الخميس وماطر وقنطرة

¹- محمد علي قروي (1900-1978): مناضل نقابي ولد بقابس سنة 1900 درس سنوات بالتعليم الابتدائي قبل أن يدخل ميدان الشغل بتونس، شارك مع محمد علي في تأسيس جامعة عموم عملة تونس وناضل في الحزب الحر الدستوري منذ تأسيسه، وقع إيقافه في فيفري 1925 ونفي خارج تونس ليستقر بمصر حتى 1935، ساهم مع بلقاسم القناوي في بعث جامعة عموم العملة الثانية في 16 مارس 1936 ثم غادرها في أواخر 1937 ساهم في العمل النقابي سنوات 1945-1947، توفي بتونس سنة 1978. / أنظر: عليه الصغير، مرجع سابق، ص 35.

² الدقي، نفسه، ص 131.

³ البزاز، مرجع سابق، ص 76.

والفحص، كما تمكنت من الدخول إلى مناجم منطقة قفصة التي لم تتخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى⁽¹⁾.

وكان انتشار المنظمة بجهة الساحل شهد صعوبة كبيرة، كما أنها لم تستطع أن تستوعب عددا كبيرا من العمال خاصة في مدينة صفاقس، لأن الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (CGT) تمكنت من استقطاب عدد لا بأس به من مناضلي جامعة محمد علي الحامي، ولقد أسندت المنظمة النقابية الفرنسية مراكز قيادية إلى بعض منهم وتبنت مطالبهم⁽²⁾.

كما أن القاعدة العمالية التي نشطت فيها الجامعة العمالية الثانية هي نفسها في المناطق التي لقيت فيها الجامعة العمالية الأولى نجاحا كبيرا، عندما ضمت الجامعة 18 نقابة في تونس و 17 نقابة في بنزرت، و 8 نقابات في مناطق المناجم و 7 نقابات في باجة⁽³⁾، غير أن هذه الجامعة لم تضم في صفوفها جميع عمال المهن التي انضمت من قبل إلى جامعة محمد علي، بما في ذلك عمال الرصيف الذين لعبوا دورا رياديا في التجربة الأولى، غير أن الذي تأكد هو تواصل تأثير علاقات التضامن التقليدية واهمية العناصر النازحة من جهة "قابس"⁽⁴⁾، إذ ينتمي العديد من العمال إلى الجهة المجاورة لمدينة قابس مثل بلقاسم القناوي⁽⁵⁾ الكاتب العام لهذه الجمعية.

¹ الدقي، المرجع السابق، ص 132.

² نفسه، ص 133.

³ زهير الذوايدي، تطور الحركة الوطنية التونسية (1929-1939)، دار التقدم والنشر، تونس، 1982، ص 238.

⁴ قابس: منطقة تقع على ساحل الخليج المعروف في القديم بسيرتنا الصغرى، تبعد 404 كم جنوبي مدينة تونس وعلى بعد 146 كم من مدينة قفصة وهي بمنزلة القاعدة الإدارية لولاية تضم 343300 نسمة حسب إحصاء سنة 2004. / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج 2، ص 423.

⁵ بلقاسم القناوي (1907-1987): ولد بالمطوية بتونس سنة 1907، التحق بتونس العاصمة سنة 1918 ليشغل بها ككرارطي (يشغل على عربة يجرها حمار)، انخرط في الحزب الحر الدستوري سنة 1924، انضم في أواخر سنة 1933 إلى الديوان الوطني للحزب الدستوري، كان في سنة 1936 من أهم العناصر المحيية لجامعة عموم العملة الثانية ليكون كاتبها العام اثناء ائنتاقها في 16 مارس 1937، ازيح من منصبه في 29 جانفي 1938 بسبب اختلافه مع رفاقه الدستوريين، ليعيد التحاقه بالعمل النقابي في 1946 ضمن جامعة الصنایعية وصغار التجار، توفي بتونس في 28 فيفري 1987. / أنظر عميره عليه الصغیر، مرجع سابق، ص 36.

لكن يبدو أن هذه العلاقات وإن بقيت تلعب دور قنوات اتصال كما هو الحال بالنسبة للتجربة النقابية الأولى، فإنها ظهرت على الأقل خلال مناسبة واحدة كمصدر تتاحر وذلك بسبب المشادات التي شهدتها ميناء تونس يوم 18 جوان 1937 بين عمال أصيلي جامعة قابس المنخرطين في جامعة عموم العملة التونسية وعمال أصيلي منطقة الصوف الجزائرية المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية بتونس (CGT)⁽¹⁾، ومع مرور الزمن ظهر على الجامعة نقاط ضعف سواء داخل الجامعة ذاتها أو في علاقتها مع الأحزاب الأخرى وبالضبط مع الحزب الحر الدستوري، الذي كان السند القوي لحركة العمال التونسيين من خلال المساعدات التي قدمها من أجل بعث واستمرار هذه الجامعة.

- حل الجامعة الثانية:

إن أزمة الجامعة الثانية تمثلت في عنصرين متشابكين: أولهما تشتت المناضلين والإطارات النقابية وصعوبة إعادة تنظيمهم وتأطيرهم، ثم غياب نخبة وطنية عمالية ومثقة تقود المنظمة النقابية عمليا ونظريا، فالتشتت التنظيمي والسياسي لم يترك للنقابيين مجالا لبلورة أفكار وبرامج النشاط النقابي، رغم الأفكار الوطنية التي كان يحملها مناضليها وقياداتها، فلم تشترك الجامعة مع قيادات الحزب الدستوري الجديد (الديوان الوطني) في مفهومية ربط العمل النقابي بالعمل السياسي وإخضاع الأول للثاني، بالرغم من عراقية بعض قادتها المساهمين في تجربة الجامعة الأولى مثل "محمد علي القروي"، أما ثانيها أن الجامعة لم تتوصل إلى توسيع رقعتها الاجتماعية وافتكاك الزعامة على الصعيد النقابي لمنظمة الكونفدرالية (CGT) وتمثيلها لدى السلطة الحاكمة وخبرتها على الميدان⁽²⁾.

ويقودنا الحديث هنا عن "بلقاسم القناوي" الكاتب العام للجامعة الذي لم تكن له علاقة بالجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تأسست خلال شهر ديسمبر 1936 كي تكون سندا

¹ الدقي، المرجع السابق، ص 131.

² الذواوي، مرجع سابق، ص 238.

وعضدا قويا له، كما أن جامعة عموم العملة التونسيين الثانية لم تستطع إعادة استقطاب النواة العمالية المثقفة نسبيا التي التحقت بالكونفدرالية العامة للشغل (CGT) في الثلاثينيات بعد حل الجامعة الأولى، مما انجر عنه انعدام برنامج واضح وحتى خطوط عريضة لتصور المستقبل، وبذلك فُقدَ البعد التنموي الذي لمحناه في جامعة عموم العملة التونسية الأولى⁽¹⁾.

وإلى جانب المفهوم الخاطيء لدى "بلقاسم القناوي" للعمل النقابي بحسب منتقديه، والذي عزله عن النضال السياسي والوطني⁽²⁾، مما أدى بتدهور العلاقات بين هذه المنظمة النقابية والحزب الدستوري الحر خاصة عندما امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره الحزب الحر الدستوري ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجا على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية والنزاعات الشخصية والجهوية داخل الجامعة من ناحية وداخل الحركة الوطنية من جهة أخرى، هذه العوامل مجتمعة زادت من إضعاف العمل النقابي وحيويته، فقد مرت الجامعة بهزات داخلية وخارجية منعتها من أن تلعب دورا في تقوية النضال الشعبي النقابي والوطني في الفترة التي وجدت فيها، إلى جانب ضعفها الداخلي كما ذكرنا سابقا في عدم تكييف زعامة القناوي للمنظمة النقابية مع المفاهيم الدستورية، أي إشكالية النشاط النقابي وعلاقته بالنشاط السياسي لدى القناوي⁽³⁾.

أما فيما يخص مساندة الحزب الدستوري الجديد لجامعة عموم العملة التونسيين، فلم تكون مشروطه بل كانت مطلقة إلى حد اعتبارها تابعة له، ومن الطبيعي أن تكون نظرة الدستور الجديد للعمل النقابي مستوحاة من دروس تجربة محمد علي الحامي والحزب الحر الدستوري آنذاك، ولكن المشكل المنجر على تلك النظرة فجر العلاقة مع النقابيين وألحق ضررا بنشاطهم في تلك الفترة ويتضح جليا من خلال ما كتبه " جريدة العمل

¹. الدقي، المرجع السابق، ص 131.

². الذواوي، المرجع نفسه، ص 238.

³. نفسه، ص 239.

التونسي"⁽¹⁾ بتاريخ 26-02-1937 جاء فيها ما يلي: ((لا يوجد تمييز بين العمل السياسي والعمل النقابي، إن الحركتين تلتقيان إن لم تتحصر الواحدة في الأخرى))⁽²⁾.

وهنا كانت المنظمة النقابية التونسية تسعى للمحافظة على استقلاليتها، لتفادي انحرافات المنظمات النقابية ذات الأصل الفرنسي والتي لم تنجح في بعث حركة نقابية أصلية في تونس، ولكن هاجس الدستور الجديد هو توسيع رقعة النضالات والضغط المنظم على فرنسا وبالتالي استغلال النشاط النقابي في ذلك الاتجاه واخضاعه للعمل السياسي ولقرارات القيادة الدستورية. وتلك نظرة ما انفكت تؤسس لأزمات في علاقة الحزب الدستوري الجديد بالنقابيين التونسيين⁽³⁾.

وقد أضاف الحزب عنصرا جديدا في إضعاف الجامعة عندما وقع فرض القيادة الجديدة على الجامعة برئاسة " الهادي نويرة"⁽⁴⁾ ويطرق غير ديمقراطية، إذ كان نتيجتها عدم نجاح هذه القيادة في جمع المناضلين والاطارات النقابية تحت نفوذها باستثناء نقابات منطقة

¹- جريدة العمل التونسي: جريدة أسسها الحبيب بورقيبة ورفاقه البحري قيقه والظاهر صفر في أول نوفمبر 1932 تصدر باللغة الفرنسية، وعند تأسيس الحزب الدستوري الجديد في 02 مارس 1934 صارت لسان حاله. / أنظر: محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 358.

²- جريدة العمل التونسي، بتاريخ 26 جانفي 1937.

³- الذواوي، المرجع نفسه، ص240.

⁴- الهادي نويرة(1911-1993): ولد بالمنستير يوم 05 أبريل 1911، زاول دراسته الثانوي بسوسه، ثم تحول إلى فرنسا حيث أحرز شهادة البكالوريا في جويليه 1933 ثم الاجازة في الحقوق سنة 1936، انضم إلى جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا، كان من الساندين الأوائل لانبعاث الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، قضت السلطات الفرنسية بترحيله إلى تونس سنة 1937، ليعين كاتبا عاما لمنظمة جامعة عموم العملة التونسيين الثانية في 30 جانفي 1938 إثر المؤتمر الذي عقدته الجامعة ووقع فيه خلاف مع بلقاسم القناوي، سجن إثر أحداث أبريل 1938 وفي جوان 1939 نقل إلى جهة مرسيليا جنوب فرنسا محتجزا إلى أن أفرجت عنه السلطة الألمانية في 8 نوفمبر 1942 ورحل الى تونس في 26 فيفري 1943 ليواصل نشاطه السياسي والنقابي، عمل وزيرا في حكومة الاستقلال الداخلي برئاسة الطاهر بن عمار سنة 1955، ثم في حكومة الاستقلال الأولى برئاسة بورقيبة ما بين 1956-1958، عين وزيرا أول سنة 1971-1980، غادر الحكومة في أبريل 1980،توفي يوم 25 جانفي 1993. / أنظر: محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 804،807. وأنظر أيضا: نعمة بحر فياض، " دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الدستوري الجديد (1934-1945)"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 15 ، جامعة تكريت، العراق، نوفمبر 2013، ص344.

بنزرت، التي كانت تحت تأثير الزعيم الوطني والنقابي "حسن النوري"⁽¹⁾ ذو الأصول الجزائرية الذي كان يفوق الهادي نوييرة خبرة نقابية وقدرات نضالية في الميدان العمالي⁽²⁾.

ونظرا لهذا النفوذ ضاعت الإطارات والهيكل النقابية بين جماعة النوييرة وجماعة القناوي دون ان تحسم بصفة واعية وواضحة، وبذلك بدأت جامعة عموم العملة التونسيين الثانية تفقد الحياة وتفتر شيئا فشيئا، وهو ما جعل البعض يحمّل القناوي المسؤولية الأكبر في عدم الاستفادة من الطاقة النضالية المستمدة من الديناميكية العمالية الجديدة التي برزت إبان أحداث وإضرابات سنتي 1937 و 1938 وتوظيفها أحسن توظيف⁽³⁾.

وهكذا لم يتمكن التونسيون مجددا من المحافظة على جامعة عموم العملة التونسيون الثانية التي اندثرت نتيجة لوضعها الداخلي يضاف إلى ذلك ما قام به الاشتراكيون والشيوعيون الفرنسيون من محاربتها بشدة فكان مصيرها مثل الأولى، حيث أودع قادتها السجن وشنّت ضدها حربا أيديولوجية وسياسية ضد كل من تسول له نفسه الخروج عن مشاريع السلطات الاستعمارية، وبالرغم من ذلك رصدنا وجود محاولة أخيرة من الحزب الدستوري الجديد لاحتوائها، غير أنها محاولة فاشلة، لتقوم بعدها قيادة الحزب بتدبير انقلاب قاده الهادي نوييرة المفروض من طرف الحزب⁽⁴⁾.

¹- حسن النوري(1905-1939): من أصول جزائرية ولد ببنزرت سنة 1905 وبها تلقى تعليمه الأول، ثم زاول دراسته بالمعهد الثانوي، وبعد أربع سنوات تم طرده بسبب مواقفه الوطنية، شارك في مؤتمر قصر الهلال للحزب الدستوري، حضر أحداث التجنيس، طرد من تونس سنة1934، وفي سنة 1936 سمح له بالعودة، سجن العديد من المرات، وفي الأخير تم ابعاده للجزائر سنة 1938 ليسجن بسجن الحراش، وافته المنية بالسجن سنة1939. / أنظر: شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية(1900-1939)، الجزائر، دار البصائر،2009، ص341.

² - الذوايدي، المرجع السابق، ص240.

³ نفسه، ص242.

⁴ الدقي، مرجع سابق، ص132.

ثانيا- مفهوم ومضمون الكفاح التحرري وظهوره في تونس:

خضعت دول عديدة من العالم⁽¹⁾ للسيطرة الاستعمارية الأوروبية، وراح المستعمر يستغل ثرواتها الطبيعية استغلالا فاحشا، كما استغل الطاقات البشرية واستعبدت لخدمته قرونا طويلة، فقد كانت بريطانيا تسيطر على 30 مليون كم² من الأراضي الآسيوية والإفريقية، وتأتي بعدها فرنسا التي كانت تسيطر على 13 مليون كم² معظمها في إفريقيا، ثم تأتي بعدها الدول الأوروبية الأخرى مثل بلجيكا والبرتغال وإسبانيا التي كانت تخضع لها مناطق محدودة، وظل هذا الوضع قائما حتى بعد انتهاء الحرب الإمبريالية الثانية، رغم ما قدمته هذه الشعوب المستعمرة من تضحيات مادية وبشرية هائلة أثناء هذه الحرب، أدت هذه السيطرة الاستعمارية وما نتج عنها من قمع الشعوب واستغلال خيراتها إلى تبلور مفهوم ومضمون الكفاح التحرري لدى الملايين من البشر لتحرير أنفسهم من السيطرة الاستعمارية، في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بداية من عام 1945⁽²⁾.

1- مفهوم ومضمون الكفاح التحرري:

هو رد فعل وطني من الشعوب المستعمرة ضد السيطرة الأجنبية المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو بواسطة أنظمة عميلة مرتبطة بالاستعمار، ظهر هذا المفهوم قبل الحرب الإمبريالية الأولى، واتضحت معالمه خلال الحربين العالميتين الإمبرياليتين، ليرز هذا المفهوم في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بعد الحرب الإمبريالية الأولى، وكان يكتسي على هذا المفهوم الطابع العسكري الذي يعتمد في البداية على الكفاح المسلح كخيار استراتيجي⁽³⁾.

¹ - العالم الثالث: هي مجموع الدول التي تطلق عليها هيئة الأمم المتحدة "العالم المتخلف" الواقعة جنوب الكرة الأرضية والتي نالت استقلالها حديثا، للمزيد أنظر: كمال هشام، *الوجيز في التاريخ*، دار الوفاء، الجزائر، 2009، ص 135.

² - عبد الغني نائلي دواودة، *الوضع في تاريخ العالم المعاصر*، حركات التحرر وقضايا معاصرة، دار الوفاء، الجزائر، د ت، ص 6.

³ - نفسه، ص 18.

ليطور هذا المفهوم في العالم نتيجة الاستبداد والاضطهاد اللذان سلطهما الاستعمار على الشعوب الخاضعة له، جعل من هذه الأخيرة تتطلع للحرية والاستقلال، إضافة إلى الاستغلال البشع الذي مارسه الاستعمار على المستعمرات، والمتمثل في استنزاف الثروات و الموارد الطبيعية، وكذا القمع الديني والثقافي والتضييق على حرية الرأي في غالبية هذه البلدان المستعمرة.

كما تدخل سياسة التجهيل والتمييز العنصري الذي مارسته السلطة الاستعمارية على مستوى الشعوب المستعمرة من ضمن أسباب تطور هذا المفهوم، في حين أنه كان هناك دور لعصبة الأمم⁽¹⁾ منذ تأسيسها سنة 1920 في تأكيد مفهوم الكفاح التحرري الذي تهدف إليه الشعوب المستعمرة، لتلعب فيما بعد منظمة الأمم المتحدة⁽²⁾ بعد تأسيسها عام 1945 دورا بارزا في ترسيخ هذا المفهوم من خلال العمل على تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر في العالم للضرورة الأمنية الدولية⁽³⁾.

ويمكن إرجاع توسع مفهوم حركة التحرر وظهور حركات ثورية كطرف رئيسي وفاعل في التطورات السياسية للأقطار المستعمرة إلى عدة ظروف وعوامل مرت بها شعوب هذه الأقطار مرتبطة أساسا بالظاهرة الاستعمارية وممارساتها اللاإنسانية، ومن بين هذه الظروف والعوامل نذكر ما يلي:

- نمو الوعي الوطني والقومي: بدأت شعوب المستعمرات تشعر بوطأة الاستعمار وأخطاره على مستقبل بلادهم، لا سيما بعد استنزافه لخيراتهما، والعمل على طمس المظاهر الوطنية والقومية لهذه الشعوب، كالقضاء على لغتها وحضارتها وتاريخها، فكانت ردود الفعل الوطنية

¹ - عصبة الأمم (Société des Nation): هي إحدى المنظمات الدولية التي تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنهى الحرب الإمبريالية الأولى هدفها الحفاظ على السلام العالمي وصل عدد الدول المنتمية لهذه المنظمة 58 دولة تم حلها في 20 أبريل 1946.

² - منظمة الأمم المتحدة: منظمة عالمية تظم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا، تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو بأمريكا هدفها الحفاظ على السلام والأمن العالمي .

³ - نايلي داودة، المرجع السابق، ص7.

والقومية للبلدان العربية والإفريقية وغيرها تتحرك وتطالب بنيل حريتها واستقلالها، خاصة بعد شعورها بأن الاستعمار لا يفوقها في شيء إذ ما ترك لها المجال في الأخذ بأسباب الحضارة والتقدم والرقي⁽¹⁾.

- مشاركة الشعوب المستعمرة في الحرب الإمبريالية الثانية: عند قيام الحرب سارعت الدول الاستعمارية إلى تجنيد الكثير من شعوب المستعمرات وإقحامهم في جبهات الحرب المختلفة، وكان لهذه المشاركة أثرها الإيجابي على هذه الشعوب باكتساب الخبرة العسكرية التي استفادوا منها في تحرير بلدانهم وزيادة توعيتهم السياسية، خاصة أنهم خاضوا هذه الحرب لنصرة الحرية والديمقراطي.

- اندلاع الثورات وحركات التحرر: صحيح أن بعض المستعمرات نالت استقلالها بدون قيام شعوبها بثورات، ولكنها تعتبر قليلة إذا ما قيست بعدد الثورات، فقد ثبت تاريخيا وثوريا أن الاستعمار لا يمكن أن يتنازل عن مستعمراته إلا بالكفاح التحرري، وعلمت الشعوب المستعمرة أن الحرية لا تمنح ولكن تحقق بواسطة الكفاح، من هذه القناعات انطلقت ثورة الجزائر على فرنسا، وثورة مصر على بريطانيا، وثورة الكونغو على بلجيكا وثورات أنغولا وموزنبيق على البرتغال وغيرها من الثورات التحريرية الأخرى⁽²⁾.

- الوعود الاستعمارية الكاذبة: لقد اضطرت الدول الاستعمارية قبل بداية الحرب الإمبريالية الثانية وأثناءها إلى إعطاء شعوب المستعمرات الوعود بأنها إذا انتهت الحرب لصالحها فإنها ستعلن حريتها واستقلالها، وقد اتبعت هذا الأسلوب لكسب هذه الشعوب إلى جانبها في أيام محنة الحرب ودعوتها لمشاركتها مع جيشها في القتال، ولذا وجدنا الجزائريين والمغاربة يقاتلون مع الجيش الفرنسي والهنود والباكستانيين مع الجيش البريطاني⁽³⁾، لكن بعد انتهاء الحرب بدأ جليا التملص والتمميع الاستعماري في تحقيق الوعود السابقة.

¹ - كمال هشام، الوجيز في التاريخ، دار الوفاء، الجزائر، 2009، ص 136.

² - نايلي داودة، المرجع نفسه، ص 8.

³ - عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 7-8.

بهذه العوامل وغيرها تطور مفهوم الكفاح التحرري لدى الشعوب المستعمرة وتم انتشاره لدى بعض النخب المناهضة للاستعمار في انحاء الدول المستعمرة وكان منها دول المغرب العربي، إذ كان للحركة الوطنية التونسية دورا مهما في بلورة الكفاح التحرري في منطقة الشمال الإفريقي.

2- ظهور وتبلور الكفاح التحرري من خلال الحركة الوطنية في تونس:

لقد كانت الخطوة الأولى في احتلال تونس هي فرض معاهدة الحماية على باي تونس في مارس 1881⁽¹⁾، والتي تنص على أن الاحتلال الفرنسي لتونس احتلال مؤقت يزول باستتباب الأمن في البلاد، لكن هذه المعاهدة ألحقت بمعاهدة أخرى في 8 جوان 1883 تعرف بالمرسى الكبير وأعطت لفرنسا صلاحيات أكبر وأوسع لترتكز السلطة في يد المقيم العام الفرنسي الذي يقوم بوضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباي عليها⁽²⁾.

لم يرض الشعب التونسي بهذا الاحتلال الذي سلب حقوقه وفرض القيود عليه، فظهرت بتونس مقاومة شعبية عنيفة كردة فعل أولى في مختلف النواحي نذكر منها منطقة الشمال التي كانت طليعة حركة المقاومة قادتها قبائل "خُمير" على الحدود الجزائرية الشمالية وفي الوسط تحرك "أولاد جلاص" و "بني يزيد" و "ماجر" وفي الجنوب "رجال الهمامة" و"أهالي الجريد واتحدت كل هذه القبائل بقيادة "علي خليفه"⁽³⁾ ضد العدو المشترك⁽⁴⁾، لكن بعد نهاية الكفاح المسلح في تونس ظهرت مرحلة جديدة من الكفاح السياسي على يد

1 - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص23.

2 - ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعارف الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2008، ص 146.

3 - علي خليفه: مناضل تونسي، يعتبر من أوائل المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي عند انتصاب الحماية، حيث تجمعت حوله أهم القبائل والعروش بالرجوب الشرقي والغربي، وقد كانت له مواجهات شجاعة وعنيفة مع القوات الاستعمارية الفرنسية، توفي سنة 1885. للمزيد أنظر: الصادق الزملي، أعلام تونسيون، تقديم وترجمة حمادي الساحلي، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص110

4 - الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قوية جديدة (1830-1956)، ط2، دار المعرفة للطبع و النشر، سوسة، تونس، [د، س]، ص30.

مجموعة من الرواد والمصلحين التونسيين⁽¹⁾، الذين كان لهم الدور في إبراز نشاط الحركة الوطنية في تونس.

فمنذ السنوات الأولى من القرن العشرين، ظهرت مرحلة جديدة من الكفاح وهو الكفاح السياسي بقيادة مجموعة من المصلحين في تونس الذين تأثروا بالفكر الاصلاحى بمنطقة المشرق العربي ومن أبرزهم " الطاهر بن عاشور"⁽²⁾ و " محمد السنوسي"⁽³⁾ اللذين كان لهما صلة وثيقة ببلاد المشرق وخاصة بتيار السلفية الحديثة، الذي يتزعمه المصلحان "جمال الدين الافغاني"⁽⁴⁾ و "محمد عبده"⁽⁵⁾ ، حيث كان رجال الاصلاح بتونس متمسكين جدا

¹ - الحبيب ثامر، هذه تونس، ط1، القاهرة، مكتب المغرب العربي، دار الغرب الاسلامي، مطبعة الرسالة، 1948، ص83.

² - الطاهر بن عاشور: ولد بتونس العاصمة سنة 1879 بدأ تعلم القرآن وعمره لم يتجاوز الست سنوات ثم تلقى دروسه الابتدائية بمسجد مجاور لدار جده بنهج الباشا بتونس، وواصل دراسته بجامع الزيتونة ابتداء من سنة 1892، في سنة 1898 أخذ يتعلم اللغة الفرنسية ليحصل سنة 1899 على شهادة التطويح بنظامها الجديد، في سنة 1903 انخرط في سلك التدريس بجامع الزيتونة، كما باشر التدريس بالصادقية من سنة 1905 إلى سنة 1932، اشتهر في هاته المدة بأفكاره الاصلاحية ، في سنة 1911 بدأ نشاطه القضائي، كما تقلد العديد من المناصب في الدولة قبل الاستقلال وبعده توفي بالمرسى بتونس في 12 أوت 1973 للمزيد أنظر : محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، 2013، ص ص 95 .99

³ - محمد السنوسي: من مواليد تونس العاصمة على الأرجح عام 1851، أخذ العلم عن كبار مشايخ الزيتونة أمثال سالم بوحاجب، تحصل على شهادة التطويح سنة 1870 ليبدأ التدريس بجامع الزيتونة في نفس السنة، كان من أنصار حركة خير الدين باشا وحركته التحديثية، عين كاتب أول لجمعية الأوقاف في حكومة خير الدين، في سنة 1885 تزعم المظاهرة الاحتجاجية الكبرى ضد النظام البلدي ألقت السلطات الفرنسي القبض عليه ونفته مدة ثلاث أشهر بمدينة قابس، يمكن القول عليه أنه رجل سياسي بامتياز يناصر يقظة المسلمين قصد تحرير البلاد الاسلامية من الهيمنة الغربية، شغل وظائف عدة بالوزارة أثناء الاحتلال وكاتب ثم قاض بالنيابة في المحكمة العقارية، توفي سنة 1900 للمزيد أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع نفسه، ج2، ص ص 161 163.

⁴ - جمال الدين الافغاني (1839- 1897) : من مواليد 1839 ،مصلح إسلامي زعيم تيار السلفية الحديثة نشرت أرائه في القرن التاسع عشر وافته المنية سنة 1897./أنظر: علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 . (1954)، تع: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1999، ص133.

⁵ - محمد عبده (1849- 1905): ولد سنة 1849، مصلح اسلامي ينتمي للتيار السلفي الحديث كان يعمل على نشر الفكر الاصلاحى في المغرب العرب إذ كانت له زيارتين فيها تبنت المدرسة الاصلاحية بتونس أرائه وأفكاره وساندتها وافته المنية سنة 1905 للمزيد أنظر/ المحجوبي، المرجع السابق، ص134.

بالشخصية العربية الإسلامية وإحياء الإسلام مع الأخذ بالعلوم الغربية التي تعد ضرورة للتقدم في نظرهم⁽¹⁾

في هذه الفترة أخذت جل الفعاليات التونسية بتنظيم أنفسهم وقواهم لمجابهة الاستعمار الفرنسي من خلال التكتلات السياسية والحزبية، وكان أول من بادر إلى مقاومة سلطات الاحتلال الاستعماري هو الشيخ " محمد السنوسي " الذي قاد الحركة الوطنية سنة 1885 حينما تزعم المظاهرة الاحتجاجية الكبرى المعروفة بـ "النازلة التونسية" ضد النظام البلدي ووصلها بحركة جمعية "العروة الوثقى" التي أنشأها، فألقت السلطات الاستعمارية الفرنسية القبض عليه في 16 ماي 1885 وعزلته عن وظائفه ونفته مدة ثلاثة أشهر إلى بلدة حامة قابس بالجنوب التونسي، بعد هذه الفترة أُصدر في حقه عفو من الباي في 19 اوت 1885 ليعود على إثرها إلى أهله بتونس الحاضرة ليعبر عن مواقفه الوطنية التي سخطت منها سلطات الحماية الفرنسية⁽²⁾.

لتظهر بعد ذلك و في السنوات الأولى من القرن العشرين " جماعة جريدة الحاضرة"⁽³⁾ التي كانت نواتها الأولى رجال الاصلاح من أمثال "علي بوشوشة"⁽⁴⁾ و "البشير صفر"⁽⁵⁾، حيث عملت هذه الجماعة على تعليم القراء تاريخهم القومي، وظهرت بمبادرة منهم

¹ عبد الله، المرجع السابق، ص31.

² المحجوبي، المرجع السابق، ص111.

³ - جريدة الحاضرة(1888-1911):صدرت من قبل جماعة الحاضرة وهم جماعة المدرسة الصادقية بمباركة شيوخ الزيتونة المتتورين من أمثال سالم بوحاجب وبتشجيع من محمد السنوسي، تولى إدارتها ونشرها علي بوشوشة بمساعدة البشير صفر ومحمد بن خوجه. للمزيد أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص600.

⁴ - علي بوشوشة(1859-1917): من مواليد 1859 بدأ تعليمه في الكتاب، ثم بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، بعثته الحكومة سنة 1878 إلى إنجلترا المواصلة لدراسته، بعد عودته اتجه نحو الصحافة، توفي عام 1917 أنظر: المحجوبي، المرجع نفسه، ص132.

⁵ - البشير صفر(1865-1917): من مواليد 27 فيفري 1965 التحق بالمدرسة الصادقية عند بداية تأسيسها وبعد نهاية دراسته بها عينته الحكومة على رأس البعثة الطلابية الموجهة إلى فرنسا لإتمام دراسته الثانوية ومواصلة دراسته الجامعية عمل كموظف إداري بتونس، أصبح رئيس مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرئيس جمعية الأوقاف، كان يؤيد الآراء الإصلاحية في جريدة الحاضرة وجريدة التونسي توفي سنة 1917 للمزيد / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع نفسه، ج2، ص 259.

منهم "الجمعية الخلدونية" التي كانت تهدف إلى إبراز الحضارة العربية، وفي سنة 1905 تأسست جمعية خريجي الصادقية برئاسة "خير الله بن مصطفى"⁽¹⁾، ومن هنا بدأ يتبلور الوعي السياسي لدى الشباب التونسي، ومن خلال المدرستين الصادقية والخلدونية بدأوا يتجهون نحو العمل السياسي التنظيمي⁽²⁾، حيث تأسست في سنة 1907 أول حركة سياسية منظمة مقاومة للاستعمار وهي "حركة الشباب التونسي"⁽³⁾ بقيادة المناضل "علي باش حانبة"⁽⁴⁾.

هذه الحركة تأثرت في نظامها وأهدافها بحركة تركيا الفتاة وساهمت هذه الحركة بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام⁽⁵⁾، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب، وخرجت بذلك من الإطار الذي أراده الاستعمار الفرنسي أن تكون عليه، وهو مجموعة من المثقفين تكون في أيديهم وعلى أعينهم، فكانت أول ضربة توجه للاستعمار

¹ - خير الله بن مصطفى: من مواليد سنة 1867 ينحدر من عائلة مماليك، دعا لتدريس الفرنسية بالمعهد الصادقي، انضم إلى هيئة تحرير جريدة التونسي وشارك سنة 1908 في مؤتمر إفريقيا الشمالية، كان مدير جمعية الأوقاف توفي سنة 1965 / أنظر: المحجوبي، المرجع نفسه، ص 132.

² - عبد الله، المرجع السابق، ص 39.

³ حركة الشباب التونسي : هي حركة نخبوية ظهرت في سنة 1907 مثلها شباب تونسيون زالوا تعليمهم في فرنسا، قدموا في المرحلة الأولى مطالب ذات صبغة ثقافية واجتماعية ثم سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا عندما هدفت إلى الدفاع عن مصالح التونسيين وتحسينها. أنظر: نور الدين الدقي، تونس عبر تاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، اشراف: الشاطر خليفه، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص.65 أيضا: شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص.8.

⁴ - علي باش حنبة (1875-1918): من أصل تركي ولد سنة 1875 درس بالمعهد الصادقي ثم التحق بكلية الحقوق بباريس إلى أن تخرج منها، ابتداء نشاطه السياسي بتأسيس جمعية قداماء الصادقية سنة 1905، أسس في 1907 جريدة التونسي، وانخرط في حركة الشباب التونسي التي سرعان ما أصبح زعيمها بلا منازع، أبعده عن تونس في 03 مارس 1912 استقر بإسطنبول وأتقن اللغة التركية وافتتحت المنية بها في 03 أكتوبر 1918 / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 292.

⁵ الدقي، المرجع السابق، ص 6.

الفرنسي من طرف التونسيين⁽¹⁾، كما أن هذه الحركة تأثرت بالكفاح الوطني الذي يتزعمه المناضل المصري "مصطفى كامل"⁽²⁾ أي أن حركة الشباب التونسي كانت تتغذى بالروح التي ترد عليها من مصر آنذاك⁽³⁾.

وأول عمل قامت به حركة الشباب التونسي او ما يطلق عليها بـ : "تونس الفتاة" هو إنشاء جريدة سميت بـ : "جريدة التونسي" (Le Tunisien)⁽⁴⁾، ومن خلالها انطلقت في بعث الثقافة الحديثة بغرض تزويد المسلمين في تونس بالعلوم العصرية مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للهوية العربية المسلمة وتمجيد الحضارة العربية القديمة، خاصة عندما قام "البشير صفر" رئيس جمعية الأوقاف وأحد مؤسسي الحركة الوطنية بإخراج المبادئ التي نادى بها كل من المدرستين الصادقية والخلدونية من الطابع الثقافي إلى السياسي التوعوي وذلك من خلال خطابه الذي ألقاه في 7 فيفري 1907 بمناسبة إصدار الجريدة، الذي نبه من خلاله إلى تزدى الأوضاع في البلاد التونسية⁽⁵⁾.

وكان حينها المقيم العام "روني مبي" الذي تولى شؤون البلاد من ديسمبر 1894 إلى نوفمبر 1900 قد ساند مساندة ثابتة حتى قبل تأسيس حركة الشباب التونسي، كما لقي البشير صفر تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليسارية والليبرالية الفرنسية⁽⁶⁾، بالإضافة إلى ذلك

¹ - شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تع: بن سلامة البشير ومزالي محمد، ط 2، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1985، ص 7.

² - مصطفى كامل: ولد في 14 أوت 1874 بالقاهرة وهو مناضل وزعيم سياسي وكاتب مصري أسس الحزب الوطني وجريدتي اللواء والمؤيد كان من المنادين بإنشاء الجامعة الإسلامية تأثر بالأفكار الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني درس بجامعة تولوز توفي في 10 فيفري 1908 بالقاهرة للمزيد أنظر / المحجوبي، المرجع السابق، ص 131.

³ - أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص 89.

⁴ - جريدة التونسي: هي لسان حال حركة الشباب التونسي، صدر عددها الأول في 07 فيفري 1907 وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدول الحامية، احتوت مطالب منها جعل التعليم إجباري ومجاني وإصلاح القضاء التونسي مع تمكين التونسيين من ممارسة حقوقهم السياسية / أنظر: الدقي، مرجع سابق، ص 70.

⁵ - الدقي، مرجع نفسه، ص 66.

⁶ - أندري جوليان، إفريقيا، مصدر نفسه، ص 89.

فقد اهتم "محمد الأصرم"⁽¹⁾ بموضوع التعليم، فاقترح في إحدى مداخلته العمل على نشر التعليم العصري بما في ذلك التقني والمهني بغرض تأهيل الفرد التونسي ليستوعب المعرفة والتقنيات الحديثة ويساهم في إنماء البلاد.⁽²⁾

وما ميز حركة الشباب التونسي أنها كانت نشيطة ولها برنامجها ووسائل عملها، ففي 1907 قام البشير صفر وعلي باش حامبة بتنظيم الحزب التقدمي للدفاع عن مصالح الأهالي وتقديمه على صفحات جريدة التونسي (Le Tunisien) والتحق بهما الشيخ "عبد العزيز الثعالبي"⁽³⁾ الذي تعهد بإصدار الجريدة نفسها باللسان العربي، وتجلّى نشاط هذا الحزب في الدعاية الواسعة التي قام بها لفائدة الطرابلسيين أيام العدوان الإيطالي سنة 1911 في تلك الأثناء بلغت درجة التحمس للدفاع عن الإسلام أقصى حد لها، تجلّى ذلك الحماس عندما أقدمت السلطات الفرنسية على تسجيل الأملاك الموقوفة، فقام السكان برّدة فعل عنيفة تجسدت في "انتفاضة الجلاز"، والتي تعود تسميتها إلى مقبرة (الجلّاز)⁽⁴⁾ حيث اعتبرت هذه المقبرة من الأملاك الموقوفة، لكن السلطات الفرنسية قامت بطلب إلى المحكمة العقارية في 26 سبتمبر 1911 لتسجيل المقبرة، فتم الحصول على إذن بذلك وعلى اثر سماع

1- محمد الأصرم (1875-1960): ولد سنة 1875 التحق بأحد كتاتيب العاصمة حيث حفظ جانباً مهماً من القرآن الكريم، ثم انخرط بجامع الزيتونة فحصل على شهادة التطوع لياشر بعدها التدريس به عرف عنه ميله للمطالعة والبحث في فنون الموسيقى والموشحات شارك سنة 1906 في مؤتمر مرسيلا وفي سنة 1907 شارك في جريدة التونسي خلال الحرب دعي للتدريس بالمدرسة العليا العربية توفي سنة 1960. / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 234.

2- الدقي، المرجع نفسه، ص69.

3. عبد العزيز الثعالبي (1876-1944): من مواليد 1876 عمل من خلال سياسته على فضح مخططات الفرنسيين، كانت له جهوداً كبيرة في المشرق العربي وفي تونس حيث شارك في حزب تونس الفتاة، عمل بجهد لعرض القضية التونسية في المحافل الدولية، مؤسس الحزب الحر الدستوري سنة 1920 توفي سنة 1944 له مجموعة من المؤلفات أهمها كتاب "تونس الشهيدة" / أنظر: الشريف محمد بن يونس، عظماء منسيون، ج2، دار الأندلس، تونس، 2010، صص 30.10.

4. مقبرة الجلاز: هي مقبرة إسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية، لها مكانة خاصة عند التونسيين نظراً لاحتوائها على "جبل التوبة" المعروف "بجبل سيدي أبي الحسن" ومغارة أبي الحسن الشاذلي الصوفي المشهور صاحب الطريقة الشاذلية وقبور عدد كبير من العلماء. / أنظر: عبد الله، مرجع سابق، ص44.

المواطنين الخبر ثارت ثائرتهم لأن عملية التسجيل تعني إضفاء صبغة الجنسية الفرنسية على الأرض والنظر فيها يصبح من اختصاص المحاكم الفرنسية⁽¹⁾.

في هذه الأثناء وجد المستعمر مواجهة شرسة من طرف التونسيين لتكون تلك المجابهة الأولى التي تصطدم فيها القوة المسلحة الفرنسية مع الشعب التونسي، فانتصبت حالة الحصار ولم ترفع إلا في 1921، ولم تلبث هذه الحادثة لتُظهر حركة معادية للأجانب من طرف التونسيين، انقلبت إلى معارك ذات صبغة اجتماعية عندما أقدم سائق ترامواي ايطالي على قتل طفل تونسي يوم 09 فيفري 1912 فقام سكان المدينة بمقاطعة عربات الترامواي، كما عبّروا عن غضبهم بالتنديد على إثر احتلال ايطاليا لطرابلس⁽²⁾.

من هنا أعلنت الحكومة الفرنسية أن مقاطعة الترامواي تعتبر مؤامرة سياسية ضد الإدارة الفرنسية⁽³⁾، فقامت بإصدار حكم النفي في حق كل من "علي باش حامبة" الذي هاجر إلى تركيا و"الشيخ الثعالبي" الذي التحق بالجزائر ثم منها إلى مصر⁽⁴⁾ وكان باش حامبة الوحيد الذي لم يعد إلى تونس، كما نفت المحامي "حسن قلاتي"⁽⁵⁾ وبقيت الحركة سرية طيلة ست سنوات بعد أن قُضي على قادتها⁽⁶⁾.

وتزامنا مع وضع الحرب الامبريالية الأولى أوزارها سنة 1918، وإعلان الرئيس الأمريكي "ولسن" مبادئه المشهورة، عمّت الشعوب المستعمرة موجة من الأمل القوي، فأظهرت

1. عبد الله، مرجع نفسه، ص 45.

2. أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص ص 90.89.

3. أندري جوليان، إفريقيا، مصدر سابق، ص 91.

4. عبد الله، مرجع نفسه، ص 50.

5. حسن قلاتي (1880-1966): هو محام من أصل جزائري من مواليد سنة 1880، شارك في حركة الشباب التونسي، أصبح محررا بصحيفة التونسي التي كان يديرها علي باش حامبة، في 1912 اثر حادثة الترامواي طرد من الايالة مع علي باش حنبة والثعالبي، لكنه رجع إلى البلاد التونسية، حيثترأس الجمعية الخلدونية وبعد انتهاء الحرب الامبريالية الأولى برز حسن قلاتي ضمن مؤسسي الحزب الحر الدستوري الذي لم يدم فيه طويلا ليؤسس سنة 1921 الحزب الإصلاحى وافته المنية في 17 نوفمبر 1966 / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 476 -478.

6. شارل أندري جوليان، مصدر نفسه، ص 91.

رغبتها الملحة في التحرر من الاستعمار فكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر الصلح بوجوب إعطاء الحق للشعوب العربية في تقرير مصيرها من بينها الشعب التونسي⁽¹⁾.

وفعلا تقدم الثعالبي وزميله "أحمد السقا"⁽²⁾ إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس، لكن طلبهما لقي إهمالا كاملا، هذا الرفض دفع بالثعالبي نحو العمل على تنوير الرأي العام الفرنسي، عاقدا بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين في معارضتهم لحكومة الجبهة الشعبية، وأصدر في سنة 1920 كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية، شرح فيها جرائم الاستعمار الفرنسي بتونس التي انتهكت جميع حقوق الشعب التونسي القومية والسياسية والفردية، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضي ومقاومة التعليم وكبت الحريات العامة والخاصة، وكل الوسائل التي ترمي لفرنسة الشعب التونسي⁽³⁾.

كما طالب الثعالبي بتأسيس سلطة عدلية مستقلة ويمنح الحق للشعب التونسي في تأسيس جمعيات صناعية وبتشريع اجتماعي⁽⁴⁾، والملاحظ أن هذه المطالب كان الهدف منها منها تقييد سلطة الحماية أمام الصلاحيات التي تخول للمجالس المطلوب تأسيسها، ولم تبرز هذه المطالب إلغاء الحماية، بل كانت تريد من السلطات الفرنسية العودة إلى تطبيق نص معاهدة "باردو" كمرحلة أولى، لأن ما يترتب عن ذلك سيخدم مصلحة التونسيين⁽⁵⁾.

¹ - ثامر، مصدر سابق، ص ص85،82.

² - أحمد السقا(1891-1957): ولد بالمنستير في 03 مارس 1891شغل والده وظائف هامة في الإدارة التونسية، ثم عزل عن وظيفته بسبب نشاط ابنه احمد في الحقل السياسي الوطني زاول كل دراسته العليا بباريس وأحرز على الدكتوراه في الحقوق، شارك الثعالبي في صياغة كتاب تونس الشهيدة، توفي بالمنستير في 21 ديسمبر 1957 / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع نفسه، ج2، ص ص 139 -140.

³ - علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص57.

⁴ - عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر و تقد: الجندي سامي، دار القدس، لبنان، 1975، ص56.

⁵ - أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص91.

ومرة أخرى لم يجد الوفد أي تجاوب من منظمي المؤتمر مما جعل "عبد العزيز الثعالبي" يتجه إلى تشكيل حزب وطني ظهر في 14 مارس 1920 تحت مسمى "الحزب الحر الدستوري"، الذي أدى دورا مهما في تاريخ تونس المعاصر⁽¹⁾.

فقد لقي هذا التنظيم السياسي الجديد تأييد جل طبقات الشعب التونسي التي كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة، تتضوي تحت لوائها وتعمل في صفوفها، على أن هذه الحركة وإن كانت ترمي إلى استقلال البلاد التام لم تعلن عن غايتها جهارا، إنما عمل رجالها على التفاهم مع فرنسا واقناعها بوجوب إرضاء رغبات التونسيين، إذ أن هذه الرغبات وخاصة المطالبة بالدستور، لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية، من هنا انتشرت أفكار الحزب انتشارا سريعا في أنحاء القطر التونسي، كما اتجهت وفود من الحزب إلى باريس للاتصال برجال الأحزاب السياسية الفرنسية، لتلقى عطا كبيرا وتأييدا من أحزاب اليسار والصحف التي تصدرها، ما جعل السلطة الفرنسية تلقي القبض على الشيخ الثعالبي يوم 28 جويلية 1920 في باريس وترحيله إلى تونس وهناك أودع السجن، لكن الشعب تحمس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية، فأطلقت سراحه بعد مدة قصيرة، وواصل من جديد قيادة الحركة الوطنية في تونس⁽²⁾.

لقد أُعْطِيَتْ الحركة الوطنية بعدا جديدا، بفضل تأسيس الحزب الحر الدستوري المعروف في الأوساط العامة باسم "الدستور"، من هنا تجاوزت الحركة صبغتها النخبوية لتتفتح أمام الجماهير الشعبية، وأصبح لها ولأول مرة تنظيم محكم من حيث الهيكلية مع برنامج ووسائل عمل وقانون أساسي يحدد الهياكل التي يجب أن يتطور داخلها هذا الحزب، كما ركّز الحزب على مطلبين أساسيين هما الاستقلال الداخلي وإجراء إصلاحات في نطاق الحماية⁽³⁾.

¹ - غيلان سمير طه التكريني، "الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918-1939)", مجلة الآداب الفراهيدي، ع:13، جانفي، 2012، ص 183.

² - ثامر، مصدر سابق، ص 86.

³ . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص ص 239-240.

وبفضل نشاطه المتمثل خاصة في تشكيل الوفود الدستورية لدى الباي "محمد الناصر"⁽¹⁾ أو الحكومة الفرنسية، لقي الحزب دعماً واسعاً على المستويين الداخلي والخارجي، فانتسعت امتداداته وكسب تعاطفاً في الأوساط الليبرالية، ما أقلق السلطات الفرنسية ودفعها لمحاولة إضعاف الحزب، فقامت باتهام الشيخ الثعالبي بالتآمر ضد أمن الدولة. بالإضافة إلى استغلال الخلافات التي دبت بين الثعالبي وأعضاء من الحزب الدستور بسبب دسائس الإقامة الفرنسية، التي حاولت أن تضرب أعضاء الحزب بعضهم ببعض، كما قامت بتعطيل الصحف وإغلاق النوادي والجمعيات التابعة للحزب أو المقربة منه⁽²⁾.

وتزامنت مع هذه الأحداث وفاة الباي "محمد الناصر"، ففقدت الحركة الوطنية بذلك أكبر مسانديها إضافة إلى نفي الثعالبي إلى الخارج حيث عاش متنقلاً بين القاهرة وبغداد وفلسطين، وهكذا ضعفت الحركة الوطنية داخل البلاد⁽³⁾، في هذه الفترة أي ما بين عامين 1922 و 1931 وبعد غياب الثعالبي تقلد المحامي "أحمد الصافي"⁽⁴⁾ قيادة الحركة الوطنية في تونس ومن أبرز ما قام به توحيد جهود الدستوريين من خلال ضم العديد من الشبان الذين كانوا متحمسين للعمل والفكرة الوطنية للحزب في مؤتمر نهج الجبل المنعقد بتاريخ 12

¹ - محمد الناصر باي: هو محمد بن البشير الثاني محمد باي، من مواليد القرن التاسع عشر، اعتلى العرش سنة 1906، كان ابنه "محمد المنصف" من أقرب أبنائه إليه إذ تقلد منصب الاستشارة لديه، كما رافقه في الزيارة التي قام بها إلى فرنسا سنة 1912، التي تعتبر رد زيارة لرئيس جمهورية فرنسا "أرمان فاليار"، كما أن محمد الناصر فتح باباً للحزب الحر الدستوري التونسي يوم 18 جوان 1920 حين استقبله لوفده الأربعين برئاسة الصادق النيفر واستلامه العريضة الدستورية، وفي 3 أبريل 1922 هدد "محمد الناصر" السلطات الفرنسية بالتنازل عن العرش إذا لم تستجب الحكومة الفرنسية لمطالب الشعب التونسي المشروعة، توفي في 10 جويلية 1922. للمزيد أنظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص ص 300، 301.

² - أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تعر: حماد الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 515.

³ - عبد الله، مرجع سابق، ص 57.

⁴ - أحمد الصافي (1882-1935): ولد بتونس العاصمة سنة 1882 درس بمعهد كارنو ثم التحق بكلية الحقوق بباريس، امتحن المحاماة منذ سنة 1909، انخرط منذ عهد الشباب في "حركة الشباب التونسي" وكان أول بروز له في معركة الجلاز سنة 1911 أنتخب أميناً عاماً للحزب الدستوري سنة 1920، تصدى لكل مظاهر الانشقاق، كان في طليعة المحامين المدافعين عن النقابيين الموقوفين سنة 1924 ببنزرت توفي سنة 1935 بعد حياة قصيرة لكنها حافلة بجليل العمال للقضية التونسية. للمزيد أنظر/ محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 247، 248.

و 13 ماي 1933⁽¹⁾، لكن تلك الوحدة لم تدم طويلا وتحديدا في 31 ماي 1933 أعلنت السلطات الفرنسية عن حل الحزب، الأمر الذي كان سببا في ظهور نوع من الانشقاق داخل الحزب الدستوري، ليظهر بعد ذلك تياران: الأول الحزب الدستوري الجديد الذي جرّ خلفه الأغلبية الساحقة في البلاد، والثاني الحزب الدستوري القديم الذي انكمش وظل يتقرب الوضع ويعالج الأمور وفق تصوراتته⁽²⁾.

تجسد هذا الانشقاق أكثر في مؤتمر قصر الهلال المنعقد بتاريخ 2 مارس 1934 من خلال حل اللجنة التنفيذية للحزب وتعويضها بهيئة جديدة هي "الديوان السياسي" التي على غرار تأسيسها أعلن عن الحزب الدستوري الجديد، برئاسة "الحكيم محمود الماطري"⁽³⁾، في حين تم إسناد الكتابة العامة إلى "الحبيب بورقيبة"⁽⁴⁾، الذي بدوره أصبح

1. القصاب، مرجع سابق، ص 518.

2 - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، مصدر سابق، ص 100.

3- محمود الماطري (1897-1972): من مواليد 1897 بتونس العاصمة طبيب ومناضل ورجل سياسة، التحق بكتاب الحي حيث شملت دراسته مبادئ اللغة العربية وحفظ القرآن واستغرقت سنتين، زاول دراسته الابتدائية والثانوية بالمعهد الصادقي من سنة 1905 إلى سنة 1916 ليحصل على دبلوم الصادقية، اشتغل معلما بضاحية المرسى طيلة سنتين وكان في الوقت ذاته يعد نفسه للباكوريا نجح في ذلك سنة 1919 ليلتحق بعدها بكلية العلوم بمدينة ديجون (Dijon) الفرنسية وفي سنة 1923 واصل دراسته بكلية الطب بباريس، ليحصل على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1926، انضم للحزب الدستوري الحرفي سنة 1927، تم تعيينه وزيرا للداخلية في 1943 حين اعتلاء المنصف باي العرش الحسيني وبعد الحصول على الاستقلال كلفه الحبيب بورقيبة بوزارة الصحة العمومية وتوفي يوم 13 ديسمبر 1972. / أنظر: الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص 360, 355. ومحمد بن الأصفر وآخرون، مرجع سابق، ج 2، ص 575-577.

4. الحبيب بورقيبة (1901-2000): ولد بتونس سنة 1901 درس بالمعهد الصادقي بداية من سنة 1907 ثم بمعهد كارنو من 1921 إلى 1924 ثم التحق بمعهد الحقوق بباريس ليحصل على الإجازة في الحقوق ثم دبلوم العلوم السياسية تقلد رئاسة الحزب الدستوري التونسي الحر الجديد، سجن بعد الحرب العالمية الأولى، عين رئيسا للجمهورية التونسية مدى الحياة في 25 جويلية 1957، لكن حين تدهور الوضع في القصر الرئاسي وبالضبط في 7 نوفمبر 1987 قرّر وزيره الأول زين العابدين بن علي إقالة رئيس الجمهورية والحلول محلّه على رأس الدولة، توفي يوم 6 افريل سنة 2000. / أنظر: سعيد الصادقي، بورقيبة سيرة شبه محرّفة، رياض الزيس للنشر، لبنان، 2000، ص 13. ومحمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج 1، ص 357-365.

رئيسا للحزب بعد مدة وجيزة⁽¹⁾، والحقيقة أن الحزب الدستوري الجديد لم يأت ببرنامج عمل يختلف عن مثله لدى الحزب القديم، إلا أنه خالفه في الأسلوب إذ اتّبع أسلوبا أكثر حركة ونشاطا في صفوف الجماهير. وبعد الإفراج عن الشيخ الثعالبي عام 1936 وعودته إلى تونس حاول توحيد شطري الحزب الدستوري القديم والجديد ولكن دون جدوى، إذ لم يجد تجاوبا من قادة الحزب الجديد الذين قامت سياستهم على استمالة السلطة الفرنسية، وأبدوا استعدادهم للتعاون مع فرنسا على أساس تحقيق جملة المطالب التي رفعها الحزب منها منح البلاد دستورا وإتباع أسلوب التدرج نحو الاستقلال⁽²⁾.

غير أن السلطات الفرنسية تنكرت لهذه المطالب لتبدأ سلسلة من أعمال القمع إزاء أية تحركات سيقوم بها الشعب التونسي في سبيل الاستقلال، فاعتقلت عددا كبيرا من محرري الصحف الوطنية، وسائر زعماء حركة التحرر الوطني، وفي 12 أفريل 1938 حلت الحكومة الحزب الحر الدستوري الجديد⁽³⁾، ليتبين في الأخير أن الدعاية الإصلاحية الفرنسية في تونس لم تكن إلا مجرد وعود كاذبة كانت تهدف إلى امتصاص النقمة الشعبية للمواطنين التونسيين جراء القمع الاستعماري وأساليبه التعسفية، كما كانت مجرد إصلاحات بسيطة لا تمس جوهر المطالب العادلة التي ناضل من أجلها التونسيون وزعمائهم في الحركة الوطنية.

تزامنت مع هذه الأحداث، أن شهدت تونس فترة صراع مع بداية الحرب الإمبريالية الثانية حول بسط السيطرة والنفوذ من طرف دول المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا ودول الحلفاء بقيادة الانجليز والولايات المتحدة الأمريكية ورجال فرنسا الحرة⁽⁴⁾، انتهز فيها الدستوريين

¹ - ابراهيم عبد الله، شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني، ج1، مؤسسة سعيان للطباعة والنشر، سوسة(تونس)، 1900، ص79، وكذلك الحبيب بورقيبة، حياتي آرائي جهادي، نشرات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص84.

² - غيلان سمير طه التكريني، مرجع سابق، ص 192.

³ نفسه، ص193.

⁴ - يحي جلال، تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، تونس، 1996، ص254.

الفرصة فطالبوا بالاستقلال نظرا إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن، وفي 05 جوان 1940 قام وفد من الدستور الجديد برفع عريضة إلى سمو الباي يطالبونه فيها بإطلاق سراح الحبيب بورقيبة وإخوانه المعتقلين، فقبل ذلك باعتقال سائر أعضاء الوفد وفُصل الباي من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية لكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة الوطنية التي استمرت على هذا الهيجان والثورية حتى سنة 1942 (1).

ليعتلي بعدها محمد المنصف باي (2) عرش تونس في شجاعة المؤمن بنضال شعبه من أجل الاستقلال، حيث انتعش نشاط الحركة الوطنية من خلال تنظيم المظاهرات الشعبية ورفع الاعلام الوطنية التونسية في جو من الفرحة والاندفاع الجماعي (3)، ليتوج هذا النشاط في 2 أوت 1942 برفع المنصف باي مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت إصلاحات عميقة تتشابه في بنودها عما كان يطالب به الحزب الدستوري الجديد قبل اعتقال زعمائه إضافة إلى مطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في كل السجون، فكان لهم ذلك في 7 ديسمبر 1942، واستأنف الحزب كفاحه من جديد بجميع تشكيلاته ليحظى بشعبية كبيرة في المدن والقرى أُسْتُغِلَّتْ هذه الشعبية للدعاية للحزب ونشر الوعي القومي (4).

¹ - الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة (مصر)، 1948، ص ص 85-86.

² - محمد المنصف باي: هو محمد باشا بن الناصر باي ولد في 04 مارس 1881، من آخر البايات التحسينيين في تونس تمت تسميته ولي العهد في 30 أبريل 1942، اعتلى العرش الحسيني في 19 جوان 1942 وتمت تحيته في ماي 1943 ونفته السلطات الاستعمارية الفرنسية خارج تونس وافته المنية في أول سبتمبر 1948. للمزيد أنظر/ الصادق الزملي، أعلام تونسيون، المرجع السابق، ص ص 340 345.

³ - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشاوش، ط3، دار سراس، تونس، 1993، ص 125.

⁴ - ثامر، المصدر السابق، ص 101.

كما تجاهل المنصف باي السلطة الاستعمارية الفرنسية وأعلن في أول جانفي 1943 عن تشكيل حكومة وطنية برئاسة " محمد شنيق"⁽¹⁾، ضمت العديد من الشخصيات الوطنية البارزة كأمثال، الدكتور محمود الماطري، تزامن ذلك مع ظهور أول عدد لجريدة " أفريقيا الفتاة"، التي حملت صورة الملك منصف باي والمناضل الحبيب بورقيبة⁽²⁾، لتعبر عن روح التضامن والتلاحم القوية داخل صفوف الحركة الوطنية، في هذه الأثناء عمل زعماء الحركة الوطنية على جمع شتات الشعب حول الحزب مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعي القومي وبعد ان انتظم الحزب في الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة، عقدوا مؤتمرا في فبراير 1945 واتفقوا على تقديم عريضة مطالب اصلاحية للحكومة الفرنسية تشبه عريضة المنصف باي⁽³⁾.

لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية شددت الخناق على الحزب واستمرت في سياستها الاستعمارية، وفرضت الإقامة الجبرية على المناضل الحبيب بورقيبة بالعاصمة التونسية بسبب ادعائها قيامه برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب⁽⁴⁾، وإزاء هذه الأزمة السياسية يضاف إليه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها الشعب التونسي، برزت استقلالية الحركة النقابية التونسية كجزء من مكونات الحركة الوطنية التونسية.

¹ - محمد شنيق(1889-1976): من مواليد 1889 ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، درس بالمعهد الصادقي، حصل من الخلدونية على شهادة في المحاسبات التجارية عيت مدير شركة " الاتحاد التجاري " عام 1906، استطاع جمع بعض الأموال بفضل الاتجار بالسكر أثناء الحرب العالمية الأولى، شغل العديد من المناصب في الدولة، ليترأس القسم التونسي في المجلس الكبير بين 1922 و1934، أسس عام 1938 لجامعة عامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية، عين وزيرا أول مرتين الأولى في عهد المنصف باي سنة 1943 والثانية في الفترة بين 1950 و1952، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية حتى وفاته في 20 نوفمبر 1976. للمزيد انظر: الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي(1881-1956)، ط1، تونس(صفاقس)، دارمحمد علي الحامي، 1997، ص ص 47 48.

² - الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 115 116.

³ - ثامر، المصدر نفسه، ص 105.

⁴ - الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 118.

خلاصة الفصل:

لقد كانت ردة الفعل للشعب التونسي على الاحتلال الفرنسي سنة 1881 بالرفض لهذا الاحتلال الذي سلب حقوقه وفرض القيود عليه، فظهرت مقاومات شعبية عنيفة في مختلف النواحي من الوطن سواء في الشمال او الجنوب أو الوسط.

لكن مع مطلع القرن العشرين عرفت البلاد التونسية تزايد في نشاط الوطنيين التونسيين، لتظهر مرحلة جديدة من الكفاح تمثلت في الكفاح السياسي، حيث انشئت العديد من الجمعيات والنوادي و الصحف يقودها مجموعة من المصلحين من تونس أمثال محمد السنوسي والظاهر بن عاشور الذين تأثروا بالفكر الإصلاحى بمنطقة المشرق العربي وخاصة بالتيار السلفى الذي يقوده المصلحان جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده.

وشكل هذا التحرك زخما كبيرا، أدى لزيادة الوعي الوطنى، فأخذت بعض الفاعليات التونسية بتنظيم نفسها وقواها لمجابهة الاستعمار الفرنسى من خلال التكتلات السياسية والحزبية، وبعض التظاهرات نذكر منها المظاهرة الاحتجاجية الكبرى المعروفة بـ " النازلة التونسية" ضد النظام الاستعماري، التي وصلها "محمد السنوسي" بحركة "جمعية العروة الوثقى"، لتظهر بعدها جماعة " جريدة الحاضرة" التي كانت النواة الأولى للجمعية " الخلدونية" وجمعية خريجي " المدرسة الصادقية" سنة 1905، مما ولد استعداد لدى التونسيين لمساندة كل تحرك يحقق النظر في مطالبهم، فكانت أحداث مقبرة الزلاج سنة 1911 ومقاطعة ترامواي سنة 1912 وما لحقهما من ردود أفعال قاسية من سلطات الحماية النقطة التي أفاضت الكأس.

مما دفع النخبة الوطنية التونسية المتصدرة للعمل الوطنى بضرورة انشاء هيئة تجمع من خلالها جهودهم، خاصة مع التطورات التي حصلت بعد الحرب الإمبريالية الأولى ، وهو

ما جعل "عبد العزيز الثعالبي" يتجه إلى تشكيل حزب وطني ظهر في 14 مارس 1920 تحت مسمى "الحزب الحر الدستوري" فنهل الحزب من معين الحركة الاصلاحية.

لتكون مهمة الحزب الأولى تشكيل الوفود الدستورية نحو الباي "محمد الناصر" أو الحكومة الفرنسية، حيث لقيا الحزب في هذا الجانب دعما واسعا على المستويين الداخلي والخارجي، ورغم هذه البداية القوية لنشاطات الحزب فقد واجه الحزب العديد من المصاعب والعراقيل خلال الفترة الممتدة من 1922 إلى 1931، أدت في النهاية إلى حدوث انشقاق داخل الحزب تجسد خلال مؤتمر قصر الهلال المنعقد بتاريخ 02 مارس 1934 ليظهر الحزب الدستوري الجديد من خلال الهيئة الجديدة "الديوان السياسي" البديل "للجنة التنفيذية".

تزامنت مع هذا الأحداث السياسية للحركة الوطنية، تحركات أخرى اجتماعية و ثقافية، ذهب فيها بعض المنظرين إلى اعتبار النضال النقابي هو جزء من نشاط الحركة الوطنية وهو الطريق الأنسب بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة للطبقة العاملة التي لم تكف فقط بالمطالب الاقتصادية والاصلاحية المحدودة لتتعدى إلى مطالب سياسية وثورية التي أوضحناه من خلال التعريف الحقيقي لمفهوم العمل النقابي وقوانينه.

لتبدأ النواة الأولى للعمل النقابي بتونس على إثر احتكاك اليد العاملة المهاجرة بالعمال في البلاد الأوربية ليكون "محمد علي الحامي القابسي" هو الباعث للعمل النقابي في تونس من خلال تأسيس أول نقابة تونسية وهي "جامعة عموم عملة تونس الأولى" سنة 1924، تلك الجامعة التي تعتبر أول بادرة للحركة النقابية التونسية الوطنية، هذه الجامعة التي لم تعمر كثيرا إذ تم حلها في 03 فيفري 1935، ليعاد بعثها من جديد في 27 أفريل 1937 على أيدي نقابيين كانوا زملاء ومرافقين لـ محمد علي الحامي باسم "جامعة عموم عملة تونس الثانية" التي ضمت في صفوفها 18 نقابية في تونس، و 17 نقابة في بنزرت و 8 نقابات في مناطق المناجم، و 7 نقابات في منطقة باجة، رغم ذلك لم يتمكن التونسيين مجددا من المحافظة على "جامعة عموم عملة التونسيين الثانية" التي اندثرت نتيجة

لوضعها الداخلي أولاً ولما تتعرض له من مضايقات من الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين ثانياً، فكان حلها من خلال أمر السلطات الاستعمارية في الثالث من فيفري 1938 بحل النقابات ومنع عقد الاجتماعات.

الفصل الأول

واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين

(1946-1939)

أولاً: أوضاع تونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)

1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

2- الأوضاع السياسية

ثانياً: واقع الطبقة العمالية بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)

1- عمال مناجم قفصة

2. عمال الرصيف بتونس

3- عمال الصناعة والزراعة

ثالثاً: الوضع النقابي بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)

1 - واقع الحركة النقابية الفرنسية التونسية

2- الكونفدرالية العامة للشغل في الفترة الممتدة بين (1946-1939)

3 - الاتحاد الإقليمي بتونس في الفترة الممتدة بين (1946-1939)

4- اتحاد النقابات المستقلة للجنوب بتونس في الفترة الممتدة بين (1946-1939)

خلاصة الفصل

أولاً: أوضاع تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946):

1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تفسر إلى حد بعيد خصوصية العمل النقابي في المجتمع المستعمر وهذا ما يجعل دراستها ضرورية، لذلك فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبتعد عن الجدل المتعلق بنمط الانتاج، وانما ستكون الدراسة مرتكزة أكثر على التحليل خاصة مع شُحّ الدراسات في هذا المجال.

أ - الوضع الاقتصادي:

إن الناظر في الأهداف البعيدة للنظام الاستعماري الفرنسي، يجد أن سياسة الحماية الفرنسية اتجهت بصورة أولية إلى رعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الإعمار، لذلك تركز النشاط الاقتصادي الفرنسي على الانتاج الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية، مما أدى ذلك إلى ربط اقتصاد تونس باقتصاد المستعمر مما نتج عنه اتساع دائرة التعامل الرأسمالي في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وأفضى ذلك إلى تضيق الخناق على الاقتصاد الوطني التونسي⁽¹⁾، من خلال هذا الطرح يمكن القول أن هناك نظاما اقتصاديا مزدوجا، نجد فيه من جهة نظاما اقتصاديا عصريا من الصنف الرأسمالي يتحكم فيه الأوروبيون ومن جهة أخرى نجد نظاما اقتصاديا من الصنف ما قبل الرأسمالي يقوم على علاقات انتاج متميزة يعتبرها البعض من خاصيات النمط الاقطاعي⁽²⁾، ويمكن أن نميز هنا بين الاقتصاد الاستعماري الفرنسي والاقتصاد التونسي.

أ-1- اقتصاد الاستعمار الفرنسي:

احتل هذا النوع من النظم الاقتصادية في تونس مكانة مميزة نظرا للهيمنة الاستعمارية الفرنسية على جهاز الدولة، والاستعمار الفلاحي شاهد هام في هذا الميدان خاصة في مجاله الزراعي.

¹ - الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص45.

² - Paul Sebag, *La Tunisie-Essai de monographie*, Pris, édition sociales, 1951, p73.

- الزراعة:

لقد كانت الأراضي التي يملكها المعمرون ما يقارب خمس الأراضي المزروعة التي تمثل مساحتها الكلية أربعة ملايين هكتار، وتذكر هنا مصادر لكتاب فرنسيين أن الأوربيين وحدهم يملكون 774000 هكتار من هذه الأراضي⁽¹⁾، ولما كانت هذه الفلاحة تتمتع بوسائل متطورة وتعتمد على القروض البنكية فإن العلاقات المميزة لها كانت ذات نمط رأسمالي يقوم على استتجار اليد العاملة، ويظهر ذلك بصفة واضحة في زراعة الحبوب شمالي البلاد وخاصة في منطقة "وادي مجردة"⁽²⁾ وتتعقد الأمور بالنسبة لزراعة الزيتون وسط البلاد وفي منطقة الساحل خاصة بمدينة صفاقس حيث كادت الفلاحة تقتصر فقط على تلك الزراعة⁽³⁾. كما أن أغلب الأوربيين يلجؤون إلى أشكال أخرى من استغلال الأراضي واستصلاحها كالمغارة⁽⁴⁾ والمساقاة⁽⁵⁾، وفي بعض الأحيان يُتبع عقد المغارة بعقد المساقاة، فيواصل المغارس القديم عنايته بالأرض وينال من المحصول جزءا يختلف باختلاف حالة شجرة الزيتون وعمرها، حيث يسلم الملاك أرضه للمغارس كي ينشئ بها أشجار وعندما تثمر يتقاسمها أنصافا، إلا أن بعضهم يعمل على تفليحها مباشرة دون اللجوء إلى التقسيم والمشاركة، لكن هذه الطريقة ترتفع كلفتها إلى حوالي المرتين عن كلفة

¹ - Jean Poncet, *La colonisation et l'Agriculture en Tunisie depuis 1881*, Paris, Mouton et Co. La Haye, 1962, pp 317.319

² - وادي مجردة: أهم أنهار البلاد التونسية ينبع من منطقة سوق أهراس شرقي الجزائر يمر على منطقة جندوبة و بوسالم ليلقي بمياهه في البحر الأبيض المتوسط على مستوى خليج تونس يبلغ طوله 460 كم للمزيد أنظر / محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 822.

³ - الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص46.

⁴ . المغارة: هو عقد بين صاحب الأرض والعامل ليغرس له أرضه بشجر أو نخل من عنده على أن يكونا شريكين في الأرض وثمار الشجر أو النخل ينسب معلومة كالنصف أو الثلث أو نحوهما إذا بلغ الشجر أو النخل قدرا معيناً من النماء. / أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع نفسه، ج2، ص 830.

⁵ - المساقاة: مصطلح فقهي كان يمارس في عهد الاستعمار القصد منه تعهد الشجر أو النخل بالسقي والمحافظة عليها مقابل الحصول على قدر معلوم من الثمر يتم الاتفاق عليه بين العامل والمالك. / أنظر: بن الأصفر وآخرون، نفسه، ج2، ص 824.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

المشاركة فتتطلب بذلك رؤوس أموال طائلة⁽¹⁾، وهنا نلاحظ أن الفلاحة القائمة على المضاربات التجارية هي التي كانت تحظى باهتمام رؤوس الأموال الفرنسية.

وليس هناك إحصائيات رسمية لتقسيم أصول الزيتون حسب الجنسيات قبل سنة 1951، وكل ما توفر هو تقديرات فقط، إذ تذهب هذه التقديرات إلى أن الأوربيين امتلكوا 1.974.000 شجرة زيتون من جملة مجموع أشجار الزيتون المغروسة والمقدرة بـ: 16.128.000 شجرة⁽²⁾، علما أن نصيب الأوربيين من إنتاج الزيت كان يفوق نصيبهم من أصول الزيتون، أما في ميدان الصيد البحري فإن الفرنسيين لم يلعبوا دورا في استغلال ثروات البحر إلا بعد الحرب الإمبريالية الثانية سنة 1939، حيث كان قبل هذا التاريخ هيمنة استغلال ثروات البحر من نصيب الإيطاليين، ليصل بعد ذلك عدد صيادي السمك الأوربيين سنة 1946 إلى 1055 فقط في جميع أنحاء البلاد منهم 695 فرنسيا ولكن نصيبهم كان هاما نظرا لسيطرتهم على معظم سفن الصيد خاصة السفن من نوع الجياب (البلانصية)⁽³⁾، وكان هناك تغير وتذبذب في الثروة السمكية ويمكن الجدول التالي أن يبين لنا المقارنة في الإنتاج للصيد البحري بحساب الطن⁽⁴⁾.

سنة 1945	سنة 1938	نوع الصيد
2.808	4.397	الصيد الساحلي
2.129	2.838	الصيد بالجيبة
3.244	2.283	أنواع أخرى
151	114	صيد الاسفنج

الصيد البحري بتونس (الإنتاج بحساب الطن)

¹ . Jean Despois, *La Tunisie Orientale, Sahel et Basses Steppes*, Paris, Ed .P.U.F, 1955, p356.

² . Sebag ,op cit , p74.

³ - سفن الجياب (البلانصية) : هي نوع من السفن التي كان يستعملها الفرنسيون في تونس للصيد وهي متطورة بحسب الأنواع الموجودة في ذلك الوقت/ أنظر : عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، صفاقس (تونس)، دار محمد علي الحامي، ج1، 1984، ص 12.

⁴ Jules Lepidi , *L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre, service de de statistiques*, Tunis, 1955, p47.

- الصناعة:

لقد احتل قطاع صناعة المناجم مكانة هامة، مثلما هو الشأن في أي اقتصاد من النمط الاستعماري، وقد أحكم عدد صغير من الشركات الكبرى قبضتها على هذا القطاع الذي شهد بعض الازدهار خاصة بعد صدور القوانين المسماة بـ: " تشريعات المقاطعات الجديدة"⁽¹⁾، التي كانت تشجع على اكتشاف المناجم في الأراضي المستعمرة واستغلالها. ونجد في المرتبة الأولى من الثروات الباطنية المستغلة مناجم الفوسفات، وأهم تلك المناجم كان موجودا في منطقة قفصة جنوب غرب البلاد التونسية خاصة في مناطق المتلوي والرديف وأم العرائس، وكانت هذه المناجم مستغلة من طرف شركة صفاقس - قفصة الفرنسية، وهناك مناجم أخرى بمنطقتي القلعة والجرءاء في الشمال الغربي لتونس⁽²⁾، كما توجد مناجم صغيرة لمعدن الرصاص في نقاط متفرقة وخاصة في الشمال والوسط، ومنجم الحديد بمنطقة "الجريصة" في الشمال الغربي بولاية الكاف التونسية، ومنجم الفحم بالوطن القبلي بالجنوب الشرقي للعاصمة التونسية، والملاحات بتونس وسوسة وجرجيس⁽³⁾.

هذه المواد المستخرجة لا تحول على عين المكان إلا بالقدر الأدنى وينقل الباقي إلى فرنسا حسب ما يستوجب المنطق الاستعماري، لذلك كانت الصناعات التحويلية ضامرة في هذه المناطق، ثم تأثرت بصفة جدية عند بدايات الحرب، ولعل أهم الصناعات المتخصصة التي برزت بعد الحرب الامبريالية الثانية هي المدينة الصناعية " ترسخانة فيري فيل"⁽⁴⁾، والورشات الخاصة لشركات النقل البري والحديدي، والمصانع التي تهتم بالمصالح العمومية

¹ - تشريعات المقاطعات الجديدة: وهي تشريعات عرفها الدستور الجديد للجمهورية الرابعة الفرنسية سنة 1946 والتي استمرت فترة قصيرة بشكل المشاكل السياسية وتميزت هذه المرحلة بنمو الاقتصاد الفرنسي. أنظر/ بن حميدة، المرجع السابق، ص13.

² - بن حميدة، المرجع السابق ، ص14.

³ - نفسه، ص15.

⁴ - ترسخانة فيري فيل: وهي مدينة صناعية (منزل بورقيبة) مدينة ساحلية في ولاية بنزرت تقع على بعد 64 كم من العاصمة تحوي العديد من المصانع التي اعتبرت رمزا للمدينة ومن بينها مصنع الفولاذ وتسمى بفيري فيل نسبة للفرنسي " جول فيري" للمزيد أنظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 398.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

كمركز لتوليد الكهرباء ومصنع الغاز⁽¹⁾، وكانت صناعة الأغذية هي الأكثر انتشارا بعد الحرب إذ نجد عدد كبير من معاصر الزيت وصناعة الصابون وبعض من المطاحن، ويمكن أن نستنتج من ذلك رواج صناعة الثلج والجمعة الموجودة بتونس أما بقية المؤسسات الصناعية فقد كانت ذات حجم صغير⁽²⁾.

ويمكن القول أن الصناعة عموما في تونس كانت تعيش وضعية صعبة بعد الحرب باستثناء صناعة مواد البناء وحضائر البناء التي تُمثلها مقاولات صغرى يديرها فرنسيون وإيطاليون وبعض التونسيين، وهذا ما يفسر مخلفات الحرب وما تركته من خراب، فالملاحات تعمل ببطء وإنتاج الفوسفات عرف نقص شديد فلم يصل إلى مستوى ما قبل الحرب إلا بعد مدة طويلة، فقد وصل إنتاجه سنة 1946 إلى 24.800 طن بينما كان إنتاج الفوسفات سنة 1938 يصل إلى 45.700 طن⁽³⁾، من هنا يظهر لنا أن المؤسسات الصناعية الكبرى كانت قليلة جدا، منها كما ذكرنا سابقا "ترسخانة فيري فيل" التي تشغل 3000 عامل عندما تكون في أوج إنتاجها، ومصنع التبغ الذي يشغل 600 عامل، وحضائر شركة صفاقس .قفصة المتناثرة وأكبرها منجم المتلوي الذي يشغل 2000 عامل⁽⁴⁾.

وقد تركزت الصناعة بالمدن الكبرى وخاصة منها الساحلية وتونس، وهذا ما خلق عدم توازن بين الشريط الساحلي وداخل البلاد وبين شمال البلاد وجنوبها وبين المدينة والريف، ولم تمس السلطات الاستعمارية الجنوب كثيرا بهذه الصناعات، لأن الفوسفات ينقل خاما على الخط الحديدي إلى صفاقس حيث تكرر منه كمية صغيرة جدا ومنه يصدر إلى الخارج وعليه فإن مدينة صفاقس قد غنمت من السياسة الاستعمارية مقارنة بغيرها من المدن التونسية الأخرى⁽⁵⁾.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص13.

² - نفسه، ص14.

³ - Jules Lepidi, Evolution de la situation économique en Tunisie de 1938 à 1947 dans « **Bulletin économique de la Tunisie** » 1947-48,p14.

⁴ - Ibid, p15.

⁵ - بن حميدة، المرجع السابق، ص13.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

أ-2- الاقتصاد التونسي:

في البداية لابد وان نشير أن التقسيم المفترض على ثنائية الاقتصاد للاستعمار الفرنسي والاقتصاد التونسي لا يعني البتة أننا نتحدث عن قطاعين منفصلين ومختلفين تمام الاختلاف، فالرأسمالية قد تغلغت في البلاد المستعمرة، والتي نفهم منها أنها اقتصاد يقوم على التسويق وعلى تقسيم أقصى لليد العاملة إلى جانب كونها تعتمد على علاقات انتاج متميزة، لكن نمط الانتاج ما قبل الرأسمالية والذي كان سائدا قبل الحماية الفرنسية يحتل مرتبة أقل أهمية في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التي دخلت عليها الكثير من التغيرات، ولا شك أن الاستعمار الفرنسي قد حدّ من تطور الرأس المال المحلي، فكانت القروض الممنوحة إلى التونسيين لا تستجيب إلى حاجياتهم، لذلك بقيت أغلبية الفلاحين والصيادين وصغار التجار تصارع بما لديها من إمكانيات ويعيش تحت رحمة المُرَابِين.

- الزراعة:

لقد ذكرنا سابقا أن المعمرين قد استحوذوا على الكثير من الأراضي الخصبة، وهناك برجوازية تونسية قليلة العدد، كانت تستعمل الآلات والوسائل العصرية وتشغّل اليد العاملة المأجورة وكمثال على المقارنة في استحواد الآلات بين المزارعين التونسيين وغيرهم من المعمرين نعرض الجدول التالي: الذي يقارن امتلاك الفلاحين الأوربيين والتونسيين للجرارات الفلاحية في تونس (1).

الجنسية	عدد الجرارات بتاريخ: 1949/12/31
أوربيين	3697
تونسيون	1364
شركات	638

¹ - Lepidi, L'économie tunisienne, OP cit, p34.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وكما قلنا سابقا أن علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية كانت منتشرة بكثرة بين الفلاحين التونسيين، فحينما نتحدث عن زراعة الحبوب نجد هناك نظام " الخماسة"⁽¹⁾ الذي هو منتشر خاصة في الشمال، ونظام "الربّاعة"⁽²⁾ الذي كان منتشرا في الوسط والجنوب، وفيما يخص زراعة الزيتون التي هي في أوج تطورها في مناطق الوسط، فإن التونسيين يستعملون طريقة المساقاة في زراعة الزيتون، ولما كانت شجرة الزيتون لا تنتج إلا بعد 15 سنة، ولما كان أغلب انتاجها موجّها إلى السوق فقد شهدت زراعتها اهتزازات قوية⁽³⁾.

إن هذا الضعف في الزراعة التونسية لم يكن سببه الرئيسي من نقص المكننة فحسب حتى في أراضي الإقطاعيين ولكنه كان ناجما أيضا عن قلة استعمال الأسمدة، إضافة إلى علاقات الانتاج التي كانت سائدة والتي لا تساعد على تحسين الانتاجية، وعليه فإن المردود كان منخفضا علاوة على ان الأراضي الواقعة في المناطق الممطرة كانت بأيدي المستعمر، فكان بذلك مقارنة متوسط المردود بين مزارع التونسيين ومزارع الأوربيين سنة 1946 بحساب قيمة المحصول بالقنطار في الهكتار الواحد يبينه الجدول التالي⁽⁴⁾

نوع المزارع	انتاج القمح الصلب	انتاج القمح اللين
مزارع التونسيين	1.5	5
مزارع الأوربيين	11	12

والزراعة التونسية عموما شديدة التأثر بالتقلبات المناخية، فلئن كانت الأمطار بمنطقة الشمال كافية فهي على عكس ذلك ببقية البلاد، إذ تميزت منطقة صفاقس في

¹ - نظام الخماسة: يتمثل ذلك في أن صاحب الأرض يؤجر هذه الأرض لشخص كي يخدمها مقابل أن يقسم الانتاج (الصابة) إلى خمسة أقساط ولا يحق للأجير الذي خدم الأرض إلا في قسط واحد. أنظر/ عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص16.

² - نظام الربّاعة: يتمثل ذلك في أن صاحب الأرض يؤجر هذه الأرض لشخص كي يخدمها مقابل أن يقسم الانتاج (الصابة) إلى أربعة أقساط ولا يحق للأجير الذي خدم الأرض إلا في قسط واحد. أنظر/ عبد السلام بن حميدة، المرجع نفسه، ص16.

³ - Sebag ,op cit , p75.

⁴ - Lepidi, Evolution,OP cit, p17.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

منتصف الأربعينيات بجفاف أثر على إنتاج الزيت وبمناطق أخرى أثر على قطعان الغنم، هذا إلى جانب الاختلال الذي أحدثه الاستعمار في التوازن التقليدي بين الزراعة وتربية الماشية⁽¹⁾. ولقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى نقص في الإنتاج الزراعي، إذ تناقص الزيت بين سنوات 1939 و 1947 من 846 ألف قنطار إلى 106 ألف قنطار، كما تناقص إنتاج القمح الصلب في نفس الفترة من 290 ألف قنطار إلى 140 ألف قنطار، حسب أرقام أوردها بيان الاحصاء السنوي لتونس سنة 1947⁽²⁾.

أما في ميدان الصيد البحري، لقد أشرنا حين التحدث عن الزراعة لدى المعمرين الفرنسيين أن الصيد بالجباب لم يمارسه إلا القليل من التونسيين، فنشاط التونسيين كان مقتصرًا على صيد الأسماك الساحلية المتعددة الأنواع مستعملين في ذلك " الشباك"، ويقومون بصيد الاسفنج بنفس الطريقة وفي كلتا الحالتين فإن عدد الصيادين التونسيين محدود جدا، كما كان الصيادون التونسيون يستعملون المصيدات المثبتة في البحر، خاصة في منطقتي جزر قرقنة والشابية، والمشاع أن هاته المصيدات يمتلكها أهل القرية أو العائلة الواحدة ولا يمتلكها الأفراد إلا فيما ندر، وطريقة استغلالها تكون عادة من قبل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لا يتعدى عددها الثلاثة، ويكونون أقارب وتحتاج هذه الطريقة إلى قارب صغير وبعض المال لشراء جريد النخيل الذي يستعمل لصنع مثل هذه المصيدات⁽³⁾.

والتعاون هنا هو القاعدة بين أفراد العائلة الواحدة أو القرية الواحدة، لأن هاته المصيدات تحتاج إلى تجديد جريد النخل كل سنة، وصيادو قرقنة مضطرون إلى قطع 18 كم و 30 كم من بعض النقاط البعيدة للسفر إلى مدينة صفاقس حتى يتم لهم تسويق إنتاجهم، كل هذه الأعمال تجعل من مصلحتهم التعاون فيما بينهم طيلة السنة⁽⁴⁾، وفي جزر

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص16.

² - نفسه، ص17

³ - Lepidi, Evolution, OP cit, p18.

⁴ - الطاهر عبد الله، تاريخ الحركة النقابية في تونس، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1947، ص20.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

قرقنة حيث ولد الكثير من الزعماء النقابيين، وحيث يعيش جل سكان المنطقة من البحر فإن اقتصاد السوق وتقسيم العمل لم يتقدما كثيرا ومهما وجدنا في هذه المنطقة من أشجار التين أو العنب فقلما نجد أشخاص متفرغين للنشاط الزراعي، فنساء البحارة هن اللواتي يتعهدن أراضيهم، والانتاج الزراعي لا يسوق أبدا لأنه لا يفي حتى بحاجة العائلة⁽¹⁾.

- الصناعة:

إن من أهم الصناعات التي كان يمارسها التونسيون هي الصناعات التقليدية أو الحرفية، إضافة إلى ممارسة بعض من البرجوازيين التونسيين المولعين بالصناعة للصناعات التحويلية، ومن هنا يمكن أن نميز لدى التونسيين صناعات تقليدية وصناعات تحويلية.

- الصناعات التقليدية:

إن الصناعات الحرفية في تونس كانت تعتمد بالأساس على "المعلم" وهو صاحب العمل أو صاحب رأس المال والوظيفة الثانية لصاحب الحرفة وهو من يتقن هذه الصناعة من المتخرجين فيها يعمل بأجرة نسبية في أغلب الأحيان، أما الوظيفة الثالثة وهو الصانع الذي يتمرن على هذه الصناعة ليتخرج منها متقن لهذه الحرفة وغالبا ما يكون من الأطفال، وعملهم محصور في مساعدة صاحب الحرفة في عمله والتأمل في حركاته، هؤلاء جميعا كانوا في تنظيم حرفي مهني يشرف عليه أمين ويكون عارفا بالصناعة ومنتخبا من قبل زملائه تتمثل مهمته في فرض احترام تقاليد الصنعة وتسعيرة المنتج و المحافظة على تقنيات الصنع وفض النزاعات بين الأعراف أنفسهم ومع حرفائهم أو بين الأعراف وصناعهم وله كذلك صلاحيات الترقية من الصناعات إلى المعلم⁽²⁾.

هذه الصناعات التقليدية عرفت أزمة عامة في البلاد التونسية جراء الاقتصاد الرأسمالي، فاكتمت المنتوجات الفرنسية سواء المصنوع بفرنسا أو بتونس أثر تأثيرا سلبيا على المنتوجات المحلية، مما أدى إلى تغيير في التقاليد والأذواق، التي بدورها كان لها تأثير

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص18.

² - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص21

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

على نمط العيش، كل هذه العوامل مجتمعة صعّبت من ممارسة الصناعات التقليدية⁽¹⁾، كما أن وقف المبادلات التجارية الناجم عن الحرب كان له الأثر الكبير في أزمة بعض الصناعات القائمة على المواد الأولية المستوردة مثل الحرير والقطن وصناعة الآلات الفلاحية المعدنية لكن بالمقابل أعطى نفسا آخرا لفروع الصناعات التقليدية الأخرى التي تعتمد على مواد أولية تنتجها البلاد التونسية، بل شهدت ازدهارا لأنها عوضت الصناعات المفقودة، فظهرت بذلك اختصاصات جديدة في الصناعات التقليدية، فلم يعد صناع الحلفاء يكتفون بنسيج "الشوامي"⁽²⁾ لمعاصر الزيتون، بل تجاوزوا ذلك إلى صنع الحبال وما تفرع عنها، وبداية من سنة 1945 وبعد عودة المبادلات التجارية، ظهرت موجة ثانية من تخبط الصناعات التقليدية من جديد مكونة أزمة أخرى للصناعة التقليدية.

- الصناعات التحويلية:

لقد تحول جانب كبير من الاقطاعيين الفلاحين ومن البرجوازيين التجار إلى برجوازية زراعية، لكن قل منهم من تحول إلى برجوازية صناعية، ويظهر ذلك في مناطق إنتاج الزيتون كالساحل مثلا، حيث انجذبت البرجوازية الزراعية إلى معاصر الزيتون التي كادت تمثل إلى حد ما النشاط الوحيد ذا الطابع الصناعي، ولقد سهلت ظروف الحرب امتداد نشاط هذه البرجوازية إلى صناعة "القرنة"⁽³⁾ ثم مصانع الصابون، وكل هذه القطاعات سواء صناعية أو زراعية كانت تعتمد على يد عاملة موسمية لمدة تدوم شهرين إلى ستة أشهر⁽⁴⁾.

كما يمكن أن نشير إلى وجود بعض النشاطات التي بقيت متأرجحة بين الصناعات التقليدية والصناعات الحديثة ومنها مثلا: كبرى ورشات النجارة، وورشات صناعة أدوات

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 19.

² - الشوامي : هي عبارة عن حاملات للزيتون أثناء عصره / أنظر: الطاهر عبد الله، نفسه، ص 19.

³ - القرنة: وهو الماء الذي بقي بعد طفح الزيت في معاصر الزيتون ويسمى أيضا "الفتقافة" وتجفف في أحواض سطحية ثم تستعمل قطعا كوقود للمخابز/أنظر: بن حميدة، المرجع السابق، ص 19.

⁴ - نفسه، ص 19.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الفلاحة المحارث خاصة، وورشات النسيج الآلية وبعض المصانع، هذه الورشات منها ما تُشغّل من خمسة عشر إلى عشرين عاملاً⁽¹⁾، ولكن تلك النشاطات قد تضررت كثيرا عند انقطاع المبادلات التجارية أثناء الحرب حيث أصبحت تشكو من قلت الخشب والحديد والفولاذ وخاصة الفحم الحجري وهو ما يؤكد أن مجال نمو برجوازية محلية بقي محدودا في ظل اقتصاد ذا طابع استعماري.

- التجارة:

لقد كانت التجارة في تونس متحكم فيها من طرف التجار الأوربيين سواء كانت داخلية او خارجية، كما أن بعض الخطوط في التجارة الدولية كانت متوقفة نتيجة السياسة الاستعمارية، وما بقي من التجارة الخارجية التونسية اتخذ طابع التجارة الاستعمارية الذي تجلى قبل الحرب الامبريالية الثانية بمدة والذي يؤكد النظام الاقتصادي المعمول به مع دخول بعض التقنيات الأوربية⁽²⁾.

ومثل أي سياسة اقتصادية استعمارية فإننا نجد تصدير المنتجات المعدنية والمنتجات الزراعية الأقل تصنيعا، ونجد في المقابل استيراد المنتجات المصنعة كما هو مبين في جدول الصادرات حيث يبين قيمة الصادرات لكل مادة " بملايين الفرنكات" على مدى السنوات من سنة 1938 إلى سنة 1952⁽³⁾:

(بملايين الفرنكات)	سنة 1938	سنة 1949	سنة 1951	سنة 1952
حبوب	192.5	6067	3353	6511
زيت الزيتون	308.1	3064	3810	3316
خمور	176.5	2471	2197	2026
حلفاء	50	1435	5528	3486

¹ – Lepidi, Evolution, OP cit, p20.

² – Sebag ,op cit , p80.

³ – Tableau extrait de R .Barre , « L'Economie de la Tunisie », Revue d'Economie politique n°2,1954 , p 201.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

15339	14888	13037	727.1	مجموع المنتوجات الفلاحية
6044	6154	4025	132.6	الفسفات
3521	2049	1236	107.1	الحديد
3579	3675	2267	58.9	الرصاص و الزنك
13144	11878	7528	298.6	مجموع المنتوجات المعدنية
28483	26766	20565	1025.7	المجموع العام
40180	37906	27396	1353	التصدير الكلي
%70.8	%70.6	%75	%75.8	نسبة الصادرات من المواد الأولية

هذه الصادرات أو ما يعرف بالتجارة الخارجية عرفت بعض التغيرات خلال سنوات الحرب الامبريالية الثانية تبعا لتوقف المبادلات التجارية والتي أُسْتُؤنفت إلا مع بداية سنة 1945 وبالقدر اليسير، وهذا التأخر في رجوع المبادلات التجارية قد سهل في حركية الصناعات الداخلية منها صناعة الصابون بمعاصر الزيتون⁽¹⁾، وكذلك مختلف المؤسسات الصغرى نصف الصناعية التي جندت أنشطتها لصناعة الصابون، كما ظهرت في هذه الفترة صناعة تصبير الغلال والخضر التي كانت منعدمة قبل الحرب، وعرفت صناعة الجلود نشاطا كبيرا، بحيث نجد لغاية سنة 1948 على الأقل ثلاث مدايع واثننا عشر مصنعا للجلد وخمس مصانع للأحذية⁽²⁾، وقد انخفض نشاط هذه المؤسسات الصناعية منذ أن عادت واردات المستعمر الفرنسي إلى تونس بصفة طبيعية، مما أثر سلبا على المنتوجات التونسية، ففي سنة 1945 عاد مستوى الانتاج إلى ما كان عليه من قبل خلال سنتي 1927

¹ - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص22.

² - Chamakh Mohammed Azzedine, « Les grands problèmes sociaux et l'évolution du syndicalisme ouvrier en Tunisie », Thèse pour le doctorat (sp sciences économiques), soutenue le 5 juin 1953, sous la direction de Mr Gaston, Faculté de droit de l'Université de Paris, p55.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

و 1928، يضاف إلى ذلك أن نسبة الانتاج حسب الفرد قد انخفضت إلى 108 باعتبار القاعدة 100 خلال سنة 1910 مع مراعاة زيادة النمو الديمغرافي⁽¹⁾.

وعليه فإن تبعية تونس إلى السوق العالمية من خلال السياسة الاستعمارية الفرنسية كان عائقا في سبيل تنمية اقتصادها، ففي هذه الفترة عرفت الصناعات التقليدية ركودا بل تدهورا في كثير من الأحيان، دون أن تشهد الصناعات التحويلية تطورا يذكر، وكل هذا كان في صالح واردات المستعمر الفرنسي مما نتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري بحيث لم تكن الصادرات تغطي أكثر من 70% من الواردات إلا فيما شذ من السنوات، ومن جهة أخرى نجد أن توسيع السوق الداخلية الناتج عن تسرب نمط الانتاج الرأسمالي، قد ضاعف من حدة هذه التبعية خاصة وأن هذا النمط يُخضع بقية الانماط إلى سيطرته ويجعلها دائرة في فلكه دون أن يقضي عليها نهائيا⁽²⁾.

ب . الوضع الاجتماعي:

ب . 1 . المجتمع والسكان:

- المجتمع الأوربي في تونس:

يبين لنا تعداد سنة 1946 أن نسبة الأوربيين من مجموع السكان بلغت 7.4% أي ما يعادل 239.600 أوربي من بينهم 144.000 فرنسي، تمثل نسبتهم من مجموع السكان 4.5% ونضيف إلى هؤلاء المستعمرين من كان يعيش خارج البلاد ويحكم قبضته على شؤونها الفلاحية والصناعية والنقل بحكم سيطرته المصرفية، فنجد مثلا أن كبار المساهمين في شركة صفاقس-قفصة كانوا يملكون ضيعة ذات 26.000 هكتار بالإضافة إلى الخطوط الحديدية الرابطة بين صفاقس والجنوب وورشات الاصلاح والصيانة⁽³⁾.

¹ - Samir Amin , L'économie du Maghreb , Tome 1 ,la colonisation et la décolonisation , Paris ,Ed de Minuit , 1966 , p 46.

² - Samir Amin , Le développement inégal , Paris , Ed de Minuit , 1973 , p 17.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 14.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

كما أسهم الاستعمار في إيجاد برجوازية قوية من مجموع السكان الأوربيين في كل أنحاء البلاد التونسية، وصلت سنة 1950 إلى ألفين أو ثلاثة آلاف أوري⁽¹⁾، وكانت هذه البرجوازية أساسا فلاحية فهي تتصرف في الضيعات الشاسعة وتتمتع بالقدرة على الاقتراض وبالتالي فهي تستعمل التقنيات المتطورة مما يسهل لها السيطرة على الانتاج الفلاحي، كما يوجد جزء من هذه البرجوازية صناعية وأخرى تجارية ارتبطت غالبا باستغلال منتوجات البلاد وتسويقها كالزيت والخمور والصوف والتمور والاسفنج ، كما اعتمدت ايضا على تجارة المواد المستوردة بالجملة هذا النوع الأخير من البرجوازية مرتبط بالبرجوازية الأم بفرنسا⁽²⁾.

والقسم الأكبر من المستوطنين الأوربيين النشيطين ينتمون للطبقة المتوسطة وتتكون من 35.000 إلى 40.000 شخص⁽³⁾، وتحتوي هذه الطبقات أساسا على متوسطي الفلاحين وصغارهم الصناعيين وبعض أصحاب سفن الصيد وكذلك أرباب المهن الحرة والموظفين، بحيث وصل تعداد العمال الأوربيين سنة 1950 إلى 150.000 عامل في بعض القطاعات نذكر منها "شركة الخطوط الحديدية" و "ترسخانة فيري فيل"⁽⁴⁾، هذا التنوع الظاهر في صلب المستوطنين الأوربيين لا يخفي أمرا مهما وهو أن كل من انتسب إلى البلاد الاستعمارية قد نال المكافئة من الاستعمار ولو بدرجات متفاوتة، فلئن غنمت فئة البرجوازيين الكبار من انخفاض ثمن اليد العاملة باستغلال فرصة تقهقر الفلاح التونسي، في حين حظي الموظف الاوربي بارتفاع في الأجر، ليظهر بذلك امتيازات للعامل الأوربي على نظيره التونسي من حيث الأجر والتقاعد والترقيات والمنح مما جعل أكثر العمال الفرنسيين إدارات ينتمي أغلبهم إلى ما يمكن تسميته "بالأرستقراطية العمالية"⁽⁵⁾.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص15.

² - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص23.

³ - Sebag ,op cit , p77.

⁴ - Idem, p78.

⁵ - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص25.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

هذه الامتيازات ليست هي وحدها من تربط هذا المجتمع الأوربي فيما بينه، بل هناك عامل آخر يتمثل في طبيعة السكن حيث نجد أن للأوربيين مدن خاصة بهم تختلف تخطيطاً عن المدينة ذات الطابع التقليدي وعن أحياء المسلمين، ويتجاوز هذا التناقض من تقابل نوعين من المدن ليصل إلى تقابل مجتمعان غربيان عن بعضهما البعض كل له حضارته ونسق حياته، فالأوربي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هو الاجنبي عرقاً وديناً وهو بتعبير أهل البلاد " رومي" وهو المهيم سياسياً والمزاحم بل وحتى المغتصب في حين أن المسلم هو صاحب الأرض والحضارة لهذا البلد وهو المسلوب حقه وحرية، ومن هنا كان للأوربي أن يشرعن حضوره⁽¹⁾.

- المجتمع التونسي:

تقدر مساحة تونس بحوالي 125.180 كم² ويسكنها حوال 3.230.952 نسمة حسب احصائيات سنة 1946، يمثل التونسيون 2.903.900 نسمة أي ما يعادل 89.9% من مجموع السكان منهم 87.7% من المسلمين و2.2% من اليهود⁽²⁾، وقد عمل الاستعمار على تفكيك هذه الكتلة من النسيج الاجتماعي للمجتمع التونسي وذلك من خلال تكسير التوازن الهش لهذا المجتمع، ونتج عن ذلك اختلال في التوازن بين نسبة الولادات التي شهدت نمواً طفيفاً ونسبة الوفيات التي تراجعت بسبب تطور الوسائل الصحية من خلال استيراد نوع من الطب الناجع إلى حد ما، مما أضفى إلى زيادة سريعة في عدد السكان، والتي لم تتبعها زيادة مناسبة في اليد العاملة، في الوقت ذاته شهد القطاع العصري مكنته، بحيث أثرت هذه العوامل على القطاع التقليدي وجعلته يتخبط في أزمة⁽³⁾.

وبقيت نسبة اليد العاملة مستقرة لعدة سنوات بعد الحرب الامبريالية الثانية، الأمر الذي جعل مشكل البطالة ينتشر على نطاق واسع في تونس ليمس 250.000 إلى

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص15

² - نفسه، ص 16.

³ - Sebag ,op cit , p79.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

300.000 شخص حسب الاحصائيات الرسمية و 500.000 شخص حسب احصائيات الاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹⁾، علما أن حوالي نصف عدد السكان التونسيين لا يتجاوز سنهم العشرون سنة، فهم في كفالة أوليائهم الكبار، مما أدى إلى كارثة مأساوية نتيجة لضخامة سوء التغذية، والتي أشار إليها الدكتور بيرنى (Burnet) مدير معهد باستور بتونس في تقريره بعد الحرب الإمبريالية الثانية⁽²⁾.

في حين أن نقص مناصب العمل بالمدن يفسر زيادة عدد السكان بالمناطق الريفية، بحيث نجد أن سكان الأرياف يمثلون ما بين 70 % و 75% من مجموع سكان البلاد وأغلبهم من المزارعين الذين يقارب عددهم المليونين، الذين يشترك أغلبهم في سيمة الفقر التي تسارعت بحكم تسرب الرأسمالي النقدي والإجحاف الاستعماري، وقد استغل الاستعمار فرصة شبه انعدام الملكية الخاصة خارج الشريط الضيق المحيط بالمدن فأبعد الناس عن أراضيهم بمراسيم سنّت لهذا الغرض⁽³⁾.

هؤلاء المزارعين تفاقمت ظاهرة تشريدهم أكثر بسبب الحرب وما صاحب ذلك من تخريب ومصادرة الحبوب والماشية وارتفاع الاسعار، أضف إلى ذلك سنين الجفاف التي أتت بعد الحرب، كل هذه المعوقات تعد صعوبات واجهها صغار الفلاحين، في المقابل كان بعض الاقطاعيين التونسيين المستفيدين من الوضع السائد قد انقلبوا إلى بورجوازيين كبار يملكون أراضي شاسعة، وفي بعض الاحيان كَبُرَتْ أراضيهم على حساب أراضي الأوربيين⁽⁴⁾، لكن هذه الرفاهية التي يعيشها هؤلاء الاقطاعيين الذين لا يتجاوز تعدادهم

¹ - أنظر التقرير الاقتصادي لمؤتمر الاتحاد المنعقد سنة 1956، ص 19 أورده -عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 21.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ص 22.

³ - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 25.

⁴ - Abdeslam Ben Hamida, « Le début du syndicalisme Tunisien de 1944 au 5 Aout 1947 à Sfax », fait sous la direction de Mr A. Nouschi, Université de Nice, France, Décembre, 1971, P P 20.21.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الألف وأغلبهم يعيش في المدن لا يمكن أبدا أن تُنسبنا الفاقة التي كان عليها الريف التونسي⁽¹⁾.

هذه الفاقة والصعوبات التي كان يعيشها سكان الريف، يضاف إليها تناقص القدرة الشرائية لأغلب الشعب التونسي بالمدن مع انتكاسة الصناعات التقليدية التي لم تعوضها الصناعات التحويلية، جعلت عدد العمال المأجورين يزداد، ونتج عن ذلك زيادة طفيفة في اليد العاملة للرجال والتي بقيت على ما هي عليه طوال الفترة المدروسة، بحيث نجد مثلا في سنة 1953 حسب ما أورده تقرير مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1956 أن عدد العمال من الرجال بلغ 994.000 عاملا يشتغل 78% منهم بالقطاعات الأساسية فلاحية ومناجم (1.3% فقط)، بينما يعمل في قطاع الصناعة 11% وبنفس النسبة نجد العاملين في قطاعات الخدمات⁽²⁾.

عدد هؤلاء الأجراء التونسيين بقي محدودا حسب بعض الدراسات، حيث نجده في احصائيات سنة 1950 بين 200.000 و 250.000 أجير بما في ذلك الأجراء الريفيون والأجراء الذين يعيشون البطالة الجزئية، والعمال الذين يشتغلون بانتظام في القطاعات التي ركّز عليها الاستعمار كالمناجم والصناعات التحويلية و النقل⁽³⁾، هذا العدد القليل زادت الحرب في تقليصه خاصة عمال صناعة استغلال المناجم حيث نجد أن معدل عدد العمال في هذا القطاع سنة 1946 يصل إلى 10.000 عامل، بينما كان سنة 1930 بنفس العدد تقريبا في مناجم الفوسفات فقط وأكثر من 6000 في مناجم الرصاص والزنك⁽⁴⁾، ونجد عدد كبير من هؤلاء العمال يشتغلون ما بين شهرين إلى ستة أشهر حسب قيمة الانتاج (الصابة) وذلك في عملية الجني أو غيرها من الزراعة وفي معاصر الزيت بالنسبة إلى بعض المناطق كصفاقس والساحل خاصة.

¹-Idem, P 23.

² - Jean Despois ,OP cit, p 365.

³ - Sebag ,op cit , pp 165.166.

⁴ - Pierre Georges , « Problèmes de la Tunisie contemporaine », **la pensée** , n° 7 (Avril – Mai – Juin), 1946 , P53.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

في حين أن الموظفين والإداريين التونسيين لا تمكنهم مرتباتهم إلا من عيش متواضع مع وجود حالات خاصة، ولقد كان عدد الإطارات التونسية قليلا في احصائيات لا نجد إلا خمسة مهندسين تونسيين مقابل 426 مهندسا فرنسيا، و137 عون أشرف مقابل 845 فرنسيا و1560 عونا إداريا وموظف تونسيا مقابل 28675 من الفرنسيين⁽¹⁾، كما تبرز أقلية من كبار التجار التونسيين من أصحاب الدكاكين في خضم مجموعة التجار الأوربيين، والتي كانت تعيش حياة كريمة ولكن وضعيتها لا تجعلها مستقرة وآمنة من عواقب سيطرة الطغمة المالية الأوربية، وزيادة على ذلك فإن البرجوازية الصناعية المنحدرة جزء منها من تلك الفئة، تجد نفسها محدودة التصرف في مؤسسات يتحكم فيها الفرنسيون، ولأن كان تداخل النشاطات الفلاحية والتجارية والصناعية يسهل على البرجوازية الكبرى تحويل تمويلاتها من قطاع لآخر، فتحمي بذلك نفسها من الأزمات، فإن الوضع الاستعماري كان يحد من طموحاتها⁽²⁾.

هذا الوضع الاجتماعي أدى إلى معارضة تكاد تكون شاملة لكل المجتمع التونسي في مواجهة المستعمر وتختلف هذه المعارضة باختلاف الأوساط الاجتماعية، ويعتبر المجتمع التقليدي الريفي أول المعارضين لهذا الوضع، لأن ابتزاز المدن للأرياف أصبح أكثر وضوحا، خاصة من خلال استفحال التناقض بين المدينة والريف ومن خلال التعاملات النقدية، وفي الفارق بين أسعار الصناعة وأسعار الفلاحة وبظهر هذا نتيجة تعلق أهل الأرياف التونسية في تعاملاتهم بالقيم العربية الاسلامية خاصة في الجنوب والوسط الأقل تمدنا حيث لم يتغلغل القطاع العصري إلا قليلا⁽³⁾.

¹ – Sebag ,OP,cit , p 167.

² – بن حميدة، المرجع السابق، ص24.

³ – عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 26.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

فالقطاع العصري الذي تركز في المدن قد فتح الطريق أمام انتشار الثقافة الغربية وتثبيت قيم المستعمر وأخلاقه، فالبروليتاريا التونسية⁽¹⁾ نموذجاً، إذ تلوح وكأنها مكان وسطا بين الريف الذي نزحت منه أغليبيتها والمدينة التي تعمل بها، وبالتالي فهي تجمع بين النمط الاقتصادي التقليدي الذي لفظها والنمط الاقتصادي العصري الذي يُشغل أغليبيتها، فهذه بروليتاريا متنوعة تتوعا نسبيا بحكم انحدارها من جهات اختلفت في مدى تأثرها بالاستعمار وفي تنظيمها الاجتماعي⁽²⁾.

هذا الاختلاف يتضح جليا حينما نتحدث عن عمال المناجم بجهة قفصة الذين يمثلون نمودجا لبروليتاريا وسط وجنوب البلاد التونسية، إذ نرى الطابع الريفي مميزا لهم من خلال ضروب التضامن التقليدي العشائري والجهوي القائم عندهم، وقد كانت مبالغة فيما ذهب إليه "فرانس فانون"⁽³⁾ من أن البروليتاريا هي نواة الشعب المستعمر الأكثر استفادة من النظام الاستعماري⁽⁴⁾، إلا إذا استثنينا بعض المتغربين، فالأجراء الذين مسهم غلاء الاسعار قد كانوا مستعدين من أجل استنكار النظام الاستعماري⁽⁵⁾.

ب-2- الأسعار:

إن اضطرابات الحرب والمشاكل الاقتصادية والجفاف كلها عوامل كان لها التأثير البالغ في ارتفاع الأسعار، وعليه فإننا إذا ما اتخذنا الرقم 100 للدلالة على مؤشر الأسعار

¹ البروليتاريا (prolétarisme): هو مصطلح يقصد به الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي(الأجراء)، ظهر هذا المصطلح في القرن التاسع عشر ضمن كتاب "بيان الحزب الشيوعي" لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ص25.

³ - فرانس عمر فانون(1925-1961): طبيب نفساني وفيلسوف اجتماعي من مواليد "فور دو فرانس" بتاريخ 20جويلية 1925، من أصول جمايكية، عرف بنضاله من أجل الحرية و ضد التمييز العنصري خدم خلال الحرب الامبريالية الثانية في " جيش فرنسا الحرة " وحارب ضد النازية في عام 1955 انضم كطبيب إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية، توفي في 6 ديسمبر 1961. أنظر/ عبد الله ، الحركة الوطنية، ص 118.

⁴ - Frantz Fanon, *Les damnés de la terre*, Paris , Ed Maspero, 1956, p64

⁵ - عبد السلام بن حميدة، المرجع نفسه، ص25.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

سنة 1939، فإننا نجده قد بلغ 429 كمؤشر في 8 جوان 1944⁽¹⁾، ويكفي هنا ان نطلع على جرائد تلك الفترة نذكر منها جريدة (Dépêche Tunisienne) التي بينت لنا الارتفاع البليغ للأسعار، وأسعار السوق السوداء التي انتشرت في كل مكان والتي أصبحت تساوي ضعف الأسعار الرسمية، وقد مست هذه السوق السوداء القمح و السمك ومنتجات غذائية أخرى، ولم تسلم منها حتى العملة الصغيرة إذ نجد 120 فرنك من الورق تبدل بـ 100 فرنك من النقود والمسكوك النحاسية⁽²⁾.

ولا نستطيع تقييم مدى انتشار السوق السوداء إلا من خلال بعض الشواهد، فمثلا أمام مخبزه الشابة وسط تونس يبدأ الصف من الساعة الثالثة صباحا ونجد صفوف تتكون من 300 إلى 400 شخص ولا ينال نصيبهم إلا نفر قليل⁽³⁾، وفي الشحيحة التي تبعد 6 كم عن مدينة صفاقس والذي يبلغ عدد سكانها 10.000 ساكن أغلبهم من الفلاحين الصغار والعمال نجد أن " خبازي المنطقة" لا يتلقيان إلا 170 كغ من الدقيق لكل منهما⁽⁴⁾، وتواصل هذا الارتفاع في الاسعار كما سنبينه في الجدول اسفله متخذين المؤشر القاعدي لسنة 1939 القيمة 100⁽⁵⁾.

السنة	المعدل السنوي للمؤشر	نسبة التغيير من سنة لأخرى
1946	766	%49.6+
1947	1115	%45.5+
1948	1672	%50.0+
1949	2124	%27+
1950	2204	%04+
1951	2661	%12+

¹ - Jules Lepidi, L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre, OP cit p91.

² - Journal "dépêche Tunisienne", samedi 1^{er} Avril 1944.

³ - Journal " L'Avenir de Tunisie,n°3, du samedi 1^{er} Avril 1944.

⁴ -Journal " L'Avenir de Tunisie,n°6, du samedi 22 Avril 1944.

⁵ - بن حميدة، المرجع السابق، ص25.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

12+%	2764	1952
25+%	2834	1953
1.5+%	2876	1954
إستقرار	2895	1955

ولابد أن نشير إلى حالة استثناء خلال الفترة المدروسة خاصة الفترة بين جانفي وجويلية من كل سنة تتسم ببعض الانخفاض الذي يمكن أن نصفه بالموسمي وتتبعها فترة تمتاز بقفزة في الأسعار من جويلية إلى ديسمبر⁽¹⁾.

ب - 3- الأجر:

إن هناك فرق كبير في الأجر المقدم ثمنا لليد العاملة المعمول به في كل من الدولة المستعمرة ومستعمراتها، هذا الفرق يمثل مصدرا للأرباح الإضافية بالنسبة إلى المستعمرين، ويستثنى من هذا اليد العاملة الأوربية التي جلبها الاستعمار ومكنها من أجور تتجاوز أجورها في بلادها الأصلية، هذا ما جعل الهوة تتباعد بين العمال أصيلي البلاد التونسية والعمال أصيلي بلاد المستعمر الفرنسي.

كما أن هاته الأجر عرفت تجميدا خلال الحرب الامبريالية الثانية، ليصدر في 4 سبتمبر 1943 أمرا يحدد نظام الأجر⁽²⁾، سمح هذا الأمر للسلط العمومية بإعلان عن قوانين تخص مكافآت أجراء الصناعة والتجارة والمهن الحرة، وتحدد هذه القوانين نسبة الأجر الدنيا الخاصة بكل صنف من المهن تحدها لجنة مكونة من الإدارة ونقابات العمال والأعراف، شهدت هذه النسب تصحيحات مختلفة حسب الجهات، ليقر هذا الاختلاف الأمر الصادر بتاريخ جوان 1944⁽³⁾، الذي سن لأول مرة الفوارق الجهوية في الأجر فقسم تونس إلى منطقتين، نظم الأولى تونس وبنزرت وسوسة و صفاقس وضواحي كل منها، بينما نظم المنطقة الثانية بقية التراب الوطني، وظهرت هذه الفوارق من خلال الزيادات المتتالية والمنح

¹ - Lepidi, L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre, OP cit p86.

² - بن حميدة، مرجع السابق، ص 27.

³ - نفسه.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الخاصة التي أقرتها بعض الأوامر خاصة في تونس العاصمة وضواحيها، وفي بعض الأحيان يكون هناك أصلا فرق في الأجور الفعلية المقدمة والتي تكون في كثير من الأحيان أقل من ما أقرته الأوامر⁽¹⁾.

ومن الأجور التي مسها التهميش والانخفاض هي أجور الفلاحين، ففي سنة 1944 كان عمال الفلاحة يتقاضون ما بين 35 و40 فرنكا في اليوم أي ما يعادل ثمن خمس خبزات⁽²⁾، وهؤلاء العمال لا يعملون في غالب الأحيان إلا ثلاثة اشهر في السنة، كما أن مرسوم 23 فيفري 1950 زاد من تهميشهم وتفقيرهم إذ أعطي حرية تحديد المكافآت الخاصة بالعمال الفلاحين للاتفاق بين الأطراف المعنية، وهذا ما سهل لكبار المعمرين حرية تفجير العمال بصفة شرعية⁽³⁾، في حين أن بقية العمال كانت أجورهم زهيدة إذا ما قارنا الزيادة في الاسعار مع الزيادة في الأجور ولناخذ مثال للمقارنة بين تطور الأسعار من ناحية وتطور أجر عامل غير مختص وعامل آخر مختص فيما بين سنوات 1944 و 1955 فنلاحظ أن الاسعار قد زادت خمس مرات ونصف تقريبا بصورة متصاعدة بينما لم يتطور أجر العامل الأول إلا بحوالي أربع مرات ونصف في حين اقتصر تطور أجر العامل المختص على ما يقارب ثلاث مرات ونصف فقط⁽⁴⁾.

ومن خلال هذه الدراسات يتبين لنا أن الأجور الحقيقية لا تعكس بدقة المصاريف العائلية فهي تعتمد في الغالب على بعض السلع الغذائية أو على بعض الأبواب المختلفة كالتدفئة والتتوير والصابون مع اهمال لمصاريف اللباس والكرء والنقل وغيرها، فإهمال المؤشر لبعض المصاريف نتيجة لضعف مصاريف هذه المواد في بلد تمثل فيها المصاريف الغذائية 90% من مداخيل العائلة، ويمكن ان نبين هاته الهوة بين الأسعار وأجور العمال من خلال المؤشر الاقتصادي بتتبع تطور الأجر الأدنى "لعامل بناء" والأجر الأدنى "لعامل مختص على آلة ميكانيكية ولهما نفس الوضع العائلي(أي لكل منهما طفلان) في الجدول التالي على قاعدة 100 في سنة 1939⁽⁵⁾.

¹ - Jules Lepidi, L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre, op cit, p88.

² - Journal " L'Avenir de Tunisie, n°3, du samedi 1^{er} Avril 1944.

³ - Chamakh, OPcit, p73.

⁴ - بن حميدة، مرجع سابق، ص29.

⁵ - Lepidi, L'économie, Idem, p91.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

التاريخ	مؤشر الأسعار	الأجر الحقيقي لعامل البناء	الأجر الحقيقي لعامل مختص
1939	100	100	100
8 جوان 1944	429	109	97
1 أوت 1948	1630	108	80
1 أكتوبر 1951	2480	111	83
15 مارس 1954	2800	108	74

فهذا الجمود في الأجور والتناقض الحاصل بين الأجور الحقيقية والزيادة في الأسعار لدى التونسيين كان له الأثر العميق على الطبقة الشغيلة التونسية، في الوقت الذي عرفت فيه الأوضاع السياسية في البلاد التونسية تحولات كبيرة سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

2 - الأوضاع السياسية:

لقد جعلت الحرب الامبريالية الثانية من المسألة التونسية قضية من قضايا الصراع الدولي وجرتها إلى جدلية الساحة الدولية، ولم تتخلف هذه الحرب على التأثير بعمق في الحياة السياسية في تونس وساهمت بوضوح في استفاقة الوعي الوطني وهذا ما سنبينه من خلال العناصر التالية

أ. نتائج الحرب الامبريالية الثانية (1939-1945) وانعكاساتها على المستعمرات:

لقد هزت الحرب الإمبريالية الثانية أركان الحضور الفرنسي بتونس محدثة تغييرات في الحياة السياسية بهذا البلد ومساهمة بوضوح في انكفاء الشعور الوطني برفض الاستعمار من قبل جل الفئات في تونس، وقد استفادت تونس مثل بقية المستعمرات من التناقضات التي أفرزتها الحرب في صفوف الامبريالية، فقد سارعت القوى الديمقراطية المعادية للفاشية إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها⁽¹⁾، حتى تكتسب تأييدها وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا طلائعيا في هذا الاتجاه، فاعتبرت حصول هذه الشعوب على استقلالها شرطا هاما يزيد من نجاعة التسرب الاقتصادي والثقافي للعالم الرأسمالي⁽²⁾.

وكانت أنجلتر أولى الدول المتجاوبة مع هذا الاتجاه رغم أهمية مستعمراتها، فسعى منها نحو تغيير النزعة العربية المعادية لها كان سبب سياستها الجديدة في الشرق الأوسط

¹ - عبد الله، الحركة الوطنية، ص 71.

² - محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 372.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

والعالم العربي، بحيث أيد الانجليز تعاطفهم مع الوحدة العربية المتمثل في إعلان عدن 29 ماي 1942، وأعانوا دول المشرق ضد فرنسا لنيلهم استقلالهم التام (لبنان 1943 و سوريا 1945)، دون أن ينسينا ذلك تشابك المصالح الاستعمارية الفرنسية الإنجليزية، ومن نتائج هذا النشاط تكوين جامعة الدول العربية التي أمضت ميثاقها في القاهرة في 22 مارس 1945 بتأييد من بريطانيا⁽¹⁾.

وبعد انتهاء الحرب قدمت الولايات المتحدة الأمريكية "مشروع مارشال" لإعادة بناء الاقتصاد الأوربي، إذ اعتبرت أوروبا عنصرا حاسما في إقرار التوازن العالمي عموما والأوربي خصوصا، فتمثل الرد السوفياتي على هذا المخطط في إحداث مكتب المعلومات الشيوعي (كومن فورم) بتاريخ 5 أكتوبر 1947 الذي يجمع إلى جانب الحزب الشيوعي السوفياتي وأحزاب الجمهوريات الشعبية الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي بعد إقصائهما من الحكم في بلديهما⁽²⁾.

وهكذا انقسم العالم إلى معسكر اشتراكي في الشرق يرفع شعار المساواة الاجتماعية بقيادة الاتحاد السوفياتي، ومعسكر رأسمالي في الغرب يرفع شعار الحرية ويسمي نفسه بالعالم الحر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان توجه القوى الاستعمارية القديمة (فرنسا - إنجلترا) للزعامة الأمريكية وإلى اثبات تعقلها بالمثل الديمقراطية خاصة منها الحريات وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن هذه الدعاية كانت تتناقض تناقضا صريحا وسياستيهما في المستعمرات مما صعد غضب جل الشعوب المستعمرة التي فقدت كل الثقة في القوى الاستعمارية واصبحت تريد نيل استقلالها بالكفاح المسلح مثلما هو الشأن بالنسبة للشعب الفيتنامي الذي بدأ يخوض في نهاية 1946 حربا تحريرية ضد الاستعمار الفرنسي،

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص32.

² - عبد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص72.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وقد كان لهذه الحرب الأثر الكبير في تشجيع بقية الشعوب المستعمرة على النضال⁽¹⁾، ومن هذا الأثر هو يقظة الروح الوطنية لدى الشعوب المستعمرة منها الشعب التونسي .

ب . يقظة الروح الوطنية بتونس:

لقد أعطت الحرب الامبريالية الثانية الفرصة للزعماء الوطنيين بتونس ليربطوا الصلة من جديد مع شعبهم، ومن هنا فإن الحزب الدستوري الجديد الذي مُنع من النشاط بعد حوادث 9 أبريل 1938، استطاع أن يعيد تنظيم هياكله وأن يتسرب داخل تنظيمات نقابية واجتماعية مثل الهلال الأحمر التونسي الذي تكون في جانفي 1943⁽²⁾، وقد ساعده في ذلك عودة زعمائه إلى الوطن بعد أن أطلقت قوات المحور سراهم.

وبعد مغادرة قوات الحلفاء للأراضي التونسية بعد مطاردة من طرف قوات المحور في 7 ماي 1943، قامت هذه القوات بنفي المنصف باي بعد أسبوع من انتهاء الحرب، وحاولت مطاردة كل رموز الحركة الوطنية غير أن بعض قادة الحركة وجدوا ملاذاً آمناً لهم في قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية بتونس، والحركة الوطنية في هذه الظروف قد جعلت من مقاومة الاستعمار أحد أركان سياستها أثناء الحرب وبعدها⁽³⁾، لكن نفي المنصف باي لم يمر دون أن تكون له تغيرات وتبعات عميقة على الوضع السياسي للبلاد التونسية⁽⁴⁾.

من هذه التغيرات العميقة، اتساع نطاق عمل الحركة الوطنية التونسية، من خلال بروز عوامل وقوى أخرى مساندة لها في مساعيها في سبيل تحرير الشعب التونسي من قبضة الحماية الفرنسية، وبذلك استرجع الحزبان الرئيسيان الحزب الحر الدستوري القديم، والحزب الدستوري الجديد، مكانتهما وسط التشكيلات السياسية العاملة في تونس، وإلى جانبها برزت الحركة النقابية التونسية بدور أكثر حيوية ونشاطاً وارتباطاً بالنضال الاجتماعي والسياسي.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص33.

² - القصاب، المرجع السابق، ص 599.

³ - Henri Grimal , *La décolonisation(1919-1963)*, Ed Armand Colin, Paris ,1965,p149.

⁴ - القصاب، المرجع السابق، ص326.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وتعد الحركة المنصفية من أهم العوامل التي دفعت العمل الوطني التونسي للبروز بصورة قوية أواخر وعقب الحرب الامبريالية الثانية، فهذه الحركة جمعت الرأي العام التونسي بمختلف شرائحه ومن مختلف الجهات، حيث تضافرت جهود كل هؤلاء للمطالبة بعودة المنصف باي، وقد استطاعت هذه الحركة تعبئة قسم هام من الشعب التونسي وأصبح بذلك المنصف باي رمزا للوطنية التونسية

وهكذا وتحت تأثير جميع هذه المعطيات التي ذكرناها آنفا، فتحت الحرب أعين التونسيين وادت إلى تنامي الوعي السياسي وخاصة لدى الحزب الدستوري الجديد الذي وسع من قاعدته الاجتماعية مستقطبا خاصة الاوساط البرجوازية الصغيرة من حيث العدد ومن حيث وضعها كطبقة وسطية، مما جعلها تلعب دورا رئيسيا في الكفاح الوطني⁽¹⁾، حيث كانت جل إطارات هذا الحزب أصيلة الساحل تلك المنطقة الحساسة في الوسط التونسي حيث لا تظهر التناقض بين المدينة والريف بصفة جلية، وهذا ما مكن لهذه الاطارات أن تكون لها قيمة ويُسمع صوتها سواء في المدينة أو الريف، وعليه فإن الحزب الدستوري الجديد قد استوعب منذ البداية المثقفين الجدد ومجموعة من فلاحي وحرفي الساحل الذين شعروا بتهديد الاقتصاد الاستعماري، واستوعب كذلك الفلاحين الذين أُخرجوا من أراضيهم وموظفي المصالح العمومية وعدد لا يحصى من البطالين⁽²⁾.

ومن جهة أخرى فإن الحزب الحر الدستوري القديم وبدعوة من رئيسه عبد العزيز الثعالبي عقد اجتماع سري للجنة التنفيذية في شهر سبتمبر 1944 قرر فيه الدعوة للاستقلال التام والعدول عن جميع المطالب السابقة قائلا : ((إن الظروف السياسية بعد الحرب والتوازنات الدولية ستتغير تغيرا كبيرا وسينهار النظام الاستعماري فلا تقوتوا الفرصة،

¹ – Ahmed Ben Miled, ((Mon témoignage sur le congrès de l'indépendance 23 Aout 1946, suivi de quelques documents inédits)), R. H. M, N°23-24 Novembre ,1981,p265.

² – Roger Casemajor, L'action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857-1948(Archives du gouvernement tunisien)p230.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

ولا تغتروا بوعود فرنسا الخلابة))⁽¹⁾، فظهرت من خلال هذه المواقف مساعي للتنسيق بين الدستور القديم والجديد للمطالبة بالاستقلال، تجسدت من خلال الاجتماع الذي عقد في شهر أكتوبر 1944 توصلوا فيه بالإجماع أن الشعب التونسي يطالب بالاستقلال - الحكم الذاتي - الذي سيتم تحديد شكله من طرف مجلس بعد استفتاء وطني⁽²⁾، رغم تحفظ بعض من قادة الحزب الدستوري القديم والتزامهم بمبدأ الاستقلال التام.

في هذه الفترة تم نفي الشيخ الثعالبي زعيم الحزب الدستوري القديم ثم وفاته في أكتوبر 1944، استغل بذلك الحزب الدستوري الجديد هذا الفراغ ليبرز نفسه ممثلاً للوطن التونسي بمكوناته الاجتماعية والثقافية، ويلعب على التناقضات بين الدول الاستعمارية، فكانت مطالبه مطابقة للمثل الديمقراطية التي يعلن عنها المعسكر الغربي ولا تعرّض المصالح الأساسية لهذا المعسكر للخطر، في هذا المجال كتب مراسل نيويورك تايمز في القاهرة في 30 جوان 1946: ((... يحاول عرب شمال إفريقيا أن يقنعوا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بطموحاتهم ويعتمدون في ذلك على أن أمن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى يقتضي بأن تكون منطقة شمال إفريقيا قوية آمنة مستقلة ومرتبطة بنظام دفاعي متوسطي تحت سلطة الأمم المتحدة، ويزعمون أيضاً أن منطقتهم معرضة للدخول في مجال النفوذ السوفيياتي تبعاً لتشجيع محتمل في فرنسا فتصبح هذه المنطقة بناء على ذلك قاعدة سوفيياتية))⁽³⁾.

كما أن هذه الفترة عرف فيها مطلب الاستقلال أوجه مختلفة للتعبئة، فقد اعتمد اتجاه الحزب الدستوري الجديد أسلوب التفاوض مع السلطة الاستعمارية الفرنسية، ملوحاً بشعاري معاداة الشيوعية والاعتدال، هذا التفاوض كان محكوماً عليه أن يؤدي إلى بعض النتائج لأن هناك بعض من القوى السياسية التونسية الأخرى قد بدأت تقوى وأن البعض منها يشرف

¹ - محمد الحبيب شلبي، "موقف الحزب الحر الدستوري التونسي من المحور والحلفاء، ثلاثة رسائل من الشيخ أمين الحسيني إلى عبد العزيز الثعالبي"، م. ت. م، العدد 21-22، أبريل 1981، ص 323.

² - نفسه، ص 324.

³ - Sebag, op cit, p 276.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

على تجاوز النخبة⁽¹⁾، مما جعل هذا الاتجاه للحزب المخاطب المفضل للسلطة الاستعمارية، نظرا لأن أفرادها قد تبنا الثقافة الغربية من جهة وأنهم عموما قريبون من الشعب.

في حين أنه لا يمكن أن نغفل عن ظهور حركة المقاومة التي كان لها بعد شرقي قائم على التعلق بالقيم الإسلامية والعربية، ويمثل جل هؤلاء المقاومين من المزارعين الذين أزيحوا عن أراضيهم، وقد كان أول ظهور لحركة المقاومة بين سنوات 1946 و 1948 في منطقة الساحل، ولكن لم تظهر ضخامتها إلا مع بداية تاريخ 4 مارس 1952⁽²⁾، ومع بداية سنة 1953 امتدت هذه الحركة من الساحل إلى مناطق أخرى مثل حامة قابس ومطماطة وقفصة، ثم وصلت إلى منطقة القيروان، واتجهت حتى إلى تونس وبنزرت وقد شكلت هذه الحركة سنة 1954 إنذارا حقيقيا للسلطات الاستعمارية، ولم يكن عدد هؤلاء المقاومين قبل ذلك حسب إحصاء السلطات الاستعمارية الفرنسية إلا 300 أو 400 مقاوم ثم وصل هذا العدد في شهر أوت من سنة 1954 إلى 1200 مقاوم يضاف إليهم نفس العدد تقريبا من المومنين والحراس وأعوان الاتصال⁽³⁾، ويتسارع الانضمام لصفوف المقاومة ليصل العدد إلى 2000 مقاوم في سبتمبر من نفس السنة ثم 3000 مقاوم في شهر نوفمبر⁽⁴⁾.

كما حاولت كل هذه القوى السياسية التجمع في كثير من المناسبات كما ذكرنا سابقا، ففي سنة 1944 تشكلت لجنة تضم ممثلي أغلب الاتجاهات السياسية التونسية (الحزب الدستوري القديم و الحزب الدستوري الجديد و الحزب الإصلاحي و بعض المثقفين المستقلين) مطالبين بالاستقلال الداخلي، ليصدر عن هذه اللجنة في 30 نوفمبر 1944 لائحة تطالب بالاستقلال الداخلي للوطن التونسي، وقد تحولت هذه اللائحة نفسها في 22

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ص35.

² - Félix Garas, *Bourguiba et la naissance d'une nation*, Paris, Ed. Julliard, 1956, p229.

³ - بن حميدة، مرجع سابق ، ص234.

⁴ - André Souyris, « Le mécanisme de la révolution tunisienne(1934-1954) », « *Revue de Défense nationale* », 1^{er} Octobre 1956, p54.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

فيفري 1945 إلى " بيان الجبهة التونسية" الذي لقي تأييدا بالمظاهرات بتونس في أفريل وماي من نفس السنة وانتشر التأييد ببقية البلاد التونسية بداية من سنة 1946⁽¹⁾.

وانبثقت عن هذه التحركات ظهور " الجبهة الوطنية التونسية" في 10 أوت 1946، والتي ضمت في صفوفها الحزب الشيوعي بتونس الذي كان له ظهور كمنافس له قيمته منذ سنة 1943⁽²⁾، وفي نفس الشهر وبالتحديد يوم 23 أوت 1946 الموافق لـ 27 رمضان 1365 هـ التأم الجميع في مؤتمر ليلة القدر (مؤتمر الاستقلال) الذي عقد في سرية تامة، حيث حدد اجتماع المؤتمر بتونس العاصمة ساعة كثرة المارة بالطرقات وازدحامهم وكثرة الحافلات، كي يتم اخفاء مكان الاجتماع على الشرطة وحتى لا تسعى لمنع الاجتماع، ورغم ما تم اتخاذه من إجراءات لضمان سير المؤتمر، إلا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تفتنت للأمر، و تحديدا مع بداية الأشغال دخل " مفوض الشرطة مع أفراد الجند النظامي وطلب إنهاء الاجتماع، وبالفعل تفرق الجمع، ملوحين بشعار الاستقلال... الاستقلال⁽³⁾.

ولا شك أن هذه الانقلابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الحرب الامبريالية الثانية، كان لها تأثير واضح على الطبقة العمالية عامة وعلى نشاط الحركة النقابية التونسية خصوصا، ولهذا سنتناول في العنصر القادم تفاصيل واقع الطبقة العمالية والوضع النقابي في تونس بعد الحرب الامبريالية الثانية حتى نفهم تطور هذه الحركة النقابية.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 27.

² - Casemajor, OP cit , p 250.

³ - أحمد بن ميلاد، "وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365 هـ"، م. ت . م ، العدد 23-24، نوفمبر 1981، ص 336.

ثانياً: واقع الطبقة العمالية بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946):

إن انقلاب الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعل الحركة العمالية بتونس في وضع دقيق جداً، فلم يعد من السهل بالنسبة لها، التوفيق بين مصالح الاجراء التونسيين ومصالح الاجراء الفرنسيين العاملين بتونس، ومن هنا نجد أنفسنا أمام تجميد العمل النقابي " الفرنسي التونسي " وهذا سيكون له تأثيره على الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) التي كانت تعتبر أهم مركزية عمالية في فرنسا وفي تونس، وسنحاول في المبحث هذا تتبع التأثير الحاصل من نشاط العمال في جميع القطاعات.

1- عمال المناجم قفصة:

إن انطلاق الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، شكّل على أساسها نظام رأسمالي بصفة واضحة ونهائية في العالم الغربي، نظام اقتصادي واجتماعي قائم على التناقض الرئيسي بين رأس المال والعمل، أي بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة، أما بتونس فالوضع مختلف فجمهور عمال الصناعة التونسيين في تلك الفترة، لا تنطبق عليهم جميع مواصفات البروليتاريا الصناعية كما نشأت وتطورت في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، بحيث نجد أنفسنا أمام مجموعات من العمال تمثل الجيل الصناعي الأول وجلهم من منحدرات فلاحية، إما فلاحون فقراء أو من القبائل الجنوبية الرعوية مثلما هو الشأن في منطقة المناجم بقفصة⁽¹⁾.

لكن هذه اليد العاملة التونسية لم تكن كافية من حيث العدد ولم تكن مؤهلة بالقدر الكافي للعمل القار المنتظم، بل كانت لها نظرة احتقار للعمل المنجمي وتستهجن العمل تحت إمرة المسؤول ورب العمل الأوربي الذي يصفونه بـ ((الرومي))، يضاف إلى هذا متانة الروابط القبلية التي كانت عائق للتوجه لمثل هذه الاعمال، بل كانت هذه الروابط تدفع العمال لتعاطي الأنشطة الاقتصادية التقليدية، من تربية للمواشي وزراعة الأراضي الشاسعة

¹ – Ivanov(N.A), La naissance du mouvement Ouvrière national en Tunisie(1924-1925) in l'Afrique dans les études soviétiques 1968, Edition de Moscou, 1970, p p 105 106.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

في المواسم الممطرة، وصناعة بعض المنتجات ذات الاستعمال والاستهلاك المحلي كالخيام والبرانس والأفرشة⁽¹⁾، ومن هنا اتجهت الشركات المنجمية إلى توفير اليد العاملة من خارج المنطقة وحتى من خارج البلاد.

لقد بدأ استخدام اليد العاملة من خارج البلاد منذ تأسيس الشركات المنجمية، نتيجة لصعوبة توفير اليد العاملة المحلية الكافية والمطلوبة، يضاف إلى ذلك تفضيل الشركات المنجمية لليد العاملة الأجنبية، لأنها أكثر تأهيلا نسبيا باعتبارها قادمة من مناطق منجمية متفرقة، ومن جهة أخرى حرصت هذه الشركات على تنوع اليد العاملة الأجنبية لاستخدامها بشكل ذكي لشلّ تشكل الوعي العمالي أو الطبقي، موظفة كل عناصر الاختلاف كالانتماء العرقي والثقافي والمهني مكرّسة شعار " فرق تسد"⁽²⁾.

لكن مع استغلال المناجم بتونس وتزايد الطلب العالمي على المعادن، حتم وجوب توفير أعداد هامة من الأيدي العاملة، وكان من المستحيل آنذاك جلب كل هذا العدد من فرنسا أو البلدان الأوربية للتكاليف الباهظة التي كان يجب توفرها لهذا الغرض، فقد شكل الفرنسيون إطار الإشراف، فيما شكل المستخدمون من قبل شركة مقطع الحديد كل من الإيطاليين المتقدمين من مناجم الكبريت بصقلية ومناجم (كالامين) بسردينيا أو القادمين من الجنوب التونسي وبعض القبائليين، كما شكل العمال المغاربيون (قبائليون وطرابلسيون ومغاربة وسوافة من الجنوب الشرقي للجزائر) القسم الأكبر من السواعد المنتجة⁽³⁾، وسنفرد كل صنف من هؤلاء العمال ببعض من التفصيل.

¹ - عبد القادر الثعوبوري، " الاختلاف في الأجرة" جريدة صوت الفلاح التونسي، تونس، العدد 13، السنة الأولى، 19 مارس 1943 الموافق لـ 4 ذي الحجة 1352 هـ، ص 02.

² - Augustin Bernard : « La main d'œuvre dans l'Afrique du Nord », In Etudes et Documents rapport au comité d'Algérie, Tunisie, Maroc, Tunis, 1930, p298.

³ - الدقي نور الدين، عدة ليلي، جلاب الهادي، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، د ط، المطبعة الرسمية، 1974، تونس، ص 53.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

أ. العمال الأوربيين:

شكل العمال الأوربيون عنصر اهتمام بالنسبة للشركات المنجمية من خلال الدور الذي أوكل إليها في عملية تمركز الرأسمالي الاحتكاري بالجهة، فقد تم اعتبارهم مرة أداة توطين ومرة أخرى أداة مساعدة لتوسع الاقتصاد للرأسمال الكبير⁽¹⁾، ورغم أنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من مجموع اليد العاملة المنجمية بالجهة فإنهم احتلوا هرم السلم الاجتماعي نتيجة للامتيازات العديدة التي حُصّوا بها وفق تقسيم عرقي ومهني داخل المجموعات العمالية، غير أن هذه النسبة عرفت انخفاضا تدريجيا مع زيادة عدد العمال المغاربيين والمسلمين عموما وتراجع عدد الإيطاليين منذ اعتلت الفاشية السلطة بإيطاليا وخصوصا منذ الحرب الامبريالية الثانية، فقد تراجعت نسبتهم من حوالي 25% في بداية القرن إلى حوالي 10% في نهاية الأربعينيات، ويمكن أن نلخص تطور عدد العمال الأوربيين والمسلمين بمناجم صفاقس قفصة في الجدول التالي⁽²⁾:

1948	1941	1939	1937	1924	1912	1902	
239	238	284	297	599	800	370	العمال الأوربيون
2576	2440	3183	2572	6597	4900	1510	العمال المسلمون

ولقد تدعم حضور اليد العاملة الفرنسية بفضل سياسة التجنيس إثر صدور مرسوم 8نوفمبر 1921 وقانون 20 ديسمبر 1923 القاضي بفتح باب التجنيس وشملت في البداية الروس البيض الذين كانوا يشكلون الحرس الأبيض والمالطيين وتسارعت وتيرتها بعد الحرب الامبريالية الثانية، لترتقي بذلك نسبة الفرنسيين، ويبين الجدول التالي تطور عدد العمال الفرنسيين مقارنة بالعمال الأوربيين بمناجم صفاقس - قفصة⁽³⁾.

1948	1944	1943	1942	1941	1939	1937	1924	1904	
153	102	97	121	132	145	129	105	83	العمال

¹ - Dougui Noureddine, **Monographie d'une grande Entreprise coloniale : La compagnie de phosphate et du chemin de fer de Gafsa(1897-1930)**,Thèse de doctorat d'état , Faculté de science humaines et sociales, Université de Tunis I , Tunisie, 1991,p230.

² - حفيظ طبابي ، **الحركة النقابية بمناجم قفصة(1936-1956)**، أطروحة شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1992، ص 132.

³ - طبابي ، المرجع السابق، ص133.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

									الفرنسيون
78	62	47	69	238	284	297	494	210	العمال الأربيون

ب . العمال المغاربة:

شكل العمال المنتسبون لمنطقة القبائل الجزائرية النواة الأولى لليد العاملة المغاربية والمسلمة بصفة عامة ومثلوا 80% من عمال شركة صفاقس . قفصة منذ بداية القرن العشرين وحتى 1914⁽¹⁾، ويعود هذا الحضور الكثيف بمناجم الشركة إلى الخبرة التي اكتسبوها من مناجم الحديد الجزائرية العائدة لشركة " مقطع الحديد" واستمر تدفق العمال من المناطق القبائل حتى اندلاع الحرب الإمبريالية الأولى حين انتقل القسم الأكبر منهم إلى فرنسا للعمل في المصانع الحربية ومكثوا فيها بعد نهاية الحرب⁽²⁾.

إن النزيف الذي أحدثه انتقال اليد العاملة القبائلية وانعكاساته السلبية على وتيرة الانتاج دفع بشركة صفاقس . قفصة إلى تشجيع استقرار العنصر الطرابلسي الوافد إلى تونس من البوابة الجنوبية منذ القرن التاسع عشر وخصوصا منذ انتصاب الحماية الفرنسية ودخول مناجم الفوسفات حيز الاستغلال، فقد كان يتحول إلى تونس سنويا حوالي 2500 من الطرابلسيين للعمل بالمناجم⁽³⁾.

وتزامن مع هذا توافد الطرابلسيين مع انطلاق تيار الهجرة من الجنوب الشرقي للجزائر وبالضبط من منطقة وادي(سوف) الواقعة على الحدود الجنوبية الغربية للبلاد التونسية والقريبة من مناجم قفصة، وبدأت النواة الأولى للسوافه في التشكل مع انطلاق استغلال

¹ – Douguin, OP cit, p 239.

² – Berdin paul, « Les populations arabes du control civil de Gafsa et leurs genres de vie », *Revue I.B.L.A*, 2eme ^{3eme} 4^{eme} trimesters, 1944, p438.

³ – Douguin Noureddine, Idem, p 240.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

مناجم الرديف وحتى نهاية الحرب الإمبريالية الثانية، مثَّل هؤلاء في المراكز التابعة لشركة صفاقس . قفصة أكثر من ربع مجموع العمال⁽¹⁾.

بذلك شكل العمال السوافة المجموعة الأكثر عددا بالنسبة لبقية العمال المغاربة والأكثر التحاما وانسجاما من العمال الطرابلسيين، لا تشقهم الصراعات الخفية بين البدو والرحل، فكلهم أصيلوا واحات سوف، وعموما فإن العنصر المغاربي ظل الأضعف عددا بمناجم الجهة، إلا أنهم كانوا المجموعة الأكثر استقرارا وتلاحما، وقد حظيت اليد العاملة المغربية بمنزلة خاصة لانضباطها ومهارتها في العمل داخل الأنفاق وهو ما جعل الشركات المنجمية تُوكل إليها أشغال بالمصالح الخارجية وأساسا بمهمة الحراسة التي أصبحت من اختصاصهم للثقة التي كانوا يتمتعون بها⁽²⁾.

ج . العمال التونسيون:

إن ضرورة إيجاد يد عاملة قارة ومتوفرة باستمرار وعلى عين المكان وتجنبنا لتقلبات اليد العاملة التونسية والمغربية، دفع الشركات المنجمية إلى اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها شدّ أقصى ما يمكن من اليد العاملة المنجمية، كالزيادة في الأجور وخلق بعض الحوافز بإقرار منحة للمواظبة ومنحة عائلية للذين تمكنوا من قضاء مائتين وأربعين يوما عمل في السنة، وإلغاء الاقدمية في الشغل للذين ينقطعوا عن العمل لمدة تزيد عن ستة أسابيع لأسباب غير المرض أو ناجمة عن حادث عمل⁽³⁾.

وأدت هذه الإجراءات إلى إقبال اليد العاملة التونسية تدريجيا وبنسب متفاوتة، حسب المجموعات المقبلة على العمل المنجمي، كما أن الأزمات الاقتصادية التقليدية الناجمة عن نقص الأمطار وقلة المحاصيل جلبت مجموعة أخرى من اليد العاملة الفلاحية إلى الانخراط في القطاع المنجمي، لتوفر أجرة قارة، رغم أنه ظل إلى حدود الثلاثينيات أجرا تكميليا للنشاط

¹ - طبابي ، المرجع نفسه، ص137.

² - طبابي، المرجع السابق، ص140.

³ - نفسه، ص141.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الفلاحي، وينحدر هؤلاء العمال التونسيون من مواطنين جغرافيين واجتماعيين مختلفين البدو والحضر من القرى القريبة من المدينتين قفصة وتوزر⁽¹⁾.

2. عمال الرصيف بتونس:

يبلغ عدد العمال برصيف تونس العاصمة أيام الصيف إذ تكثر حركة الصادرات والواردات إلى نحو ألف وست مائة (1600 عامل) ويصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب الألفين (2000 عامل)⁽²⁾، ثم يتناقص بقدر خمود حركة الصادرات والواردات إلى أن تتجدد بنموها في الصيف القادم، وأكثر هؤلاء العمال من مختلف جهات البلاد التونسية المقيمين بتونس العاصمة، بحيث يشتغلون بيومهم فمن اشتغل أكثر أكل الخبز ومن لم يجد شغلا أو لم يشتغل أحرقه الجوع هو ومن يعوله من أهله، ولذلك كان أرباب العمل يوزعون عليهم أيام الشغل بالتناوب بقدر ما يكثر أو يقل لامتناعه أن يسع الجميع⁽³⁾.

وقد كان عملهم يتنوع بين رفع البضائع إلى البواخر وترصيفها، وتنزيل أخرى لوضعها في مستودعات الجمارك بالرصيف، وبما أن أغلب السلع ثقيلة الحمل كصفائح الحديد وأعمدته والدنان الكبيرة المملوءة فإنه يَقلُّ أن يخلو يوم من حوادث الاصابات كالجرح والكسر والتهشيم، وقد تكون الإصابة بالموت تحت السلع الثقيلة، ويعتبر حادثة الموت من الحوادث النادرة فقد تحدث كل سنة مرة أو سنة بعد سنة تقريبا، غير أنهم قد أعطوا حق الاسعاف الطبي عند الاصابة من الشغل، وأجرة قارة تقدر بنصف الأجرة اليومية للمصاب حتى تتاله العافية⁽⁴⁾.

هذه الاسعافات الطبية والتعويضات المادية لم تكن رحمة من أرباب العمل، بل ذلك قانون الاصابات ناضل وجاهد عليه عمال العالم لإثبات حقهم فيه فنجحوا في ذلك، وليس

¹ - الدقي، المرجع السابق، ص 54.

² - الطاهر الحداد، العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثالثة، 1972، ص44.

³ - عبد الله، الحركة النقابية، مرجع سابق ص56.

⁴ - الحداد، المصدر السابق، ص45.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

هذا خاص بعمال الرصيف بل يعم سائر الأشغال، باستثناء الصناعات القديمة فإن معلمها لا يعترفون بهذه التكاليف نحو عمالهم وإذا أحسنوا إليهم أعطوهم ما يعالجون به أمرهم وكتبوه ديناً عليهم، يجعلهم رهن خدمتهم جبراً إلى أن يردوه إليهم أو ينالهم من ذلك السجن للتأديب والزجر⁽¹⁾.

ويصل ببعض الشركات الراضخة لقانون الاصابات أن تستميل الطبيب الذي تختاره لاختزال أيام المرض والتيسير في أمر العلاج، لهذا كان قانون الاصابات يخير العمال في اختيار الطبيب الذي يروونه مناسب شريطة توفر فيه بعض الشروط، رغم هذا فإن تأثير الشركات على العمال مستمر ونافذ، نتيجة جهل العمال بما سطره القانون لهم من حقوق أو مخافة بأس الشركة أن تطردهم من الشغل وهم في حاجة ماسة للعمل⁽²⁾.

وينقسم عموم عمال الرصيف إلى قسمين، قسم منهم يشتغل في عمق الباخرة لقبول وترصيف السلع النازلة بها أو إخراجها منها، والقسم الثاني على جانب الرصيف يستقبل السلع فيضعها بمستودعات الجمارك أو يخرجها منها إلى البواخر، والقسم الأول أوفر أتعاباً من القسم الثاني، فكان يقبض أجره تزيد على الثاني بقليل، ولقد تدرج عمال الرصيف في أجرتهم مع السنين لكنها لم تكن تفي بالأغراض اليومية للعامل⁽³⁾، مما اضطرتهم للمطالبة بالزيادة في أجورهم لكن دون جدوى، فلما أعياهم الطلب ولم يُسمع صوتهم أعلنوا الاعتصام أو ما يسمى حديثاً بالإضراب⁽⁴⁾.

لقد جرت العادة لعمال الرصيف أنهم عندما يريدون الزيادة في الأجور أو أي مطلب لهم يذكرون فيه مسؤولي شركات الشحن مشافهة بواسطة نوابهم بالرصيف، إذ أنهم لم

1 - الدقي ، المرجع السابق، ص 55.

2 - نفسه، ص 56.

3 - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 56.

4 - الحداد، المصدر السابق، ص 46.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

يعتادوا على الكتابة ووضع مطالبهم في كراس مضبوط، فكان مسؤولي الشركة يعدونهم ويمنونهم ويأخذون الأجل بعد الأجل، وإذا نفذ صبرهم يعلنون الإضراب⁽¹⁾.

فكانت هذه الإضرابات تمر ولا يسمع بها أحد، لا من العمال أمثالهم في جهات أخرى، ولا من عامة الشعب، فكانوا أمة يجتمعون في ذلك الرصيف يتألمون لضعف حالهم ويتجرعون وحدهم مرارة بؤسهم⁽²⁾، يعيشون أفراد متفرقين لا يجمعهم إلا يوم الإضراب ولا ذخيرة أعَدُّوها لتحمل وطأته الثقيلة، وليس لأكثرهم مبادئ بسيطة يعتمدون عليها لإدارة شؤونهم، وإنما كان قائدهم هو الجوع الذي يضطرهم إلى الإضراب أول مرة وهو ذاته الذي يجبرهم على نقض هذا الإضراب، وبعكس هذا نجد العمال الأوربيين في الشركات الأجرة كل وسائل العمل متوفرة لديهم والحكومة إلى جانبهم ترعاهم بعين لا تنام⁽³⁾، ولهذا السبب أخفق العمال التونسيون في جميع ما يحاولون جلبه من مصالح للطبقة العاملة التونسية.

لكن عمليات الإضراب لم تبقى حبيسة نفسها، بل تطورت من خلال وجود طائفة من المفكرين الوطنيين التحمت بالمضربين، مع وجود حركة عامة قبل ذلك في البلاد أيقظت الحقوق الضائعة، مما غير استعداد أولئك العمال التونسيون وحولَ خمولهم إلى جد وضعفهم إرادة وبأسهم أملا، ولقد عملت هذه النخبة المفكرة من خلال ارتباطها بالعمال وارتباطها أيضا بعامة الأمة، إلى حسن الدعاية النشيطة التي استعملت في ايجاد التضامن والشعور العام الذي يضم أجزاء الأمة إلى بعضها⁽⁴⁾.

فأقبل الكثير من عامة الناس حول المضربين وتعارفوا واجتمعوا بهم، وكان ذلك إمداد كبير للمضربين وسند قوي الذي كان ينقصهم من التأهب والاستعداد للإضراب، ولقد أثرت هذه العواطف في نفوس العمال فدبت فيهم روح الحياة، وأدركوا أن قوة هائلة دبّت في نفوسهم، زادتهم إيمانا بحقهم وقوة في عزائمهم، فجاءوا وأوذوا في اضراباتهم لكنهم صبروا

1 - نفسه، ص 47

2 - نفسه، ص 48.

3 - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 57.

4 - الحداد، المصدر نفسه، ص 59.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وما ترددوا ، فتظاهروا واحتجوا وعمت الشوارع وطرقات العاصمة بمشهدهم المؤثر وخطبوا الخطب الحامية بأصوات عالية أمام الأعوان والجنود وعلى مسمع منهم، وأعطوا بذلك مثلاً صادقاً للإرادة والتمسك بالحق⁽¹⁾.

هذه الهبة أعطت للعمال التونسيين بالعاصمة المثال الصادق لعمال الرصيف، فأصبحوا بـرؤية المثال الذي يجب أن يحتذى به في الرأي والعزيمة، فترى عامة الناس يتتبعون حوادثه وينشدون أخباره باليوم والساعة، وانبثق من نفوسهم فجر الأمل الذي أخمده اليأس يوم انفصالهم من اتحاد النقابات الفرنسي، فجعل كثير من مخالفيهم يترددون عليهم ويسايرونهم في مظاهراتهم أيام الإضراب اشتراكاً معهم في الشعور و التضامن، ويجتمعون مع الزعماء النقابيين للاستفادة منهم والاستشهاد برأيهم فيما يعرض عليهم من الشؤون⁽²⁾ وقد اعتقدوا أن القوة الفعالة التي تشيّد هذا البناء الذي تقوم على ركنه أمالهم وأحلامهم في المستقبل هو توحيدهم وعملهم داخل الإطار النقابي.

3- عمال الصناعة والزراعة:

إن نزول الرأسمالية في تونس، كان يحمل معه فتح المعامل الأوربية بصفة عمومية في الأراضي التونسية، مما كان له الأثر السلبي على عمل الصناعات التونسية التي كاد أن يقضي عليها، فقل الإنتاج وانسلخ كثير من عمال الصناعات إما إلى البطالة أو المشاريع التي أعدها الاستعمار الفرنسي مثل السكك الحديدية، ورصف الطرقات، والمناجم وما إلى ذلك من الأشغال الأخرى.

فلم يستطع معلمو الصناعات التونسية الذين هم أصحاب رأس مالها أن يخففوا ولو قليلاً من تأثير البضائع الأجنبية من خلال جمع أموالهم الصغيرة والتعاون بها جماعة أو جماعات على الإنتاج الصناعي وتحسينه وفق ميولاتهم المتجددة في هذه البلاد، وإعداد الآلات اللازمة لذلك، ويرجع السبب في ذلك إلى رسوخ فكرة التحاسد فيما بين الصناع

¹ - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع نفسه، ص58.

² - نفسه ، ص59.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وتزاحمهم الشديد على المشتري، والخوف على ربحه أن يندثر ويندمج في مال غيره، مع انتفاء الثقة بينهم من خلال تأصل هذه الصفات الرديئة بينهم⁽¹⁾.

لقد كان انتشار هذه الصفات الرديئة هو أكبر سبب للقضاء على هذه الصناعات التقليدية، وليس فقط من مزاحمة البضاعة الأجنبية التي كان لها انتشار واسع، وكثرة اقتناء الناس لهذه البضاعة إنما جاء من تأخر الصناعة الداخلية في مواكبة الأحداث الجديدة و تأخر محاولة تطوير ذاتها باكتشاف الآلات المساعدة على ذلك.

إن ما أصاب الصناعة بتأخر آلات الإنتاج فيها، قد أصاب الزراعة أيضا، فإن آلات الإنتاج الزراعي القديمة بقيت مستعملة في غالب الأراضي التي بقيت للتونسيين، ولأن منيت الصناعة التونسية بالواردات الأجنبية فإن المحاصيل الزراعية حققت الرواج داخليا وخارجيا، بل إنها في الخارج أوفر ربحا، ولقد بالغ التجار من أجل هذه الأرباح في إصدار الحبوب والأنعام فأوقعوا المدن في غلاء فاحش والبادية في مجاعة قاتلة وهذا ما يقع كل سنة تقريبا في تونس⁽²⁾.

هذا الواقع أضف إليه قلة الوعي لدى الفلاحين التونسيين، رغم ما يلاحظونه من تطور زراعي لدى المعمرين الأوربيين ، أيقظ شيئا من الوعي في نفوس البعض منهم لشراء الآلات الجديدة ولخدمة أراضيهم بالطرق العصرية، غير أن غالبية الفلاحين لم يغيروا طريقتهم القديمة، إما لقلّة ما بأيديهم من عدة وعتاد أو لكسل أو لاقتناع بما يحصل وخوفا من الخسارة وهروبا من الريح المشكوك، وهذا الفكر رائج عند الشيب الذين أقعدهم الزمن وعزّ عليهم أن ينفقوا شيئا مما كان مدخرا عندهم من ماضي أيامهم⁽³⁾، ولقد كان ضُعب رأس المال لدى المزارع التونسي ووقوع الجوائح في نتائجها وسطا فسيحا لجرائم الربا الفاحش

¹ - الدقي ، المرجع السابق، ص56.

² - خليفه الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص46

³ - الدقي ، المرجع السابق، ص58.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وفُرصة ثمينة للمرابين من اليهود في الغالب لأخذ نتائج الفلاحين، ووضع أيديهم على أراضيهم وتحويلها إليهم في كثير من الأحيان.

ورغم هذه الآلام التي كان يعيشها المزارعون والصناعيون التونسيون، لم يوفقوا إلى إيجاد نظام تعاون فيما بينهم على الانتاج وشراء ما يلزمهم، ويرجعون دوماً أسباب وضعهم هذا إلى الحكومة التي لم تقرضهم ولم تساعدهم كما ساعدت المعمرين الفرنسيين، ولا شأن للحكومة معهم إلا يوم تأتي لاستخلاص الضرائب المفروضة عليهم⁽¹⁾، ويمكن أن نرجع سبب تجنب التعاون فيما بين المزارعين والصناعيين التونسيين، إلى حب هؤلاء للاستثمار الفردي الذي تأصل فيهم، إضافة إلى وجود عامل الجهل بطرق عمل الاستثمار نتيجة لعدم وجود تجارب سابقة، وأيضا غياب العزيمة لدى العمال لتخطي هذه العقبة.

ولقد كانت أنشطُ فئَة عمالية في البلاد التونسية في هذه الفترة هي فئَة اليهود ذات رؤوس أموال نقدية يُستعمل قسم من هذه الأموال في إدانة الفلاحين والصناع ومن لهم أملاك، ثم إن حاصلات البلاد الزراعية والصناعية يقع إصدارها على أيديهم، وعلى أيديهم أيضا تأخذ البلاد حاجياتها من الواردات، ويشاركهم في ذلك طائفة من الأجانب، أما التونسيون لهم أيضا مشاركة في التجارة لكن بصفة موزعين صغار يتسلمون بضاعتهم من الآخرين⁽²⁾.

أما عموم التونسيين فثروتهم الأراضي وعملهم الزراعة والصناعة على النحو الذي بيّناه وهم فيه أرقاء لرأس المال النقدي لتجديده وتسييره، بل ولقوتهم اليومي عندما تضغط الأزمات على أعمالهم الضعيفة، ولكثير من أغنياهم أموال نقدية ولكن نصيبها أن توضع في الصناديق حفاظا عليها وادخارها لنوائب الزمن، دون استعمالها في توفير انتاجهم أو مقاومة الآفات الطارئة على أعمالهم، فمن دون شك أنهم لا يفكرون أبدا في مساعدة غيرهم

1 - الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 47.

2 - عبد الله، الحركة النقابية، المرجع السابق ص 59.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

بها على وجه القرض أو أي عمل من الأعمال المشتركة، فبقي عموم الطوائف العاملة في الصناعة والزراعة أرقاء للرأس المال النقدي الذي بيد اليهود⁽¹⁾.

مما جعل اليهود يتحكمون في السوق، بحيث أن جميع المواد الأولية التي تعمل بها الصناعة والزراعة التونسية كلها آتية من الخارج بواسطة اليهود، الذين يسلمونها لهم بعد وضع أرباح ثقيلة عليهم، مثل صوف الشاشية التونسية والحريير لمن ينسج والأقمشة لمن يخطبها ثيابا والخشب والحديد وسائر المواد الأولية للصناعة، أما الفلاحون فجميع آلات عملهم تأتي على يد غيرهم من اليهود، في المقابل أن جميع ما يُحصّلونه من انتاجهم الذي وضعوا كل رؤوس أموالهم فيه، ليس هم من يبيعونه لا داخل البلاد ولا خارجها بل يتلقفه التجار من اليهود وبعض الأجانب، وفي بعض الأحيان حتى قبل أن يتم نضج الانتاج خاصة حينما تشتد حاجة الفلاحين إليه، وكثيرا ما يذهب الدينُ به أو بجله⁽²⁾.

هذا الوضع السيء الذي كان يعيشه المجتمع الصناعي والزراعي بتونس، وما آل إليه حال العمال التونسيون وما لحقهم من خطر مفرقات الديناميت في المناجم ومقاطع الحجر التي كانت تهدد حياتهم وسلامتهم وقيامهم، زاده سوءا مجيء طبقات من العمال الأوروبيين إلى تونس واحتكارهم لجميع الامتيازات من مناصب نوعية وأجور لا تمنح للعمال التونسيين حتى لو كان هؤلاء أكثر معرفة واقترار من العمال الأوروبيين .

كل هذه التطورات كانت البذرة الناشئة التي أيقظت همم العمال التونسيين، خاصة وأن هذه اليقظة تزامنت مع نجاح حركات التحرر في العالم، وسيطرت حركات العمال في أوروبا التي ألزمت السلطات أن يعترف بها وبمؤسساتها النقابية وبحق الإضراب، الذي مارسه العمال الأوروبيون اثناء مطالبتهم بحقوقهم، وشارك العمال التونسيون العمال الأوروبيين

¹ - حداد، المصدر السابق، ص 24.

² - حسين كروم، "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية"، مجلة قضايا عربية، العدد 2، السنة الخامسة، بيروت، 1987، ص12.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

في إضراباتهم وسمعوا لخطب زعماءهم الذين كانوا ينادون بحرية الانسان والمساواة بين أفرادهم⁽¹⁾.

لقد أثر هذا العمل تأثيرا هاما في نفوس العمال التونسيون، مما جعلهم ينفصلون عن تاريخهم الماضي في الرضى بالواقع المقدر، ويشعرون بوجود الحيف والتمييز بينهم وبين العمال الأوربيين، مما جعلهم يفكرون في تأسيس منظمات خاصة بهم، انطلقت من تأسيس جمعيات مستقلة مثل "صندوق تعاوني" كما كان لعمال شركة السكك الحديدية⁽²⁾، مثل هذه الأعمال وغيرها أسست لوجود عمل نقابي مستقل للعمال التونسيين.

¹ - الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي (1881-1956)، ط2، مطبعة دار محمد علي الحامي، تونس، 2001، ص80.

² - الحداد، المصدر نفسه، ص 44.

ثالثاً: الوضع النقابي بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946):

إن واقع الطبقة العاملة التونسية وما عانتها من حيف وتمييز وسط العمال الأوربيين و الفرنسيين ، إضافة إلى نمو الوعي النقابي لدى بعض من الطبقة العاملة التونسية، جعلت الحركة النقابية في تونس في وضع حرج، لم تعد قادرة فيه على التوفيق بين مصالح الأجراء التونسيين ومصالح الأجراء الأوربيين العاملين بتونس، مما أدى إلى السلطات الفرنسية بتجميد العمل النقابي "الفرنسي التونسي" بفرنسا وتونس⁽¹⁾.

1 - واقع الحركة النقابية الفرنسية التونسية:

إن جملة التحولات والتغيرات التي حدثت بعد الحرب الامبريالية الثانية، جعلت هذه الحركة عاجزة عن الاستجابة لتطلعات العمال التونسيون، وفعلا فعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت الاهتمامات الأساسية لكل من الأجراء التونسيين والفرنسيين متباينة.

فمشكلة البطالة كان التونسيون وحدهم يعانون منها، مما جعلهم ينظرون إلى زملائهم الفرنسيين والأوربيين كمنافسين لا يحتمل حضورهم، زد إلى ذلك افلاس الريفيين والحرفيين ودخولهم سوق الشغل قد ضاعف عدد العمال الذين ليس لديهم أي تكوين نقابي وليس لديهم انفتاح على الثقافة الغربية، وقلما كانوا يتصلون بزملائهم الاجانب الذين يعتبرونهم محظوظين، وقد شعر التونسيون من جهة أخرى بعدم المساواة خاصة في مجال التعليم، الذي تجلى لهم أهميته أثناء ظروف الحرب وما أبرزته من أهمية للتكنولوجيا، فمثلا سنة 1947 كان عدد تلاميذ التونسيين المسلمين في التعليم الثانوي يساوي تقريبا 1/30 من عدد هم في التعليم الابتدائي، بينما كانت هذه النسبة تساوي 1/5 فيما يتعلق بالفرنسيين، علما أن تعداد الفرنسيين حسب احصاء سنة 1946 كان يمثل 4.5% من مجموع السكان، والتونسيون المسلمون يمثلون 87.7%⁽²⁾.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص44.

² - Lepidi, Evolution, OP cit, p15.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

ويظهر من خلال ما تقدم ذكره أن التونسيين المسلمين أمام مشاكل ذات أولوية، بينما هذا الوضع لم يكن له أهمية لدى الفرنسيين المقيمين بتونس طوال الفترة الحربية وما بعدها لأن نسبة التعليم كانت عندهم مرتفعة، ففي سنة 1951 نجد أن نسبة الأطفال الفرنسيين الذين يزاولون الدراسة تساوي 94% من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، بينما لا تكاد تصل هذه النسبة عند التونسيين المسلمين إلا إلى 12% هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعليم الحر الذي كان يمثل 20% من المجموع⁽¹⁾.

إن هذا الاختلال لم يعد مقتصرًا فقط على الاهتمامات الأولية، بل تعداه إلى المصالح التي أصبحت متعارضة تعارضا تاما، كما هو الشأن بالنسبة للوظيفة العمومية، حيث نجد الموظفين الفرنسيين يعملون على تثبيت منحة الثلث الاستعماري التي مكنها منهم ميثاق فلاندان⁽²⁾، بينما كان الموظفون التونسيون يطالبون الإدارة بالمساواة وبتطبيق مبدأ " نفس الأجر لنفس العمل"، من هنا تبين أن في هذا الوقت حظوظ استمرار حركة نقابية فرنسية تونسية مشتركة بات أمرا صعبا، خاصة إذا علمنا أن الموظفين التونسيين لا يمثلون إلا الربع من الإطار العاليا في الإدارة، فمثل هذه الأعمال لا تعبر عن العمل النقابي في شيء، إذ يقع اقتصار بعض المراكز الشاغرة على أبناء المنخرطين الفرنسيين دون غيرهم⁽³⁾.

ولقد كان أمام هذه الحركة النقابية الفرنسية، إما أن تُظهر أمام التونسيين تواطؤها مع السلطات الاستعمارية وإما أن تمس مصالح المنخرطين الفرنسيين، هذا هو الوضع الذي وجدت فيه هذه الحركة نفسها خاصة أمام المرسومين الذين بقيا حبرا على ورق، أولهما المؤرخ في 7 فيفري 1936 والذي ينص على أنه لا يحق للموظف الفرنسي أن يرسم إلا بعد

¹ - Lepidi, L'économie tunisienne, OP cit p43.

² - تمنح وثيقة فلاندان الموظفين الفرنسيين زيادات مساوية للمعمول بها في فرنسا، يضاف إليها زيادة بنسبة 33% تسمى الثلث الاستعماري أنظر/ عبد القادر الثعبري، "مرجع سابق، ص 3.

³ - Chamakh, OPcit, p74.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

أن يُثبِتَ معرفة دنيا للغة العربية، وثانيهما المؤرخ في 3 جوان 1937 الذي يعطي للتونسيين نصف المراكز التي تسدد دون مناظرة في مرحلة أولى ثم الثلاثين في مرحلة انتقالية⁽¹⁾.

زد على ذلك أنه قلّما نجد الأجراء التونسيين والفرنسيين ينتمون لنفس الصنف حتى وإن احتلوا نفس المركز فلأوروبي امتياز خاص⁽²⁾، إذا فلا عجب إن وجدنا جامعة للموظفين التونسيين منذ سنة 1936 كما ذكرناها في الفصل التمهيدي، وكيف أنها لعبت دورا هاما في الحركة النقابية التونسية.

ومن التباين الحاصل بين العمال التونسيين والعمال الفرنسيين، هو تمركز الأجراء الفرنسيون في قطاع الخدمات بالبلاد التي تميز نشاطها الاقتصادي بالزراعة، وهذا ما جعل عدد الفرنسيين الموظفين أكثر من الفرنسيين العمال، ففي سنة 1952/1951 نجد من جملة 144.000 فرنسي بتونس هناك 12.000 عامل من بينهم 1.500 عامل غير مختص، ومقابل ذلك نجد من جملة 28.592 موظف بتونس هناك 16.841 موظف من الفرنسيين⁽³⁾.

هذا التوقع للعمال الفرنسيين سيساهم بلا شك في رفض أي انتقاد يوجه إليهم ضد حضورهم بتونس، فحتى تلك الشريحة من العمال الفرنسيين المناهضين للرأسمالية، لا يرون أي تغيير محتمل إلا في إطار ما يحصل في فرنسا من تحولات، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الأجراء التونسيين مدفوعون إلى الاعتقاد بأن الحل يكمن في القطيعة مع الاقتصاد الأوربي أو على الأقل في تغيير طبيعة العلاقة معه، إن هؤلاء الأجراء التونسيين، هم أنفسهم الحرفيين أو صغار الفلاحين الذين أفلسوا وأصبحوا يعملون لدى أعراف تونسيين متضررين هم أيضا من مزاحمة هذا الاقتصاد، ويمكن اعتبار الانتعاش الذي سمحت به

¹ - Idem, p167.

² - الثعبري، المرجع السابق، ص3

³ - نفسه، ص 4.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الحرب الامبريالية الثانية لبعض قطاعات الاقتصاد التونسي هو الذي كان سببا في بروز مظاهر القطيعة مع الاقتصاد الأجنبي.

هذه القطيعة تجلت في رفض العمال التونسيين للرأسمالية التي ارتبطت بالاستعمار، ولكن في نفس الوقت لم يكن الاتجاه الاشتراكي هو البديل لهم، فالتونسيون بتقديسهم لتراثهم العربي الاسلامي يذهبون إلى حد البحث عن نمط المجتمع القريب من تراثهم، خاصة في الفترة التي بدأ يتجلى فيها الاتجاه نحو الاستقلال.

من هنا فإن العمال التونسيين كانوا مدعوبين أن يتجاوزوا المطالب المادية في الحركة النقابية، فكثير ما كان الزعماء النقابيون في هذه الفترة يتحدثون عن المعركة من أجل كرامة العامل التونسي، ونذكر هنا ما ذهب إليه الفاضل بن عاشور⁽¹⁾ في اجتماع له ضم النقابيين التونسيين بصفاقس سنة 1946 قال فيه : ((لأن كان هدف العمل النقابي الأوربي الكفاح ضد البؤس المادي فإن هدفنا هو الكفاح ضد كل أشكال البؤس))⁽²⁾، هذا التطور في فهم العمل النقابي لدى العمال التونسيين كان من داخل المركزية العمالية في فرنسا وتونس وهي الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، التي عرفت تطورا هاما أثناء الحرب وبعدها، فإلى أي مدى ساهمت هذه التطورات في حل مشاكل العامل التونسي أم أنها كرسست وعقدت وضعيته.

2. الكونفدرالية العامة للشغل في الفترة الممتدة بين (1939-1946):

بعد ابرام معاهدة عدم الاعتداء الألمانية السوفياتية في 23 أوت 1939، أُطرد المناضلون والقادة الشيوعيون من الكونفدرالية (CGT)، وذلك بأغلب أصوات مكتب

¹ - الفاضل بن عاشور (1909-1970): هو محمد الفاضل بن عاشور ولد في 17 أكتوبر 1909 بالمرسى من أسرة تتحدر من أصل أندلسي أقبل على العلم منذ نعومة أظفاره وأتم حفظ القرآن في صباه، حصل على شهادة التطويح بجامع الزيتونة سنة 1928، ثم تولى التدريس بالزيتونة، ليشغل بعدها وظائف عدة القاضي المالكي، والمفتي ونقيب الأشراف، وعضو المجلس الكبير، شارك في العمل الجمعي والعمل النقابي، له العديد من المؤلفات منها "الحركة الأدبية والفكرية بتونس"، توفي في 20 أبريل 1970. للمزيد انظر: بن الأصفر وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص 102 115.

² - جريدة الأخبار الصفاقسية، العدد 34، بتاريخ 20 مارس 1946.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الكونفدرالية بتاريخ 18 سبتمبر 1939، ومن الهيئة الإدارية في 25 سبتمبر 1939، وقد شهدت الكونفدرالية صعوبات، منها انحدار عدد المنخرطين إلى أقل من مليون منخرط بعد أن كان أكثر من أربعة ملايين منخرط خلال سنتي 1936 و1937⁽¹⁾.

على إثر هذا الوضع تأزمت وضعية الكونفدرالية العامة (CGT) وازدادت تفاقما عند هزيمة فرنسا واحتلالها، مما اضطر حكومة "فيشي" إلى حلها هي والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين بأمر مؤرخ في 9 نوفمبر 1940⁽²⁾، لكن الكونفدرالية العامة (CGT) أعادت تنظيم هياكلها في نطاق السرية، وشاركت في المعركة ضد الاحتلال الألماني، وبلغت هذه المشاركة أوجها في تاريخ 18 أوت 1944 عندما أصدرت كل من الكونفدرالية (CGT) والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين الأمر بالإضراب العام من أجل التحرر وهو ما مهد السبيل للانتفاضة الوطنية الفرنسية⁽³⁾.

هذه المشاركة للحركة النقابية الفرنسية في التحرر كان له نتائج بعد الحرب على هذه الحركة، من خلال تمثيل لنواب نقابيين من المنظمتين (الكونفدرالية (CGT) وكونفدرالية العمال المسيحيين) في المجلس الاستشاري المؤقت وآخرون في لجان تطهير الهياكل المهنية والإدارية، ولقد كان عمل النقابة في هذا الشأن هو إعادة بعث الاقتصاد الفرنسي وإعادة بناء صناعته على أسس أكثر عقلانية⁽⁴⁾.

من الواضح هنا تظهر استراتيجية العمل النقابي الفرنسي في هذه الفترة، حيث أن الطابع المطالب لم يكن يحتل الصدارة في العمل النقابي، ويذهب بعض المؤرخين أن قادة

¹ - André Barjonet, La C G T , Ed du Seuil, Paris1, 1968, p42.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ص48.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 49

⁴ - ابراهيم جورجيت عطية، " حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني"، مجلة دراسات عربية، العدد8، السنة السادسة عشر، بيروت، 1980، ص 35.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الكونفدرالية (CGT) خلال سنتي 1944 و 1945 كانوا يعادون كل حركة مطلبية، ويذهب بعض من زعمائهم إلى نعت الإضراب بأنه سلاح الشركات الاحتكارية الكبرى⁽¹⁾.

إضافة إلى هذه التغييرات التي طرأت على الكونفدرالية (CGT)، فقد تطورت لديها ظاهرة التسييس، من خلال تداخل المسؤوليات السياسية والنقابية فمثلا النقابي " روبر لاكوست" الأمين العام السابق لجامعة الموظفين يسير وزارة الانتاج الصناعي منذ سبتمبر 1944 إلى نوفمبر 1945⁽²⁾، ونشير إلى أن هذه الظواهر لم تكن معزولة، ففي قيادة الكونفدرالية (CGT) ذاتها نميز بوضوح بين نزعة شيوعية لها الأغلبية ونزعة أقلية قريبة من الحزب الاشتراكي⁽³⁾.

إن هذه النزعة التسييسية في الحركة النقابية الفرنسية كان لها تأثير على نشاط الحركة النقابية بتونس، من خلال قطع الصلة بين الاتحاد الإقليمي بتونس وقيادة الكونفدرالية (CGT) بفرنسا، ورغم ذلك فإن فرع (CGT) الموجود بتونس واصل بعض أنشطته حتى بعد أن حلت حكومة "فيشي" المركزية العمالية الأم بفرنسا، من خلال الاتصالات التي تتم بين الإطارات النقابية خاصة بالعاصمة التونسية، رغم القمع الذي سلط على المناضلين، وهذا ما يفسر العودة السريعة إلى النشاط النقابي بعد خروج دول المحور في ماي 1943⁽⁴⁾.

وخلال شهر أكتوبر 1943 انعقد مؤتمر الاتحاد المحلي بتونس العاصمة بممثليين عن 32 نقابة بتعداد ثمانية آلاف منخرط، وكان الاتحاد الإقليمي يضم سبعة اتحادات محلية عند انعقاد مؤتمره يومي 18 و 19 مارس 1944⁽⁵⁾، وازداد تعداد الاتحادات المحلية لتصبح

¹ - Lefranc, ,op cit , p95 .

² - Idem,p96.

³ - جريدة مستقبل تونس، العدد الأول، بتاريخ 18 مارس 1944.

⁴ - بن حميدة ، المرجع السابق، ص50.

¹ - جريدة مستقبل تونس، العدد الأول، بتاريخ 18 مارس 1944.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

عشرة اتحادات في شهر اوت من نفس السنة وفق ما أوردته جريدة مستقبل تونس⁽¹⁾، هذه الأخيرة كتبت أيضا أن هذا المؤتمر كرّس الهيمنة الشيوعية في الهيئة الإدارية للاتحاد الإقليمي إذ وقع انتخاب 17 عضو شيوعيا من أصل 21 عضو، كما كتبت أن المؤتمر أعطى أهمية كبرى لنتيجة ربح الحرب متغافلا بذلك وضعية العمال في تونس⁽²⁾.

من خلال هذه التصريحات أصيب الأجراء التونسيون بخيبة أمل، وازدادت خيبتهم عندما وجدوا القادة النقابيين ينادون إلى الالتفاف حول الحكومة، ولم يشعروا بأن الأمر يهمهم عندما يُطالبون بالعمل يوم الفاتح ماي من سنة 1944، لربح حرب التحرير وللتأكيد على الإرادة القوية لصرع الفاشية العدو الأول للطبقة العاملة في العالم والعدو الممقوت بالنسبة إلى الشعوب الاسلامية، بهذه العبارات ورد نداء الاتحاد الاقليمي للعمال التونسيين⁽³⁾.

وقد أشار حسن السعداوي⁽⁴⁾ لهاته الخيبة رغم أنه مناضل شيوعي وكاتب عام مساعد للاتحاد الاقليمي، فكتب يقول: ((...بالنسبة للتونسي سواء كان مناضلا نقابيا أو غيره فإنه يجد لغة غريبة وأجنبية في الدعاية التي تبثها منظمة (CGT)، فمثلا هل من المفروض أن تُؤدِّي " هزيمة هتلر إلى نهاية الاستغلال المقيت لكل الشعوب"⁽⁵⁾، ولم تتغير هذه السياسة

1 - جريدة مستقبل تونس، العدد 11، بتاريخ 7 أوت 1944.

2 - جريدة مستقبل تونس، العدد الثالث، بتاريخ 08 أبريل 1944.

3 - نداء الاتحاد الإقليمي بمناسبة عيد الشغل (01 ماي 1944)، ورد في جريدة " مستقبل تونس" العدد 7 بتاريخ 29 أبريل 1944.

4 - حسن السعداوي (أواخر القرن 19-1963): قيادي شيوعي ونقابي ولد بتونس أواخر القرن 19 أشتغل في بداية العشرينيات طرّاز بسوق السراجين وكون مع رفيقه احمد بن ميلاد نقابة في هذا القطاع، انظم إلى جامعة عموم العملة الأولى سنة 1924 ثم إلى الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة سنة 1925، عضو قيادي في الاتحاد الاقليمي (CGT) منذ 1936، أصبح بداية من 1944 كاتبه العام المساعد ثم أمينه العام المساعد عند تحوله إلى اتحاد النقابات سنة 1946 ورئيسا له في ما بين 1952 و 1956، انخرط في الحزب الشيوعي منذ 1923 وأصبح عضو مكتبه السياسي بداية من 1944، توفي سنة 1963، أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص 26.

5 - Pierr Mamet, Les expériences syndicales en Tunisie de 1881 à 1956, Diplôme présenté sous la direction de M-M- Berque, Paris, 1963, p137.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

خلال سنوات 1944 و 1945 وما بعدها، ولقد كانت كل المناسبات فرصة لتذكير الأجير التونسي بوجوب مساهمته في تحرير فرنسا ثم في مجهود الانتاج.

وقد تبين الهدف السياسي لمنظمة (CGT) حينما أقرت بأن التوافق بين مطالب التونسيين والفرنسيين في الميدان الاجتماعي أصبح أمرا صعبا، ولوحت بشعارات سياسية لا يجد فيها الأجير التونسي ضالته، وانتقد السعداوي هذه السياسة، حين كتب سنة 1944 قائلا: ((إن سياسة المجهود الحزبي تخص انتصار الحلفاء، ولكن هل يمكن ان تهم تونس التي تعتبر مستقبلها في الاستقلال الوطني، وكان هذا المفهوم الحقيقي للعمال التونسيون، إذ يرون ذلك تناقض بالنسبة إليهم أن يساعدوا فرنسا في معركتها التحريرية وفي نفس الوقت يحررون تونس من قبضة الاحتلال الفرنسي))⁽¹⁾.

فهذا التسييس للكونفدرالية (CGT) الذي أصبح شيئا فشيئا جليا، قد تعلق بحماس مفرط أظهرته هذه الحركة النقابية، والذي فقدت فيه كل استقلاليتها من خلال ابراز الشعور الوطني لدى بعض المناضلين في بعض الأحزاب السياسية، كما كان هذا الأمر يتعلق بما يسمى بالمعركة الخفية بين الحزب الشيوعي الفرنسي والفرع الفرنسي للأمية الاشتراكية العالمية من أجل السيطرة على الحركة النقابية في هذا البلد⁽²⁾، وهو ما كان يشير لسخط النقابيين التونسيين في الاتحاد الإقليمي فرع (CGT) بتونس.

3 - الاتحاد الإقليمي بتونس في الفترة الممتدة بين (1939-1946):

لقد فرضت أوضاع المقاومة أثناء الحرب التقارب من جديد بين الاشتراكيين والشيوعيين على المستويين السياسي والنقابي، وتعرض العديد من المناضلين النقابيين شيوعيين واشتراكيين إلى ملاحقة البوليس في تونس نذكر من بينهم حسن السعداوي⁽³⁾، يضاف إلى ذلك صدور قرار حكومة " فيشي " بحل النقابات بتاريخ 9 نوفمبر 1940 مما كان له الأثر الكبير على الحركة النقابية بتونس التي دخلت في السرية وعاشت في ظروف صعبة حتى دخول الحلفاء في ماي 1943.

¹ - جريدة مستقبل تونس، العدد 18، بتاريخ 15 جويلية 1944.

² - جريدة مستقبل تونس، العدد 6، بتاريخ 20 أبريل 1944.

³ - الأفرش، مرجع سابق، ص72

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

لكن بعد الحرب تمكنت الحركة النقابية بتونس من إعادة تنظيم صفوفها وهياكلها بعد تشتتها في إطار الاتحاد النقابي، فمنذ خريف 1943 عقد الاتحاد الاقليمي بمدينة تونس فقط مؤتمره وكان يضم 120 نقابة وحوالي 22 ألف منخرط⁽¹⁾، كما شهد هذا الاتحاد تطورا سريعا في مختلف أنحاء البلاد، لينعقد مؤتمره الأول بعد الحرب والثامن عشر له منذ التأسيس، يومي 18 و19 ماي 1944 الذي طغى علي أشغال هذا المؤتمر مسألة الحرب والانتصار على الفاشية والنازية، وقد وصل عدد المشاركين في المؤتمر 200 نائب يمثلون حوالي عشرة آلاف منخرط⁽²⁾، غالبيتهم من الشيوعيين وبعض من الاشتراكيين يقودهم النقابي " ألبار بوزنكي"⁽³⁾ الصديق والرفيق لفرحات حشاد⁽⁴⁾ في بداية نضاله النقابي، وفي هذا المؤتمر

1 - جريدة مستقبل تونس، ماي، أوت، 1947.

2 - عبد الحميد الأقرش، المرجع نفسه، ص73.

3 - ألبار بوزنكي (1897-1971): أحد الشخصيات القيادية للتيار الاشتراكي والنقابي بتونس في الثلاثينات والأربعينات، ولد ألبار بوزنكي (Albert Bouzanquet) بفرنسا (كلارنساك) وأتى تونس سنة 1908، كان يعمل بالإدارة العسكرية، انخرط في الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، وأصبح أمينا عاما لفرع تونس سنة 1927، كما أنتخب كاتبا عاما مساعدا سنة 1930 للاتحاد الاقليمي لكونفدرالية الشغل وكاتبا عاما له بداية من 1936 حتى مؤتمر مارس 1944 ليفصل منه نتيجة سيطرة الشيوعيين على الاتحاد ليؤسس كارتال النقابات فيفري 1947، ويساهم مع ليون جوهر في تكوين " القوة الشغيلة"(C.G.T.-FO) بباريس سنة 1947، عرف بوزنكي بمعارضته الشديدة لتكوين نقابات تونسية مستقلة، كانت له شعبية كبيرة خاصة لدى عمال المناجم بالجنوب، بعد الحرب العالمية الثانية أنتخب عضو المجلس التأسيسي في فرنسا توفي بباريس سنة 1971. أنظر/ عميرة، المرجع السابق، ص ص 11- 12، وأنظر أيضا: André Viot, Albert Bouzanquet (1897-1971) et Force ouvrière, 18avril1946. Annales du G.O.D.F, janvier1971.

4 - فرحات حشاد(1914-1952): زعيم نقابي وأحد مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل، ولد بقرقنة بقرية العباسية(تونس) في 2 فيفري 1914 درس التعليم الابتدائي بالمدرسة الفرنسية-عربية بالجزيرة وتحصل على شهادة ختم الدروس سنة 1928، وظّف سنة 1930 كقابض بالشركة التونسية للنقل بالساحل(S.T.T.A.S)، انضم سنة 1936 إلى نقابة موظفي الشركة التابعة للاتحاد الإقليمي(CGT)، وأصبح كاتبا عاما لتلك النقابة، وفي سنة1937 انتخب كاتبا عاما

مساعدا للاتحاد المحلي بسوسة وفي مؤتمر أبريل 1938 عضو في الهيئة الادارية للاتحاد الاقليمي، فُصل عن عمله سنة 1939 لنشاطه النقابي، وإثر حل النقابات بأمر من حكومة "فيشي" في نوفمبر 1940 عاد حشاد لقرقنة ليتوظف من جديد في صفاقس، حيث عمل من جديد بعد 1943 على إعادة نشاط الاتحاد المحلي وأصبح كاتبه العام، وشارك في مارس 1944 في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الاقليمي كنائب عن صفاقس لكن نتيجة التصويت أزاحته من الهيئة الادارية للاتحاد مع عدد من النقابيين مثل ألبار بوزنكي، ليستقيل مباشرة من مهمته بالاتحاد المحلي بعد عودته لصفاقس في ماي 1944، ليشرع في تأسيس النقابات المستقلة، وهكذا بمساندة الحزب الدستوري الجديد، وكذلك بعض القادة من جامع الزيتونة تمكن حشاد ورفاقه من تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 الذي قاده كأمين عام حتى تاريخ اغتياله في 5 ديسمبر 1952، ساهم في حشد العمال من أجل القضية الوطنية وكذلك الراي العام العالمي من خلال موقعه في قيادة (S.I.S.L) وصداقته مع النقابات الامريكية. أنظر/ عميرة، المرجع السابق، ص21، وأنظر إلى صورة فرحات حشاد في الملحق رقم 03.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

قدمت مجموعة نقابي صفاقس فرحات حشاد مرشحا للهيئة الإدارية للاتحاد الإقليمي، لكن غالبية الشيوعيين حالت دون فوزه⁽¹⁾.

إن ما يمكن أن نستخلصه هو أن السياسة النقابية المتبعة في تلك الفترة، أهملت جوانب أساسية تتعلق بخصوصيات الظرف الاجتماعي والسياسي الذي تمر به البلاد، فشعار الزيادة في الانتاج الذي كان من الطبيعي أن تتحمس له الطبقة العمالية الفرنسية لتحرير بلادها من الاحتلال الألماني، لم يكن ليتحمس له العمال التونسيون الذين كانوا ضحية الاستغلال المكثف للشركات الفرنسية، ولم يكن ميزان القوى السائد آنذاك في المجتمع التونسي وفي الأوساط العمالية بالذات يعكس نضال الطبقة العمالية التونسية، فالشعور القومي الداعي إلى إبراز الذاتية التونسية والرافض للتطورات الأممية ومفاهيم الصراع الطبقي كان سائدا آنذاك.

فالظروف الجديدة التي كانت تفرض البحث عن وضع التلاؤم مع وضع جديد تداعمت فيه النزعة القومية والشعور بالذاتية الوطنية التونسية، لم تتمكن فيه الخطة الشيوعية ذات الأبعاد الأممية في شكلها ومضمونها من استيعاب ذلك المد الوطني القومي الجديد، رغم تفتنها السريع لخطر القطيعة مع مجموعة النقابيين الوطنيين المستقلين، يظهر ذلك من خلال اقتراح الشيوعيين على فرحات حشاد بعد هزيمته وانسحابه من المؤتمر الدخول مباشرة إلى قيادة المنظمة لكنه رفض ذلك المقترح، وكان ذلك الرفض إيذانا بميلاد حركة نقابية جديدة⁽²⁾.

فمن نتائج مؤتمر الاتحاد الإقليمي في سنة 1944 على وضع الحركة النقابية بتونس، هو تكوين نقابات مستقلة بالجنوب انطلاقا من مدينة صفاقس، حيث بعد عودة النقابيين المهزومين إلى صفاقس شرعوا في الانسلاخ عن الاتحاد الإقليمي، ولم تمضي بضعة شهور حتى تمكنوا من تأسيس اتحاد النقابات المستقلة لعمال الجنوب بتاريخ 19 نوفمبر 1944⁽³⁾.

1 - الأقرش، المرجع السابق، ص 74.

2 - ذكر ذلك في حديث لـ : عبد الحميد الأقرش مع روبيير سيمون المسؤول النقابي الشيوعي الذي أكد فيه، أن هناك مقترح قدم لفرحات حشاد بعد انسحابه من المؤتمر الأول للاتحاد الإقليمي (بعد الحرب)، وتمثل في دخوله مباشرة إلى الهيئة الإدارية للاتحاد الإقليمي لكنه رفض، أنظر/ الأقرش، المرجع السابق، ص 76.

3 - نفسه، ص 76.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

فالمسار النقابي التونسي المستقل لم يبدأ من هذا التاريخ، بل كان ظهوره جليا مع تكوين النقابة التونسية للعمال والموظفين التونسيين في شركة سكك حديد صفاقس. قصة على يد النقابي "مسعود بن علي سعد"⁽¹⁾، وذلك في 15 جانفي 1944⁽²⁾، أي قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد الاقليمي ببضعة أشهر، وهذا ما يدل على أن حركة تكوين النقابات التونسية المستقلة لم تكن فقط كردة فعل على مؤتمر الاتحاد الاقليمي بل هناك أسباب أخرى، وما يؤكد ذلك، فحتى فرحات حشاد نفسه بصفته مسؤولا في الاتحاد الاقليمي قد عمل جاهدا على اعادة توحيد نقابة السكك الحديدية في صفاقس في إطار الاتحاد الاقليمي⁽³⁾.

فتكوين النقابة التونسية المستقلة لعمال السكك الحديدية بصفاقس جاءت كردة فعل على المعاملة السيئة التي تلقاها العمال التونسيون من جانب إدارة الشركة والنقابة التابعة للاتحاد الاقليمي، والتي كان الاشتراكيون يمثلون الأغلبية فيها، وردة الفعل السريعة تدل على أن المناخ العام تغير في البلاد وأصبحت الظروف ناضجة لظهور حركة نقابية تونسية مستقلة من جديد، خاصة بعد تغير موقف السلطات الاستعمارية من فكرة النقابات المستقلة والتي أصبحت ترى في الاتحاد الاقليمي بقيادة الشيوعيين خطرا على مصالحها، فأصبحت لا تمنع في تكوين نقابات مستقلة عنه بهدف إضعافه، ووقعت في هذا الشأن مع عدد من النقابيين مثل "محمد الري"⁽⁴⁾، الذي حاول معه المسؤولون الفرنسيون لإقناعه بضرورة تكوين نقابات تونسية مستقلة⁽⁵⁾.

¹ - سعد (مسعود بن علي)(1898-1963): أحد العناصر الباعثة للنقابات المستقلة بعد الحرب الامبريالية الثانية بالجنوب، ولد بصفاقس سنة 1898، عمل موظفا بشركة صفاقس. قصة وكان عضو نقابة عمال السكك الحديدية ما بين 1936 و1938 التابعة للاتحاد الاقليمي، ترأس أول نقابة مستقلة للعمال التونسيين في شركة صفاقس. قصة، التي انبثقت من خلالها اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب في نوفمبر 1944، تقلد فيه مسعود علي سعد كاتبا عاما مساعدا، وقد انسحب من هذا الاتحاد مع نقابته في 31 أوت 1945 لمفهومه الحرفي للعمل النقابي ومعارضته لتسييس نشاطه لذلك لم يلتحق بالاتحاد العام التونسي للشغل في سنة 1946، توفي سنة 1963 أنظر/ عميرة، المرجع السابق، ص25.

² - الأقرش، المرجع نفسه، ص77.

³ - نفسه، ص77.

⁴ - محمد الري(1904-1979): أحد الوجوه الرئيسية للعمل النقابي لعمال المواني، ولد بتطاوين سنة 1904، اشتغل بميناء تونس، أصبح سنة 1938 الكاتب العام لفدرالية عمال المواني والحمالين التابعة للاتحاد الاقليمي (CGT)، بعد سنة 1943 عاود نشاطه بإحياء نقابة عمال المواني، غادر الاتحاد الاقليمي سنة 1945 لأنه كان من اتباع الاشتراكي ألبار بوزنكي، سنة 1946 أعاد تأسيس نقابة عمال الرصيف في إطار الاتحاد العام التونسي للشغل حيث انتخب فيما بعد عضو الهيئة الادارية للاتحاد، إلى جانبه النشاط النقابي كان الري عضو الحزب الحر الدستوري الجديد وقد انتخب سنة 1956 عضو المجلس التأسيسي ثم نائبا بمجلس الأمة، تحول على رجل أعمال توفي برادس بتونس في 3 ماي 1979. أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع نفسه، ص25.

⁵ - عبد الحميد الأقرش، المرجع نفسه، ص77.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

4- اتحاد النقابات المستقلة للجنوب بتونس في الفترة الممتدة بين (1939-1946):

لقد كان فرحات حشاد منذ انخراطه في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) فرع تونس سنة 1936 يناشد التونسيين للانخراط فيها بما في ذلك عمال شركة صفاقس-قفصة، فقد ورد في محضر الجلسة العامة للنقابة التونسية شركة صفاقس- قفصة المنعقدة يوم 12 مارس 1944 قول: ((أن الرفيق فرحات من الاتحاد المحلي قد قدم عرضا واضحا حول الحركة النقابية ودعا الجميع للوحدة للتغلب على كافة العراقيل))⁽¹⁾ كما أن حشاد كان يبحث عن الوحدة ودعا المستقلين للانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل ومنهم النقابي "مسعود بن علي سعد" الذي أبدى موافقته من خلال رسالة بعث بها إلى الاتحاد المحلي يوم 8 فيفري 1944⁽²⁾.

واستطاع فرحات حشاد أن يكون رائد الحركة النقابية الوطنية التونسية المستقلة من خلال إعادة بناء نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في منطقته، بمعية زملاء له في الحركة النقابية، حيث بدأ هذا العمل منذ سنة 1943 بتكوين نقابة أعوان البلدية بمشاركة مجموعة من النقابيين على رأسهم الناشط في الحركة الوطنية والحركة النقابية، النقابي "الحبيب عاشور"⁽³⁾، وتكوين نقابة الاشغال العامة التي جمعت زملاء حشاد، ونقابة البناء وكذلك نقابة معاصر الزيت⁽⁴⁾.

لكن رغم هذه الجهود المبذولة من طرف النقابي فرحات حشاد وزملائه، قوبلت بالمؤامرة من قبل الشيوعيين في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الاقليمي التابع للكونفدرالية

1 - الأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بنانت، فرنسا، صندوق 2838، ملف أنشطة نقابية (رسالة تحت رقم 12، نقابة موظفي وعملة شركة صفاقس-قفصة بتاريخ 12 مارس 1944)

2 - نفسه، رسالة تحت رقم 23.

3- الحبيب عاشور (1913-1999): ولد بالعباسية (قرقنة) سنة 1913، زاول دراسته الابتدائية بمدرسة الكلابين وسنوات في الثانوي بمعهد إميل لوبي بالعاصمة، دخل العمل سنة 1934 كقائم أشغال بمصالح البلدية في صفاقس، انخرط سنة 1935 في الحزب الدستوري الجديد، في نفس السنة مارس العمل النقابي في إطار نقابة عمال البلدية التابعة للكونفدرالية العامة للشغل، كان من المنسحبين إثر المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الاقليمي، وشارك مع حشاد في بعث النقابات المستقلة بالجنوب وفي تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، إذ انتخب عضو مكتبه التنفيذي منذ التأسيس وبقي أحد عناصره القيادية الرئيسية حتى سنة 1985 باستثناء فترات كان موقوفا أو مسجوناً فيها، عارض التوجه الليبرالي للدولة التونسية بعد الاستقلال، حيث تم إيقاف الحبيب عاشور وحكم عليه في سبتمبر 1978 بعشر سنوات اشغال شاقه ليشمله العفو سنة 1979 ليعود على رأس الاتحاد في نوفمبر 1981، وفي أواخر 1985 سجن من جديد لمعارضته السياسة الاجتماعية للحكومة، وأطلق سراحه في 7 نوفمبر 1987، كما أنه تقلد منصب رئيس اللجنة التنفيذية للكونفدرالية العامة للنقابات الحرة (S.I.S.L) من 1963 إلى 1965 ومن 1972 إلى أواخر الثمانينات، قبل وفاته في 14 مارس 1999 نشر عاشور الجزء الأول من مذكراته. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص 30

4 - بن حميدة، المرجع السابق، ص 72.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

العامة للشغل كما ذكرنا سابقا، إذ فشل فرحات حشاد المعروف بنزعتة الوطنية فشلا ذريعا في الحصول على العضوية في الهيئة الادارية للاتحاد، كما تم تعويض رفيقه في النضال الاشتراكي "بوزنكي" في منصب الكتابة العامة للاتحاد بالنقابي الشيوعي "بروبان"⁽¹⁾ الذي كان يرأس السياسة الشيوعية في هذا المؤتمر المنعقد تحت شعار "الإنتاج ثم الإنتاج من أجل الحرب"⁽²⁾ وقد عبر حشاد إثر المؤتمر عن خيبة أمله وعلى عزمه مغادرة الكونفدرالية العامة للشغل، فسارع صديقه الحبيب عاشور ببعث رسالة إلى رئيس بلدية صفاقس بتاريخ 23 مارس 1944 يعلمه فيها أن عمال البلدية قد قرروا بالإجماع حل نقابتهم في الاجتماع الذي عقده بعد المؤتمر⁽³⁾، وبرروا موقفهم هذا بمخالفة الكونفدرالية العامة للشغل لميثاق أميان (Charte Amienne)⁽⁴⁾.

وفي نهاية شهر أكتوبر من سنة 1944 استغل فرحات حشاد الظرف الذي تدهورت فيه العلاقات بين الإدارة الاستعمارية من جهة والحزب الشيوعي بتونس والكونفدرالية العامة للشغل من جهة أخرى، ليشرع في عملية تكوين اتحاد نقابات الجنوب المستقلة، وقد حُررت المناشير المحلية عن تكوين المكتب المؤقت لهذا الاتحاد يوم 6 نوفمبر 1944، وكان حشاد كاتبه العام ويعاضده مسعود على سعد⁽⁵⁾.

¹ - جورج بروبان: قيادي شيوعي ونقابي بدأ جورج بروبان (Propane Georges) حياته كعامل ثم فنّي بترسخانة فري-فيل (منزل بورقيبية)، وأصبح الكاتب العام لنقابة هذا المركز ثم الكاتب العام المحلي للنقابات التابعة للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)، عضو الحزب الشيوعي التونسي وعضو لجنته المركزية منذ مؤتمره الأول بأريانة في ماي 1939 وبقي في هذا المنصب القيادي حتى مغادرته تونس ليستقر بفرنسا في أواخر 1953، انتخب في مارس 1944 في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الإقليمي (C.G.T) أمينا عاما لهذا الاتحاد عوض بوزنكي ثم أمينا عاما له عند تحوله في أكتوبر 1946 على الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T). أنظر/ عميرة ، المرجع نفسه، ص30

² - مصطفى كريم، "الكونفدرالية العامة للشغل والحركة النقابية بعد احتلال الحلفاء لمدينة تونس (1943-1944)"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد (41.40)، سنة 1975، ص273.

³ - بن حميدة ، المرجع نفسه، ص73.

⁴ - ميثاق أميان (Charte d'Amienne): وهو الميثاق الذي صادق عليه مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل المنعقد من 8 إلى 14 أكتوبر 1906 والذي ينص خاصة على أن الكونفدرالية تضم كافة العمال الواعين بضرورة الكفاح من أجل القضاء على النظام الرأسمالي وذلك بقطع النظر عن انتماءاتهم لأي مدرسة سياسية. أنظر/ بن حميدة، الحركة النقابية، المرجع نفسه، ص74.

⁵ - Casemajor, OP cit , p 246.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

هذه المركزية النقابية الجديدة منذ انطلاقتها تريد أن تكون بعيدة عن العمل السياسي، وهكذا قدمت نفسها، ويؤكد حشاد أن قوانينها سوف تكون مماثلة تقريبا لقوانين الكونفدرالية العامة للشغل مع فارق وحيد وهو احترامها للاختلاف السياسي عند التطبيق، ويعني بذلك التمسك بالطابع الحيادي للنقابة في الميدان السياسي، وتعلقت مطالب بادئ الأمر بتحديد الأجور وإعادة التصنيف مع مراجعة كامل العقود، كما طالبت بإسناد المنح العائلية لكافة الشغّالين وتمتع الفلاحين بنفس الحقوق التي يتمتع بها عمال القطاعات الأخرى، وختمت مطالبها بحقها في اصدار جريدة خاصة بها " صوت الشغّالين" وبناء دار للشغّالين⁽¹⁾.

لقد ركز اتحاد النقابات المستقلة على كشف ممارسات الاعراف سواء كانوا تونسيين أو فرنسيين وفضحهم لدى الإدارة، من خلال دعوة مسعود علي سعد لتسليط مراقبة مشددة على القطاع الفلاحي حتى يزول التسلط الاعتباطي للمستغلين الحقيقيين للإنسان، وهذا ما يظهر حقيقة الصراع بين المدينة والريف، إذ تمثل المدينة التي تعيش تحت رعاية الإدارة الوجه العصري للحياة، بينما يمثل الريف الذي يتصرف فيه بعض المتنفذين حسب أهوائهم الوجه التقليدي، هذا التناقض بين المحافظة والتحديث أراد مسعود علي سعد أن يبرزه للإدارة الاستعمارية ليظهر صراع العمال مع مالكي الأرض، لكن لم يشاطره العديد من قادة الاتحاد، مما أدى به للاستقالة من منصبه ثم انفصلت نقابته عن الاتحاد⁽²⁾.

في حين أن حشاد أراد أن يرسل رسالة إلى السلطات الاستعمارية مفادها، أن العمال التونسيين لا يتمتعون بحقوقهم رغم وجودهم على أرضهم، وأن هناك عدم المساواة بين العمال التونسيين ونظرائهم الفرنسيين عند الترسيم، كما أنه أراد أن تكون له لقاءات مع السلطات الفرنسية ليشرح موقفه من نشاط الحركة النقابية، فقويل ذلك برفض الكاتب العام

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 77.

² - Casemajor, OP cit , p 248.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

المساعد للحكومة التونسية مقابلة ممثلي اتحاد النقابات المستقلة للجنوب واتحاد نقابات الشمال الذي تكون في ماي 1945 الذي كان مقررا ان يكون بتاريخ 4 جويلية 1945⁽¹⁾. فلم تكن الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة لربط علاقة مع السلطات الاستعمارية، في حين شهدت الحياة الاقتصادية حركة ارتفاع أثمان موسمية بدأت في شهر جويلية، كما عرفت الحياة السياسية استفاقة الحركة الوطنية، من خلال ما أصدره بورقيبة ورفاقه من مناشير في الشرق الأوسط، والقيام بالعديد من المظاهرات تعبر عن الرفض التام للسياسة الاستعمارية⁽²⁾، رغم هذا شرع الوطنيون في تنظيم صفوفهم، فكونوا عدة جمعيات مثل جمعية الفلاحين التونسيين وجمعية اساتذة وطلبة جامع الزيتونة وجمعية النساء المسلمات⁽³⁾.

هذه الاستفاقة وما تبعها من موجة عداة للسياسة الاستعمارية أثرت في الحركة النقابية التونسية الناشئة، خاصة وان الاتحاد يضم في صفوفه عدة مجموعات مستعدة أن تقدم النضال السياسي على النضال الاقتصادي عبّر عن هذا الاستعداد في الجرائد بعبارة "الكرامة قبل الخبز"⁽⁴⁾، فلم يعد الهدف من النضال بالنسبة لحشاد الحصول على رغيف الخبز وسروال فحسب، ولم يعد اتحاد النقابات يدعوا الشغالين للانخراط في صفوفه من أجل فوائد مادية بصورة أساسية، لأن الأمر أصبح يتعلق بقضايا أخرى متمثلة في التحرر وتحقيق الكرامة.

بذلك عرف اتحاد النقابات المستقلة انطلاقة قوية في صفاقس، فقد ارتفع منخرطيه ما بين جانفي 1945 وجوان 1946 من 3500 إلى 6000 منخرط⁽⁵⁾، هذه الأرقام حُقت بعد الانقسام الحاصل داخل الاتحاد المحلي التابع للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) الذي لم

¹ - جريدة النهضة التونسية، بتاريخ 26 أوت 1945.

² - Casemajor, OP cit , p 250.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ص78.

⁴ جريدة النهضة التونسية، بتاريخ 16 أكتوبر 1945.

⁵ - Casemajor, OP cit , p 251.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

ينجح قبيل مؤتمر مارس 1944 حسب ما يبيح من البطاقات التي وصلت 1000 بطاقة و3000 طابع⁽¹⁾، وكان الاتحاد يتوقع تكوين عشرة نقابات جديدة فقط ما بين نوفمبر 1944 و 1 جانفي 1945 فإذا به يتمكن من تأسيس 27 نقابة في جوان 1945⁽²⁾، وأهم النقابات التي تكونت هي نقابة الاشغال العامة والبناء و معاصر الزيت والكرارطية وعمال المقاهي ، أما بالنسبة لعمال النقل فإنهم لم ينخرطوا في الاتحاد إما بسبب اقتصرهم على المطالب الحرفية أو بسبب بقائهم في منظمة الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)⁽³⁾.

لكن مما لقيه اتحاد النقابات المستقلة في بداياته من معوقات هو التناقضات الثانوية داخله، نتيجة انضوى تحت لوائه أصناف عديدة من الأجراء ذات مصالح متنوعة، كما تواجدت فيه أشكال تقليدية من التضامن، سمحت بخلق تكتلات داخلية، كما أثر التعصب الجهوي خاصة بين الصفاقسية والقرقنة، وانعكس كل ذلك على نتائج الانتخابات لمؤتمر 15 جويلية 1945، وتحصل حشاد في هذا الوضع على المرتبة الخامسة عشر⁽⁴⁾، بينما كان يمثل في رأي الجميع باعث اتحاد النقابات المستقلة، إذ لم يتفطن إلى ذلك بعض الناخبين الذين لم يتجاوز النظرة الجهوية الضيقة نظرا لإقامته من مدة طويلة بمدينة صفاقس بعيدا عن قرقنة، لكن في الأخير أسندت الكتابة العامة لفائدة حشاد لما يتمتع به من إعجاب وثقة بين القادة المنتخبين⁽⁵⁾.

ولقد استطاعت الحركة النقابية التونسية فعلا تجاوز مثل هذه التناقضات، بدعوتهما للتضامن العمالي، فما انفكت النقابات المستقلة تذكر بأن لجميع الأجراء مكانهم في صفوفها بدون تمييز⁽⁶⁾، وبالفعل كانت الحركة النقابية المستقلة تهدف منذ انطلاقتها إلى تجميع كل

¹ - كريم، المرجع السابق، ص 295.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ص 78.

³ - نفسه، ص 79.

⁴ - Casemajor, OP cit , p 252.

⁵ - كريم، المرجع السابق، ص 296.

⁶ - بن حميدة، الحركة النقابية، المرجع السابق، ص 80.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

الأجراء التونسيين موظفين كانوا أو عمالا حتى يتحكموا بأنفسهم في مصير الحركة النقابية في تونس⁽¹⁾.

وبالفعل تجلت بصفة تدريجية استراتيجية حشاد الذي كثف من اتصالاته بالأوساط النقابية الوطنية بالعاصمة تونس، حيث عقدت الجامعة العامة للموظفين التونسيين مؤتمرها الأول بعد الحرب في 01 أبريل 1945 بالخلدونية وانتخبت هيئة مديرة جديدة عبرت عن استعدادها للمساهمة في بعث نقابة وطنية تجمع اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب والجامعة العامة للموظفين التونسيين واتحاد النقابات المستقلة بالشمال⁽²⁾، الذي تأسس يوم 6 ماي 1945 والذي جمعت هيئته الإدارية المؤقتة عناصر دستورية مثل "كيلاني شريف"⁽³⁾.

و"الهاشمي بالقاضي"⁽⁴⁾، واتضح للعيان أن مبادرة حشاد في الاستقالة من الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) وتأسيسه اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب، حظيت بمساندة فعلية من كافة القوى الوطنية الحزب الحر الدستوري الجديد و اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري القديم والحركة الزيتونية⁽⁵⁾، وكانت النواة الأولى لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

1 - أنظر " ملخص الاجتماع العام الذي نظمه اتحاد النقابات بصفاقس يوم الاربعاء 18 أبريل 1945 في الأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بنانت، صندوق 2838، ملف أنشطة نقابية(1943-1946)(التقرير المؤرخ في 24 أبريل 1945).

2 - أنظر خاصة جريدة النهضة بتاريخ 26 جانفي 1946 والتقرير الادبي الذي قدمه حشاد في المؤتمر.

3 - الشريف كيلاني: كان مناضل في الاتحاد الإقليمي التابع للكونفدرالية العامة للشغل، حيث تقلد عضوية مكتبه التنفيذي سنة 1944، كان أحد باعثي النقابات المستقلة بالشمال إذ انتخب في 6 مارس 1945 في المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد ضمن هيئته الإدارية، شارك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل في 1946/1/20 وألقى كلمة الافتتاح، وانتخبه المؤتمر أمينا عاما مساعدا إلى جانب فرحات حشاد، أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص26

4 - بالقاضي الهاشمي: كان يعمل بالأشغال العامة، نشط في بعث اتحاد النقابات المستقلة بالشمال، انتخب كاتباً عاما لهذا الاتحاد في مؤتمره التأسيسي في 6 ماي 1946، كان أحد المؤتمرين لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 وتم انتخابه عضو لجنته التنفيذية، كان منتسبا للحزب الدستوري الجديد، وأحد قيادي التيار الزيتوني إلى جانب الشيخ الفاضل بن عاشور ومن دعاة الجهاد في سبيل فلسطين ومن النشطين في " لجنة الدفاع عن فلسطين العربية" التي تكونت أواخر 1947، وبعد الاستقلال كون معية الحبيب عاشور "الاتحاد التونسي للشغل" (U.T.T) الذي انضم ليتوحد من جديد مع الاتحاد العام التونسي للشغل في مارس 1957. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص16.

5 - أرشيف الإقامة الدبلوماسية المحفوظ بنانت(C.A.D.N)، صندوق 1504، ملف الحركة النقابية التونسية من النشأة إلى سنة 1946.

خلاصة الفصل:

نخلص مما سبق ذكره أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع التونسي تفسر إلى حد بعيد خصوصية العمل النقابي في المجتمع المستعمر، خاصة وأن سياسة الحماية الفرنسية اتجهت بصورة أولية لرعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الاعمار بكل الطرق، ومنها تركيز النشاط الاقتصادي الفرنسي على الانتاج الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية، فتم بذلك ربط الاقتصاد التونسي باقتصاد المستعمر مما نتج عنه اتساع دائرة التعامل الرأسمالي في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وافضى كل ذلك إلى تضيق الخناق على الاقتصاد الوطني التونسي.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه الشعب التونسي، أدى إلى تكوين معارضة تكاد تكون شاملة لكل المجتمع التونسي في مواجهة المستعمر، وتختلف هذه المعارضة باختلاف الوسط الذي تعيش فيه، فيعتبر المجتمع التقليدي الريفي أول المعارضين لهذا الوضع، لأن ابتزاز المدن للأرياف أصبح أكثر جلاء، مجسما خاصة من خلال استفحال التناقض بين المدينة والريف في صورة التعاملات النقدية وفي الفارق بين أسعار الصناعة واسعار الفلاحة، كما يظهر ايضا في تعلق أهل الأرياف التونسية في تعاملاتهم بالقيم العربية الاسلامية خاصة في الجنوب والوسط الأقل تمدنا حيث لم يتغلغل القطاع العصري إلا قليلا.

يضاف إلى هذه الأوضاع التي عرفها الشعب التونسي بعد الحرب الإمبريالية الثانية أوضاع سياسية جديدة تمثلت في هز أركان الحضور الفرنسي بتونس محدثة بذلك تغيرات في الحياة السياسية لهذا البلد ومساهمة بوضوح في انكفاء الشعور الوطني برفض الاستعمار من قبل جل فئات المجتمع التونسي، كما استفاد الشعب التونسي من التناقضات التي أفرزتها الحرب في صفوف الامبريالية، إذ سارعت القوى الديمقراطية المعادية للفاشية إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

الفصل الأول: واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)

وقد كان لكل هذه التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الحرب الإمبريالية الثانية الأثر الواضح على نشاط الحركة النقابية التونسية من خلال التغيرات التي حصلت في واقع الطبقة العمالية التونسية في جميع القطاعات بتونس، الذين كانوا يشعرون بوجود الحيف والتمييز بينهم وبين العمال الأوربيين مما جعلهم يفكرون في تأسيس منظمات خاصة بهم، انطلاقاً من جمعيات مستقلة ذات طابع محلي، أسست لوجود عمل نقابي مستقل للعمال التونسيين، خاصة بعد قرار حكومة "فيشي" الفرنسية بحل النقابات بتاريخ 09 نوفمبر 1940 وما نتج عنه من تحول النشاط النقابي التونسي من المجال العلني إلى المجال السري، ليتوج هذا العمل بتأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب التونسي بتاريخ 06 نوفمبر 1944 والتي كانت تدعو منذ نشأتها بان جميع الأجراء مكانهم في صفوفها بدون تمييز، وتجلت هذه الدعوة في النشاط المكثف لمؤسس هذا الاتحاد فرحات حشاد، من خلال اتصالاته بالأوساط النقابية الوطنية بالعاصمة تونس، لتتوج بتاريخ 6 ماي 1945 ببعث نقابة وطنية تجمع اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين واتحاد النقابات المستقلة بالشمال.

الفصل الثاني

نشأة وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل 1956/1946

أولاً- النشأة والتأسيس للاتحاد

1- الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل

2 - مبادئ وأهداف الاتحاد العام التونسي للشغل

3- أساليب النضال التي اعتمدها الاتحاد منذ تأسيسه

ثانياً- معركة الاتحاد الحقيقية لتمثيله على المستوى النقابي

1- استقلالية العمل النقابي التونسي بين اتهامات اليسار ومتطلبات المرحلة

2- توافق الاتحاد العام التونسي للشغل مع التوجهات الوطنية يثير ارتباك الاشتراكية الفرنسية

ثالثاً- الأزمات التي اعترضت الاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1952)

1-الأزمة الاقتصادية (1946-1948) والاتحاد العام التونسي للشغل

2- أحداث مدينة صفاقس يوم 5 أوت 1947 والاتحاد العام التونسي للشغل

3- اغتيال فرحات حشاد وانعكاساته على الاتحاد العام التونسي للشغل (5ديسمبر 1952)

- خلاصة الفصل

أولاً- النشأة والتأسيس للاتحاد:

كان تاريخ 20 جانفي 1946 يوم انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل بقاعة الخلدونية بتونس وحضرت هذا المؤتمر خمسون نقابة مستقلة تتوزع كما يلي: 29 نقابة تابعة لاتحاد صفاقس، 11 نقابة تابعة لاتحاد الشمال، والبقية من مختلف مناطق البلاد، بالإضافة إلى 18 نقابة التي تُكوّن جامعة الموظفين التونسيين بفروعها الرئيسية الثلاثة وهي البريد والبرق والهاتف، والتعليم والعدلية (1).

إن انبعاث هذه المركزية النقابية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية مثل انعطافا حاسما في الوعي الوطني العمالي والشعبي، إذ استخلص فرحات حشاد وزملائه الدروس من التجارب السابقة (2)، ولقد كانت الفكرة الوطنية هي القوة المحركة لبداية أو لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أيقن أن النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين، بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصوّر نضالي متأصل ومتحد يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال وإرساء دولة تونسية تنعم بالحرية والسيادة الكاملة (3)، وهو ما جسّده فرحات حشاد في شعار الاتحاد العام التونسي للشغل أثناء تصميمه (4).

لقد شكّل الاتحاد منذ نشأته قوة تنظيمية وطنية حرة تتوافر لها شروط الاستقلال عن الاتحادات العالمية والفرنسية والاعتماد على الذات واستطاع أن يرتقي بالكفاح الوطني، ووفّق في التعريف بالقضية الوطنية وكسب الدعم والانتصار في الساحتين الأوروبية والأمريكية والمحافل الدولية.

¹ - تكونت هذه الجامعة في ديسمبر 1936 وأعيد بناؤها من جديد اثر الحرب، وربط حشاد علاقات مع قادتها مع بداية سنة 1945 أنظر: - التقرير الأدبي الذي قدمه حشاد في المؤتمر القانوني الأول للاتحاد نشرته جريدة النهضة بتاريخ 22 جانفي 1946.

² - في مقدمتها تجربة جامعة عموم العملة التونسية التي قادها المناضل محمد علي الحامي القابسي، الذي زرع بذور الحركة النقابية في تونس كما تطرقنا إليه في فصلنا التمهيدي، أنظر: الفصل التمهيدي.

³ - عبد الله، الحركة الوطنية مرجع سابق، ص 218.

⁴ - أنظر للملحق رقم 04: فرحات حشاد مؤسس ومصمم شعار (U.G.T.T) في 20 جانفي 1946

1- الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل:

تقوم هيكلية الاتحاد العام التونسي للشغل فيما يأتي

- المؤتمر الوطني: يمثل المؤتمر أعلى سلطة ضمن الهياكل القيادية وهو ينعقد مرة كل سنتين ويحضره ممثلو النقابات الأساسية، وتتمتع هذه النقابات بعدد من الاصوات يتناسب وعدد منخرطيها: صوت واحد بالنسبة لخمسين منخرطاً، صوتان من 51 إلى 100، من 101 إلى 500، أربعة أصوات من 501 إلى 1000، و 5 أصوات من 1001 إلى 5000، ينتخب المؤتمر أهم هيكل قيادي وهي الهيئة الادارية المتكونة من 21 عضواً وهي تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك، وهي تتحمل مسؤولية السير العام للمنظمة⁽¹⁾

- المجلس الوطني: يمثل السلطة الثانية الهامة في الاتحاد وهو يعوّض المؤتمر الوطني في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، ويضم هذا المجلس أعضاء الهيئة الادارية والكتاب العاميين وأمناء المال في كل من الجامعات، والاتحادات الجهوية والمحلية، ويبحث المجلس المسائل النقابية الهامة ويدلي بتوجيهاته في شأنها للهيئة الادارية، وينعقد المجلس كل ستة أشهر كلما دعت الحاجة إلى ذلك بطلب الهيئة الإدارية أو بطلب من ثلثي أعضائه.

- المكتب التنفيذي: يتكون من 9 أعضاء تنتخبهم الهيئة الإدارية من بين أعضائها ويشترط أن يكون من القاطنين في تونس وأحوازها، ويجتمع هذا المكتب على الأقل مرة كل نصف شهر، وهو مكلف بتنفيذ قرارات الهيئة الإدارية، ويتولى الكاتب العام او مساعده كل المراسلات وتلقيها.

- الاتحادات الجهوية والجامعات القومية: وهما اتحادان يليان المكتب التنفيذي وتتفرع عنهما عشرات النقابات والاتحادات المحلية والجامعات الداخلية المرتبطة جميعها بالمكتب التنفيذي الرئيسي، وينقسم الاتحاد التونسي للشغل في تنظيمه إلى سبعة أقسام:

¹- بن حميدة، المرجع السابق، ص112.

- **العضوية:** يعد الاتحاد كل عامل تونسي مُنظماً إلى الاتحاد من خلال مشاركته مع إخوانه في معركة الحرية والاستقلال (1).

- **النقابات:** تضم النقابات في الاتحاد العام العمّال ذوي العمل الواحد والحرفة الواحدة الذين يعيشون في مدينة واحدة أو قرية واحدة ولكل نقابة هيئة تتولى إدارة شؤون النقابة وهي بمثابة أصغر خلية في تنظيم الاتحاد، وهي تشكل الرباط الذي بواسطته تصل مرتبة النقابات بالمراتب التي فوقها

- **الجامعات :** سميت هكذا لأنها تجمع النقابات الصغيرة وتشرف على أمورها وتسيير شؤونها وهي مكونة من ممثلي النقابات الذين ينتخبهم أعضاء النقابات وهي أنواع (2).

- **الاتحاد الجهوي :** أطلقت هذه التسمية على كل اتحاد يعمل في التنظيم النقابي لكل مدينة في تونس وهو تابع للاتحاد العام التونسي للشغل (3).

2 - مبادئ وأهداف الاتحاد العام التونسي للشغل:

تميز الاتحاد العام للشغل منذ بدايته بالوطنية والجدية، وإخلاصه للقضية الوطنية العامة ولقضية الحركة العمّالية التونسية خاصة، ومن هنا جاءت مبادئه واضحة وصريحة في التعبير عن منطلقاته وأهدافه، وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

الثورية: كان شعار كل عضو من أعضاء الاتحاد متمسكا به هو " لا ركود لا خمول في المجتمع مادام المستعمر موجودا " إن العضو العامل بجانب نضاله في عمله يناضل من أجل الاستقلال.

¹ - يعد الاتحاد كل شخص يعمل سواء بفكره أو بيده كأستاذ المدرسة أو الجامعة أو العمال أو الفراشين، كل هؤلاء يحق لهم الانخراط في صفوف الاتحاد من أكبر موظف إلى أصغر موظف فيصبح كل عضو عاملا فيه. أنظر/ بن حميدة، المرجع السابق، ص 113.

² - والجامعات هنا أنواع : مثل جامعة التعليم التي تضم جميع نقابات المعلمين والاساتذة وجامعة الصحة وجامعة الأشغال العامة، وجامعة المالية وجامعة البريد وتشكل هذه الجامعات جامعة عالية تسمى الجامعة العامة أنظر عبد الله، الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص ص 222 - 223.

³ - فرحات حشاد، "تونس والحركة النقابية"، مجلة " مساجلات عالمية" عدد 3 سبتمبر - أكتوبر 1949، ص 19.

التنظيم: لقد سعى الاتحاد إلى إيجاد وحدة بين جميع الهيئات المنظمة لضمان تنفيذ الخطط المرسومة.

العمل: لقد سعى الاتحاد إلى العمل بشكل واع ومدروس إلى تخليص العامل من كل استغلال يصيبه أو قد يضر به.

الوطنية: لقد امتاز قادة الاتحاد بالمستوى الفكري العالي في الميدان السياسي والاجتماعي فمفهوم الوطني متبلور تماما للحركات النقابية وللاستعمار ووسائل التخلص منه⁽¹⁾.

- الاهداف والمطالب:

لقد كانت أهداف الحركة النقابية التونسية ومنذ تأسيسها مشابهة لأهداف الحركة النقابية الفرنسية وذلك على الأقل في فترة التأسيس الأولى فقد أكد مؤسسو الحركة منذ سنة 1944 " أن قوانين منظماتنا سوف تكون مطابقة تقريبا لقوانين الكونفدرالية العامة للشغل مع فارق وحيد وهو أنه سوف تحترم في التطبيق " ⁽²⁾، ويقدم الفصل الثاني من قوانين الاتحاد أهداف المنظمة على النحو التالي:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاقتصادية والمهنية للأجراء المنخرطين في نقابات الاتحاد.

- التدخل لدى السلطات العمومية والسلطات العليا في هذا الغرض لتحقيق الإصلاحات الضرورية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي تلك الإصلاحات الكفيلة بتحسين ظروف حياة الشغالين على مختلف أصنافهم.

- إقامة علاقات تضامن بين جميع الشغالين المتجمعين في هذه النقابات، وتنسيق أعمالها وتنظيم اجتماعات لهذا الغرض واستعمال كل وسائل الدعاية التي تراها مفيدة.

- السهر على حسن سير الهياكل الموجودة وإعانتها في القيام بمهامها ومؤازرتها في كل مساعيها لدى السلطات العمومية والإدارية والمساهمة في كل نقاش للنصوص والعقود

¹ - عبد الله، الحركة النقابية، مرجع سابق، ص 223-224.

² - جريدة النهضة، بتاريخ 29 جانفي 1946.

والاتفاقيات وغيرها التي تقوم بها هذه الهياكل لحل مسائل خاصة بها أو لبلورة قوانين مرتبطة بظروف العمل والتأجير وغيرها من المسائل المتعلقة بالأجراء.

- تنظيم صندوق للتعاون والتضامن لفائدة المنخرطين ووضع ترتيبات خاصة بها وإدارة تشرف عليه.

- تكوين مدارس خاصة بالشغالين لتعليم الجماهير العمالية أصول الحركة وقواعدها وتهيئتهم للمهام المستقبلية الملقاة على عاتقهم في حياة البلاد وللرفع من مستواهم الاجتماعي والمعنوي.

- الدفاع عن الحريات الديمقراطية العامة والحقوق الطبيعية للفرد⁽¹⁾.

3- أساليب النضال التي اعتمدها الاتحاد منذ تأسيسه:

منذ الوهلة الأولى حاول قادة الاتحاد تحقيق مطالبهم بالاتصال المباشر بالمسؤولين الفرنسيين في أعلى مستوى، إلى جانب استعمال الطرق المألوفة الأخرى مثل الرسائل الموجهة للسلطات المعنية والعرائض والتقارير المفصلة على وضع العمال وحاجياتهم⁽²⁾، كما اعتبر قادة الاتحاد أن الإضراب وسيلة تحسيس للرأي العام التونسي والأجنبي، بُغية الضغط على الأعراف والسلط في نفس الوقت، هذه الوسيلة أصبحت توصف بسلاح الطبقة العاملة الناجع للدفاع عن مصالحها الحيوية المادية والمعنوية⁽³⁾.

وقد قام الاتحاد منذ البداية بعدة تظاهرات تمثلت في عقد اجتماعات وتنظيم مسيرات يوم 18 أوت 1946 لم توافق عليها الاقامة العامة إلا في اللحظات الأخيرة، وضمت هذه الاجتماعات حسب تقارير الشرطة، 500 عضو في بنزرت و 2000 في تونس و 150 في

¹ - Mamet, op cit, p242.

² - المقترحات العامة المرفوعة للحكومة عقب مؤتمر الاتحاد في 28 جويلية 1946 بالخلدونية أنظر الملحق رقم 05.

³ - التقرير الأدبي لمؤتمر الاتحاد في جانفي 1947 أنظر: عمر سعيداني، فرحات حشاد، مطبعة الشلي، سوسة، تونس،

سوسه و3000 في صفاقس و 500 في قابس و احتفظت المواضيع المطروحة في هذه الاجتماعات بطابعها النقابي⁽¹⁾.

ولقد كانت سنة 1947 مليئة بالأحداث خاصة في صفاقس وتونس أما في العاصمة فقد قام الموظفون بإضراب يوم 04 أوت، وتبعهم في ذلك عمال "ستوفيت" وعمال "مصنع الاسمنت" " بالخروبة" وكان مطلب هؤلاء جميعا هو تعديل أجورهم⁽²⁾، وتحسين وضعيتهم المعيشية التي وصلت في بعض الاحيان إلى مستوى متدني، استدعي فيه الاتحاد العام لتوزيع مواد غذائية استهلاكية على أسر العمال⁽³⁾، ولقد شمل هذا الإضراب تقريبا كامل البلاد، ولم تتخلف عنه إلا القطاعات التي استثناها الاتحاد بنفسه وهي " الموظفون والمخابز والسكك الحديدية التي من المقرر أن تلتحق بالإضراب يوم 6 أوت على الساعة صفر⁽⁴⁾، وشارك فعليا في الإضراب حسب مصادر الاتحاد أكثر من 100.000 مضرب في كامل البلاد من عين دراهم⁽⁵⁾ إلى بن قردان⁽⁶⁾، ومدد الاتحاد في الاضراب ليوم 5 أوت⁽⁷⁾ فوقت اصطدامات بين الجيش والمضربين أمام محطة القطار في صفاقس، الحصيلة ثقيلة 29 من القتلى و150 جريح وكان الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي ضمن المجاريح⁽⁸⁾.

¹ - Casemajor, Op cit, p256

² - Mamet, Op cit, p179.

وأیضا - المسائلة المرفوعة بخصوص الأجور للحكومة بتاريخ 2 ديسمبر 1946، أنظر الملحق رقم : 06

³ - أنظر الملحق رقم 07، المؤتمر السنوي للاتحاد العام التونسي للشغل 21/20 جانفي 1947.

⁴ - رسالة وجهها فرحات حشاد إلى المسعدي الكاتب العام المساعد، أنظر

Feniche Noureddine, **Ferhat hached et le mouvement syndicalisme Tunisienne**, Anex de thèse de doctorat 3^{ème} siècle, sous la direction M^r R montraîne,(marsilia), France,1972. p65

⁵ - عين دراهم: إحدى مدن الجمهورية التونسية تقع في ولاية جندوبة في إقليم الشمال الغربي وهي مركز معتمدية (بلدية)، تقع في الشمال الغربي للبلاد التونسية، أهم ثالث موقع سياحي في الولاية بعد طبرقة الساحلية وجندوبة مركز الولاية، للمزيد انظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 365.

⁶ - بن قردان: هي مدينة ومعتمدية (بلدية) تابعة لولاية مدينين تقع أقصى الجنوب الشرقي للجمهورية التونسية قرب الحدود التونسية مع ليبيا للمزيد أنظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع نفسه، ج2، ص 338.

⁷ - Casemajor, Op cit, p256

⁸ - نفسه، ص276.

وعندما علم حشاد بهذه الاحداث دعا إلى عقد هيئة إدارية استثنائية بعد اتصاله بالوزير الأول، وأعلن عن نهاية الإضراب، حتى يجنب الطبقة العاملة حربا حقيقية تشنها الحكومة ضدها⁽¹⁾، فلقد كان لهذا الإضراب طابعا سياسيا واضحا رغم أن سببه المباشر يتعلق برفع الاجور⁽²⁾، مما أضعف الاتحاد بصورة وقتية، فلم يستطع أن ينظم إضرابات كبيرة جهوية كانت أو وطنية إلا مع بداية سبتمبر 1948، حيث قام العمال التونسيون بتوقيف العمل حدادا على موت المنصف باي⁽³⁾.

ونظم الاتحاد سنة 1949 سلسلة من الإضرابات الضخمة والعنيفة، كانت بمثابة حرب اجتماعية حقيقية ضد السلطات الاستعمارية، شاركت فيها البروليتارية الريفية بصورة مكثفة، فقد أوقد شرارة هذا الإضرابات يوم أول نوفمبر عمال الفلاحة بسوق الخميس منطقة بوسالم حاليا بإضراب دام ثلاثة أشهر، والتحق بهم بعد عمال المناجم بالجنوب وبالجهة الغربية، وعمال المطاحن بسوسة الذين لم تلبى مطالبهم المرفوعة منذ 9 جانفي 1949⁽⁴⁾، وتلاحقت الإضرابات خلال سنة 1950 في مختلف مناطق البلاد وشملت مختلف الفئات

¹ - تصريح حشاد لمجلة " ليل ونهار"، مصدر سابق، ص 59.

² - أنظر الملحق رقم 8: اجتماع الاتحاد التونسي للشغل في 1 جانفي 1948 حول وضعية الأجور والأسعار على ضوء التغييرات الجديدة.

³ - المنصف باي (1881 - 1948): محمد المنصف بن محمد الناصر باي ولد في 4 مارس 1881، ألحقه والده في سنة 1888 بالمعهد الصادقي، وعلى جانب دروسه النظامية كان يتلقى بالقصر في ايام الراحة دروسا خاصة في اللغة الفرنسية واللغة العربية والعلوم الشرعية، تقلد منصب المستشار في عهد والده محمد الناصر باي سنة 1906، كان على اتصال بحركة الشباب التونسي، كما كان متعاطفا مع الحزب الحر الدستوري منذ انبعاثه سنة 1920، اعتلى المنصف باي العرش في سنة 1942 حين كان الشعب التونسي يئن تحت وطأة الاجراءات القمعية المسلطة عليه منذ حوادث أبريل 1938 وسرعان ما رجع الامل في النفوس وارتفعت معنويات الشعب، وقد بذل قسارى جهده للإفراج على المساجين السياسيين، وقد تم ذلك في أول ديسمبر 1942، وبعد انتصار الحلفاء طلب الجنرال جوان المعين مقيما جديدا من المنصف باي التنازل على العرش كان ذلك في 13 ماي 1943 لكنه رفض، واجبر تحت الضغط على إمضاء وثيقة التنازل على العرش في 6 جويلية 1943 ونفي إلى مدينة تنس بالجزائر ومنها إلى مدينة "بو" الفرنسية سنة 1945، وقد ظل طوال فترة الابعاد محافظا على العهد مؤمنا بحق وطنه في الحرية والاستقلال إلى أن وافته المنية في اول سبتمبر 1948. للمزيد أنظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 300.

⁴ - الاجتماع الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل بسوسة بعمال المطاحن، أنظر الملحق رقم 09.

العمالية التونسية، واندلع إضراب عام في كامل البلاد التونسية يوم 23 نوفمبر بمناسبة جنازة شهداء النفيضة⁽¹⁾.

وعند تقييم المؤتمر الوطني المنعقد يوم 20 مارس 1951 الفترة الفاصلة بينه وبين المؤتمر الثالث المتسمة بالإضرابات، فاعتبر أن حصيلة النضالات فيها كانت ثقيلة فلقد سلطت المحاكم الزجرية عقابها بالسجن على 224 عاملا بينما ينتظر ثلاثون آخرون إحالتهم على المحاكم وهم في حالة إيقاف منذ أشهر طويلة، أضف إلى ذلك عدد القتلى الذين استشهدوا رميا بالرصاص في إضراب النفيضة وعدد المجارح الذين لا قدرة لهم عن العمل بعد مغادرتهم المستشفى وأضف إلى ذلك كله المئات من المطرودين من شغلهم ظلما⁽²⁾.

رغم هذه التضحيات التي أنهكت قواه واصل الاتحاد نضاله، فقد نظم يوم 10 ماي 1951 إضرابا ضخما بمعوية الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي⁽³⁾ من أجل مطالب مهنية، كما نظم الاتحاد بمفرده يوم 29 نوفمبر عدة إضرابات في مناجم الجنوب والبريد والتراموي بتونس، ولكن لا يعني ذلك انتهاء سياسة التعاون مع المنظمات الأخرى في وقت أصبحت فيه هذه السياسة ضرورية حيث عرفت المسألة التونسية تطورات جديدة بعد الاجابة السلبية للحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 على المذكرة التونسية وبعد تفاقم سياسة القمع.

¹ - شهداء النفيضة: لقد هاجمت القوات الاستعمارية يوم 21 نوفمبر العمال والفلاحين المضربين في النفيضة وقتلت منهم خمس عمال وجرحت 12 آخرين ولم يكن ذلك الحادث الأول من نوعه الذي انتهى بمقتل بعض المضربين واتهمت فيه الإقامة العامة القادة النقابيين بأنهم كانوا وراء هذا الشغب على حد قولهم وادعت انه وقع الاعتداء على القوات الاستعمارية. أنظر:

-Werner (Plum), *Les syndicats au Maghreb : UGTT,UMT, UGTA ,For* ,schyng Institut, Der Friedrich,Ebert,Stiftung,1962, Traduction d'Evaschulo,p17

² - التقرير الأدبي لمؤتمر 1951، ص10. أنظر أرشيف الاتحاد، الارشيف الوطني التونسي، العلية رقم1541.

³ - الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي: هوالاتحاد الاقليمي لنقابات (CGT) بتونس الذي انعقد في 26 و 27 أكتوبر 1946 وقرر تحويل هذا الفرع إلى منظمة اسمها « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » تقرر هذا التحويل بأغلبية 330 صوتا من 350 نائبا بالمؤتمر، للمزيد أنظر الفصل الثالث من الأطروحة عنصر علاقة الاتحاد بالكونفدرالية العامة للشغل (CGT).

شهدت البلاد التونسية سلسلة من الإضرابات العمالية ذات الاهداف السياسية وتواصلت طيلة سنة 1952، فشن الاتحاد يوم 21 ديسمبر إضرابا عاما للاحتجاج على هذه الإجابة السلبية، كما نظم إضرابا عاما آخر يوم 19 جانفي 1952 بمعية الحزب الدستوري الجديد احتجاجا على القمع، وكانت مناسبة أخرى لتدخل الجيش وإيقاف عدد من العمال، وجسد الاتحاد العام والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي التضامن العمالي ضد الإمبريالية بإضراب عام يوم 01 فيفري 1952 احتجاجا على حالة الطوارئ، فردت السلطات الاستعمارية على ذلك بمهاجمة مقر الاتحاد العام وإيقاف عدد كبير من مناضليه من بينهم النوري البودالي⁽¹⁾ الكاتب العام المساعد ومحمود الخياري⁽²⁾ رئيس جامعة الموظفين، وحدد فرحات حشاد هذه الحالة في الرسالة التي بعث بها إلى الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة قائلا فيها: ((يطارد قادة منظماتنا الواحد تلو الآخر، يسجن البعض ويوضع البعض الآخر في المحتشدات أو ينفى، وتجد البقية التي تزال " طليقة" نفسها في وضعية لا تمكنها من القيام بواجبها النقابي في الداخل او في الخارج))⁽³⁾.

¹ - النوري البودالي(1919 - ///): ولد النوري البودالي بالكاف سنة 1919، واشتغل ممرضا بتونس العاصمة ، انخرط في نقابة الصحة التابعة للاتحاد الاقليمي(CGT)، كما انخرط ولفترة قصيرة سنة 1936 في الشبيبة الشيوعية ليغادرها وينضوي إلى الحزب الدستوري الجديد في اواخر هذه السنة، من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل حيث انتخب في مؤتمره التأسيسي عضو مكتبه التنفيذ مكلفا بالمراقبة، ومنذ مؤتمر 1949 أصبح أمينا عاما مساعدا للمركزية النقابية، لعب البودالي دورا هاما خاصة في علاقة المنظمة النقابية الخارجية. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص11.

² - محمود الخياري(1911،///): ولد في 16 جوان 1911 ببين قردان تابع دروسه بمدرسة المعلمين، وتخرج معلما حيث عمل بجرية بداية من 1931 ثم بجرجيس فتونس بداية من 1949، كان قريبا من الحزب الدستوري الجديد، ناضل ضمن ودادية المعلمين منذ أواسط الثلاثينات ثم في نقابة معلمي اللغة العربية، التي أصبحت بعد الحرب " النقابة التونسية للتعليم العمومي"، وكان محمود لخياري بداية من 1944 عضو مكتبها وكاتبا عاما لها من 1947 حتى 1956 كان رئيس الفدرالية العامة للموظفين التونسيين وتقلد أيضا كاتب عام مساعد باللجنة التنفيذية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ مؤتمر جانفي 1947 حتى المؤتمر الرابع أبريل 1949، اعتقل سنة 1952 ونفي إلى الجنوب ليضع اشهر، بعد الاستقلال من سنة 1956 حتى سنة 1960 كان عضو بالمكتب التنفيذي للاتحاد وبين 1956 و 1959 نائبا بالبرلمان كما عين وزير للبريد ثم الفلاحة من افريل 1956 إلى ديسمبر 1958. أنظر/ عميرة ، المرجع نفسه، ص23.

³ - رسالة ذكرها: Feniche,op cit , pp 209 210.

رغم كل هذا لم ينفك الاتحاد يدرج الاضراب كوسيلة للضغط في إطار استراتيجية نضاله، فنجد في 27 جوان 1953 "النقابة التونسية لأعوان الاختصاصات" التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل في اجتماع لها مع العمال المسرحين ترفع انشغالهم للحكومة مهددة باللجوء للإضراب في حال عدم تلبية المطالب⁽¹⁾، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن قيادة المنظمة النقابية قد احتفظت لنفسها بصلاحيات اتخاذ قرار الإضراب، في الوقت الذي أصبح فيه هذا السلاح أحيانا بمثابة الرد الفعلي الطبيعي لكل مناضل نقابي قاعدي في أوروبا آنذاك، ويتم هذا الاختيار الدقيق لأهداف النضال عن تفكير مسبق قامت به القيادة النقابية ويعني كل ذلك أن العمل النقابي كان يقوم على أساس نوع من المركزية، ولكنها مركزية ديمقراطية إذ تعتبر رأي القواعد النقابية ضروريا على الأقل لتزكية الاقتراحات العملية للقيادة، وتكمن أهمية هذا التكتيك الذي اتبعه الاتحاد في ادراج كل إضراب في إطار استراتيجيته العامة التي بلورها على أساس الوضعية الاقتصادية والسياسية الجوهرية⁽²⁾.

¹ - الاجتماع العام في 27 جوان 1953 للعمال المؤقتين المسرحين عقدته النقابة التونسية لأعوان الاختصاصات التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل ورفعت الانشغال للحكومة، أنظر/ الملحق رقم 09.

² - نشر هذا في جريدة صوت تونس بتاريخ 10 ديسمبر 1949، ونشر مقال خاص بالإضراب في جريدة الاتحاد الأسبوعية " الشعب" عدد 42 الجمعة 5 نوفمبر 1976، ص10.

ثانياً- معركة الاتحاد الحقيقية لتمثيله على المستوى النقابي

إن دراسة معركة الاتحاد النقابية مع الاشتراكيين والشيوعيين تطرح قضية محورية في تاريخ العمل النقابي عامة والتونسي خاصة وتبرز طبيعة عمله في المجتمعات المستعمرة، خاصة في ما يعرف ارتباط الكفاح الاجتماعي بالقضية الوطنية، ومما يضيف على هذا الطرح المصادقية هو مسيرة فرحات حشاد النقابية التي تبرز الصورة الملائمة لذلك، فقد لقي حشاد تكوينه النقابي في صلب فرع اتحاد النقابات التابع للكونفدرالية العامة للشغل CGT، الذي كانت تسيطر عليه الايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية ولئن جمعت منذ 1936 الاشتراكيين والشيوعيين في إطار استراتيجية الجبهة الموحدة ضد الفاشية، فهذه الظرفية مكنت لحشاد من تلمس الواقع اليومي للطبقة الشغيلة، عن طريق انخراطه كما ذكرنا سابقا في اتحاد النقابات الاقليمي التابع للكونفدرالية العامة للشغل واضطاعه تدريجيا بمسؤوليات تسييره على المستوى المحلي ثم الجهوي ثم الوطني، إلى أن أسس الاتحاد العام التونسي للشغل فكيف ستكون استقلالية عمل الاتحاد بين اتهامات اليسار ومتطلبات المرحلة.

1- استقلالية العمل النقابي التونسي بين اتهامات اليسار ومتطلبات المرحلة:

لقد كانت نقطة بداية استقلالية العمل النقابي التونسي منذ أن أجمع الاتحاد المحلي بصفاقس على ترشيح فرحات حشاد لعضوية الهيئة الادارية لاتحاد النقابات بمناسبة انعقاد مؤتمره الثامن عشر بتونس يومي 18 و 19 مارس 1944 وبلغ عدد نوابه للمؤتمر 18⁽¹⁾، ونسق حشاد جهوده مع صديقه ألبار بوزنكي لكن هذه الجهود باءت بالفشل أمام الأغلبية الشيوعية التي أحرزت على 17 عضو بالهيئة الادارية من مجموع 21 عضو، ويفسر عدم انتخاب فرحات حشاد بالهيئة الادارية نتيجة ما صدر عنه أثناء أشغال المؤتمر من نقد للسلوك غير الديمقراطي الذي ابداه الشيوعيين إزاء الاشتراكي ألبار بوزنكي⁽²⁾.

¹ - Kraiem(Mostafa) :La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952),Tunisie,1980,p109.

² -Bassis(Jean) : Ferhat Hached héraut d'un syndicalisme national et victime du colonialisme en Tunisie, In jeune Afrique, n° 883, 9décembre 1977,p45.

وقرر حشاد صحبة رفاقه الحبيب عاشور وعبد العزيز بوراوي⁽¹⁾ الاستقالة من اتحاد النقابات، وشرعوا في تنظيم حملة دعائية ضد الهيمنة الشيوعية أدت إلى نزيه من الاستقالات في صفوف مناضلي الاتحاد المحلي، وتشير بعض المصادر إلى الموقف المشجع الذي اتخذته السلطة الاستعمارية ونصحت بعض العمال الفرنسيين لبعث نقابات مزاحمة للكونفدرالية العامة للشغل ذات التوجه الشيوعي⁽²⁾.

غير أن ما يجب تأكيده في هذه المسألة هو اقتناع حشاد ورفاقه بعدم الجدوى لمواصلة النضال في الاتحاد الاقليمي للنقابات الذي اولى كل اهتمامه لدعم مجهود الحرب بجانب الحلفاء وأهمل المطالب الملحة للشغالين التونسيين مثل المساواة في الأجور وتحسين ظروف عملهم وعيشهم، ويذكر المناضل النقابي محمد بن رمضان⁽³⁾ الذي استضاف حشاد والحبيب عاشور للسكن بغرفته بالمدرسة المرادية يومي انعقاد المؤتمر وحالة الغضب التي بدت على محياهما إثر فوز الشيوعيين، ويقول بن رمضان: كان الخيار بالنسبة لنا بين

¹ - عبد العزيز بوراوي (1920-///): ولد بصفاقس سنة 1920 كان ممرضا بمستشفى هذه المدينة، انخرط في نقابة الصحة التابعة للاتحاد الاقليمي بالكونفدرالية الفرنسية (CGT)، وقد كان ضمن المؤتمرين للاتحاد المحلي بصفاقس لحضور مؤتمر مارس 1944 للاتحاد الاقليمي بتونس، وقد كان من المغادرين للاتحاد الاقليمي بعد المؤتمر مع رفاقه فرحات حشاد والحبيب عاشور لبعث النقابات المستقلة بالجنوب في 19 نوفمبر 1944 وكان أمين مال لهذا الاتحاد الناشئ، كان من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث انتخب في مؤتمره التأسيسي عضو مكتبه التنفيذي، إضافة لنشاطه النقابي كان عبد العزيز مناضلا في الحزب الدستوري الجديد، كان ضمن مجموعة الحبيب عاشور التي انشقت في أكتوبر 1956 لتكون "الاتحاد التونسي للشغل" وكذلك سنة 1983 كان على رأس "الاتحاد الوطني للعمال التونسيين" في إطار الأزمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة، انتخب بوراوي منذ 1969 نائبا بمجلس الأمة. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص 23.

² - Cohen-hadria (Elie): «Du protectorat Français à l'indépendance Tunisienne-Souvenir d'un témoin socialiste», C.M.M.C, Nice, France .1976. p185.

³ - محمد بن رمضان: ولد بقرية العباسية بجزيرة قرقنة سنة 1923، زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه حيث حصل على شهادة ختم الدروس الابتدائية، انتقل ليستقر بسوسة لمدة، ليعاود الرجول منها إلى تونس سنة 1937 ليواصل تعليمه الثانوي ثم التعليم العالي بجامع الزيتونة، ليتحصل على الشهادة العالمية سنة 1947، بالمقابل تابع دروسه بالخلدونية، ليتخرج سنة 1948 ليتم تعيينه معلما بقرقنة، انخرط في العمل النقابي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل والعمل السياسي داخل الحزب الدستوري الجديد، تم نفيه سنة 1952 إلى قابس، تقلد مناصب عدة بعد الاستقلال منها نائبا بالمجلس القومي التأسيسي (1956-1959)، وافته المنية 31 جويلية 2014. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص 33.

الوطنية الفرنسية والوطنية الروسية فأثرنا الانسحاب ويقدر ما كان عاشور متحمسا للاستقالة كان حشاد متريثا يحبذ مقاومة الاكتساح الشيوعي من الداخل⁽¹⁾.

في تلكم الظروف لم تُبَدِ الفدرالية الاشتراكية (SFIO) بتونس معارضة استقالة حشاد ورفاقه من اتحاد النقابات بل ساندته، وتطورت الأوضاع النقابية بسرعة سنة 1944 إذ تمكن حشاد ورفاقه بعد جهود مضنية من خلق أرضية ملائمة لتأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب في 19 نوفمبر 1944، وارتفع عدد المنخرطين في هذه النقابة الفتية حتى ناهز 8000 منخرط في بداية سنة 1945 واتسعت دائرة تأثيرها حتى شملت 22 نقابة أساسية⁽²⁾. وبقدر ما تريثت الفدرالية الاشتراكية في تحديد موقفها من هذه التحولات التي شهدتها الساحة النقابية بالجنوب، سارعت الهيئة المديرية الجديدة لاتحاد النقابات التابع للكونفدرالية العامة للشغل بتوجيه اللوم إلى فرحات حشاد ورفاقه واصفة بمبادرتهم بالمرتجلة وداعية إياهم للتفاوض، وقد بالغ حسن السعداوي الكاتب العام المساعد لاتحاد النقابات في تهجمه ضد حشاد ورفاقه متهما اتحاد النقابات المستقلة بالتواطئ مع شركة صفاقس-قفصة⁽³⁾.

واختارت الفدرالية الاشتراكية منهج المساعي الحميدة لإقناع حشاد ورفاقه لوضع حد لتجربة اتحاد النقابات المستقلة والانخراط من جديد في اتحاد النقابات، وتكفل بهذه المهمة كاتبها العام أندري بيدي André Bidet لكن مساعيه باءت بالفشل، وتجلت بصفة تدريجية استراتيجية حشاد التوحيدية وتوجهات القوى الوطنية لبعث نقابة مستقلة، وكانت التظاهرة

¹ - شهادة السيد محمد بن رمضان ذكرها في ذكرى الاحتفال بتأسيس الاتحاد سنة 2002 ذكرت في جريدة الشعب العدد 65 بتاريخ 21 جانفي 2002 .

² - أرشيف الإقامة العامة المحفوظ بمركز الارشيف الدبلوماسي بنانت: صندوق 1504، ملف الحركة النقابية التونسية من النشأة إلى 1946.

³ - أنظر : ملخص الاجتماع العام الذي نظمه اتحاد النقابات بصفاقس يوم الاربعاء 18 أفريل 1945 في أرشيف الإقامة العامة، مصدر سابق، صندوق 2838، ملف أنشطة نقابية (1943-1946) التقرير المؤرخ في 24 أفريل 1945.

الاستعراضية لانتصار الحلفاء بصفاقس يوم 9 ماي 1945 المناسبة الأولى الدالة على حقيقة التنسيق بين الحزب الحر الدستوري الجديد واتحاد النقابات المستقلة بالجنوب⁽¹⁾. وبدأت السلطات الاستعمارية تسلك منهج الاحتياط من النجاحات التي حققها اتحاد النقابات المستقلة ودعم القوى الوطنية لمسيرته، وعبر حشاد بمرارة عن موقف الإدارة الاستعمارية السلبي من طلبات الاتحاد الشرعية في خصوص رفض تمثيله باللجنة الجهوية المكلفة بمراجعة الأجور ومسائل أخرى لها علاقة بالطبقة الشغيلة⁽²⁾، وآلت جهود حشاد ورفاقه إلى تحقيق الرغبة التي عبر عنها الشغّالون وكافة القوى الوطنية ألا وهي تأسيس نقابة وطنية مستقلة يوم 20 جانفي 1946 حملت اسم الاتحاد العام التونسي للشغل.

أمام هذه الاحداث سارعت الفدرالية الاشتراكية بتذكير موقفها من مسألة الوحدة النقابية متهمة الأحزاب السياسية بالتدخل في الشؤون النقابية، ففي البداية ركزت نقدها ضد التوجه الشيوعي الذي طغى على اتحاد النقابات، ثم أبدت عداها لمشروع حشاد الرامي إلى بعث نقابة وطنية مستقلة، في حين ساندت بدون تحفظ تيار الأقلية الغير شيوعية بالهيئة الادارية لاتحاد النقابات، هذا التيار عارض قرار تَوَسُّة اتحاد النقابات الذي صادقت عليه الأغلبية الشيوعية بهدف تسهيل مفاوضات التوحيد مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وأفضت هذه المفاوضات التي انعقدت جلساتها طوال صائفة 1946 واختتمت يوم 16 أوت بإمضاء اتفاقية تنص على مبدأ قبول الوفدين تقديم اقتراح يوم 14 سبتمبر 1946 لهيأتهم الإدارية كموعداً لانعقاد مؤتمر التوحيد بين النقابتين واختيار اسم الاتحاد الوطني للشغل للنقابة الموحدة التي بدورها ستقدم طلباً في الانخراط بالجامعة النقابية العالمية F.S.M.⁽³⁾.

¹ - أرشيف الإقامة العامة... صندوق 1504 ، مصدر سابق، ورقة 12.

² - نفسه، التقرير المؤرخ في 7 سبتمبر 1945 والمتعلق بالاجتماع العام لاتحاد النقابات المستقلة المنعقد بصفاقس يوم 2 سبتمبر 1945.

³ - Kraime, op cit , p p 149 et 297.

ولئن لم يكتب النجاح لهذا الاتفاق المبدئي نظرا للشروط الثلاثة التي قدمها الاتحاد العام التونسي للشغل: الجنسية التونسية لكافة أعضاء المكتب المدير للنقابة الجديدة، اختيار اللغة العربية كلغة رسمية لها ، المصادقة على إطلاق اسم الاتحاد العام التونسي للشغل للنقابة الجديدة ، فإنه قد أحدث رجة في أوساط الأقلية النقابية غير الشيوعية التي تحظى بمساندة الاشتراكيين في صلب اتحاد النقابات ، وعبرت عن قلقها بنشر مجموعة هامة من المقالات بجريدة " تونس الاشتراكية " فقد نادت بتحقيق مبدأ التوحيد النقابي في صلب اتحاد النقابات وليس كما نص عليه الاتفاق المؤرخ في 16 أوت 1946 مذكرة بالإنجازات التاريخية التي حققتها الكونفدرالية العامة للشغل بتونس⁽¹⁾.

والحقيقة أن حشاد لم يتربص موعد بدء المفاوضات المتفق عليها مع اتحاد النقابات ليبيّن موقفه من مسألة تحرير البلاد من رقبة الاستعمار بل جهر بها في اجتماع نقابي انعقد يوم 8 أبريل 1946 بقوله: ((لا يمكن أن نبقى بصفة أجنبية في جرة الأجانب، إن الوقت قد حان كي نستعد ليوم المعركة الكبيرة، إذ لدينا واجب مؤكد لتحقيق رقي بلدنا واستقلاله))⁽²⁾، رغم هذا فإن مفاوضات لتوحيد الصف النقابي بقيت جارية في صائفة 1946، ولم يتردد اتحاد النقابات في شن إضراب عام تضامني مع الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 30 أوت 1946 دفاعا عن الحريات العامة إثر الحملة القمعية التي سلطها المقيم العام "الجنرال ماست"⁽³⁾ ضد الوطنيين يوم 24 أوت 1946، الأمر الذي أثار تحفظ الفدرالية الاشتراكية التي حملت الهيئة الادارية لاتحاد النقابات مسؤولية ارتباك الطبقة العمالية وإضعافها أمام السلطة العمومية، وأمام الرأسماليين الفرنسيين والرأسماليين التونسيين⁽⁴⁾.

¹ – Tunis-Socialiste, 2 Septembre 1946, **La cris syndical**, par Fernand Rossignaud.

Tunis-Socialiste, 5 Septembre 1946, **L'Unité syndicale** , par Jean Ferrer.

² – أرشيف الإقامة العامة...صندوق 1504 ، مصدر سابق.

³ –الجنرال ماست - Charles Mast (1889-1977): ولد في 7جانفي 1889 بباريس شارك في الحرب الإمبريالية الثانية

سنة 1942، تولى الإقامة العامة بتونس في الفترة ما بين 1943 و 1947، توفي في 30 سبتمبر 1977 بكلمار.

⁴ - Tunisie-socialiste, 31 out 1946, commentaires sur la grève par E.Cohen-Hadria

لكن تعثر المفاوضات بين الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد النقابات استوجب تدخل الجامعة النقابية العالمية (FSM) التي أوفدت لجنة تحقيق برئاسة ماك ويني (Mac Whinnie) والتي فشلت هي بدورها في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، إذ أكد الاتحاد العام التونسي للشغل من جديد على شروطه الثلاث المذكورة سابقا للانصهار في نقابة موحدة، وقبل انعقاد مؤتمر اتحاد النقابات يومي 26 و 27 أكتوبر 1946، جدد تيار الأقلية المناهضة لاتفاق 16 سبتمبر 1946 نداءه من أجل الاتحاد في صلب الكنفيدرالية العامة للشغل⁽¹⁾، لكن المؤتمر أقرّ بـ 338 صوت ضد 80 صوت مع امتناع 9 أصوات تحول اتحاد النقابات إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T) الذي انضوى يوم 13 ديسمبر 1946 بالجامعة العالمية النقابية (FSM) في حين لم يحظ ترشح الاتحاد العام التونسي للشغل بالقبول.

وتوتر الوضع في صلب الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي بين الأغلبية التي صادقت على قرار المؤتمر والأقلية الراضية والتي يتزعمها ألبير بوزنكي الاشتراكي، وآل الأمر إثر فوز تيار الأغلبية إلى انسحاب شق الأقلية الذي أسس يوم 23 فيفري 1947 كتلة النقابات المتحدة بتونس (Le Cartel des Syndicats fédérés de Tunisie)، وهكذا اقترن حلول سنة 1947 باتساع الشرخ النقابي الذي كان محل جدل في الأوساط الشيوعية والاشتراكية والنقابية، وفي هذه الأثناء توالى مقالات الاشتراكيين محملة الأحزاب الوطنية والحزب الشيوعي مسؤولية تفرقة الصف النقابي وتواطؤ الاتحاد العام التونسي للشغل مع هذه الأحزاب⁽²⁾، وأمام خطورة هذه الاتهامات، بادر فرحات حشاد بالرد على هذه المزاعم مبينا بالخصوص "أن الطبقة الشغيلة في كل بلدان العالم منظمة في إطار حركات نقابية قومية، وأن الحركة النقابية بتونس لم تأخذ هذه الخاصية إلا مع جامعة عموم العملة التونسيين

¹ – Tunis-Socialiste, 23 octobre 1946, L'avenir du syndicaliste en Tunisie, Jean Ferrer.

² – Tunis-Socialiste, 19 Février 1947 L'Unité syndicale par A. Duran-Angliviel.

Tunis-Socialiste, 24 Février 1947 Encore l'unité syndicale par A. Duran-Angliviel .

Tunis-Socialiste, 19 Février 1947 A propos d'unité syndicale par Elie Cohen-Hadria.

سنتي 1924-1926 وسنتي 1936-1938 ومنذ سنة 1944 مع النقابات المستقلة والاتحاد العام التونسي للشغل... وإذا نحن نمتنع من الدخول في الحسابات والألاعب السياسية فإننا كمواطنين أو منظمة لا يمكن أن لا نكثر بمصير بلدنا وهو ما يحصل في سائر بلدان العالم، فالوطني ليس بشرطه رجل سياسة...⁽¹⁾.

وتبين من خلال مسيرة حشاد النقابية طوال سنتي 1946 و 1947 وعيّه بخصوص الكفاح الاجتماعي في المستعمرات، ويرى أن التمييز العنصري بين الأهالي ومختلف الجاليات الأوربية يؤدي إلى تناقضات في مستوى الأجور وظروف العمل، وطبيعة المصالح التي تحددها السياسة الرأسمالية الاستعمارية المتبعة، فمعارضة الفدرالية الاشتراكية لمشروع حشاد الرامي إلى تكوين نقابة مستقلة بمساندة القوى الوطنية تفسّر بعوامل سياسية مرتبطة بتركيبية الناخبين والمنخرطين، إذ بيّنت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الإيالة التونسية إثر الحرب الإمبريالية الثانية، تراجعاً واضحاً للفدرالية الاشتراكية التي فقدت الجانب الأوفر من منخرطيها وبخاصة الموظفين منهم، نتيجة تعاطفهم مع الحزب الاستعماري⁽²⁾.

ولم يكن ذلك من باب الصدفة أن يختار حشاد ذكرى إمضاء معاهدة باردوا 12 ماي 1882 التي أقرّت انتصاب الحماية بتونس ليذكر مرة أخرى بجداية الكفاح الاجتماعي والقضية الوطنية وارتباطها الوثيق قائلاً: " (فكفاح الشغّالين لتحسين حالتهم الأدبية والمادية مرتبط أمتن الارتباط بمصالح البلاد العليا ، لأن ذلك التحسين يستوجب انقلاباً اجتماعياً لا يمكن أن نحصل عليه ما دامت البلاد تزرع تحت النظام الاستعماري)" ثم يؤكد حشاد مقولة عدم الفصل بين العمل النقابي والمشاكل السياسية، مستشهداً بما قامت به الكونفدرالية العامة للشغل من مقاومة وطنية أثناء فترة الاحتلال الألماني: .. ويقول في هذا " ولنا أدلة كثيرة من التاريخ النقابي تؤيد ذلك وليكفيينا موقف الكونفدرالية (CGT) بفرنسا في مقاومة

¹ - Tunis-Socialiste, 1^{er} mars 1947 A propos d'unité syndicale : l'UGTT nous écrit.

² - جريدة صوت العمل بتاريخ 16 ماي 1947، الحركة النقابية والقضية الوطنية، فرحات حشاد.

الألمان زمن احتلالهم لفرنسا ثم معارضتها للجنرال ديغول حينما أراد أن يحجّر عليها إعطاء رأيها في النظام الدستوري الجديد وفي أسلوب الانتخابات....⁽¹⁾.

ويمكن القول أن سنة 1947 كانت بمثابة سنة النضال من أجل الإثبات الشرعي والأممي لحقيقة تمثيلية الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى النقابي ، إذ كان عرضة لكل العراقيل والصراعات من أبرزها ماطلة الجامعة النقابية العالمية (FSM) ذات التوجه الشيوعي لقبول مطلب انخراطه، وكذا القمع الذي تعرض له إثر الاضراب العام يوم 5 أوت 1947 بصفاقس، وكذلك اتساع القطيعة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وكتلة النقابات المتحدة التابع للكونفدرالية العامة للشغل ذات التوجه الاشتراكي⁽²⁾، ولعل هذه الجبهة المناهضة لنشاط الاتحاد والمتكونة من أطراف مختلفة وفي بعض الأحيان من أضداد تشمل الإدارة الاستعمارية الفرنسية والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي ذو التوجه الشيوعي وكتلة النقابات المتحدة التابع للكونفدرالية العامة للشغل ذو التوجه الاشتراكي هي التي ستدعم اللحمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحركة الوطنية لمقاومة الاستعمار.

2- توافق الاتحاد العام التونسي للشغل مع التوجهات الوطنية يثير ارتباك الاشتراكية الفرنسية:

لقد كانت سنة 1948 بداية تصعيد التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة وانقسام الحركة النقابية العالمية ، مما انعكس على توجهات العمل النقابي ، إذ أجبر الاشتراكيون الفرنسيون على الخروج عن حيادهم الشكلي في خصوص الفصل بين العمل السياسي والنشاط النقابي وذلك بإعلان مساندتهم نقابة القوة العمالية (Force Ouvrière)⁽³⁾.

¹ - نفسه.

² - Férid (Bourguiba), Revanche du syndicalisme tunisien, *Journal la jeune Tunisie*, N°1,15juin1947.

³ - نقابة القوة العمالية (Force Ouvrière): وهي نقابة انفصلت في 29 ديسمبر 1947 من المكتب الفدرالي الموحد للكونفدرالية العامة للشغل ، ثم بادرت هذه المجموعة بتأسيس الكونفدرالية العامة للشغل-القوة العمالية (CGT-FO) يوم 13 أفريل 1948 وأصبحت كتلة النقابات الموحدة الاشتراكية بتونس فرعا لها. أنظر:

Tunisie-Socialiste, 11 mars 1948, Du congrès de l'union des syndicats de Tunisie .

وتوطدت الصلة بين الفدرالية الاشتراكية (SFIO) بتونس وحركة الكنفيدرالية العامة للشغل - القوة العمالية حيث ينشط عدد كبير من قيادي ومناضلي الفدرالية⁽¹⁾، ويفسر هذا التقارب بما أحدثته الحرب الباردة من تفاعلات في الوضع النقابي العالمي خلال سنتي 1949-1950 إثر تصدع الحركة النقابية العالمية، فبعد ترقُّب استمر ثلاث سنوات تمَّ قبول مطلب الاتحاد العام التونسي للشغل للانخراط في الجامعة النقابية العالمية (FSM) في 28 جانفي 1949 وتزامن هذا الحدث مع تأسيس الكنفيدرالية العالمية للنقابات الحرة (SISL)، إذ لم يلبث طويلا أن إستقال الاتحاد العام التونسي للشغل من الجامعة النقابية العالمية (FSM) في جويلية 1950 وانخرط في الكنفيدرالية العالمية للنقابات الحرة في مارس 1951، ونتيجة لذلك تدعم التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحر الدستوري الجديد الذي تركزت أسسه طوال سنة 1948⁽²⁾.

لقد وجد الاتحاد العام التونسي للشغل في ظرفية تأسيسه دعم لدى القوى الوطنية، وتبين لحشاد إثر التأسيس الموقف الاستعماري المناهض لمنظّمته وما سعى إليه الاشتراكيون والشبيوعيون من محاولات لإضعاف نشاطه وعرقلتها، هذه الجبهة المناهضة لنشاط الاتحاد العام التونسي للشغل جعلت حشاد يصدع برأيه ويحدد موقفه في الصحف الوطنية وأبرزها صحيفة "Mission" و الحرية، فقد نشر حشاد بجريدة "Mission" الاسبوعية الناطقة بالفرنسية من 1948 إلى 1952 ما يقارب 142 مقالا خصص الجانب الأوفر منها للدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة التونسية وما كانت تقاسيه من استغلال رأسمالي استعماري مندد بالتميز العنصري المهيمن على عقلية وموقف العامل الأوربي.

وبخاصة الفرنسي منه، مركزا على جدلية الارتباط بين الكفاح النقابي ونصرة القضية الوطنية⁽³⁾.

¹ - Tunisie-Socialiste, 29 mars 1948, Du congrès de l'union des syndicats de Tunisie .

² - عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، مصدر سابق، ص 218.

³ - أنظر على سبيل المثال:

Le mission, 3 Septembre 1948, L'UGTT et le deuil national, F . H

Le mission, 17 Novembre 1948, Un autre aspect de la souveraineté Tunisienne , F . H

وتوالى مبادرات حشاد لنصرة القضية الوطنية لا على المستوى المحلي فقط بل حتى على المستوى العالمي، وذلك بطرح مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها والقضاء على الاستعمار، فالكفاح النقابي عند فرحات حشاد أداة لتحرير الشعب وتخليصه من الاستعمار والاستغلال في تونس وبقية أنحاء العالم محذرا العامل الأوربي من مغبة الانسياق لدعاية الحزب الاستعماري ومخاطبا رئيسه أنطوان كولانا : " هؤلاء السادة غلطوك عندما أوهموك بأن تونس ليست ملكا للتونسيين بل للغزاة الفرنسيين وللتفوق الفرنسي وإذا أردت أن تصغي إليهم وتختار طريق الحقد فاعلم أيها الرفيق أنه ليس في أي نقطة من العالم قانونا يلزم بالضيافة الاجبارية وأنك ستتخلى تحت الضغط على اعتبار تونس وطنا ثانيا لك لأن ليس في الامكان أن يحتضنك وطنا وفي نفس الوقت تعلن الحرب ضد شعبه"⁽¹⁾.

هذا النداء جعل الفدرالية الاشتراكية ترد عليه بصرامة متهمة حشاد أنه تجاوز حدود العمل النقابي وأصبح من دعاة التعصب القومي قائلة: ((إني لم أياس بعد فإذا أردت أن تلقن درسا لمستشار الجمهورية - (الموظف أنطوان كولانا، رئيس الحزب الاستعماري) - وأن تبين أن لمواجهة قومية الأعراف المتطرفة، يمكن توظيف قومية التونسي، فإذا أردت ذلك فأنت على صواب ، لكن الآن وقد تحصلت على مبتغاك يجب التصرف دون أن تُخجل النقابيين، بلباقة تتماشى مع عبقريتك، تتماشى مع الزمن الذي لم يعد زمن العربة ولكن زمن المحرك النفاث، لا يمكن لك أن تطلب بغلاق أبواب الإدارة للأجراء الفرنسيين خصوصا إذا كانوا من مواليد الأرض التونسية يجب عليك قبولهم بصفتهم أعضاء من نفس العائلة))⁽²⁾.

وظهرت قطيعة الاتحاد العام مع النقابات الفرنسية في حقيقة الإضراب الذي شنه الموظفون الفرنسيون في بداية أفريل 1948 والذي حضي بمساندة الفدرالية الاشتراكية وساندته كافة النقابات، الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، الكنفيدالية العامة للشغل، القوة العمالية، والنقابات المسيحية في حين أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يشارك فيه، فظهر

¹ - Journal mission, 14 juillet 1950, A mon camarade Français en Tunisie , F . H

² - Fraternité, 28 juillet 1950, Réponse à Ferhat Hached , un salarié.

بصفة جلية تباين المصالح والمواقف بين الوطنيين من جهة ودعاة الاستعمار من جهة أخرى، ومما زاد في حنق الاشتراكيين نجاح سعي الاتحاد العام التونسي للشغل للحصول على مساندة الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (SISL) التي أبدت اهتماما متزايدا بالحركات النقابية في البلدان المستعمرة، وأصبح فرحات حشاد مصدر قلق للسلطة الاستعمارية بشمال افريقيا⁽¹⁾.

وكانت لمشاركات حشاد سواء كان ذلك في أشغال المؤتمر الثاني لـ الجامعة النقابية العالمية (FSM) في 29 جوان/12 جويلية 1949 بميلانو أو اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ببيروكسل ديسمبر 1951 وأشغال مؤتمر اتحاد النقابات الامريكية (A.F.L) سبتمبر 1951 ، الأثر البالغ في جهاز الدولة الاستعمارية ، وفي هذا الإطار عرّج حشاد في مقال له صدر بجريدة "Mission" على طبيعة العمل النقابي الذي تنتهجه " القوة العمالية ذات التوجه الاشتراكي ذاكرا بالخصوص ما يلي: " إن نقابة القوة العمالية لازالت عبر تهجماتها الإذاعية الأسبوعية وبلاغاتها النادرة في التنديد بالعمل النقابي المسيّس وفي المطالبة بإبعاد الحركة النقابية عن كل عمل سياسي، إن مجلسها الفدرالي القومي سقط كجثة هامة في برائن السياسة الاستعمارية ! وإن نقابة (F.O) لم تفعل إلا نقل صيغ الاستعمار البالية في خصوص دعايته المناقفة وأدبيته المغشوشة إلى الحقل النقابي، فهي تطرح نفس موضوع الانفصال، وتطلق نفس التعليمات ضد "الاقطاعية الأفروسطية" وتؤكد أنه لا يمكن القيام بأي مبادرة في الحقل الاجتماعي بدون الدولة الحامية... وتختتم بالصيغة المعتادة التي تحتم العيش معا مع تعويض "اتحاد لا تقصم عراه" بـ "اتحاد وثيق العرى"⁽²⁾.

ويؤكد حشاد أن الحركة النقابية هي حركة تحرير لا يمكن لها أن تقبل مثل هذه العقلية، عقلية التفوق التي تسيّر شركات الهيمنة الإمبريالية ، ومن واجب كل حركة نقابية

¹- Le mission, 15 juin 1951, Syndicalisme et Colonialisme I , F . H

² - Le mission, 3 Septembre 1948, L'UGTT et le deuil national, F . H

حرة أن تقاومها، وأن السبب الذي جعل الاتحاد العام التونسي للشغل يسحب انخراطه من الجامعة النقابية العالمية (FSM) راجع لكون أن هذه المنظمة أصبحت أداة دعاية فاعلة لا تولى أي عناية بالمصلحة العليا لعالم العمل، وبما أنها ابتعدت عن هدفها الحقيقي أصبح من الحتمي أن تتدنثر، والاتحاد العام التونسي للشغل لا يرضى في نظره أن يحاول هؤلاء الذين ضيعوا حق العمال أن يضيعوا تحت هيمنتهم الشعوب التي كان من المفروض مساعدتها على التحرر.. إن الاتحاد العام التونسي للشغل واثق في الاتجاه الثوري الذي يحرك نقابي العالم الحرّ والذين يدركون واجباتهم ومسؤولياتهم إزاء الحركات النقابية القومية في البلدان المستعمرة...⁽¹⁾.

هكذا أصبحت القطيعة كلية بين النقابي فرحات حشاد ودعاة العمل النقابي على النمط الاستعماري ومن ضمنهم صديقه القديم ألبار بوزنكي الذي تولى إدارة صحيفة " القوة العمالية" إلى غاية سنة 1950 واتضحت الصورة لنضال الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحمل مسؤولية الدفاع لا على حقوق الشغالين فقط، بل على كل التونسيين جاعلا قضية تحريرهم من رقة الاستعمار في الدرجة الأولى، فبقدر ما كانت الكونفدرالية العامة للشغل تنادي بحصر النضال على مستوى تحسين ظروف عمل العامل الأوربي و الحفاظ على امتيازاته في إطار الحماية، كان حشاد يناضل من أجل زوال نظام الحماية ، الشرط الاساسي لتحسين ظروف عمل العامل التونسي⁽²⁾، الأمر الذي جعل التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحر الدستوري الجديد في خصوص معارضة الشيوعية والسعي للحصول على مساندة الولايات المتحدة الامريكية يوطد بين الرأي العام الفرنسي بالإيالة والإدارة الاستعمارية ويأخذ منحى عدائيا ضد حشاد، الذي بدوره بفضل عمله الدعائي الذي حققه طوال زيارته للولايات المتحدة الامريكية من 4 -30 أبريل 1952 من كسب العالم الحر للقضية الوطنية⁽³⁾.

¹ - Le mission, 22 juin 1951, Syndicalisme et Colonialisme II, F. H

² - فرحات حشاد، الحركة النقابية والقضية الوطنية (2)، جريدة صوت العمل، بتاريخ 12 ماي 1948.

³ - Tunis-soir, 12 février 1952, Interview de Bourguiba.

ثالثاً- الأزمات التي اعترضت الاتحاد العام التونسي للشغل(1946-1952)

لقد حاولت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ التأسيس أن تبلور رؤى وتصورات من شأنها المساهمة في طرح بدائل عن الواقع المعيش خاصة في جانبه الاجتماعي والاقتصادي ، لكن هذه التصورات أثناء ممارستها واجهتها العديد من الأزمات منها ما كان اقتصاديا كأزمة 1946-1948 ومنها ما كان تحديا سياسيا كواجهة الإضرابات بقبضة حديدية ومنها ما كان أمنيا كموضوع الاغتيالات السياسية، وسنحاول في هذا المبحث التعرض للأزمة الاقتصادية خلال سنوات 1946-1948 ثم أزمة إضرابات 5 أوت 1947 وأخيرا أزمة اغتيال فرحات حشاد 1952.

1- الأزمة الاقتصادية (1946-1948) والاتحاد العام التونسي للشغل:

عرفت البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة فيما بين 1946-1948 أزمة اقتصادية حادة هي الموروث الطبيعي لتداخل مجمل عوامل تفاعلت فيها عبر المسار التاريخي الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد مع مجمل العناصر الهيكلية المؤدية ضرورة إلى تفاوت في تقسيم الثروات ، زيادة عن تبعات الحضور الاستعماري وما انجر عنه من وهن يخص شرائح اجتماعية، اثرت مجتمعة في تفكك البنى الاقتصادية التقليدية وضعف انصهار عناصرها أو انعدامه ضمن الدورة الاقتصادية⁽¹⁾ .

كما تأثر واقع البلاد خلال هذه الفترة بما أصابها إثر انتصاب جحافل الجيوش المتنازعة أثناء الحرب الإمبريالية الثانية من تدمير جانب هام من المؤسسات الاقتصادية وبعض التجهيزات الأساسية فضلا عن توقف النشاطات الزراعية بالأماكن التي دارت بها رحى الحرب وفرار الفلاحين والمزارعين على السواء ، كما أن اعتماد السلطة الاستعمارية سياسة التضخم المالي بغاية متابعة الحرب ثم بغاية مجابهة الأوضاع اثر انتهائها، قد وُلد كل ذلك أزمة كبيرة استفحل أمرها بفعل تتالي سنوات من الجفاف، بما يفيد محدودية سيطرة الانسان على الطبيعة من جهة وتداخل الأزمة الهيكلية بالأزمة الظرفية من جهة ثانية، مما أورث أوضاعا اجتماعية مفزعة عرفت أوجها خلال سنوات 1946-1948⁽²⁾.

¹ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 12 ماي 1948.

² - نفسه

ولا بد أن لا ننس أن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل قد تم في خضم هذه الأزمة بل وفي رحمها، فكان اهتمام الاتحاد بالجهات وبقاها بداية ضمن متابعة قيادته الدائمة للواقع اليومي للعمال، فقد كانت مؤتمرات الاتحادات الجهوية بالخصوص منبرا للتعريف بواقع الأزمة بالبلاد وبمظاهرها المجحفة التي يكون العمال بالفكر والساعد أول المتضررين منها على غرار ما حصل بالمؤتمر الأول بالاتحاد الجهوي بالقيروان⁽¹⁾، بل إن موضوع الأزمة خرج من دائرة الاتحادات الجهوية لكي يصبح محطة قارة ضمن كل الاجتماعات الدورية أو الاستثنائية داخل دورة الاتحاد، من ذلك ما خطب بشأنه "الطاهر بن سعيد" مندوب الاتحاد الجهوي بصفاقس في اجتماع شعبي حاشد بهذه المدينة حول أوضاع العمال وغيرهم ممن اضررت بهم الأزمة، وقد حضر الاجتماع شرائح اجتماعية مختلفة وقد أبرز الخطيب أمام الحشد صلة الاتحاد بالأزمة والأعمال التي يقوم بها بغاية التخفيف من وقعها وإزالة البؤس والبطالة عن هذا الشعب⁽²⁾.

وفعلا وقف الاتحاد موقفا حازما إزاء مسألة البطالة، فمنذ 1945 أولى اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب أهمية كبرى لهاته المسألة بتقريره السنوي، إذ كانت أولى طلباته ضمان شغل العمال لتفادي بطالتهم⁽³⁾، أما من الناحية العملية فإن الاتحاد قد نبه إلى أن السياسة الاقتصادية الخرقاء التي تتبعها السلطة من جهة وكذلك طرد العمال من المؤسسات لأسباب اقتصادية بسبب غلق المؤسسات ولأسباب نقابية بسبب الإضراب من جهة أخرى⁽⁴⁾، كل ذلك أدى إلى تعاظم جحافل البطالين ووقاflهم .

وأياً كان الأمر فإن مسألة بطالة الشغالين صارت من المحطات القارة في مداولات مؤتمرات الاتحاد والفروع الجهوية، شأن مؤتمر الاتحاد الجهوي بالقيروان على سبيل

¹ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 15 فيفري 1948.

² - جريدة صوت العمل، بتاريخ 9 ماي 1948.

³ - أنظر:

Kraiem ,op cit p179

⁴ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 01 جانفي 1948، لائحة المؤتمر الثاني للاتحاد.

المثال⁽¹⁾، وفي كل الحالات يلفت المؤتمرون أنظار الحكومة إلى الحالة التعيسة التي صارت تعيشها الطبقة العاملة من جراء البطالة التي انتشرت بصورة مهولة⁽²⁾، على أن مقترحات بناءة أيضا وحلول قدمتها القيادة زمن الازمة بغاية الحد من عسر حال البطالين وتخفيف وزر العاطلين من ضمن هذه المقترحات نذكر تقديم برنامج واسع النطاق للأشغال الكبرى للتخفيف من وطأة البطالة والمجاعة وربما امتصاص اليد العاملة العاطلة سواء منها المختصة أو البسيطة⁽³⁾.

كما جعل الاتحاد العام التونسي للشغل مسألتي الأجور والأسعار من المهام الأساسية زمن الأزمة لاكتساب دعاية ولتأطير منخرطيه ، وبغاية العمل فعليا على الحد من تدهور قدرة العمال الشرائية وغيرهم من المستخدمين، وربما تنبّهت قيادته إلى محاولة اجبار السلطة الاستعمارية على احترامه بصفته تنظيما نقابيا ، يمرّ لا محالة عبر التفاوض معها في هاتين المسألتين بالذات ، فجانبا من مصداقيته تلتصق بإيقاف الانطلاقة الجنونية للأسعار عبر اتخاذ اجراءات حازمة في الشأن من قبل السلطة والإدارات المسؤولة، والعمل في نفس الوقت على تحسين أجور الشغالين بما يفي بالحاجات الدنيا من ناحية، وبما يواءم وسلم الأسعار المنفلت.

ويقر هنا فرحات حشاد بداية أن مسألة الاسعار "مهزلة المهازل وكارثة الكوارث" في هذا الزمن أي زمن الأزمة⁽⁴⁾، إذ عرفت الأسعار طفرة كبرى خلال هذه السنوات نتيجة نقص المحاصيل من جهة وتفاعل عوامل متعددة أخرى معها ، مثل تعاظم الحاجة زمن سريان الحرب، ونقص التموين وصعوبته إثرها، فضلا عن اعتماد سياسة التضخم المالي التي أدت

¹ - نفسه، بتاريخ 15 فيفري 1948.

² - جريدة صوت العمل ، بتاريخ 16 أفريل 1948.

³ - Ben Hamida,op cit , p 263.

⁴ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 15 فيفري 1948.

إلى تضاعف عدد الأوراق المالية المتداولة سبعة مرات عما كانت عليه قبل الحرب⁽¹⁾، وقد أبانت عديد الدراسات حتى تلك الرسمية منها ، عملية انفلات الاسعار إلى درجة 512 سنة 1945 ، مقارنة بدرجة 100 سنة 1938 ، لكي يرتفع إلى درجة 766 سنة 1946 زيادة بنسبة 49.06 % ثم يصعد على درجة 1115 سنة 1947 بنسبة زيادة 45.5 % ليتربع عند مؤشر 1672 سنة 1948 بنسبة زيادة 50 %⁽²⁾.

وقد قام الاتحاد بحملة كبيرة ضد هذا الارتفاع في الاسعار واحتجت قيادته زمن الأزمة بطرق متعددة لدى الأوساط المسؤولة والإدارات على هذا الأمر وعلى صمتها وعدم اكتراثها⁽³⁾، كما ساهمت في تأسيس تكتلات ولجان لإيقاف هذا التيار أو الحد منه على الأقل على غرار مساهمتها في بعث لجنة للعمل ضد غلاء المعيشة ، والأکید أن تجنّد الاتحاد لإعلان حربه دون هوادة على الأسعار سنة 1948 خاصة عندما عرفت المواد الأساسية ارتفاعا في الاسعار إذ زيد فيما بين 1945 و 1949 في أثمان الزيت بـ 515 % وأسعار الصابون بـ 605 % والسميد بـ 610 %⁽⁴⁾.

ويقر قادة الاتحاد أن نسبة غلاء المعيشة قد تضاعفت فيما بين 1939 وحتى جويلية 1946 بأربعة عشر مرة على حين لم ترتفع أجور العمال خلال الفترة ذاتها سوى بسبع مرات لا غير⁽⁵⁾ ثم صار مؤشر الأسعار في أوت 1948 بـ 1630 مقارنة بمؤشر 100 سنة 1939 على حين آل مؤشر العامل الحقيقية إلى 108 ومؤشر أجره الميكانيكي إلى 80 مقارنة بمؤشر 100 المذكور سنة 1939⁽⁶⁾ وهذا ما يعني تدهور في القدرة الشرائية مما

¹ - الكراي القسنطيني، "الأوضاع السياسية عند دخول الحلفاء إلى تونس" : تقديم وتحقيق رسالة خير الله بن مصطفى(ماي - ديسمبر 1943) ، م. ت. م ، عدد 49-50 - جوان 1988.

² - Lepidi : L'economie... op, cit. p86

³ - جريدة الحرية بتاريخ 25 أكتوبر 1948 بعنوان " إلى العمل ضد سياسة العيث"

⁴ - Lepidi : L'economie... op, cit. p85

⁵ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 31 ماي 1947.

⁶ - Lepidi : L'economie... op, cit. p91

عسّر أوضاع الشغاليين وعموم التونسيين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، ولعل هذا ما جعل الاتحاد يتصدّر للدفاع عن مقدرة العمّال الشرائية، زمن هذه الأزمة بإلحاح أكبر. ويمكن القول، إن نضال العمال اليومي الذي أطّره الاتحاد من أجل تحسين القدرة الشرائية زمن الأزمة هو الذي أكسب تدريجيا هذا التنظيم مصداقية لدى شرائح شعبية من غير العمال ، فقد وقف الاتحاد العام مدعما البطالين لتخصيص منحة لهم ، وبساند عمال الحظائر رغبتا في إيفائهم حقهم، بل انبرت قيادة الاتحاد العام تدافع حتى على البعض من صغار مالكي وسائل الانتاج ومتوسّطهم من فلاحين وغيرهم، مما أكسبهم ثقة الطبقة العاملة وغيرها من الشرائح الاجتماعية الدنيا عبر تأطير النضال اليومي وعبر إحياء سنن الإغاثة والدعم⁽¹⁾.

ولقد أبانت المحطات النضالية للاتحاد صدق نضاله وسلامته من خلال ما كسبه الاتحاديون في خضم هذه الأزمة من ثقة منافسيهم النقابيين والسياسيين، ولعل ما يحسب لقيادة الاتحاد في المسألة النقابية زمن الأزمة، هو الابتعاد عن الاستهلاك السياسي والتحجر الايديولوجي المضر أحيانا بالمسألة النقابية والمؤثر على مصالح الشغاليين، فكم اختلف قادة الاتحاد العام مع النقابيين الشيوعيين وانفصلوا عنهم، في حين أنهم لم يرفضوا البتّة التنسيق معهم لإنجاز بعض التحركات المشتركة لفائدة الشغاليين عموما، وربما فكر آنذاك حشاد ورفاقه أيضا أن النضال العمالي المشترك قد يمكن من استخراج عديد العمال إلى حيز الاتحاد العام التونسي للشغل⁽²⁾.

في ذات الوقت لا بد أن نبرز أيضا الصلة الوثيقة التي أظهرها الاتحاديون خلال هذه الأزمة بين المسألة الاجتماعية والمسألة السياسية ، ذلك أن انكباب المنظمة الشغيلة التونسية على شواغل العمال والنظر في كيفية إيجاد الحلول لها وتحسين قدرة العمال الشرائية لم يغن المنظمة من ملامسة المسألة السياسية، ولعل ما يحسب لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل

¹ - جريدة صوت العمل، بتاريخ 15 فيفري 1948.

² - نفسه.

في هذا السياق زمن الأزمة حسن ربطها بين النضالين الاجتماعي والسياسي وقدرتها خاصة على تغليب هذا الجانب أو ذلك حسب الظروف والملابسات ، بل أن حشاد ورفاقه وإن بدؤوا بالتركيز على المسائل الاجتماعية ما انفكوا يعلنون تدريجيا أن نضالهم النقابي لا يمكن أن ينخرط إلا ضمن صراعهم ضد الاستعمار الذي وإن اختلفت أنواعه وتعددت ألوانه سيرفعون في وجهه السلاح الذي عرّفه فرحات حشاد في مقال له قائلًا: "سيرفعون العمال سلاح العدوان مهما كانت الصفة التي سيظهر عليها ومهما كانت الطرق المزيفة التي يحاول بها البقاء بين ظهرانيها"⁽¹⁾.

2- أحداث مدينة صفاقس يوم 5 أوت 1947 والاتحاد العام التونسي للشغل:

لقد حاول قادة الاتحاد تحقيق مطالبهم باستعمال وسيلة الإضراب، بغية تحسيس الرأي العام التونسي والأجنبي من جهة و الضغط على الأعراف والسلطة الاستعمارية من جهة ثانية، كما أن هذه الوسيلة تعتبر عنصرا جديدا وهاما في طرق نضال الاتحاد العام التونسي للشغل مقارنة مع النقابات الأخرى المستقلة وصار الإضراب متداولاً حتى أصبح يوصف بسلاح الطبقة العاملة الناجع للدفاع عن مصالحها الحيوية المادية والمعنوية⁽²⁾.

وكانت أولى الإضرابات بمدينة صفاقس يوم 28 جويلية 1946 ، رغم أن الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) لم تشارك فيه إلا أنه " كاد يكون شاملا " حسب ما ذكرت الجريدة المحلية " أخبار صفاقسية"⁽³⁾، وكان الهدف من هذا الإضراب الأول المحدود هو حضور ممثلي الاتحاد في اجتماع اللجنة الجهوية للأسعار، ولقد نظم الاتحاد فيما بعد تظاهرات تمثلت في عقد اجتماعات وتنظيم مسيرات يوم 18 أوت 1946 لم توافق عليها الإقامة العامة إلا في اللحظات الأخيرة ، وضمت هذه الاجتماعات حسب تقارير الشرطة " 500 عضو من بنزرت، و 2000 في تونس و 150 في سوسه و 3000 في صفاقس و 500

¹ - جريدة الحرية، بتاريخ 19 ديسمبر 1948.

² - التقرير الأدبي لمؤتمر الاتحاد سنة 1951، ص 7، النص الفرنسي. أنظر أرشيف الاتحاد علبة رقم 5424.

³ - جريدة أخبار صفاقسية، عدد 63 ، بتاريخ 29 جوان 1946.

في قابس ولكن لم تنظم المسيرات إلا في سوسه وصفاقس وتونس... واحتفظت المواضيع المطروقة في هذه الاجتماعات بطابعها النقابي"⁽¹⁾، وأفادت هذه التحركات الحركة العمالية التونسية كثيرا، فقد أكد حشاد أن مطالب الاتحاد منذ ذلك الوقت " صار يعتنى بها وبانت تدرس كما يجب وأصبح نوابنا يحضرون جميع اللجان والهيئات الرسمية التي تبحث في الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي تهم الطبقة العاملة"⁽²⁾.

وإثر مؤتمر الاستقلال (ليلة القدر) للتيارات الوطنية المنعقد يوم 23 أوت 1946 سُنت إضرابات مدة ثلاثة أيام احتجاجا على اعتقال القادة السياسيين، كما نظم الاتحاد لنفس السبب إضرابا عاما في 24 ساعة يوم 30 أوت 1946 بمعية الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) ويبدو أن هذا الإضراب لم يلق النجاح المطلوب، وربما يرجع سبب عدم نجاحه إلى الطابع السياسي الواضح، إذ اندرج هذا الإضراب في إطار النضال من أجل الحريات، ومهما يكن من أمر فإن الإضرابات التي حالفها النجاح سنة 1947 كانت تلك التي اندلعت من أجل مطالب مهنية.⁽³⁾

فقد قام عمال الملاحات يوم 14 فيفري بإضراب طالبوا فيه بحقهم في المنح العائلية على غرار نظرائهم في فرنسا، إذ كان القانون المطبق في تونس يعتبر عمال الملاحات عمال فلاحين، كما تحصل عمال بلديات صفاقس وسوسه بدورهم على عدة مطالب إثر قيامهم بإضراب في شهر ماي، وقام عمال " الشركة التونسية للنقل بالحافلات بالساحل " في شهر جوان بإضراب دام 15 يوما، وقبل انتهاء هذا الإضراب يوم 26 جوان دخل أعوان البنك في إضراب يوم 23 من نفس الشهر، وقررت نقابة الأعوان الإداريين للعدلية التونسية في جهتها يوم 27 جوان القيام بإضراب لمدة يومين (30 جوان و01 جويلية)، وقام بئحو التبغ يوم 1 أوت بإضراب انذاري بـ 24 ساعة من أجل التمتع بالعطلة السنوية⁽⁴⁾.

¹ - Casemajor, Op cit, p261

² - التقرير الأدبي لمؤتمر الاتحاد في جانفي 1947، ذكره سعيدان، المرجع السابق، ص 276

³ - Casemajor, Op cit, p261

⁴ - Casemajor, Op cit, p262

ولقد كانت سنة 1947 مليئة بالأحداث خاصة في صفاقس وتونس أما في العاصمة فقد قام الموظفون بإضراب يوم 21 فيفري وتبعهم في ذلك عمال ستوفيت (Stufit) ، وعمال مصنع الاسمنت (الخروبة) بالإضافة إلى الإضرابات التي ذكرناها من قبل ، كما قام عمال الإسمنت الاصطناعي بجبل الجلود بإضرابهم يوم 2 أوت وطالب هؤلاء جميعا بتعديل أجورهم (1).

وفي هذا الجو العام اجتمعت اللجنة العليا للاتحاد يوم 1 جوان 1947 وقررت مبدأ الإضراب في حالة عدم تلبية مطالب العمال المتمثلة في تحقيق الحد الأدنى الحيوي وتحسين الأجور في الفلاحة والحضائر في غضون شهر واستقبل المقيم العام جون مونس (Jean Mons)⁽²⁾ يوم 1 جوان لجنة يرأسها فرحات حشاد ، وصدرت في الرائد الرسمي يوم 20 جوان تشكيلة اللجنة المركزية لمراجعة الأجور وضمت ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الذي كان يحتكر تمثيل العمال في هذه اللجنة واجتمعت اللجنة مرتين يوم 3 ثم يوم 11 جويلية ولكن دون جدوى ، فطالب كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ومجمع النقابات الموحد⁽³⁾ بمقابلة المقيم العام الذي رفض هذا الطلب⁽⁴⁾ ولم يقع الإعلان عن نتائج التحكيم الحكومي إلا يوم 25 جويلية بدل 15 جويلية كما كان منتظرا، ولم يرض الاتحاد بهذه النتائج فأقر في نفس اليوم الإضراب العام ليوم 4 أوت بداية من منتصف الليل في صورة عدم نشر التحكيم الحكومي وعدم تلبية المطالب النقابية.

وبدأ تنفيذ الإضراب انطلاقا من يوم 4 أوت مع منتصف الليل وتلقت كل الاتحادات الجهوية والمحلية التابعة للاتحاد البرقية التي نصها كالتالي: " طبقا لأوامر سابقة، إضراب عام يبدأ هذا المساء الساعة صفر - نحدد - الهدوء-التمسك بالأعصاب أمام كل استفزازات⁽⁵⁾.

¹ - Mamet, Op cit, p179

² - جون مونس -Jean Mons: المقيم العام رقم ثمانية عشر بتونس تولى الإقامة العامة من 22 فيفري 1947 إلى 13 جوان 1950.

³ - نقابات فرنسية تعلن دائما انتمائها للكونفدرالية العامة للشغل (CGT).

⁴ -Mamet, Op cit, p180.

⁵ - نفسه، ص181.

شمل هذا الإضراب تقريبا كامل البلاد، ولم يتخلف عنه إلا القطاعات التي استثناها الاتحاد بنفسه وهي: "الموظفون والمخابز والسكك الحديدية" التي من المقرر أن تلتحق يوم 6 أوت على الساعة صفر⁽¹⁾، وشارك فعليا في الإضراب حسب مصادر الاتحاد " أكثر من 10.000 مضرب في كامل البلاد من عين دراهم إلى بن قردان⁽²⁾، ومدد الاتحاد في الإضراب إلى يوم 5 أوت فوعلت اصطدامات بين الجيش والمضربين أمام محطة القطار بصفاقس، وكانت الحافلة ثقيلة 29 من الموتى وأكثر من 15 جريحا وكان الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي ضمن المجاريح³.

واتخذت هذه الاصطدامات حجما كبيرا لم يسبق له مثيل، فاق حجم أحداث جبل الجلود التي وقعت يوم 3 أوت والتي تمخضت عن قتل أربعة عمال وجرح عامل، ويتجلى هذا الحجم الكبير في عدد المضربين، حيث تجمعوا بجانب المحطة وأمام ورشات صفاقس- قفصة ما بين 3000 و 4000 عامل⁽⁴⁾، كما يتجلى في حدة الصدام واندفاع المضربين الذين إتهمتهم الإقامة العامة بقذف القنابل اليدوية وقوارير ملتهبة ملاءى بالبنزين، وكذلك بقذف الحجارة⁽⁵⁾ وهي اتهامات يصعب تصديقها .

وتكمن أهمية هذه الإتهامات، في أن الاتحاد أراد من ورائها رفع التحدي الذي واجهته به السلطات الاستعمارية، وبالفعل فإن التحكيم الحكومي في شأن الأجور قد جعل الإضراب لا مناص منه نظرا " للزيادة الهائلة في الأجور وللطابع الاستفزازي الذي اتسم به، إذ نشر في نفس الوقت أمر يقضي بالزيادة في سعر الخبز⁽⁶⁾.

¹ - رسالة وجهها فرحات حشاد إلى المسعدي الكاتب العام المساعد ذكرها Finich مرجع سابق ص 65.

² - Finich، المرجع نفسه ، وورد نفس الرقم في اللائحة التي وافق عليها المجلس الأعلى للاتحاد يوم 10 أوت 1947، أرشيف الاتحاد

³ - Finich,OP cit, p66.

⁴ - Casemajor, Op cit, p276.

⁵ - بيان صادر عن الإقامة العامة أوردته جريدة " الأخبار صفاقسية " عدد 178 و179 بتاريخ 6 و9 أوت 1947.

⁶ - تصريح صحفي لفرحات حشاد في مجلة "ليلا ونهارا" بتاريخ 14 أوت 1947، ذكر ه Finich مرجع سابق ص 51.

كما أن الكاتب العام المساعد للحكومة ممثل السلطات الفرنسية، قد أبدى احتقارا شديدا تجاه الأهالي حيث عبّر عن اندهاشه من تدمير ممثليهم بينما تعتبر حاجياتهم قليلة جدا بالمقارنة مع حاجيات زملائهم الأوربيين ، كان ذلك في مقابلة له مع فرحات حشاد مرفوقا بالسيد "الطاهر البورصالي"⁽¹⁾ قبل الاضراب بعدة أيام⁽²⁾.

ورأى الاتحاد في هذا الموقف تحديا له وبذلك وجد نفسه مجبرا على تنفيذ الاضرابات، وطالب من مناضليه أن يتحلوا بالفطنة واليقظة رغم أن الظروف الاقتصادية تسمح بتنظيم تحرك ضخم، وبالفعل فقد تميزت هذه الظروف بتفاقم غلاء المعيشة إذ ترتفع الاسعار أكثر كل سنة بداية من شهر جويلية وفي شهر رمضان بالإضافة إلى انتشار البطالة نتيجة انتهاء الأشغال الفلاحية وغلق معاصر الزيت، وهي وضعية من شأنها تفجير الوضع نتيجة التناقض بين ما تدعوا اليه السلطات الاستعمارية وما تمارسه على أرض الواقع، وشارك في هذا الاضراب أيضا الحرفيون والتجار، فأصبح من المستحيل تجنب التجاوزات، فوقع الاعتداء في ذلك اليوم على كاهن صفاقس ونهبت حوانيت اليهود في المدينة العتيقة⁽³⁾.

اذن لم يعد الإضراب وسيلة للضغط الاقتصادي المحدود بل أصبح أداة تجعل العامل يقطع مع الحكم الاستعماري قطيعة تامة ، هذه القطيعة أدت بردة فعل قوية من طرف العمال وخاصة في مدينة صفاقس التي كانت نتيجتها أحداث دامية كما ذكرناها سابقا ، مما إضطر فرحات حشاد أن يدعو لعقد هيئة إدارية استثنائية بعد اتصاله بالوزير الأول، وأعلن

¹ - الطاهر البورصالي (1913-//): من العناصر القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل، ولد سنة 1913 بتونس، دخل يعمل بشركة الترامواي وتفرس بالعمل النقابي ضمن نقابة (CGT)، وانفصل بعد الحرب الإمبريالية الثانية لينظم إلى مشروع حشاد وساهم بصفته تلك في بعث الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أصبح عضو مكتبه التنفيذي من مؤتمر أفريل 1949 مكلفا بالنظام لداخلي، إضافة لنضاله النقابي كان البورصالي عضو الحزب الدستوري الجديد. أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص38.

² - شهادة شفاهية للبورصالي أوردها ، عبد السلام بن حميده ، مرجع سابق ج1، ص96.

³ - بن حميده، مرجع سابق، ص97.

عن نهاية الإضراب ، حتى يجنب الطبقة العاملة حربا حقيقية تشنها الحكومة ضدها⁽¹⁾، وأصبح يبحث عن مساندة الرأي الديمقراطي الغربي ، فطلب من مساعده المسعدي الذي كان موجودا في فرنسا في ذلك الوقت أن يهيئ الجو لاستقبال مبعوث أو إثنين قصد تسليط الضوء على حقيقة الأحداث التي أرادت الحكومة استغلالها للقضاء على الحركة النقابية⁽²⁾. وبالفعل لقد عرفت الحركة النقابية التونسية مرحلة المدّ خلال سنة 1946 وبداية 1947 ، ثم شهدت مرحلة تراجع خلال النصف الثاني من سنة 1947 وبداية سنة 1948 وقد أكدت معظم التقارير الواردة من المراقبات المدنية على هذا الفتور النقابي الوطني ونجد صدى ذلك في تقارير المراقبين المدنيين بكل من بنزرت ، مدنين ، صفاقس ، قابس، الكاف، قفصه ففي هذه المدن أصبح الاتحاد النقابي لعمّال القطر التونسي ذو النزعة الشيوعية مسيطرا على النشاط النقابي بالجهة خلال أواخر سنة 1947 وبداية سنة 1948⁽³⁾.

إن هذا التراجع يعود بالأساس إلى النكسة التي منيت بها الحركة النقابية التونسية إثر الأحداث الأليمة التي هزت مدينة صفاقس يوم 5 أوت 1947 عندما قرّر الاتحاد العام التونسي للشغل شنّ إضراب عام، وقد لخص القائد الأعلى للقوات المسلحة بتونس في تقريره لوزير الحرب الفرنسي هذا التراجع النقابي بقوله : " إن الاتحاد العام التونسي للشغل يعيش إلى الآن انعكاسات أحداث صفاقس حيث تراجع نشاطه ، فقد هدد عديد العمّال بصفاقس بالانسلاخ عن الاتّحاد إذا لم يقع إرجاع رفاقهم المطرودين إثر الأحداث والاستجابة إلى مطالبهم أما عمال الرصيف في العاصمة وحلق الوادي فقد كونوا نقابة موحّدة انضمت إلى

¹ - تصريح صحفي لفرحات حشاد في مجلة "ليلا ونهار"، مرجع سابق، ص 59

² - رسالة أوردها Finich ، مرجع سابق ، ص 66.

³ - أرشيف الإقامة العامة R897، الأرشيف 2771، تقرير المراقب المدني بقفصه إلى المقيم العام بتاريخ جانفي 1948 ، (م أ ت ح و).

الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي وعموما تراجع بشكل ملموس الحماس النقابي وتراجعت ثقة القواعد في قيادتهم⁽¹⁾.

إلا أن هذا التراجع كان ظرفيا ، إذ سرعان ما عاد الاتحاد العام لسالف نشاطه وبريقه بحكم ما وفّرتة ظرفية سنة 1948 من معطيات جديدة لعلّ أبرزها الفراغ السياسي الذي عاشته الساحة الوطنية وكذا طرح القضيتين المركزيتين وهما القضية المنصفية والقضية الفلسطينية⁽²⁾ اللتين شدتا انتباه التونسيين بمختلف فئاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية والأيدولوجية حيث اعتبرت القضية الفلسطينية والقضية المنصفية قضية مصيرية لمستقبل الأمة العربية عامة و مستقبل البلاد التونسية على وجه الخصوص⁽³⁾.

هكذا تبين أن ظرفية 1948 كانت بمثابة دعم مكانة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحول زعيمه في ظرف وجيز من قائد منظمة عمالية إلى زعيم شعب بأكمله، فخلال سنة 1948 تجاوز اشعاع شخصية حشاد إشعاع الزعماء الدستوريين⁽⁴⁾ ولعل هذه المكانة ارتبطت بمسعى الحزب الدستوري للخروج من عزلته عبر دعم نضالات الاتحاد العام التونسي للشغل وهذه المساندة كانت رهانا استراتيجيا للتواصل السياسي للحزب الجديد ، وقد أكد المراقب المدني بمنطقة جرجيس جنوب تونس على ذلك بقوله: " إن نشاط الحزب الجديد يكاد يندم ويحاول الوطنيون التمسك بالعمل النقابي للحفاظ على مكانتهم على

1 - أرشيف الإقامة العامة R 900 تقرير القائد الأعلى للقوات المسلحة "دوفال" (DUVAL) إلى وزير الحرب بتاريخ مارس 1948

2 - المقصود بالقضية المنصفية مسألة خلع المنصف باي وما لقيته من تعاطف شعبي أما القضية الفلسطينية فهي التي ظهرت خلال التقسيم الأممي في نوفمبر 1947 واندلعت الثورة الفلسطينية (الحرب العربية الاسرائيلية) خلال شهر ماي 1948 ، ذلك ما أكدته تقرير المقيم العام بقوله: "...تبقى مسألة العرش والقضية الفلسطينية إلى اليوم القضيتين الأساسيتين اللتين تشغل بال الأهالي " أنظر أرشيف الإقامة العامة ، R1077 تقرير جويلية 1948.

3 - سمير بكوش ، "صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها بين 1947-1948"، مجلة روافد، العدد 6 ، م أ ت ح و ، 2001، ص31.

4 - أنظر :

- Abdeslam Ben Hamida, Le syndicalisme Tunisien de la 2^{ème} Guerre mondiale à l'autonomie interne, Pub de l'Université de Tunis, Tunis, 1972.

الصعيد المحلي " (1)، وفي هذا المضمار لا يمكن الجزم أن تدعم العمل النقابي لا يعود فقط إلى تراجع دور أهم التشكيلات السياسية على الساحة الوطنية بل أيضا إلى عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد.

هكذا تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من بسط هيمنته على الساحة النقابية التونسية خلال سنة 1948 مستغلا بذلك الضعف السياسي الذي كان سائدا في تلك الفترة، ليتحول في ظرف وجيز إلى أهم قوة وطنية، لكن لم يضع آليات تمكنه من استقلاليته بل على النقيض من ذلك ساهمت توجهات اتحاد الشغل سنة 1949 وعبر تسبيق المطالب الوطنية على المطالب النقابية في شلّ فكرة استقلالية القرار النقابي، وهكذا ساهمت وطنية الاتحاد في اغتيال زعيمه وهي الأزمة الثالثة التي تعرض لها الاتحاد العام التونسي للشغل.

3- اغتيال فرحات حشاد وانعكاسه على الاتحاد العام التونسي للشغل (5 ديسمبر 1952):

عرفت البلاد التونسية منذ 18 جانفي 1952 تاريخ اعتقال الزعماء الوطنيين موجة من المقاومة العنيفة في المدن والأرياف غدّتها حملات القمع الاستعماري التي شملت كامل جهات البلاد واستهدفت الوطنيين بالزج بالآلاف منهم في السجون والمعتقلات وترعيب السكان وضرب الحصار عليهم، وفي الآن ذاته ارتقت معارضة الاستعماريين من الفرنسيين لكل إمكانية تحول في السياسة الاستعمارية الفرنسية نحو الاستجابة للمطالب الوطنية إلى درجة اعتماد الإرهاب (2)، الذي ذهب ضحيته من مارس إلى ديسمبر 1952 عديد الوطنيين في أكثر من خمسين عملية إرهابية كانت وراءها خاصة منظمة المتطرفين الاستعماريين "اليد الحمراء" (3).

¹ - أرشيف الإقامة العامة R 180 ، ص 707 من المراقب المدني بجرجيس إلى المقيم العام بتاريخ أبريل - ماي 1948.

² - Amira Alia Esseghir, Les groupements politiques Français de droite en Tunisie et la décolonisation (1954-1956) in Actes du IX colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie(1952-1964) ,pub de L'I.S.H.M.N, Tunis, 1999, pp, 205-236.

³ - منظمة اليد الحمراء (La main rouge): منظمة إرهابية معظم أعضائها من رجال البوليس الفرنسي والمستوطنين المتعصبين الفرنسيين مهمتها اعتقال واغتيال الوطنيين التونسيين، قام بتشكيلها المقيم العام الفرنسي بتونس " جان دوهويكلوك" بعد وصوله تونس مباشرة، للمزيد أنظر: مصطفى كريم، 1952: السنة الاخيرة من حياة حشاد: عمله الصمودي واغتياله ورد في : عملية ورهانات إزالة الاستعمار في تونس (1952-1964)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1999، ص 149. (بالفرنسية) وأيضاً أنظر/ عادل بن يوسف، "حول اغتيال الزعيم فرحات حشاد وكتاب " اليد الحمراء" ل أنطوان مألير"، مجلة روافد، م أ ت ح و ، العدد 15، سنة 2010. ص 131.

من بين هذه العمليات الارهابية كانت عملية اغتيال فرحات حشاد ، التي أجمعت العديد من الصحف على ظروف عملية الاغتيال والتي يمكن تلخيصها كما يلي : التقت سيارة بسيارة حشاد في الطريق الرابط بين رادس وزغوان وأطلقت عليه الرصاص ، امتطى القائد النقابي وكان مجروحا شاحنة ثم سيارة ثانية ، وعثر على جثته بعد بضع كيلومترات من وقوع الحادثة وذلك في نفس اليوم 5 ديسمبر وتحدثت " الأسبوعية الفرنسية " (L'Hebdo Français)، عن ثلاث فرضيات : الفرضية الأولى عملية انتقام بين اطراف من الحزب الدستوري الجديد، أما الفرضية الثانية تصفية حساب لصالح الحزب الشيوعي ، فيما ذهبت الفرضية الثالثة أنها عملية اغتيال قامت بها مجموعة من "منظمة الدفاع الذاتي"⁽¹⁾ الفرنسية⁽²⁾ .

وفي الواقع أن الفرضية الثالثة هي التي تبدو أقرب إلى الصحة ، فالرواية القائلة بأن راكبي السيارة ينتمون إلى كمندوس " اليد الحمراء " مقبولة من طرف مجموعة كبيرة من الصحف ، كما أن دراسة دوافع القتل تدعم الاحتمال الثالث ، وقد كتب صحفي له نفس القناعات الأيديولوجية التي تحملها مجموعة الدفاع الذاتي يقول : " إن الزعيم النقابي بالتحامه بالحزب الدستوري الجديد قد أعطى للحركة الثورية الدعامة الاساسية وهي الطبقات الشعبية...وقد برز حشاد منذ أن أسكت بورقيبة ومنذ أن كان صالح بن يوسف في حالة فرار بالخارج ، على المستوى الثوري أقوى منهما ، فهو الوحيد الذي بمقدوره شن الإضرابات وتحريك جماهير قادرة على عرقلة حياة الإيالة الاقتصادية و إفشال السلطة والتأثير على الخارج ببضعة تظاهرات جماهيرية"⁽³⁾ .

¹ - منظمة الدفاع الذاتي: هي منظمة فرنسية استعمارية مسلحة قامت بعمليات ارهابية، عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص112.

² - الجريدة الأسبوعية الفرنسية(L'hebdo Française)، العدد الأول، يوم 13 ديسمبر1952.

³ - كميل إيمارد ، فاجعة فرنسا بشمال افريقيا، مطبوعات أبناء أيمن الأربعة(4Fils Aymon)، باريس، فرنسا، 1958، ص 169.

ورفعت الاسبوعية الشمالية "باريس" في 28 نوفمبر 1952 نداء فيه دعوة صريحة للقتل جاء فيه: (اننا قدمنا لكم فرحات حشاد وبورقيبة على أنهما الجانبان الرئيسيان ... فيجب الضرب بقوة ، وما دمتم لا تقومون بهذا الفعل الرجولي ، هذا الفعل المنقذ، فإنكم بذلك لم تنجزوا واجبكم امام الله وستلحقكم لعنة دماء الأبرياء⁽¹⁾، وكان حشاد يعلم على الأقل منذ نوفمبر 1952 انه مهدد وقد كتب في رسالة بعثها إلى باريس يوم 29 نوفمبر يقول فيها: ((أن سياسة القمع تتطور وهناك أصداء تجعل المرء يتوقع أحداثا ذات أهمية، والاتحاد العام التونسي للشغل مستهدف بصفة خاصة، وفي الندوات الصحفية للإقامة العامة هناك حديث صريح عن إيقاف، وهناك حملة منظمة لتهيئة الرأي العام لأعمال قمعية جديدة، وقد تواصلت اغتيالات التونسيين وخاصة شخصيات "المجلس الأربعين"⁽²⁾ المستهدفين، وأن هؤلاء السادة التابعين للجندرية الاستعمارية يتحركون بطمأنينة وراحة بال ويجري الحديث عن خنق كل من بقي نابضا في هذا الشعب والاتحاد هو هدف هؤلاء الرجعيين الذين اعماهم غيظهم)).⁽³⁾

وبالفعل فإن مجموعات "الدفاع الذاتي" هي المسؤولة عن خمسين اعتداء تمت فيما بين 3 و5 مارس من سنة 1952 بالإيالة ضد مناضلي الحزب الدستوري الجديد أو ضد تونسيين متهمين بتعاطفهم مع هذا الحزب، وقد استهدفت ثمانية من هذه الاعتداءات مساكن أعضاء لجنة الأربعين التي استشارها الباي⁽⁴⁾، فكيف لا يمكن اتهام السلطات الاستعمارية الفرنسية أو على الأقل لا يمكن نفي مسؤولياتها في مستوى تكتنها إزاء التحقيق، وبالفعل فكم من جريمة اقترفتها مجموعة الدفاع الذاتي بقيت دون عقاب، ففي مقال كتبه لوزان في مجلة "الثورة البروليتارية" ذكر أن حوالي 37 محاولة اغتيال اقترفت ضد تونسيين فيما بين

¹ - نقلت في جريدة Observateur عدد 135 بتاريخ 11 ديسمبر 1952.

² - الأربعون شخصية التي استشارها الباي حول المشروع التونسي المقدم من طرفه من بينهم فرحات حشاد الذي كان من الراضين ، انظر بن حميدة، المرجع نفسه، ص 113.

³ - رسالة من فرحات حشاد إلى النوري البودالي الكاتب العام المساعد للاتحاد نشرتها صحيفة "فرونك تيرار" في 10 ديسمبر 1952 ثم نشرتها "الثورة البروليتارية"، عدد 370، فيفري 1953، ص 23.

⁴ - جريدة Observateur عدد 136 بتاريخ 18 ديسمبر 1952، ص 8.

غرة ماي وأواخر أكتوبر 1952 من بينها انفجار بمكاتب الاتحاد العام التونسي للشغل ببنزرت بقيت كلها دون عقاب⁽¹⁾.

وإذا تجاوزنا الجانب البوليسي أو الجانب القانوني يمكن أن ننقاد لوضع اغتيال حشاد في إطار السياسة القمعية التي انتهجتها السلطة الاستعمارية بتونس منذ جانفي 1952، وبالفعل فإن هذا العمل غير معزول إذ أن اغتيالات كثيرة دُبرت ضد التونسيين، إذ الاتحاد بدأ مستهدفا بصفة خاصة قبل اغتيال فرحات حشاد مما دفع قاداته منذ 1 مارس 1952 إلى ارسال نداء للتضامن العالمي بين العمال التابعين للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وعلى سبيل المثال هناك نداء أمضاه حشاد يشير إلى بعض من الحالات تبرز سياسة القمع هذه ضد العمال⁽²⁾ ففي:

- 30 أبريل إثر رجوع الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل من مهمة لدى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة والولايات المتحدة جُردَ من كل الوثائق التي كانت معه، كما حُجز منه جواز السفر ومنذ ذلك الحين لا يمكن له مغادرة البلاد التونسية، وبصفته عضو اللجنة التنفيذية للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ليس بإمكانه الذهاب إلى بروكسل.

- 1 ماي تحجير الاحتفالات بغرة ماي وذلك بقرار عسكري، وضرب العمال أمام النقابة بصفاقس.

- 9 ماي اقتحام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بصفاقس من قبل قوات عامة عسكرية ومن الشرطة أدى إل حمل تسعة عمال إلى المستشفى.

- 19 جوان اقتحمت قوات البوليس مقر الاتحاد بتونس وعنفت العمال وأوقفت 15 عاملا، وفي الخامسة صباحا من يوم الغد عادت الشرطة يتقدمها المحافظ وحجز كل الوثائق النقابية للاتحاد وأدواته، وقد تم هذا التفتيش الذي لا يستند إلى قانون في غياب أي مسؤول نقابي.

- 5 جويلية تاريخ انعقاد المجلس العام للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (السيزل)، حجرت السلطات الفرنسية على النواب التونسيين الذهاب إلى برلين لحضور اجتماعات هذا المجلس.

¹ - مجلة الثورة البروليتارية، إرهاب الدولة، العدد 369 (سلسلة جديدة عدد 68)، جانفي 1953، ص 3-6.

² - مجلة الثورة البروليتارية، المرجع السابق، ص 6.

- 28 جويلية صادرت السلط العسكرية عشر وثائق بعثت بها الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، تتصل بمؤتمرها بميلانو وقد تضمن القرار العسكري منع توزيع ونشر هذه الوثائق النقابية.

- 24 أوت ضرب عملة الرصيف المنضوين تحت الاتحاد اثر إضرابهم عن الساعات الإضافية لتحقيق مطالب مهنية، وقد حمل عشرة منهم إلى المستشفى من بين سبعين عاملا مجروح، كما أنه يوجد أكثر من خمسة وعشرون مسؤولا نقابيا بالمحتشدات والسجون⁽¹⁾.

وعلى أية حال، فإن الغموض الذي حام حول اغتيال فرحات حشاد، سمح بوجود علل لإيقاف قادة نقابيين آخرين ووطنيين تونسيين، وهذا ما يجعل الفرضية المقدمة حول المشاركة التونسية في الاغتيال بعيدة الاحتمال، أما فيما يخص المشاركة الشيوعية في العملية يبدو أن لا شيء يفسر مثل هذا الأمر لا الظروف المحلية ولا العالمية، بل العكس أن الحرب الباردة التي سيطرت على الظرف وكذلك المعاداة للشيوعيين تثبتان ان بعض الاوساط الاستعمارية كانت مهياة لاستغلال أي فرصة لاتهام الشيوعيين، الذين كانوا بالنسبة للكثيرين ارهابيين، ويمكن أيضا اعتبار إمكانية المشاركة التونسية متمثلة في عمل فردي قام به أعوان متعاملون مع السلطة الفرنسية⁽²⁾.

وهكذا يتجلى بوضوح اغتيال حشاد أنه يرمي إلى القضاء على الحركة النقابية الوطنية التونسية، وأن بفقدان الحركة النقابية التونسية لمؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل وقائده دون منازع أحدث فراغا من الصعب سدّه في فترة دقيقة من تاريخ تونس، إذ خلقت السنوات الست التي مضت على تأسيس الاتحاد تباينات استطاعت شخصية حشاد وحدها تجاوزها دون أن تمحى تماما وكانت هذه الخلافات بين العمال والموظفين، بين الدستوريين وغير الدستوريين بين المسيس وغير المسيس من النقابيين وكذلك بين أنصار الجامعة النقابية العالمية وأنصار الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة⁽³⁾.

¹- أرشيف الإقامة العامة المحفوظ بمركز الارشيف الدبلوماسي بنانت: صندوق 1504، ملف الحركة النقابية التونسية، وقد نقله Finich مرجع سابق ص ص 216-221.

²- Finich, OP cit,p221.

³- Idem, p222.

فعلى إثر اغتيال حشاد وقع الاختيار على محمود المسعدي⁽¹⁾ الكاتب العام المساعد لمدة 24 ساعة على رأس الاتحاد وهو أمر شديد الدلالة، لقد كان اختيار المسعدي مفروضا ذلك أن المؤهل الثاني "النوري البودالي" الكاتب المساعد الآخر كان قد أُجبر على البقاء بفرنسا حتى 1953⁽²⁾ ، وهكذا المعوّض لفرحات حشاد المنحدر من وسط عمالي ومن طبقة البورجوازية الصغيرة واصل الوطن القبلي لم يكن نقابيا فقط بل كان مناضل في صلب الحزب الدستوري الجديد، وبعد إيقاف المسعدي تحولت النيابة لمحمد كريم⁽³⁾ أصيل جزر قرقنة وكان يشغل بالاتحاد وله تجربة نقابية بالاتحاد الجهوي بصفاقس ثم بتونس.

¹ - محمود المسعدي(1911-2004): ولد محمود المسعدي بتازركة (ولاية نابل) في 28جانفي 1911 حفظ نصيب من القرآن على يد كتاب القرية، زاول دراسته الابتدائية بفرع الصادقية، وفي سنة 1926 واصل تعليمه الثانوي بالصادقية ومعهد كارنو وتعليمه العالي بالسربون التي تحصل منها على الإجازة في الآداب سنة 1936 وعلى التبريز سنة 1939، ودخل مجال العمل كأستاذ سنة 1936 ودرّس بمعهد كارنو ثم المعهد الصادقي ومعهد الدراسات العليا بتونس، انخرط في العمل السياسي ضمن الحزب الدستوري الجديد، والنضال النقابي في إطار نقابة التعليم وكان من سنة 1948 إلى 1952 كاتباً عاماً مساعداً للاتحاد العام التونسي للشغل وتولى أمانته العامة اثر اغتيال حشاد في ديسمبر 1952، وأبعده السلطات الاستعمارية بسبب نشاطه السياسي والنقابي إلى الجنوب التونسي في 6 ديسمبر 1952 وبقي في المنفى إلى ماي 1953، شارك سنة 1954 في المفاوضات التونسية الفرنسية التي افضت إلى الاستقلال الداخلي، وتبوء بعد الاستقلال عدة وظائف أهمها كتابة الدولة للتربية القومية والشباب والرياضة(1958-1968)، إضافة إلى نشاطه الفكري والأدبي، توفي سنة 2004. للمزيد أنظر/ بن الأصفر وآخرون، ج2، المرجع السابق، ص ص 270-274.

² - بن حميده ، الحركة النقابية الوطنية، مرجع سابق، ج2، ص 22.

³ - محمد كريم(1928-///): ولد بقرقنة في 20جانفي 1928 وقد واصل تعليمه حتى نهاية المرحلة الثانوية، ليدخل العمل بالمصالح البلدية بصفاقس، وقد ناضل لفترة قصيرة في صف "الشبيبة الشيوعية" بصفاقس سنة 1944، وكذلك في نقابة المستخدمين البلديين التي كان أحد قيادتها، ساهم إلى جانب الحبيب عاشور في تركيز النقابات المستقلة بالجنوب، ثم في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، واثر اعتقال الحبيب عاشور في أحداث 5 أوت 1947 عوضه على رأس الاتحاد الجهوي بصفاقس، وبعد نفي محمود المسعدي الأمين العام للاتحاد الشغل بعد اغتيال حشاد، أصبح محمد كريم بالتناوب مع البودالي على رأس الاتحاد حتى مؤتمره في جويلية 1954 الذي عينه كاتباً عاماً مساعداً، كما كان في الوقت ذاته مناضلاً بالحزب الدستوري الجديد، بعد الاستقلال تقلد العديد من المناصب على رأس المؤسسات القومية، وشغل وزيراً بين 1980 و1985 للشباب والرياضة ثم للنقل. أنظر/ عميرة ، المرجع السابق، ص 38.

وفي مؤتمر جويلية 1954 انتخب أحمد بن صالح⁽¹⁾ كاتباً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو شخصية لم تكن معروفة عن كثب في الأوساط النقابية التونسية، وخلال هذا المؤتمر برزت القيادة الجديدة بمعارضتها لانضمام الاتحاد للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (السيزل)، ومن المفارقات أن حشاد اقترح عليه منصباً بالكونفيدرالية ببروكسل عندما طلبت منه الكونفدرالية أن يبحث لها عن شخص يمكن تكليفه بكتابتها العربية ببروكسل⁽²⁾.

وقد تم تكليف أو اختيار أحمد بن صالح لهذه المهمة، إذ قضى ثلاث سنوات تدرب فيها على الاقتصاد أثناء عمله بإدارة الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وقد هياً هذا القائد النقابي الشاب نفسه لخلافة حشاد وذلك باتصاله بالمنظمات النقابية الاوربية المحكمة التنظيم، لكنه واجه معارضة من قبل ما يمكن أن ننتعه ببيروقراطية الاتحاد التقليدية التي يتسم نشاطها بالحرفية، ولا يمكن إلا أن نحصر ببساطة هذه المعارضة ضد أحمد بن

¹ - أحمد بن صالح(1926-///): ولد في 13جانفي 1926 بالمكثين زاول تعليمه بالصادقية وتحول لفرنسا للدراسة الجامعية، أصبح سنة 1945 رئيساً لشعبة الحزب الدستوري الجديد بباريس، عاد إلى تونس سنة 1948 اضطراراً قبل أن ينهي تعليمه العالي واشتغل استاذ بالتعليم الثانوي بمعهد سوسة وهو شخصية لم تكن معروفة عن كثب في الأوساط النقابية التونسية، حيث اكتسب تجربة النضال الاجتماعي والسياسي في صلب " جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين " وائر رجوعه إلى تونس ناضل في صلب جامعة الموظفين التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بسوسة فاكسب ثقة زملائه المدرسين، وتحمل بذلك مسؤولية نقابية على مستوى الجهة وأعجبت به قيادة الاتحاد الجهوي بسوسة، وقد سبق وأن قدمه محمد قباط أحد الذين كان حشاد يثق فيهم وهو الكاتب العام للجامعة الوطنية للأشغال العامة وعضو الهيئة الادارية إلى بعض أعضاء المكتب التنفيذي قبل مؤتمر 1951 ومن ضمنهم فرحات حشاد. وفي مؤتمر 1954 للاتحاد اختير كأمين عام للاتحاد، وقع انتخابه سنة 1956 عضو المجلس التأسيسي وفي أولى جلساته أنتخب نائباً أولاً لرئيس المجلس، وعين رئيس لجنة إعداد الدستور، كما كان كاتب دولة للصحة العمومية في أول حكومة شكلت في العهد الجمهوري جويلية 1957 ومنذ ذلك التاريخ وحتى عزله ومحاكمته في أواخر 1969 تحمل العديد من المناصب الوزارية أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص14. وأنظر أيضاً/ أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع حوار مارك نارفان، دار الكلمة للنشر، تونس، 1980، ص ص 39-40.

²- Finich, OP cit, p223.

صالح في إطار صراعات بين جناح المثقفين الثوريين الذي كان يمثله والجناح المحافظ كما صنف ذلك ورنر بلوم (Werner Plum)⁽¹⁾.

ولنفهم هذه المعارضة، يجب الانطلاق من لحظة تبديل القيادة بعد موت حشاد وعدم حصول أحمد بن صالح على اجماع كافة قيادة الاتحاد عليه ، إن هذا التبديل في القيادة ظهر بحكم أن الموظفين الذين كان دورهم منذ تأسيس الاتحاد هاما قد نما، فمنذ 1946 حيث مدوا الاتحاد بإطارات هامة " إذ كانوا وحدهم يملكون التكوين الضروري للمهام الإدارية التي يتطلبها التصرف في المنظمة النقابية⁽²⁾ ، ولقد استطاع حشاد في فترته أن يجسد وحدة العمال والموظفين المكتسبة في خضم نضالاتهم مما قلص من نفوذ الموظفين على الاتحاد، وهذه الخلافات برزت بعد ذهاب حشاد وانعكست على قيادة الاتحاد، إذ يوجد أطراف من جهات تختلف في تطورها الاقتصادي والاجتماعي كما أن هذه الأطراف لم تتلق نفس التكوين وليس لها نفس المنبت الاجتماعي.

فكان أحمد بن صالح لا يملك الشرعية التاريخية التي كان يتمتع بها مؤسس الاتحاد وبدا في نظر عدد من المناضلين الذين ضحوا إلى جانب حشاد وكأنه دخيل على المنظمة خاصة وأنه حديث عهد بالعمل النقابي، ومن بين هؤلاء المناضلين نذكر الحبيب عاشور الذي ساهم في تأسيس النقابات المستقلة بالجنوب وكذلك في تأسيس الاتحاد إلى جانب أنه كان رفيق حشاد منذ الصبأ، إلى جانب ذلك نذكر أن اعتقال عدد كبير من القادة النقابيين بين 1952 وجويلية 1954 جعلهم يفقدون طيلة هذه المدة اتصالهم بالقواعد العمالية مما

¹ - ورنار بلوم، النقابات بالمغرب ، باريس، 1962، ص 20 .

² - ارشيف الاتحاد العام التونسي للشغل وقد ذكر هذا Finich مرجع سابق، ص ص 220-221.

سهل الطريق أمام هيمنة الموظفين على الاتحاد كما أنه بالإمكان أن نذكر من بين القادة الأولين الطاهر البورصالي، وكذلك أحمد التليلي⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك كان عدد من رفاق حشاد القدامى يحظون بمساندة أبناء جهاتهم الأصلية مثل الصفاقسي عبد العزيز بوراوي التابع لجامعة الصحة العمومية، وكذلك "سالم الشفي"⁽²⁾ الذي كان يتمتع بمكانة لدى أعوان الجمارك أصيلي قرقنة ولعله كان الرجل الذي منحه حشاد ثقة كبيرة وقد كان أول من تم الاتصال به لتكوين نقابات الشمال المستقلة وتحمل مسؤولية أمين مال مساعد للاتحاد العام⁽³⁾.

ومنذ 1954 أطلق سراح عدد كبير من القادة النقابيين الذين أوقفوا سنة 1952 لكنهم لم يكن لهم دور في القيادة الجديدة نتيجة فقدانهم منذ مدة الاتصال بالجماهير، كما أفرج عن الحبيب عاشور الذي لم يعرف مثلاً ممارسة عمالية منذ إيقافه بتاريخ 5 أوت 1947 إثر

¹ - أحمد التليلي(1916-1967): ولد بقصر قفصة سنة 1916 ودرس بالمدرسة الصادقية بتونس بداية من سنة 1930 فصل من المدرسة لنشاطه السياسي، شغل خطة معلم بالقطار (قفصة) ثم موظفا (قابضا) بالبريد بالبريد بداية من سنة 1938، انخرط في الحزب الدستوري الجديد منذ 1937، كما انخرط في العمل النقابي ضمن نقابة الموظفين وكان من العناصر التي ساهمت إلى جانب حشاد في بعث النقابات المستقلة بجهة قفصة، ألقى عليه القبض في 13 فيفري 1952 لمشاركته في تنظيم المقاومة المسلحة بجهة قفصة ل يبقى سجيناً حتى 1954، في هذه السنة وقع انتخابه كاتباً عاماً مساعداً للاتحاد العام التونسي للشغل ونائب رئيس في منظمة (SISL)، تقلد منصب الأمانة العامة للاتحاد بعد ترقية أحمد بن صالح في ديسمبر 1956 وبقي في هذا المنصب حتى سنة 1963، انتهى به الأمر بعد الاستقلال معارضا لنظام بورقيبة مجرداً من كل مسؤولية، توفي بعد أشهر من الغربة بتونس في 29 جوان 1967. أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص17.

² - سالم الشفي: هو أصيل منطقة قرقنة كان يعمل بمصالح الديوانه وصديق لحشاد وساهم معه في بعث النقابات المستقلة بالشمال الذي تكون في 6 ماي 1945 وكان الشفي ضمن هيأته المسيرة كأمين مال مساعد، وفي المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل انتخب سالم الشفي عضو المكتب التنفيذي مكلف بالمراقبة، كان ضمن جماعة الحبيب عاشور التي انشقت لتبعث "الاتحاد التونسي للشغل"(UTT) في أكتوبر 1956 وضمن المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل عندما توحد في 29 جوان 1957. أنظر/ عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص27.

³ - Finich, OP cit, p 224.

صدر عليه حكم بخمس سنوات سجن و 10 سنوات حضر اقامة⁽¹⁾ ، ولم يكن بمقدور قيادة تواجه كل هذه الصعوبات أن تقرض نفسها على تحالف وطني واسع.

غير أن وجود هذا الصراع حول القيادة، لم يمنع من تصاعد النضال ضد الإمبريالية خاصة بعد اغتيال حشاد، وفي خضم هذا التصاعد جاءت مواقف الباي مساييرة لنفس الاتجاه غير أن الضغوط الفرنسية عليه أجبرته وبالتحديد في 20 ديسمبر 1952 أن يتنازل بإمضاء أمرا يدخل حيز التنفيذ "الإصلاحات البلدية" ، كما لا ننسى ان الباي رفض التوقيع على أمر آخر قدمته له الإقامة العامة يتعلق بـ " تمديد الاتفاق الذي يسمح للمجموعة المصرفية باستغلال السكك الحديدية التونسية لمدة خمسة عشر سنة ، وقد كانت مدة العقد قد انتهت منذ أشهر وتتكون المجموعة المصرفية المذكورة من شركات تستغل الفسفاط التونسي وبإمكانها نقل منتجاتها بأثمان منخفضة جدا⁽²⁾.

وقد وقف الاتحاد العام التونسي للشغل ضد هذا الاستحواذ منذ وقت طويل وطالب بعقد اتفاق جديد يسمح للخزينة التونسية الاستفادة من مرائب فعلية وملموسة، معتبرا في ذات الوقت أن رفض الباي التوقيع على الأمر المذكور له دلالة كبيرة على معارضته لبعض السياسة الاستعمارية⁽³⁾، وقد واصل الاتحاد اتخاذ مواقف جذرية خاصة ضد اصلاحات المقيم العام بيار فوازار (Pierre voizard)⁽⁴⁾ لسنة 1954 وقد نعتها الاتحاد العام التونسي للشغل في تصريح له اثر الإعلان عنها كما يلي : ((أنها مهزلة ديمقراطية بسبب طابع انتخاب البرلمان التونسي المقترح وطرقها، إلى جانب أن المجلسين المحتملين (التونسي

1 - أرشيف الإقامة العامة المحفوظ بمركز الارشيف الدبلوماسي بنانت: صندوق 1504، ملف الاتحاد العام التونسي للشغل و ذكره أيضا : Finich مرجع سابق ص 225.

2 - داينار قيران، "قرحات حشاد"، إفريقيا الشمالية وأمريكا (منبر الشعوب)، عدد1، مارس-أفريل 1953، ص ص 19، 22.

3 - أرشيف الإقامة العامة المحفوظ بمركز الارشيف الدبلوماسي بنانت: صندوق 1504، ملف الاتحاد العام التونسي للشغل

4 - المقيم العام بيار فوازار: تولى الإقامة العامة في تونس خلفا للمقيم العام " لجون دو هوتكلوك"، خلال المدة من 2 سبتمبر 1953 حتى 5 نوفمبر 1954.

والفرنسي) يذكران بالمجلس الكبير الفرنسي التونسي الذي رفضه الشعب التونسي بالإجماع ((⁽¹⁾.

إلا أن الاتحاد كان عاجزا عن ممارسة ضغوط ناجعة على الباي والسلطات الاستعمارية وقد تجلت الحركة الثورية أكثر تجذرا من الحركة النقابية ولم تعد الحركة الوطنية تحت قيادة الحركة النقابية وإنما أصبحت تحت قيادة الحزب الدستوري الجديد الذي كان يتفاوض مع السلطة الاستعمارية في مسألة الاستقلال التي أصبحت ممكنة التحقيق بعد خطاب رئيس وزراء فرنسا حينذاك "منديس فرانس" في جويلية 1954، إضافة إلى الاستقبال الذي حظي به بورقيبه في جوان 1955 أبررَ هذا الأخير كرمز للأمة التونسية⁽²⁾.

وخلاصة القول أن الحركة النقابية الوطنية التونسية جعلت منذ 1951 النضال من أجل الاستقلال الوطني في المقام الأول وقادت الشعب التونسي في نضاله ضد الإمبريالية الفرنسية، وضعت هذه القيادة باغتيال حشاد وبالقمع الاستعماري، وهكذا قوى نفوذ الموظفين والبيروقراطية النقابية في صلب الحركة بتغير القيادة وبموت مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل.

إن دور الحركة البرجوازية الصغيرة المتزايدة وعدم انسجام فلسفة هذه الطبقة مع المبادئ التي قامت عليها الحركة النقابية التونسية، جعلاً للاتحاد العام يقع تحت تأثير الحزب الدستوري الجديد الذي يسعى بدوره لقيادة الشعب التونسي بكل مكوناته، هذه الوضعية الجديدة للاتحاد يضاف إليها أسباب أخرى تخص القيادة الجديدة، ألزمته لربط علاقات متميزة مع الحزب الدستوري الجديد على حساب الأحزاب الأخرى، وهذا ما سيدفعنا إلى دراسة العلاقات بين الحركة النقابية الوطنية التونسية ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب السياسية في الفصل القادم.

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص25.

² - نفسه، ص26.

خلاصة الفصل:

منذ أن فرضت الحكومة الفرنسية بتونس بقيادة "فيشي" قرار حل النقابات بتاريخ 09 نوفمبر 1940، قابلها رد فعل متعدد الأوجه من طرف العمال التونسيين، تمثل في النشاط السري للحركة النقابية التونسية، مما أفرز نشاطا كبيرا خاصة بعد الحرب الامبريالية الثانية برز من خلاله اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب، واتحاد النقابات المستقلة بالشمال، زيادة على النشاط الاعلامي الكبير، فشكلت كل هذه النشاطات زخما ومخاضا أدى إلى ميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 20 جانفي 1946 فكان الاتحاد نتيجة طبيعية لكل التجارب التي عرفها العمال التونسيين وثمره لكل المجهودات التي سبقت ظهوره.

فكان انبعاث هذه المركزية النقابية انعطافا حاسما في الوعي الوطني العمالي، إذ استخلص فرحات حشاد وزملاؤه الدروس من التجارب السابقة، وكانت الفكرة الوطنية هي القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أيقن أن النشاط الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل ومتحد يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال.

وشكل الاتحاد منذ نشأته قوة تنظيمية وطنية حرة لها شروط الاستقلال عن الاتحادات العالمية والفرنسية والاعتماد على الذات، كما قامت هيكلته على أعلى هيئة ضمن هيكله القيادية وهو المؤتمر ثم المجلس الوطني فالمكتب التنفيذي فالاتحادات الجهوية والجامعات القومية، وتميز منذ البداية بالجدية في العمل وإخلاصه للقضية الوطنية عامة ولقضية الحركة العمالية التونسية خاصة، فكانت مبادئه واضحة وصريحة في التعبير ممثلة في الثورية والتنظيم والعمل والوطنية.

وبالرغم من هذه الاستقلالية للاتحاد إلا أن أهدافه منذ التأسيس كانت مشابهة لأهداف الحركة النقابية الفرنسية على الأقل في فترة التأسيس، غير أن أساليب نضاله مختلفة، إذ حاول قادة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ الوهلة الأولى تحقيق مطالبهم

بالاتصال المباشر بالمسؤولين الفرنسيين في أعلى مستوى إلى جانب استعمال الطرق التقليدية مثل الرسائل الموجهة للسلطات المعنية وتحرير العرائض والتقارير المفصلة، وتطورت الأساليب فيما بعد باستعمال الاضراب كوسيلة تحسيس للرأي العام التونسي والأجنبي بغرض الضغط على السلطات الاستعمارية.

فكانت سنة 1947 مليئة بمثل هذه الأحداث خاصة في صفاقس وتونس، منها إضراب 04 أوت الذي خلف صدمات عنيفة بين الجيش والمضربين أمام محطة القطار في صفاقس خلفت حصيلة ثقيلة من جرحى وقتلى أدت إلى اخماد حركة الاضرابات لفترة معينة، لتتجدد مع سنة 1949 بسلسلة من الاضرابات الضخمة والعنيفة فكانت بمثابة حرب اجتماعية حقيقية ضد السلطات الاستعمارية، مخلفة قتلى استشهدوا رميا بالرصاص وجرحى ومطرودين عن العمل، وتلاحقت بإضرابات أخرى سنتي 1950 و1951 لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية تميزت بالمطالب المهنية وبمشاركة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، كما كانت هناك اضرابات ذات أهداف سياسية انفرد بها الاتحاد العام التونسي للشغل كردة فعل على الاجابة السلبية للحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 على المذكرة التونسية التي تقدم بها الحزب الدستوري الجديد، فكان رد السلطات الاستعمارية بمهاجمة مقر الاتحاد وإيقاف عدد كبير من مناضليه.

من جهة أخرى، كان للاتحاد معركة ثانية تمثلت في مواجهة الاشتراكيين والشيوعيين من أجل التمثيل النقابي، رغم أن فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام التونسي قد تلقى تكوينه في صلب اتحاد النقابات (CGT) التابع للأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية، بداية هذه المعركة ترجع أصولها إلى المؤتمر الثامن عشر لاتحاد النقابات حين أجمع الاتحاد المحلي بصفاقس على ترشيح فرحات حشاد لعضوية الهيئة الادارية لهذا الاتحاد لكن قوبل هذا الإجماع بالرفض من الأغلبية الشيوعية المستحوذة على الاتحاد.

مثل هذا الحدث لفرحات حشاد ورفاقه البداية الأولى للتفكير في الاستقالة من اتحاد النقابات التابع لـ (CGT)، فشرعوا في تنظيم حملة دعائية ضد الهيمنة الشيوعية، يشاركهم

فيها الاشتراكيون بقيادة المناضل النقابي أبار بوزنكي، إذ في تلك الظروف لم تبد الفدرالية الاشتراكية (SFIO) بتونس معارضتها لاستقالة حشاد ورفاقه من اتحاد النقابات، لكن بعد أن لاحظت توسع هذا التوجه الاستقلالي لدى العمال التونسيين أبدت مخاوفها من ذلك وسعت لإقناع فرحات حشاد ورفاقه لوضع حد لتجربة اتحاد النقابات المستقلة والانخراط من جديد في اتحاد النقابات التابع لـ (CGT).

في هذه الأثناء بدأت السلطات الاستعمارية تسلك منهج الحذر والاحتياط من النجاحات التي حققها اتحاد النقابات المستقلة، فبدأت باحتوائها من خلال ما سعت له مع الجامعة النقابية العالمية (FSM) في تقريب وجهات النظر بين اتحاد النقابات المستقلة واتحاد النقابات التابع لـ (CGT)، لكن هذه المساعي باءت بالفشل مما أدى بتونس إلى اتحاد النقابات التابع لـ (CGT) الذي حول إلى اتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (USTT) هذا الخير عرف مشاكل داخلية ادت بانفصال الاشتراكيين الذين بدورهم أسسوا كتلة النقابات المتحدة بتونس، وهكذا اتسع الشرخ النقابي الذي كان محل جدل في الأوساط الشيوعية والاشتراكية والنقابية.

في ذات الوقت عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على اثبات شرعيته وتمثيله الأممي المستحق على المستوى النقابي، فما كان من الجامعة النقابية العالمية (FSM) إلا أن قبلت بانخراط الاتحاد العام التونسي للشغل في صفوفها بتاريخ 28 جويلية 1949 كعربون للتوافق الحاصل بين القوى النقابية في تونس، لكن هذا الانتماء لم يدم طويلا لتحدث القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية في جويلية 1951 وينظم الاتحاد للكونفدرالية العامة للنقابات الحرة (SISL) في مارس 1951، بعد أن حصل التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد العام التونسي للشغل مع الحزب الدستوري الجديد نظرا لتقارب وجهات النظر في مفهوم حركة التحرر الوطني.

وبالرغم من هذا التمثيل العالمي للاتحاد العام التونسي للشغل والتوافق الحاصل مع الحزب الدستوري فقد واجه الاتحاد أزمات أثرت عليه بداية بالأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد التونسية خلال الفترة (1946-1948)، ثم الملاحقات التي لقيها قادة الاتحاد جراء

حركة الإضرابات والاحتجاجات ضد السياسة الاستعمارية لتنتهي بأزمة الاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها مؤسس الاتحاد العام فرحات حشاد التي كان ورائها منظمة المتطرفين الاستعماريين (اليد الحمراء).

وما يمكن أن نصل إليه في آخر هذا الفصل هو أن الحركة النقابية التونسية في عهد فرحات حشاد ومنذ سنة 1951 جعلت النضال من أجل الاستقلال الوطني في المقام الأول وقادت الشعب التونسي في نضاله ضد الامبريالية الفرنسية، لكنها ضعفت باغتيال حشاد من جهة وبالقمع الاستعماري من جهة ثانية، مما سهل نفوذ النقابيين الموظفين والبيروقراطية النقابية في صلب قيادة الحركة النقابية التونسية .

الفصل الثالث

النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من

خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

أولاً - علاقات الاتحاد العام مع الأحزاب السياسية وأثرها على فكرة التحرر

1- علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الحزب الشيوعي التونسي

2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري القديم

3 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد.

4 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية)

ثانياً - علاقات الاتحاد بالنقابات التونسية الأخرى وتطور فكرة النضال النقابي المحلي

1- علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية العامة للشغل بتونس (C.G.T)

2 - علاقة الاتحاد العام بالاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T)

3 - علاقة الاتحاد العام مع كتلة النقابات المتحدة بتونس والقوى الشغيلة (FO-CSFT)

4 - علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.I.S.C)

ثالثاً: علاقة الاتحاد بالنقابات العالمية و بروز فكرة النضال النقابي العالمي لديه

1 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة النقابية العالمية (F.S.M)

2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L)

- خلاصة الفصل

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

إن الفكرة التي نشأ عليها الاتحاد العام التونسي للشغل هي فكرة الاستقلالية النقابية والعمالية التي اندمجت فيما بعد بالاستقلالية للوطن التونسي ككل وعليه أصبح الاتحاد قوة فاعلة في الصراع الذي عاشته تونس، وكان في مقدمة القوة الاجتماعية والسياسية الراضة للجمود والتخلف والطامحة إلى إقامة مجتمع تسوده الحرية والرفاه الاجتماعي، لذا خاض معركته الاستقلالية في الحصول على الحق النقابي وعارض بشدة المحاولات الرامية إلى تهميشه من سلطات الاحتلال الفرنسي، فشكل العمال مع الأدباء والمفكرين قوة وطنية واحدة⁽¹⁾، استطاعت أن تنسج فيما بينها علاقات وهي التي حرص عليها الاتحاد منذ تأسيسه على إقامة هذه العلاقات مع كل القوى التي تشارك في حركة التحرر الوطني، بل تجاوزت علاقات الاتحاد حتى مع القوى النقابية والسياسية التي تخالفه وسنحاول في هذا الفصل تتبع هذه العلاقات.

أولاً - علاقات الاتحاد العام مع الأحزاب السياسية وأثرها على فكرة التحرر:

لقد كتب حشاد منذ سنة 1944 مقال يوضح فيه استقلالية العمل النقابي قائلاً: ((إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كنفيدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه آخر غير الاتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر الذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض))⁽²⁾، إن هذا الرفض لتبعية أي حزب سياسي لا يفضي أبداً إلى غياب علاقات مع الأحزاب السياسية خاصة وأن النقابة تضم عمالاً من بينهم من كان منظماً سياسياً، وقد صرح فرحات حشاد في جوان 1948 في "المؤتمر العالمي ضد الامبريالية" المنعقد ببيوتو قائلاً: ((أني لا أمثل هنا أي حزب سياسي، إني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب))⁽³⁾، ويتبين من

¹ - عمر فروخ، وثبة المغرب، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1961، ص236.

² - بن حميدة، المصدر السابق، ج2، ص27.

³ - تقرير عن المؤتمر العالمي ضد الامبريالية، جريدة "المستقبل الاجتماعي"، عدد56، سنة 1948.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

هذا الخطاب أن هناك نية لإرساء علاقات مع كل الأحزاب دون استثناء ونحاول من خلال هذا المبحث أن نبين نوعية العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الأحزاب السياسية.

1- علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الحزب الشيوعي التونسي:

إن المتتبع للانقسام الحاصل داخل الكونفدرالية العامة للشغل الذي نتج عنه بعث النقابات الحرة عادة انتخاب أغلبية شيوعية في قيادة الاتحاد الاقليمي للكونفدرالية العامة للشغل، يستنتج من ذلك أن حشاد ونقابته ضد الشيوعية، ويبدو أن مثل هذا الاستنتاج فيه نوع من السطحية، لأن ما يدحض هذا الاستنتاج هو نضال حشاد في صلب الكونفدرالية العامة للشغل إلى جانب مناضلين شيوعيين من بينهم من كان يشغل مركز القيادة قبل مارس 1944.

إن القطيعة التي اتبعتها حشاد مع الكونفدرالية العامة للشغل في الفترة التي سيطر فيها الحزب الشيوعي التونسي⁽¹⁾ على القيادة النقابية، يمكن تفسيرها بأن حشاد بحكم معرفته بممارسة الاحتواء لدى الأحزاب الشيوعية التي تعمل على السيطرة من الداخل، اعتبر أن الاستراتيجية التي اتبعتها الحركة الشيوعية بعد الحرب والتي ستفرض على الحركة النقابية التونسية، تتضارب ومصالحة الطبقة الشغيلة التونسية، فلا يتعلق الأمر لديه بمعارضة جذرية للإيديولوجية الشيوعية، إن الإستراتيجية التي بدأت بها الأحزاب الشيوعية خلال الحرب الإمبريالية الثانية قد تركزت على التحالف مع الديمقراطية الغربية ضد الفاشية والنازية وهي لا تعير أهمية للتناقض الحاصل بين الشعوب المستعمرة بصفة عامة والشعب التونسي

¹ - الحزب الشيوعي التونسي: نشأ التنظيم الشيوعي بتونس إثر الحرب الإمبريالية الأولى في نوفمبر 1921، وظهر كما هو الشأن بالنسبة للحركة النقابية كامتداد للحركة العمالية الفرنسية في المستعمرة التونسية، فتكون الحزب في أوساط عمالية فرنسية ثم شملت عددا من العمال التونسيين المسلمين أمثال محمد بلحسين ومختار العياري وأحمد بن ميلاد، للمزيد انظر / الأقرش، المرجع السابق، ص ص 31، 37.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

بصفة خاصة من جهة والإمبريالية من جهة ثانية رغم ما يكتسبه هذا التناقض من طابع عدائي.

إن ما يعيبه حشاد على الشيوعيين التونسيين هو أخذهم بعين الاعتبار مصالح الغرب قبل كل شيء، وبالتالي مصالح الدولة الأم فرنسا قبل مصالح بلادهم الأصلية تونس، وذلك من خلال تصريحاتهم ففي جوان 1944 صرحت سكرتارية الحزب الشيوعي بتونس في نداء للشعب التونسي جاء فيه : ((أن المعركة التي نخوضها يجب ان تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتليرية عدو الإنسانية وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز أثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم نتخلص فيه من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم)).⁽¹⁾

كما أن انتقادات حشاد لا يرجع أساسا لمعاداة الشيوعية، بل إلى الطرح الذي يتبناه الحزب الشيوعي التونسي والذي يناقض الطرح الاستقلالي الوطني، إذ يدل ذلك ما ذهب إليه حسن السعداوي المناضل النقابي الشيوعي في نفس الفترة حين كتب: ((أن سياسة مجهود الحرب هذه مرتبطة بانتصار الحلفاء ولكن هل أن هذه السياسة مرتبطة بتونس التي يتوقف مستقبلها على الاستقلال الوطني ؟ ألا نجد في هذا الطرح تناقضا : مساعدة فرنسا في نضالها التحرري وتحرير تونس من الاحتلال الفرنسي))⁽²⁾، وما يؤكد ذهاب الحزب الشيوعي إلى هذا الطرح هو أن في الفترة التي كان فيها الاستقلال شعارا قادرا على تعبئة الجماهير التونسية، كان الحزب الشيوعي يشير على مناضليه ((أن الشيوعيين يرون أن المسألة في الظروف الحالية ليست مسألة استقلال ولكن تتمثل في استئصال مخلفات الفاشية

¹ - جريدة المستقبل الاجتماعي، العدد 13، السبت 10 جوان 1944.

² - جريدة المستقبل الاجتماعي، المرجع السابق.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

وسحق القوى الاجتماعية التي ولدتها وساندتها: الاحتكارات الاقتصادية وكبار المعمرين والإقطاعيين⁽¹⁾.

وإثر أحداث 5 أوت 1947، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كل العمال وكل الشعب التونسي وكل الوطنيين والديمقراطيين دعوتهم للوحدة وقد تضمنت تصريحات اللجنة المركزية اتهامات خطيرة ضد الاتحاد العام التونسي إذ أنها ((..رأت أن هناك مؤامرة دبرها أعداء شعبنا والتي خلق لها بعض القادة النقابيين الظرف المناسب بشنهم إضرابا عاما، الذي لم يقع تنفيذه في أغلب جهات البلاد، وإن نفذ ففي جهات محدودة فقد كان بضغوط مارسيتها عناصر أجنبية على الطبقة الشغيلة وبتواطؤ بعض المؤسسات والشركات))⁽²⁾، هذه المعادة للإضراب من طرف الشيوعيين جاءت من خلال معادة الطبقة الشغيلة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل لنداء الإضراب العام اللامحدود منذ 4 أوت .

لكن الأحداث التي وقعت بفرنسا في 5 ماي 1947 والتي تم فيها إزاحة الوزراء الشيوعيين من حكومة رمادي، جعلت الحزب الشيوعي يمر بمنعرج كبير كان له إنعكاسه على موقفه من المسألة الاستعمارية⁽³⁾، وقد شرح جدانوف⁽⁴⁾ ذلك في سبتمبر 1947 بمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد ببولونيا قائلا: ((ان أزمة النظام الاستعماري جعلت النظام الرأسمالي مهدد من الخلف وقد تخلى الشيوعيين عن استراتيجية التحالف السابقة واتجهوا إلى معادة السياسة الأمريكية والتي وصلت أوجها فيما بين سنوات 1950-1953 مما أدى بهم إلى معادة الاستعمار من جديد))⁽⁵⁾.

¹ - Journal « Le travailleur tunisien », N°6, 1946, p131.

² - بن حميدة، مصدر سابق، ج2، ص29.

³ - نفسه

⁴ - جدانوف (اندرية اليكساندروفيتش جدانوف): ولد في 26 فيفري 1896 بأكرانيا سياسي و مفكر ومنظرا ثقافيا بارزا في الاتحاد السوفياتي ممثلا عن الجناح الثقافي في الحزب الشيوعي، يعد من أشهر مفكري الحزب الشيوعي إبان الحقبة الستالينية، توفي في 31 أوت 1948 بموسكو. أنظر / الأقرش، المرجع السابق، ص58.

⁵ - جريدة "L'observateur" عدد 137 ، 11 جانفي 1953.

في هذا الوقت بالذات حدث تقارب في وجهات النظر بين الحزب الشيوعي والاتحاد العام التونسي للشغل من خلال مشاركة الاتحاد سنة 1948 في لجنة الحرية والسلام التونسية إلى جانب مناضلين شيوعيين ، وقبول انخراطه بالجامعة النقابية العالمية ذات الأغلبية الشيوعية، وألقى الكاتب العام المساعد للاتحاد "النوري البودالي" خطابا بالمؤتمر الدولي "لأنصار السلام" المنعقد بباريس من 20 إلى 25 أبريل 1949، وقد قال في هذا الخطاب الذي صفق له المناضلون الشيوعيون: ((أنا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادرا على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادرا على غزو اندونيسيا لولا اعتمادها على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكنها من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها، وتهديدات الحرب التي يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الإمبريالية التي كانت وما تزال عدونا الرئيسي))⁽¹⁾.

ويظهر أن التقاء الاتحاد العام في مستوى التحالف مع الشيوعيين يكاد يكون أنذاك كليا، فلقد زكى قادة الاتحاد كثيرا من قرارات الشيوعيين التي أصبحت فيما بعد محل انتقاد هؤلاء القادة أنفسهم، فحينما نتحدث عن لجنة الحرية والسلام التونسية نلاحظ أنها صادقت مجتمعة برئاسة النوري البودالي وبالإجماع على تقرير قدمته اللجنة العالمية لأنصار السلام الذي يدعو إلى طرد القادة اليوغسلافيين، وقد صوت "النوري البودالي" بنفسه باعتبار أنه عضو قار باللجنة على هذا الطرد دون تردد وذلك خلال دورة روما في أكتوبر 1949، كما تبنى فرحات حشاد ببوداست دون تحفظ البيان المندد بخيانة القادة اليوغسلافيين⁽²⁾، وكان

¹ - بلحسن خيارى، "ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية لمحبي الحرية"، الحركة النقابية العالمية، عدد7، جويلية 1950.

² - بلحسن خيارى، "في سبيل وحدة الطبقة العاملة التونسية والعالمية"، الحركة النقابية العالمية، عدد 7، جويلية 1950، ص ص 31،32.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

الموضوع الذي طرحه الحزب الشيوعي على أن الإمبريالية الأمريكية حلت محل الإمبريالية الفرنسية في المستعمرات ، رغم هذا فقد خاض الاتحاد نضالات مشتركة مع الحزب الشيوعي في بدايات سنة 1950⁽¹⁾.

وظهر ذلك من خلال رفض عمال الرصيف ببنزرت إفراغ حمولة اسلحة في 44 طائرة كانت تحملها الباخرة (Dixmude) والتي قد كانت قد سلمتها أمريكا لفرنسا في نطاق مساعدتها وإعادة تسليح الحلف الأطلسي ، لأن هذه الاستراتيجية كانت تتناقض مع استراتيجية العمال الذين يوالون بورقوية الذي كان بدوره يبحث عن سند أمريكي ضد الإمبريالية الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يبحث عن كسب ثقة فرنسا على اساس ضمان مصالح مشتركة⁽²⁾.

وانطلاقا من المعطى الأخير أبد الحبيب بورقوية استعداداه للمفاوضات مع فرنسا في ماي 1950، في هذه الأثناء كان يعمل على عزل الشيوعيين من الحزب الدستوري الجديد، فقد تم عزل الدكتور سليمان بن سليمان من الحزب وهو عضو الديوان السياسي للحزب ورئيس اللجنة التونسية للحرية والسلام، لأنه كان مناصرا للتحالف مع الحزب الشيوعي التونسي، كما تم في هذه الأثناء انسحاب ممثلي الحزب الدستوري من لجنة الحرية والسلام والذي لا يمكن بأي حال أن نربطه بانسحاب ممثلي الاتحاد العام من اللجنة المذكورة وكذلك انسحاب الاتحاد من الجامعة النقابية العالمية سنة 1950، لأن هذا الانسحاب له أسباب أخرى من ضمنها غياب المساندة الفعالة للاتحاد من هذه المنظمة⁽³⁾.

ومن جهة أخرى فالحزب الشيوعي في طرحه لمفهوم الاستقلال كان من الناحية النظرية، قريب من مفهوم الاتحاد العام التونسي للشغل للاستقلال ، فقد كان يفرق بين

¹ - بن حميدة، نفس المصدر، ج2، ص30.

² - جريدة الرسالة (Mission)، لسان حال الحزب الدستوري الجديد، ليوم 11 نوفمبر 1949.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ص31.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

استقلال يكون ثمرة المفاوضات مع الإمبرياليين وبين تحرر وطني فعلي واستقلال حقيقي ، استقلال يكتسب بنضال عال مثل ما تم بألبانيا الصغيرة أو في الصين الكبيرة ، فلم ينفك يردد أن الطريقة الوحيدة للتخلص من مخالب الاستعمار تتمثل في النضال الموحد بين كل الوطنيين والديمقراطيين والدستوريين والشيوعيين وغير المتحزبين وذلك على أرض الوطن، وهذا النضال لا يمكن أن يُفصلَ عن المعسكر العالمي للحرية والسلام ، فلدى القوى العريضة لهذا المعسكر وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي وقائده ستالين، يمكن أن يجد شعبنا السند الفعلي لقضيته العادلة التي لا يجدها بمراكز الإمبريالية بواشنطن أو بلندن أو بباريس⁽¹⁾.

ومع هذا لم ينجح الحزب الشيوعي في إبلاغ صوته لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل ولم تجد له آذانا صاغية بالرغم من أن الاتحاد السوفياتي يتمتع باحترام لدى مجموعة هامة من الرأي العام التونسي⁽²⁾.

وفي بداية سنة 1951 برزت حقيقة الشيوعيين من خلال ما كُتب على بعض الصحف فقد ذكر أحدهم قائلاً: ((حينما ذهبت إلى تونس أخيراً وهناك دهشت لملاحظتي أن العناصر الوطنية العربية بما فيها النقابيون، من لا يمكن أن يغريهم السراب الروسي، بعضهم لأنهم بورجوازيين والآخرين لأنهم يعرفون جيداً حقائق على النظام الروسي وكان الكل مناصرين للاتحاد السوفياتي والكل يعتبر أن المساعدة الروسية أصبحت لا غنى عنها لتحريرهم))⁽³⁾.

ولعل مثل هذا الوضع قد ساهم في جعل قادة الاتحاد يوجهون نقداً عنيفاً ضد الشيوعيين خلال الفترة الممتدة من أواسط سنة 1950 حتى نهاية 1951، فحتى هذه الفترة

¹ - محمد النافع، "ماهي المسألة التونسية؟"، دورية الديمقراطية الجديدة، عدد8، أوت 1950، ص ص 439،436.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ص32.

³ - مجلة بروليتاريا، العدد 349، مارس 1951، ص1.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

كانت الهجومات المسلحة ضد الشيوعية كأيدولوجية وخاصة من قبل حشاد نادرة إذ كان يعاب على الحزب الشيوعي أساسا استعماله للنقابة لغايات سياسية ، والأمر كثيرا ما كان يقف عند التهجيم على أنظمة الحكم الدكتاتورية بكل أشكالها دون تحديد، ولكن حشاد صرح في جويلية 1951 بقوله: ((إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظاهر إلى تحرير الشعوب وأقول جيدا في الظاهر لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة للكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي (Kominformiste) والشعب التونسي رغم أنه مستعمر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلى التحرر من رقبة الاستعمار، لا يمكن أن يقبل هذا "التحرر النموذجي" المستوحى من أيدولوجية ضيقة لا تعترف كليا بالحرية الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جد عزيزة وحيوية للإنسان))⁽¹⁾.

فعند القراءة والتمحيص لما كتبه حشاد في هذا الخطاب نستكشف مهاجمته لأهداف الشيوعية من هذه الأهداف ذكر الاستيلاء الجماعي على وسائل الإنتاج ، وفي خطابه بمؤتمر الجامعة الأمريكية بسان فرانسيسكو عن الشعوب الراضحة تحت الاستعمار يكتفي بقوله أنها: ((عرفت كيف تولي ظهرها للشيوعية التي تحاول استغلال البؤس في الطبقات الشعبية لغايات أنتم اعرف بها من غيركم))⁽²⁾، ففي هذا الخطاب تحدث عن الخطر الشيوعي كاستعمار فكري، ويريد من خلال ذلك تحريك السامعين وللتعبير على أن الإسلام وحده غير كاف لحماية الطبقة العاملة التونسية من الشيوعية، ومرة أخرى يستعمل حشاد معاداة الآخرين للشيوعية ولكنه يحترز من الطعن في الجانب الأيدولوجي باستثناء النقد المتصل بغياب الحرية في البلدان الشيوعية⁽³⁾.

¹ - فرحات حشاد، "الحركة النقابية بشمال افريقيا"، مجلة الندوة، العدد 12، بتاريخ 05 ديسمبر 1952.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص32.

³ - نفسه، ص33

وفيما يخص تعريف كلمة الحرية ذاتها يوضح حشاد قائلاً: ((أن الشعب التونسي يعتبر أن الشعب يكون حراً في تقرير مصيره وفي التصرف ديمقراطياً في شؤونه الخاصة عندما يتحصل دستورياً وفعالياً على حقه في تقرير مصيره، فهو يعتبر أن الشعب الإنجليزي شعب حر حتى وإن لم يختار الشيوعية، وكذلك الأمر بالنسبة للشعب السويسري والبلجيكي والسويدي والهولندي كلها شعوب حرة عندما اختارت ديمقراطياً نمط عيشها وانتخبت ممثليها وعينت حكوماتها المسؤولة أمام المجالس الدستورية، إن الشيوعية تدعي أن كل هذه الشعوب المذكورة ما زالت في حاجة إلى " تحرير " لوضعها في صف الأنظمة القائمة ببولونيا أو تشيكوسلوفاكيا، إن الشعب التونسي لا يريد الانعتاق من سيطرة استعمارية ليقع من جديد تحت نظام هيمنة من نوع آخر لذلك يبتعد عن الشيوعية الشوفينية وكذلك يتحصن من ممارسة قومية شوفينية))⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار هذا النقد الواضح للشيوعية مردّه لتأثير نقابيين ينتمون للحزب الدستوري الجديد، في هذا الإطار نذكر التقرير حول مشكلة القومية والتمثيل الشعبي الذي قدّمه "محمود المسعدي" نقابي وأحد القادة في الحزب الدستوري الجديد يُظهر العزم على التباين أيديولوجياً عن الشيوعية عموماً، نجد في هذا القسم يقول: ((فليست غايتنا افتكاك ما في يد الطبقة المحظوظة الآن حتى نحل محلها ونصبح نحن المحظوظين، وليست غايتنا تسليط دكتاتورية العملة على الأمة، بل غايتنا تسليط العدل بيننا وبين فريق من الناس لهم فوق ما لدينا، ونحن نرمي إلى امتلاكه منهم بل الخصومة بيننا وبين مبادئ النظام الرأسمالي الجائر نريد أن نعوضه بنظام قائم على العدل و المساواة في الحقوق بين الإنسان والإنسان وعلى تقدير الكفاءة والاستحقاق بمقدار العمل الصالح النافع المنتج وعلى أن قيمة كل إنسان ما عمل وما أفاء بعمله للمجتمع))⁽²⁾.

¹ - عبد الله، الحركة النقابية بتونس، ص ص ، 188، 189.

² - نفسه، ص 190.

فالظاهرة البالغة الدلالة تبين بأن النقابي المنتمي للحزب الدستوري الجديد كان لا يربط بين نقده للشيوعية بالرأسمالية، في حين أن قيادة الحزب اختارت علنا الكتلة الغربية، بينما الاتحاد العام التونسي للشغل انسلخ من الجامعة النقابية ومن اللجنة التونسية للحرية والسلام تماشيا مع نقده للشيوعية، لكن فشل المفاوضات الفرنسية التونسية المجسم في مذكرة 15 ديسمبر 1951 أفضى من جديد إلى تقارب بين الحركة النقابية الوطنية التونسية والحزب الشيوعي التونسي، تمثل هذا التقارب في مساندة كل من الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي والحزب الدستوري القديم والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الإضراب العام الذي شُنَّ لمدة ثلاث أيام 21-22-23 ديسمبر 1951، ولتدعيم هذا التقارب توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي لقيادة الحزب الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم يوم 25 ديسمبر مقترحة عليهما امكانية اتفاق على برنامج عمل أدنى وتحرك موحد يمكن اتخاذه لإنجاح هذا البرنامج⁽¹⁾.

كما تحققت وحدة نضالية حقيقية من خلال تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي والاتحاد العام التونسي للشغل بالرديف وأم العرايس والمكناسي وبأماكن أخرى، ومعا بعثوا ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الامم المتحدة⁽²⁾، في هذه الأثناء لم يظهر مبدأ رفض التعاون مع الشيوعيين إلا من بعض الأعضاء النقابيين المنتمين للحزب الدستوري الجديد، كما تبين ذلك في ما كُتب على إحدى صفحات الجرائد حيث كتب المبعوث الخاص لجريدة "L'observateur" يقول: ((يسعى القادة المعتدلون حاليا لحماية مناضليهم من العدوى الشيوعية))، ولقد صرح في هذا الإطار الهادي نويرة وكان الوحيد ممن لم يسجن من قادة الحزب في ذلك الوقت قائلا: ((أن فكرة تتعلق بوحدة العمل مع الشيوعيين مرفوضة، فلم تكن الحكومة الفرنسية تهدف من إيقافها لقادة الحزب الشيوعي وقادة حزينا في

¹ - محمد النافع، "اصلاحات بتونس؟" دورية الديمقراطية الجديدة، عدد12، فيفري 1952، ص ص 93 94 .

² - بول لونتان، " الحركة الوطنية بتونس الجذور والتاريخ"، كراسات عالمية، عدد35، أبريل 1952، ص59.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

نفس الوقت إلا للمس من مصداقينا أمام الرأي العام العالمي وسوف لن يغير ذلك من موقفنا⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا، أن العناصر القاعدية النقابية المنتمية للحزب الدستوري الجديد ضعف تحفظها على النضال إلى جانب الشيوعيين فقد قرب النضال بين منخرطي الاتحاد العام التونسي للشغل ومنخرطي الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، وبالفعل كان المناضلون النقابيون المنخرطون في الحزب الدستوري الجديد قد أبدوا استعدادا أكثر من غيرهم في مؤتمر الحزب المنعقد في جانفي 1952 لتبني خط سياسي جذري يتمثل في تصعيد كفاح لا هوادة فيه ضد الاستعمار الفرنسي وهم لا يستبعدون التحالف مع الشيوعيين إذا اقتضى الأمر ذلك، وعلى كل فالأمر الثابت في هذا المؤتمر هو فشل الجناح الأكثر اعتدالا والمعروف بنزعتة الغربية المعادية بشدة للشيوعية، وساهم الاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك بحكم نضاله المشترك مع شيوعي اتحاد عملة القطر التونسي في خلق تيار جبهوي ضد الإمبريالية، رغم أن حشاد لم ينفك أثناء مراسلته للسيرل بأن القمع يسلط على الوطنيين أكثر من الشيوعيين، ربما هذا التصريح يوضع في جانبه التكتيكي⁽²⁾.

كما أن التقارب في وجهات النظر بين الحزب الشيوعي والاتحاد العام حدث من جديد من خلال المواقف المساندة من الاتحاد السوفياتي لتقديم المسألة التونسية أمام الأمم المتحدة في أفريل 1952، مما أضعف صدى بيانات بعض الوطنيين المعادين للشيوعية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد امتنعت عن التصويت، إلا أن كل ذلك لم يدعم إمكانية التقارب مع بقية الأطراف السياسية والاجتماعية على الرغم من تقارب تصريحاتها واتفاقها في رفض إصلاحات المقيم العام "بيار فوزار - Pierre voizard"⁽³⁾ مارس 1954،

¹ - جريدة "L'observateur" عدد 93 بتاريخ 21 فيفري 1952.

² - بن حميده، مصدر سابق، ج2، ص34.

³ - بيار فوزار (Pierre voizard): تولى الإقامة العامة الفرنسية بتونس خلف للمقيم العام جون دو هوتكوك خلال المدة من 2 سبتمبر 1953 حتى 5 نوفمبر 1954.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

ومن خلال المواقف المتجذرة التي اتخذها الحزب الشيوعي مع حلفائه الظرفيين الحزب الدستوري القديم والاتحاد العام التونسي للشغل كاشفين بذلك عورات هذه الإصلاحات ومُعْوَينينها " بخدعة الاتفاقيات التونسية الفرنسية"⁽¹⁾.

لكن سرعان ما تباينت المواقف بحلول القيادة الجديدة للاتحاد الممثلة في "أحمد بن صالح" من خلال اتخاذها موقفا مستقلا ومغايرا لمواقف الأحزاب حيث رفضت المشاركة في وزارة التفاوض ولكنها عينت بعض المسؤولين ليكونوا خبراء في الوفد التفاوضي⁽²⁾ وقبلت من جهة أخرى الاتفاقية الفرنسية التونسية الموقعة في جوان 1955 إلا أنها لم تتخرج في تعرية كل نواقصها⁽³⁾، وأصبحت العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي مستعصية عمليا إذ لم يكن الاتحاد ينظر بعين الرضى منذ المنتصف الأول لسنة 1950 لمساهمة هذا الحزب في مد الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي بالمنخرطين.

وقد اكتفى الاتحاد في هذه الفترة بربط علاقات ظرفية وغير مباشرة مع الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي خاصة وأن القيادة النقابية للاتحاد العام أصبحت تتكون أساسا من مناضلين دستوريين جدد سوف يلتحقون بالجناح ذي النزعة الغربية والمعادي للشيوعية داخل الحزب الدستوري الجديد، بينما رفض الاتحاد من قَبْل الارتباط بأي حزب سياسي كان، فكيف وصل بالاتحاد إلى هذه الوضعية وكيف انحلت روابطه بالحزب الدستوري القديم ذلك ما سنحاول معرفته في العنصر الموالي.

¹ - محمد نافع، "خدعة الاتفاقيات التونسية الفرنسية"، دورية الديمقراطية الجديدة، عدد 16، بتاريخ جوان 1955، ص 349 .

² - عبد الله، الحركة النقابية بتونس، مرجع سابق، ص 191.

³ - نفسه، ص 194.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري القديم:

أ- تعريف بالحزب الدستوري القديم:

فبعد الحرب الإمبريالية الأولى كانت هناك عوامل داخلية وخارجية أثرت في إنضاج الوعي الوطني التونسي تمثلت هذه العوامل في مبادئ تحقيق المصير التي جاء بها ولسن أو ما يعرف بالمبادئ الولسنية⁽¹⁾ وكذا الثورة البلشفية وأحداث الدولة العثمانية ومعركة التحرر الوطني بمصر من خلال مبادرات الزعيم سعد زغلول⁽²⁾، وصولاً إلى الحرب الإمبريالية الثانية وأثرها على التونسيين والسياسة الاستعمارية الفرنسية الغاصبة للأرض التونسية⁽³⁾.

في هذه الظروف كان بعث الحركة الوطنية من جديد، انطلاقاً من تأسيس الحزب الحر الدستوري القديم سنة 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي⁽⁴⁾ ومجموعة من الوطنيين التونسيين، وتعود بوادر نشأة هذا الحزب إلى الاجتماعات العديدة التي أقيمت سنة 1919⁽⁵⁾ وأعلن عن الحزب في 14 مارس 1920، وهو تأكيد على تمسك حركة التحرر التونسي بفكرة الدستور كشرعية لنضالها وكفاحها ضد الاستعمار⁽⁶⁾.

¹ - جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص 1078. وينظر: صالح الخرفي، عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص 305، وكذلك إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكا، الرياض، 2000، ص 360.

² - عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم، تونس-الجزائر، 1998-1999 م، ص 82.

³ - جميل بيوض وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص 113.

⁴ - عبد العزيز الثعالبي (1874-1944): ولد في 5 سبتمبر 1876 وهو مفكر وسياسي تونسي ناضل ضد الاستعمار، وترأس الحزب الحر الدستوري القديم وسعى لعرض القضية التونسية في مؤتمر الصلح بباريس، عاد لتونس بعد تنقلات في الوطن العربي والعالم الإسلامي عام 1937، ثم اعتزل الحياة السياسية في أواخر أيام حياته وافته المنية في أول أكتوبر 1944. أنظر/ محمد بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص ص 458-463.

⁵ - يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين 1919-1934، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص 129. وأنظر أيضاً: حفيظ طبابي، "الحزب الدستوري القديم (1934-1938)"، (شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس)، تونس، السنة الجامعية 1984-1985، ص 65.

⁶ - جلال الورغي، "تقرير تونس: قراءة في التجربة الدستورية"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 جانفي 2014، ص 4. وينظر: يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2000، ص 7.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

وكانت مطالب ومبادئ الحزب الدستوري تقضي بإيقاظ تونس من نير العبودية وتكريس حقه في التحرر والمطالبة بنظام دستوري باعتبار أن تونس كان لها دستورا مُعلنًا منذ سنة 1861، وهو سر اختيار الحزب للتسمية بالدستور⁽¹⁾، وفي عام 1920 نشر الثعالبي كتابه الشهير "تونس الشهيدة" وفيه إدانة كاملة للاستعمار ودعوة لانتزاع الاستقلال والحريات الأساسية، وقد تعرض زعماء هذا الحزب إلى النفي والتشريد، كما قام الحزب بوضع برنامج يتلخص في ضرورة انشاء مجلس تشريعي ووافقوا على إشراك العناصر الأوروبية إلى جانب العناصر الوطنية، وحكومة مسؤولة أمامه وإنشاء جيش وطني، واستعادة الأراضي التي حصل عليها المستوطنون، وفتح الباب أمام التونسيين لجميع وظائف الدولة⁽²⁾.

وفي عام 1923 انسحب الثعالبي من الحزب فنقلت القيادة إلى "أحمد الصافي" و"صالح فرحات"⁽³⁾، ومع مرور الزمن تقوقع الحزب الدستوري، مما دفع بمجموعة من الشباب الوطني إلى الخروج عنه وتأسيس حزب جديد عام 1934⁽⁴⁾ ابتداء من هذا التاريخ ظلّ الحزب الدستوري القديم يعبر عن وجوده أحيانا بتأييد سياسة الباي ومعظم الأحيان مهاجمة سياسة الدستور الجديد، وبعد الاستقلال قاطع الحزب كل الانتخابات التي جرت وهاجم الاتجاه العلماني الذي انتهجه بورقيبة⁽⁵⁾

¹ - محمد السعيد عقيب، "الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956"، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص31.

² - عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص15، وينظر أيضا : أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، مج2، ج2، 2010 م، ص139.

³ - صالح فرحات(1890-1977): درس الحقوق وامتهن المحاماة، من الوجوه الدستورية البارزة، كان على رأس اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم في الأربعينيات من القرن العشرين. أنظر: الإرادة، العدد707، بتاريخ 9مارس1948.

⁴ - عبدالله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص218.

⁵ - الفاسي، مرجع سابق، ص75.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ب- علاقة الاتحاد بالحزب الدستوري القديم:

لقد عبر الحزب عن دعمه للاتحاد العام التونسي للشغل منذ نشأته وعلق عليه آمالا كبيرة بعد أن تم اختيار الشيخ الفاضل بن عاشور رئيسا شرفيا للاتحاد، كما أن الاتحاد وجد نفسه مدفوعا إلى التحالف مع شرائح البرجوازية التونسية التي رفعت شعار الاستقلال وجعلته مطلبها الأساسي لأن الحزب اختار وضع هذا المطلب الوطني في الصدارة وقد شرح أحد أعضاء حشاد ذلك قائلا: "أن العلاقات مع حزب سياسي طبيعية باعتبار أنه يمثل جماهير مدعوة لمقاومة الاستعمار"⁽¹⁾، لكن سرعان ما تغيرت العلاقة عند إلغاء منصب الرئيس من الاتحاد وكان هذا الأمر لا يروق لقادة الحزب القديم الذين كانوا يفضلون أن يكون رجلا منهم على قيادة المنظمة مثل الفاضل بن عاشور⁽²⁾.

هذه النزعة جعلت قادة الحزب الدستوري القديم بحكم تشبعهم بأيدولوجية تقليدية لا يحبذون عاملا على رأس منظمة علقوا عليها آمالا كثيرة، فبالطبع كانوا يفضلون أن يكون أحدهم على رأسها أو على الأقل واحدا قريبا منهم وعلى الأفضل أن يكون مثقفا تقليديا ، وقد دفع هذا بعض قادة الحزب إلى اقتراح الفاضل بن عاشور لكي يكون على رأس النقابة والأرجح أنهم قدموا قائمة اقترحوها لكي تكون بالمكتب التنفيذي للاتحاد أو إلى جانب فرحات حشاد⁽³⁾.

رغم هذا لم يمنع الحزب الدستوري القديم من الوقوف إلى جانب الاتحاد في كل المعارك التي خاضها ضد الاستعمار ، فكان له موقف اتجاه أحداث 5 أوت 1947، حيث انظم الحزب الدستوري القديم و الحزب الدستوري الجديد بعد مؤتمر الاستقلال إلى الإضراب الذي أعلنه الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن توطيد هذه العلاقة غداة 5 أوت كانت

¹ - بن حميدة، المصدر السابق، ج2، ص36.

² - واردة المنجي ، " علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد 1954-1957"، (شهادة كفاءة في البحث)، إشراف علي محجوبي، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1987، ص49.

³ - بن حميدة، المصدر نفسه، ج2، ص40.

بالنسبة للاتحاد من باب حماية النفس، حيث أنه كان المستهدف الوحيد من عملية القمع، فهو في حاجة ماسة إلى تحالف، وهكذا كانت مساندة حزبي الدستور ضرورية بالنسبة له، ففي هذه الأثناء قدم الحزب الدستوري القديم بيانا ممضى من طرف صالح فرحات الكاتب العام للجنة التنفيذية جاء فيه:

- أن إضراب الاتحاد الذي له مبرراته لا ينبغي أن يُتخذ كذريعة لضرب الحركة النقابية التونسية التي يجب أن تتطور في استقلالية تامة عوضا عن أن تذوب في التنظيمات المزدوجة ذات التأثيرات الأجنبية حيث يجد نفسه رهينة بين أيديها.

- أن ضرب الاتحاد يعني المس من الشخصية التونسية في الوقت الذي يتبجح فيه الاستعمار باحترامها.

- وأن ضرب الاتحاد يعني البحث عن منظمات نقابية منافسة لم تستطع كسب ثقة البروليتارية التونسية وبعبارة أخرى يعني ذلك دفع التونسيين إلى التخلي عن تنظيم أنفسهم ليقوا مشتتين تحت رحمة الرأسمالية الاستعمارية المستبدة

- إن الحزب الحر الدستوري التونسي سيناضل في كنف الهدوء والكرامة ضد مثل هذا النظام وسيشهرّ به من الآن فصاعدا أمام ضمير العالم المتحضر....⁽¹⁾.

لكن هذه العلاقة لم تدم طويلا و حُكم على نهايتها بحكم الطبيعة الاجتماعية للمنظمتين إلى جانب تطور الحزب الدستوري الجديد المنافس للحزب الدستوري القديم، وبالفعل بينما تتجه قيادة الحزب الدستوري القديم إلى البرجوازية التقليدية فقد أفرغت صفوفها لصالح الحزب الجديد، إذ شهد هذا الأخير نموا في انخراط البروليتاريا تحت تأثير الاتحاد بإيقاظه الوعي الوطني لدى العديد من العمال، ولم يبقى للحزب القديم من وزن في الحركة النقابية إلا في إطار جامعة الموظفين حيث يتقلد بعض مناضليه مراكز قيادية⁽²⁾.

¹ - مجلة "ثروة بروليتارية" عدد 306، أوت /سبتمبر 1947، ص ص ، 15-16.

² - بن حميدة، نفسه، ص41.

وهكذا صار الحزب الدستوري القديم يسير بخطى حثيثة نحو الاندثار حتى أصبحت صحيفة " الاستقلال " العلامة الوحيدة التي تدل على وجوده عشية الاستقلال ، فلم يعد لهذا وزنا سياسيا يمكن أن تستند إليه حركة نقابية في قوة الاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹⁾، فالانشقاق الذي أحدث من قبل مؤسسي الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 ، قد أثر على بنية الحزب الدستوري القديم وجعل الحزب الدستوري الجديد يستقطب الاهتمام وتعزز صفوفه تدريجيا حتى أصبح في طليعة القوة السياسية في تونس بُعيد الحرب الامبريالية الثانية⁽²⁾، فكيف تعامل الاتحاد العام التونسي للشغل مع القوى السياسية الصاعدة ؟

3 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد:

لقد لعب الحزب الدستوري الجديد دورا مهما في الحركة النقابية التونسية خاصة بعد تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، والسؤال المطروح الآن هو كيف كانت العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الدستوري الجديد؟

أ- تعريف بالحزب الدستوري الجديد:

لقد مرت الحركة الوطنية التونسية بالعديد من الأزمات منذ نشأت الحزب الحر الدستوري القديم والانشقاق الذي حدث سنة 1934، كان له تأثير بالغ على الحزب والحركة الوطنية عموما وأدى إلى خروج عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحزب وتأسيسهم الحزب الجديد " الديوان السياسي"⁽³⁾ وفي 02 مارس 1934 دعا المنشقون عن خلايا الحزب القديم إلى عقد مؤتمر عام بقصر الهلال⁽⁴⁾ أعلنوا فيه حل اللجنة التنفيذية القديمة، وانتخاب الديوان السياسي الجديد، وأنشأوا الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح رئيسه محمود الماطري

¹ - المنجي، المرجع السابق، ص 48 .

² - أحمد توفيق المدني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها - دراسة - منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 14.

³ - ثامر، مصدر سابق، ص ص 90-92، وينظر عبد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص 219.

⁴ - قصر هلال : هي مدينة تونسية تقع في منطقة الساحل وملحقة إداريا بولاية المنستير احتضنت هذه المدينة مؤتمر البحث أو ما يعرف تاريخيا بمؤتمر قصر هلال الذي أعلن خلاله على تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد . للمزيد أنظر : =

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

والحبيب بورقيبة كاتباً عاماً ثم رئيساً بعد مدة وجيزة⁽¹⁾، وكان هذا المؤتمر تكريماً لولادة هذا الحزب، ولم تنتظر السلطات الفرنسية طويلاً لتعتقل زعماء هذا الحزب وتبعدهم إلى الجنوب، حيث ظلوا هناك حتى وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا والإفراج عنهم عام 1936، وإثر أحداث أبريل 1938، أصدر أمر بحلّ الحزب وتوقيف صحفه عن الصدور، واعتقال زعمائه بتهمة التآمر ضد أمن الدولة، وفي عام 1945 لجأ بورقيبة إلى القاهرة حيث تابع حملته ضد الاستعمار الفرنسي⁽²⁾.

وفي عام 1948 أنتخب "صالح بن يوسف"⁽³⁾ أميناً عاماً للحزب الجديد مكان محمود المطري في غياب بورقيبة، وفي سنة 1950 شارك الحزب بشخص صالح بن يوسف في حكومة محمد شنيق التفاوضية من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي، وعندما فشلت المفاوضات اعتقلت السلطات الفرنسية أعضاء الحكومة وزعماء الحزب الجديد، وأثناء اعتقال زعماء الحزب وبعد توقيع اتفاقيات الاستقلال الذاتي جوان 1955، وقع صدام داخل الحزب وانتهى بعزل صالح بن يوسف، وفي مؤتمر صفاقس 1955 نشأ تيار منشق عرف

= إبراهيم عواد، حسن علي، خضير العبيدي، "الخلافات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937"، مجلة جامعة تكريت، جامعة تكريت، العراق، العدد 4، مج 23، مارس 2016، ص 45.

1 - غيلان سمير طه التكريتي، "الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13، العراق، جانفي 2012، وينظر صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6 مزيدة ومنقحة، مكتبة الأنجلوا، مصر، 1993، ص 332.

2 - شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر ليبيا تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، المكتب المصري للتوزيع، مصر، 2007، ص 423.

3 - صالح بن يوسف (1907-1961): ولد يوم 11 أكتوبر 1907 بمغراوة شرق جزيرة جربة، حفظ نصيباً من القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية في جامع حاضر باش، نال بامتياز الشهادة الابتدائية من مدرسة خير الدين بتونس سنة 1922، التحق بمعهد كارنو ونال منه شهادة البكالوريا سنة 1929، تحول بعدها إلى باريس سنة 1930 لمزاولة دروسه في كلية الحقوق بجامعة السربون، منذ وصوله باريس انضم إلى "جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا"، أسس شعبة دستورية بباريس سنة 1931، عاد لتونس سنة 1934 وفتح مكتباً للمحاماة بباقة سوقفة، التحق بعد الانشقاق بالحزب الدستور الجديد فناضل في صفوفه حتى نشب الخلاف بينه وبين بورقيبة حول المفاوضات مع فرنسا ورفضه الاستقلال الداخلي، وتطورت لتصبح نزاعاً مسلحاً بينهما خسر بعدها بن يوسف المعركة فرحل إلى القاهرة، وفي إحدى رحلاته العلاجية لألمانيا تم اغتياله بمدينة "فرنكفورت" يوم 12 أوت 1961. أنظر/ بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص 162 168.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

باسم الأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد وبعد الاستقلال استلم السلطة ليصبح الحزب الحاكم الوحيد⁽¹⁾.

ب- علاقة الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد:

تعود بداية العلاقة بين الاتحاد العام والحزب الدستوري الجديد إلى ما قبل الإعلان عن تأسيس الاتحاد سنة 1946، وتمثلت في محاولة احتواء هذه المنظمة حديثة النشأة وتوجيه نضالها، كما أن الاتحاد كان يود منذ البداية إرساء علاقات طيبة مع الحزب من خلال تواجد قادة نقابيين مثل الحبيب عاشور، كانوا ينتمون لهذا الحزب، وقد أكد مسؤول في الاتحاد ان مساعدات مالية قدمت للحزب عبر جامعة الموظفين⁽²⁾، ويروى بعضهم أن حشاد شجع بعض أعضاء الهيئة الإدارية بصفافس على الانخراط في الحزب الدستوري الجديد وهو ما يوحي لنا أن حشاد يمارس سياسة التسرب والعمل من داخل هذا الحزب قصد التأثير عليه⁽³⁾، من هذه الزاوية كان حشاد إلى حد ما سجين أيديولوجية هذه الطبقات، وتجدر الإشارة أن علاقة الاتحاد تبلورت تدريجيا وكان لها حدود، وقد شرح أحد المناضلين النقابيين بالاتحاد هذه الوضعية بالعبارات التالية: ((كنا نتواجد صلب هذا الحزب إلى جانب كبار الملاكين ونحن وإن ألتقينا معهم في الهدف الطويل المدى وهو النضال من أجل الاستقلال فقد كنا نمارس إلى جانب ذلك نضالا ثانيا من أجل الخبز جعلنا في صراع معهم))⁽⁴⁾.

ويذكر أن موظفو الدولة وعمالها في غالبيتهم متميزين بانتمائهم المزدوج للحزب وللنقابة، بينما كان العمال ذوي الكفاءات الدنيا مثل عمال النقل والسكك الحديدية وعمال

¹ -راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص ص 34-36.

² - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص37.

³ - Carle-Marques ,Le18Brumaire de Louis Bonaparte ,Ed. Sociales.Paris.1989, p54.

⁴ - بن حميدة، المرجع نفسه، ص38.

الرصيف غير متأثرين بالدعاية الدستورية، وما يؤكد هذه الفكرة هو التجاء الحزب الدستوري الجديد خلال الإضرابات إلى دعوة التجار والحرفيين للتضامن مع العمال⁽¹⁾، وكان التجار والحرفيون بحكم انتمائهم لطبقة البرجوازية الصغيرة أكثر علاقة بالحزب الدستوري القديم، وقد انعقدت اجتماعات قبيل 4 أوت 1947، لتحديد الإضراب بصفاقس حيث: ((نظم الحزب الدستوري الجديد أحدها كما نظم الاتحاد اجتماعا لهذا الغرض عارض فيه التجار في البداية مبدأ الإضراب ولم يقروه إلا اثر تهديد عمال الرصيف بنهب المتاجر، وإثر تدخل حشاد الذي بين أن العمال يناضلون لا من أجل الخبز فقط بل من أجل كرامة التونسيين كل التونسيين))⁽²⁾، وفي اجتماع الحزب الدستوري الجديد الذي انعقد بمحل خاص وقعت دعوة الفلاحين والتجار للتضامن مع العمال ولم يضم هذا الاجتماع عددا أكثر من عدد الذين حضروا اجتماع الاتحاد، وكان أغلب الحاضرين من العمال إلى جانب بعض الفلاحين والتجار⁽³⁾.

وتوطدت العلاقة بالحزب الدستوري الجديد بعد أحداث 5 أوت 1947 الدامية، إثر مشاركة الحزب الدستوري الجديد في الإضراب الذي أعلن عنه الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن توطيد هذه العلاقة غداة 5 أوت كانت بالنسبة للاتحاد، من باب حماية نفسه حيث أنه كان المستهدف الوحيد لعملية القمع، فهو في حاجة ماسة إلى تحالف، وهكذا كانت مساندة حزبي الدستور ضرورية بالنسبة له، وأعلن الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد غداة المجزرة ((أنا بصفقتنا وطنيين نندد بشدة بمحاولة خنق البروليتاري وبكل عمل يرمي إلى تركيعها للقوى الامبريالية كما نندد بالاستفزازات الرامية لخلق حالة دائمة من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح عدو شعبنا، الذي كان دوما يلجأ للطرق السلمية للدفاع عن حياته))⁽⁴⁾ وأصدر الديوان السياسي في نفس الوقت نداء للهدوء جاء فيه: ((قد قدم الشعب التونسي في مناسبات عديدة الدليل على نضجه وتمسكه بأصابه، وسيحافظ على هذا

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص38.

² - علي البلهوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العرب، القاهرة، 1954، ص ص 79-80.

³ - بن حميدة، المرجع نفسه، ص39.

⁴ - رسالة نقلها: Feniche, op cit, p 55-56.

المسلك لتمكين الطبقة الشغيلة من مواصلة إنجازها لقضيتها العادلة في كنف الهدوء وفي ضلال الاستقلالية⁽¹⁾.

وفي 08 أوت 1947 أصدر الديوان السياسي للحزب الجديد بيانا، وضح فيه تلك الأحداث واستتكر ما قامت به السلطات الاستعمارية من محاولات القمع والتضييق التي مارسها في حق قادة الاتحاد العام التونسي للشغل للقضاء على الطبقة الشغيلة التونسية، واتبع هذا البيان بالعديد من الاستتكرات من قادة الدستوريين منها رسالة الحبيب بورقيبة بتاريخ 09 أوت 1947 إلى فرحات حشاد أعرب فيها عن تأثره العميق بالاعتداءات التي جرت أحداثها في مدينة صفاقس، وذكر فيها مواساته لأهالي الضحايا ومؤازرة الجرحى⁽²⁾ فحظي الاتحاد العام بمساندة قوية من الحزب دلّت على متانة العلاقة بينهما، حيث قام الهادي نويرة أحد قادة الحزب الدستوري الجديد بالدفاع عن الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد بصفاقس الذي تم اعتقاله.

ومن الواضح أن قيادة الاتحاد ممثلة في فرحات حشاد كانت واعية بأن التحدي المفروض عليها ليس عاديا باعتبار أنها تتاضل من أجل تحسين ظروف العمال في بلد مُهيمن عليه، فلا مناص من تبني المطالب الوطنية، وتعتبر أن نضالها الاجتماعي مقترنا بالنضال الوطني السياسي⁽³⁾، بهذا المفهوم توطدت العلاقة بين الاتحاد العام و الحزب الدستوري الجديد خاصة خلال سنة 1948، إذ حضر محامون ينتمون للحزب الدستوري الجديد لمحاكمة نقابيي الاتحاد في شهر جانفي إثر إيقافهم بعد أحداث 5 أوت 1947 ومن بين هؤلاء المحامين نذكر: صالح بن يوسف، الهادي نويرة، محمد مقني، وكان المتهم الرئيسي الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي بصفاقس وهو أيضا ينتمي للحزب

¹ - خولة لعيرج وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية مقارنة (1881-1964)، تونس، 2008، ص 144.

² - سالم محمد بويحي، " تطور الحركة الوطنية العمالية في تونس (1929-1956)", (مذكرة لحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ)، إشراف رؤوف عباس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، 1983، ص 253.

³ - لعيرج وآخرون، المرجع السابق، ص 145.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

الدستوري، وهكذا يمكن القول أنه ليس هناك اختلاف بين قادة الاتحاد والقادة الدستوريين الجدد فيما يخص طبيعة التركيبة الاجتماعية وطبيعة المستوى الثقافي مما جعل الاتفاق بين القيادتين يظهر في مستوى التكتيك السياسي والتصورات الاقتصادية والاجتماعية (1).

وفي هذه السنة التي توطدت فيها العلاقات بين الاتحاد العام والحزب الدستوري الجديد كان بورقيبة غائبا عن تونس، فاحتل حشاد صدارة الحركة الوطنية، وقد اشتهر حشاد رمز الحركة النقابية الوطنية التونسية بالعديد من المقالات الصادرة بالأسبوعية "الرسالة" التي كان بنشاطها فريق من الدستوريين الجدد، إلا أن لقاء في مستوى القمة بين حشاد وبورقيبة لم يبدأ إلا في سنة 1948، ولقد تحدث بورقيبة عن الزعيم النقابي قائلاً: ((لم أراه لأول مرة إلا في أواخر سنة 1948 إثر رجوعي من مصر (2)، والتقينا من بعيد وبالصدفة في الاجتماعات الشعبية وفي جولات الدعاية، أو حينما كنت أستدعي أحيانا بمقر الاتحاد لإحياء بعض المناسبات، ولم أراه عن كثب إلا خلال إقامتي بأمريكا في شهر سبتمبر 1951 وقد عشنا وعملنا معا بسان فرانسيسكو خلال مؤتمر الجامعة الأمريكية للشغل ثم بواشنطن حيث ناقشنا وتدارسنا مشاكل حادة تكتيكية ودبلوماسية)) (3).

لقد كانت سنة 1949 فرصة لتمتين العلاقة بين الحزب والاتحاد، ففي هاته السنة وعند رجوع بورقيبة إلى تونس في 8 سبتمبر 1948، كان حشاد حاضرا في المطار رفقة وفد هام من ضمنه "الصحبي فرحات" (4) الكاتب العام لجامعة الموظفين، وغداة رجوع بورقيبة

¹ عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية.....، مرجع سابق، ج2، ص41.

² - أنظر لصورة فرحات حشاد وهو يستقبل الحبيب بورقيبة لأول مرة، قادمًا من مصر سنة 1948، في الملحق رقم 10.

³ - عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص41.

⁴ - فرحات الصحبي (1902-1963): ولد بقابس في 02 فيفري 1902 درس بالمدرسة الابتدائية بشنتي وتحصل على شهادة ختم الدروس منها ثم التحق بالزيتونة فمدرسة ترشيح المعلمين سنة 1918، بدأ التدريس كمعلم سنة 1923، ناضل منذ العشرينيات في الحركة الدستورية، ثم بنقابة معلمي اللغة العربية التي أصبحت سنة 1945 "النقابة التونسية للتعليم العمومي"، كما كان عضو المكتب التنفيذي للفدرالية العامة للموظفين التونسيين منذ مؤتمرها الثاني، ساهم بعد الحرب الإمبريالية في تأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالشمال، كان أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد العام التونسي للشغل في تنسيق مع فرحات حشاد، إذ انتخب عضو مكتبه التنفيذي ككاتب عام مساعد، ونظرا لانتمائه للحزب الدستوري القديم، فقد همّش داخل الأوساط القيادية حيث لم يقع تجديد انتخابه ضمن المركزية النقابية في مؤتمرها في ديسمبر 1948، انتخب سنة 1955 عضو المكتب التنفيذي للحزب الدستوري القديم، كان من المصطفين لجانب صالح بن يوسف عل حساب بورقيبة، تم إيقافه وقدم للمحاكمة بتهمة الانقلاب على بورقيبة وحكم عليه بعامين سجنا حيث توفي بالسجن في 25 أكتوبر 1963. للمزيد أنظر: عميرة، المرجع السابق، ص33-34.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

كان وفد الاتحاد من بين الوفود الهامة التي استقبلها وقد تضمن هذا الوفد ممثلين عن الاتحادات الجهوية وعن جامعة الموظفين وعن جامعة التعليم⁽¹⁾. وكان التفاهم تاما بين الحزب الدستوري والاتحاد العام، إذ خصصت صحيفتا "الرسالة" الناطقة بالفرنسية، و"الحرية" الناطقة بالعربية كل أسبوع صفحة نقابية وفتحتا المجال لنشر مقالات مناضلي الاتحاد، هذه المقالات ندد فيها فرحات حشاد بالاستعمار والإمبريالية والتي تساءل فيها عن مستقبل العمل النقابي في غياب الضمانات الأساسية للحريات، كما برزت العلاقة عندما استجاب الاتحاد العام لرغبة الحزب الجديد في تكوين تحالف مع الشيوعيين من خلال تكوين " اللجنة التونسية للدفاع عن الحرية والسلام"، لكن سرعان ما عارض بورقيبة مثل هذا التعاون مع الشيوعيين ذي الأهداف المحدودة لتعارضه مع خطه وإمكانية استغلال فرنسا ذلك باتهام الوطنيين بموالاتة الاتحاد السوفياتي، وهذا ما لا يرغب فيه الحبيب بورقيبة⁽²⁾.

فما كان من قادة الحزب الدستوري الجديد إلا اتخاذ مواقف معادية للشيوعية ، في حين أن الاتحاد العام وقيادته ترددوا في قطع العلاقات مع الشيوعيين ، وذلك ما لمسناه من خلال تكليف مؤتمر الاتحاد العام في أبريل 1949 هيئات المركزية التنفيذية باتخاذ إجراءات لتهيئة مناخ ملائم للمهمة الكبرى لتوحيد الطبقة العاملة التونسية⁽³⁾، غير أنه وفي جويلية 1950 قبل اثني عشر يوم من انعقاد المجلس الوطني للاتحاد وفي ليلة 27 من رمضان صرح السيد صالح بن يوسف قائلا: ((إن الحزب الدستوري الجديد بعد أن وقف موقف الحياد من الكتلتين غير موقفه فأصبح يميل أكثر إلى الكتلة الغربية ثم أضاف ويبدو أن

¹ - جريدة الرسالة بتاريخ 16 سبتمبر 1949.

² - لعبيراج وآخرون، المرجع نفسه، ص 146.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ج 2، ص 42.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

منظمتنا الوطنية والاجتماعية مثل الاتحاد العام الذي يمثله صديقنا فرحات حشاد قد اتخذت نفس موقف حزينا⁽¹⁾.

ولقد أكد فرحات حشاد في مقال صدر له سنة 1949، على تزايد ارتباط النضال النقابي بالنضال الوطني الذي تخوضه الشعوب ضد محاولات الاستعباد الاقتصادي والسياسي، وقد تبين لفرحات حشاد منذ تأسيس نقابته، الموقف الاستعماري المناهض لمنظمتها، وما سعى إليه الاشتراكيون والشيوعيون من محاولات لإضعاف نشاطه وعرقلته وهذه الجبهة المناهضة لنشاط الاتحاد جعلت فرحات حشاد يصدع برأيه ويحدد موقفه في الصحف الوطنية، فقد نشر بالجريدة الاسبوعية للحزب الدستوري الجديد الناطقة بالفرنسية "Le mission"⁽²⁾ عدة مقالات خصص الجانب الأوفر منها للدفاع عن مصالح الطبقة الشغيلة التونسية وما كانت تعانيه من استغلال رأسمالي استعماري مندداً بالميزّ العنصري ومركزاً اهتمامه على جدلية الارتباط بين الكفاح النقابي ونصرة القضية الوطنية⁽³⁾.

ولعل خير دليل على عمق العلاقة بين الاتحاد والحزب الدستوري، تلك الزيارة التي قام بها صالح بن يوسف، حيث حظي بترحيب من قبل الاتحاد خلال المؤتمر الثالث في 5 أفريل 1949، وعكست نتائج ذلك المؤتمر مدى تأثير الحزب الجديد في سياسة الاتحاد العام، حيث استجاب الاتحاد العام لبرنامج العمل الذي اقترحه الحزب الجديد القاضي بتشكيل لجان تتناول بالبحث عن مشاكل الحياة التونسية، وقبل انعقاد هذا المؤتمر عقد

¹ - خياري، مرجع نفسه، ص ص 31-32.

² - عبد الواحد المكني، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد البطل، تق: حسين العباسي، صامد للنشر، تونس، 2012، ص 87.

³ - عبد الجليل التميمي، " فرحات حشاد والحركة العمالية والنضال الوطني"، أعمال المؤتمر العالمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، زغوان، السلسلة الثالثة للحركة الوطنية التونسية والمغربية، رقم 8، جانفي 2002، ص 89.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

الحزب الجديد يوم 26 فيفري 1949 اجتماعا ترأسه صالح بن يوسف وحضرته المنظمات الوطنية للاتحاد العام ودعا فيه الجميع إلى مقاومة الاستعمار⁽¹⁾.

بهذه الأفكار انطلقت سنة 1950 بسلسلة من الإضرابات الضخمة كانت بمثابة حرب اجتماعية حقيقية ضد السلطات الاستعمارية ومن أهمها الإضراب الذي شَنَّ يوم 23 نوفمبر 1950 احتجاجا على القمع الاستعماري، ويرجع الأمر أن عمال شركة الفلاحين بالنقيضة قرروا إضرابا عاما مطالبين بحقوقهم النقابية كعمال زراعيين ، فما كان من الشركة إلا الرفض فقامت الشرطة الفرنسية بقمع المتظاهرين⁽²⁾، ويبدو أن الاتحاد عرف مسار التسييس وبلغ أوجه سنة 1951، حيث صرح بكل وضوح خلال المؤتمر الرابع للاتحاد في مارس 1951 " أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول"، واتسمت هذه السنة بإعلان عن إصلاحات دستورية 8 فيفري 1951 تقضي برفع حالة الحصار المنصوبة على البلاد التونسية منذ 12 عاما بهدف امتصاص غضب الشعب⁽³⁾.

كما شهدت سنة 1951 التقاء في عدة مستويات بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل والتي وضعت الاستقلال الوطني في مقدمة مطالبها، وتم نوع من التلاحم بين الحركتين وشارك الطرفان في صلب " لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي" التي أسساها معا، والتي بدورها قامت بتعبئة القوة الحية بالبلاد للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة، هدفها تحقيق تطلعات التونسيين في مجلس تشريعي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه⁽⁴⁾.

¹ - بويحي، مرجع سابق، ص ص 254-255.

² - عبد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 203.

³ - شارل أندري جوليان، أفريقيا الشمالية تسيير - القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1974، ص 231.

⁴ - عبد الله، الحركة الوطنية، المرجع نفسه، ص 101.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ولم يكتف الاتحاد العام بهذا التقارب مع الحزب في نضاله ضد الاستعمار، بل تولى بنفسه أثناء قيام سلطات الاحتلال باعتقال أبرز قادة هذا الحزب في جانفي 1952 قيادة الحركة الوطنية، وحلّ محل الحزب الدستوري الجديد في قيادة الجماهير الشعبية، وحلّ حشاد محلّ بورقيبة في القيام بتلك المهمة، ولكن حشاد كان يُطَلَع بورقيبة على تطور الوضع السياسي في البلاد حيث يقول بورقيبة: " ففي صبيحة أحد أيام شهر سبتمبر 1952 وفي جزيرة جالطة....أتاني القدر بحزمة صغيرة مربوطة بعناية ففتحتها ولشدة ما كان عجبني وجدت فيها مجموعة من الوثائق منها تقرير لجنة الأربعين⁽¹⁾... وفي آخر الوثائق ورقة صغيرة كتبها فرحات حشاد بيده بالفرنسية يقول فيها: " لقد جعلت شعارنا اليقظة دائما وأبدا والصلابة"، وكتب على الهامش بالعربية: " إلى الأمام دائما فالمستقبل أمامنا"، وأمضاها هو بنفسه وليس هناك شك، فإن ذلك الشعار بقي شعار الشعب التونسي، ولا سيما شعار رفاق فرحات حشاد الذين لهم اليوم شرف مواصلة عمله، اي شرف عظيم وسيُصلونه إلى النهاية المرجوة" جويلية جالطه يوليو 1953⁽²⁾.

إن الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة حشاد خدم القضية الوطنية بإخلاص وتقان وبتعاون كامل مع جميع القوى الوطنية التونسية منها الحزب الدستوري الجديد، دون أن يفقد الاتحاد استقلاله اتجاه هذا الحزب ودون ان يخضع إلى هذا الأخير، لأن ميزان القوى لم يكن يسمح للحزب بأن يُخضع إليه الاتحاد، فقد كان تعامل الاتحاد مع الحزب في عهد حشاد تعامل النذ للنذ.

¹ - لجنة الأربعين: عمد الأمين باي في 1 أوت 1952 وبإيعاز من اتحاد الشغل ودون استشارة المقيم العام إلى تكوين لجنة مكونة من أربعين شخصية ممثلة لمختلف فصائل الرأي العام والأحزاب السياسية والمنظمات القومية لاستشارتهم في مشروع الإصلاحات الذي تقدم به المقيم العام في جوان 1952، للمزيد أنظر: مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، م. ع . ت . ح . و، تونس، 2008، ص 164.

² - البلهوان، المصدر السابق، ص 434.

ولقد تأثر الاتحاد بموقف الحزب الدستوري الجديد المعادي للاستعمار ومزج عمله النقابي بنشاط الحزب حيث قام الاتحاد ببحث شعارات الحزب الجديد في الأوساط العمالية، وكان حشاد يؤمن إيمانا قويا وبعي وعيا جيدا بالدور الذي يلعبه الاتحاد ضمن حركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال حيث جند الجماهير الكادحة إلى صف الحزب الدستوري الجديد التي كان يفتقر إليها، وجاء في تقرير الجامعة العالمية للنقابات الحرة الذي نُشر نهاية 1952 على الوضع النقابي في تونس، بأن الكثير من قادة الاتحاد لعبوا دورا هاما داخل الحزب الدستوري الجديد، وهذا السبب الذي يجعل من الصعب التمييز بين سياسة الاتحاد وسياسة الحزب الدستوري الجديد، بسبب تداخل نشاطهما دون أن يخضع أحدهما إلى الآخر (1).

ولكن بعد اغتيال فرحات حشاد، ظهر تغلغل كبير للموظفين داخل الاتحاد مما زاد من عددهم أكثر مما كان عليه وزاد ذلك من تسييس الاتحاد وربطه بالحزب عن طريق الموظفين، مما سمح للحزب بالسيطرة والهيمنة عليه وإخضاعه لنفوذه، وأصبح قادة الحزب يرون أن الاتحاد مجرد قناة عن طريقها يمكن تمرير قراراتهم وتوجيه أوامر الحزب خاصة في فترة المسعدي و البودالي، وهذا ما تثبتته الرسالة التي بعث بها صالح بن يوسف إلى المنجي سليم (2) بتاريخ 14 فيفري 1954، بأن لهجة الحزب تجاه الاتحاد العام تغيرت

¹ - بويحي، مرجع سابق، ص 264.

² - المنجي سليم (1908-1969): ولد في 15 سبتمبر 1908 في حي الحلفاوين بتونس، التحق بالمدرسة الصادقية حيث زاول دراسته الابتدائية والثانوية إلى أن أحرز شهادة ختم الدروس الثانوية والجزء الأول من البكالوريا في دورة جوان 1927، وإثر ذلك واصل دراسته الثانوية بمعهد كارنو في السنة الدراسية 1927-1928 وأحرز في آخر السنة الجزء الثاني من البكالوريا (شعبة رياضيات)، ثم تحول لفرنسا حيث درس الحقوق بباريس، وانضم لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين لينتخب رئيسا لها في سنتي 1935-1936، وبعد عودته لتونس انتمى للحزب الدستوري الجديد، شارك في الوفد المفاوض للحكومة الفرنسية حول الاستقلال، هذه المفاوضات التي أدت لتوقيع الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955، عين بعد ذلك وزيرا للداخلية إلى أفريل 1956، شارك في المفاوضات التي أدت للاستقلال في مارس 1956، سمي سفيراً لبلادته بالولايات المتحدة، وممثلاً للأمم المتحدة والتي انتخب سنة 1961 رئيساً للجمعية العامة لها، تولى وزارة العدل من سنة 1966 إلى أن توفي في 23 أكتوبر 1969. للمزيد أنظر: بن الأصفر وآخرون، المرجع السابق، ج 2، ص 152-156.

وأتّسمت بالحدة، وصيغة تعليمات الحزب للاتحاد على شكل أوامر ونواهي، ومن هنا دلت هذه الرسالة أن الحزب يسيطر سيطرة كاملة على الاتحاد⁽¹⁾، وتجلت هذه السيطرة بوضوح في المؤتمر الخامس للاتحاد، حين أنتخب فيه أحمد بن صالح أميناً عاماً والذي لقي ترحيباً من الحزب الدستوري الجديد، فبانتهاؤ المؤتمر الخامس بعث أحمد بن صالح باسم الاتحاد برفقية إلى بورقيبة في منفاه في 5 جويلية 1954 يعرّف فيها باسم الهيئة الإدارية الجديدة، بأنها تعلقت بشخصه كرمز للنضال الوطني التونسي من أجل الحرية وتمسكها الشديد بتدعيم الجبهة الوطنية للنضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وعبر الحزب الدستوري على ارتياحه للثقة التي مُني بها أحمد بن صالح وتحمله مسؤولية قيادة الاتحاد⁽²⁾.

4 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية):

إن المناخ السياسي - الاجتماعي المتوتر بتونس منذ سنة 1938 سبقت أحداث ومؤشرات طيلة سنة 1936-1937 جعلت مسألة الاستقلالية النقابية إزاء الأحزاب السياسية من جهة الطرح الاشتراكي الديمقراطي المعتمد على ميثاق (Amiens 1906)⁽³⁾، الداعي إلى استقلالية العمل النقابي إزاء الأحزاب السياسية من جهة والطرح الوطني القاضي بارتباط العمل النقابي بالقضية الوطنية في البلدان المستعمرة من جهة أخرى، محل جدل بين الحركة الوطنية التونسية والحزب الاشتراكي بتونس ممثل في الزعيم النقابي ألبار بوزنكي، فقد أبدى هذا الأخير، الذي ناهض حركة محمد علي الحامي النقابية سنة 1924 معارضة متجددة لتأسيس جامعة عموم العملة التونسيين سنة 1937 متذرع بالحفاظ على وحدة صف الطبقة

¹ - بويحي، المرجع السابق، ص 266.

² - المنجي، المرجع السابق، ص 53.

³ - ميثاق Amiens 1906: هي عبارة عن مجموعة أهداف تؤكد حرية النقابي في المشاركة خارج المنظمة النقابية في إطار تجمعات فلسفية أو سياسية فقط على النقابي أن يبذل قصارى جهده في العمل النقابي داخل المنظمة التي ينتمي إليها

للمزيد أنظر: Barjonet (André) : La C.G.T, Paris, Seuil, 1968, p 9-14

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

الشغيلة، في حين أن بورقيبة ركز على شرعية تأسيس نقابة تونسية مستقلة باعتبار أن القومية التونسية هي في الواقع وحسب القانون تختلف عن القومية الفرنسية⁽¹⁾.

والحقيقة أنه إذا ما تمعنا في كنه ميثاق Amiens نلاحظ أنه لم يدع قط إلى استقلالية العمل النقابي إزاء القضايا السياسية، فالنقابي حر في أفكاره السياسية بشرط أن لا يوظفها داخل النقابة، هنا بدأ يظهر تباين في الأفكار بين فرحات حشاد والاشتراكيين الديمقراطيين، من خلال ملامسة تصرفات صديقه أبار بوزنكي الذي انخرط في صف مقاومة الاحتلال النازي بفرنسا إثر انهزامها في جوان 1940، وفي الإيالة التونسية أثناء الاحتلال الألماني الإيطالي (نوفمبر 1942-ماي 1943)، ففي الفترة المتراوحة بين جويلية 1940 إلى نوفمبر 1944، أقدم أبار بوزنكي بصفته الكاتب العام لاتحاد النقابات في تونس على إنجاز عدة مبادرات وأعمال سرية (تكوين خلية للتجسس لفائدة الحلفاء، تحرير تقرير حول العامة لسكان الأهالي والأوربيين بتونس وإرسالها للجنرال دي غول المستقر بلندن، وكذا القيام بعمليات تخريب وراء الخطوط الأمامية للجيش الألماني الإيطالي على طول الظهر التونسي....)⁽²⁾.

كما أن الاشتراكيون كانوا بالسلطة في فرنسا خلال الفترة 1946-1956 باستثناء فترة ما بين 1952-1954، من خلال الحزب الاشتراكي الفرنسي بصفته حزبا حاكما، والذي كان وراء كل مظاهر القمع الاستعماري، يضاف إلى ذلك سوء فهمه للمسألة القومية مما منع كل إمكانية توسع الجامعة الاشتراكية بتونس في الأوساط التونسية، ومثلت دعوتهم للاندماجية مع فرنسا وكذلك مشاركتهم في الحملة الصحفية التي شنت بفرنسا وتونس ضد محمد علي مؤسس الحركة النقابية التونسية، العقبة الأولى التي يصعب تناسيها بسهولة، في

¹ - أنظر:

« Tunis-Soir », 18 juin 1937, Déclaration de M. Bouzanquet .S.G de La C.G.T
-L'Action Tunisienne, 25 juin 1937, La C.G.T.T et nous par Habib Bourguiba.

² - أنظر: تقرير مرقون يحتوي على سبع صفحات حول نشاط أبار بوزنكي في المقاومة (جويلية 1940 - نوفمبر 1944) محفوظ بالديوان الجامعي للبحث الاشتراكي (O.U.R.S) بباريس، الأرشيف الخاص لمناضل الفيدرالية الاشتراكية (SFIO) بتونس، أندري بيدي (André Bidet)

هذا الشأن عبّرت الجامعة الاشتراكية بتونس عن موقفها اتجاه الحركة الوطنية ، فقد كتب منشط الجامعة الاشتراكية في مذكراته قائلا: ((إن الاحتجاج ضد القمع أو حتى ضد سياسة التمييز يبدو لي شرعيا ويثير التعاطف مع التونسيين، أما إن كان ذلك الاحتجاج يعني الرجوع إلى حياة عتيقة تجاوزها التاريخ فلا أرى ذلك طوباويا فحسب بل أمرا خطيرا))⁽¹⁾.
على جملة هذه الوقائع التاريخية التي ذكرناها تكوّن فرحات حشاد تكويننا اشتراكيا ديمقراطيا، من خلال العلاقة الروحية التي كانت تربطه بالباربونزكي في صلب الكونفدرالية العامة للشغل قبيل الحرب الإمبريالية الثانية⁽²⁾، إذا فليس من باب الصدفة أن نجد في كتابات النقابات المستقلة وفي كتابات الاتحاد العام التونسي للشغل نقدا للشيوخيين يماثل نقد الاشتراكيين لهم حيث اشترك النقابيون والاشتراكيون في مؤاخذة الشيوخيين على عدم احترامهم لاستقلالية العمل النقابي ونشاط الحركة النقابية.

وكان حشاد قد علّق أمالا كبيرة على الاشتراكيين عندما كانوا بالحكم فأثر عودته من باريس في جانفي 1947 بعد أن قابل شخصيات حكومية عديدة من بينها السيد قورس المكلف بالشؤون الإسلامية صرّح في إحدى الاستجابات قائلا: ((كانت المباحثات مفيدة وصريحة وأخذت ضمانات تؤكد استعداد الوزير لحل ما تعاني منه الطبقة العاملة التونسية ببلادنا، بل كل الشعب التونسي، ويمكن لي القول أن بلادنا ستحصل على نتائج وعلى انتصارات هامة إن بقيت الحكومة الحالية بفرنسا))⁽³⁾، ولكن سرعان ما خاب أمله مما لاحظته بمرارة السياسة الاستعمارية خلال سنة 1948، وهذا ما أكّده بتدخله في الجلسة الافتتاحية " لمؤتمر شعوب آسيا و أوروبا و إفريقيا " قائلا أن: ((المعركة قائمة في الهند الصينية، وقد أرسلت القوات الفرنسية للتعزيز منذ البداية في ديسمبر 1946 من قبل

¹ - Cohen-Hadria (Elie): op cit, p68.

² - أنظر: أرشيف المصلحة التاريخية لقوات البر الفرنسية (S.H.A.T) المحفوظ بقصر Vincenne: صندوق 2H424، ملف : إرشادات حول النقابات المستقلة التونسية مؤرخة في 23 جويلية 1945.

³ - جريدة الزهراء، عدد 11 ، بتاريخ 14 جانفي 1947.

الحكومة الاشتراكية ، في نفس اليوم الذي دخل فيه دستور الجمهورية الرابعة الفرنسي حيز التنفيذ، ذلك الدستور الذي ينص على استعمال القوة المسلحة ضد كل شعب يناضل من أجل حريته⁽¹⁾.

فقد كان ما يجري في تونس مخيبا للأمل، فسرعان ما خابت الظنون في المقيم العام الاشتراكي الجديد "جون مونص - Jean Mons"⁽²⁾ الذي حل بتونس سنة 1947، ومنذ تكوين حكومة الكعك، تصرف مونص بفرديّة مطلقة ، فقد كانت آراؤه جاهزة ولم يقبل أي اقتراح رغم انه كان يستدعي كل الاحزاب للتشاور، ولم يسانده أحد باستثناء الحزب الاشتراكي، ولم تدعمه الصحف سوى صحيفة تونس الاشتراكية⁽³⁾، وكانت أحداث مدينة صفاقس في 5 أوت 1947 قد أثارت المرارة، خاصة وأن رئيس الحكومة الفرنسي الاشتراكي (رمادي - Ramadier) لم يستطع إلا أن يبرر ساحة المقيم العام والجنرال فتحمل مسؤولية الجريمة التي اقترفاها حتى يطمئن المعمّرين والأعراف والمحافظين وجميع أصناف المستغلّين⁽⁴⁾.

لقد أثارت مثل هذه التصرفات غضب العامة نحو الاشتراكيين الذين كانوا هدفا لاتهامات مكثفة وقد وصل الأمر بأن كتب أحد الصحفيين الفرنسيين في جريدة "الثورة البروليتارية" مقالا بعنوان "الاشتراكيون يدوسون افريقيا الشمالية بأقدامهم"⁽⁵⁾، ومن جهة أخرى خسرت الجامعة الاشتراكية بتونس جراء سياستها أحد مناضليها الذي كان محبوبا من طرف النقابيين التونسيين، المحامي "دوران أنجليفيال - Dorane Injlivial" ، إذ خرج عنها وكثّف فضحه للاشتراكيين فكتب في ديسمبر 1947 عدة عناوين منها ((بأعمال فرنسا، انقسموا !

¹ - أنظر : الأرشيف الدبلوماسي المحفوظ بنانت (C.A.D.N): صندوق 1504، ملف: الحركة النقابية التونسية من النشأة إلى 1946.

² جون مونص (Jean Mons): المقيم العام الفرنسي رقم 18 بتونس، وقع تعيينه في 21 فيفري 1947، وياشر منصبه في 4مارس 1947، كان عمره حينها أربعون سنة.

³ - بن حميدة، مرجع سابق، ص55.

⁴ - مجلة الثورة البروليتارية، عدد306-307 أوت - سبتمبر 1947، ص 15.

⁵ - مجلة الثورة البروليتارية، عدد 308 أكتوبر 1947، ص 15.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

رفعت النقابات المنضوية تحت اسم ((القوة الشغيلة))..... هذا الشعار الجديد وقرر الاشتراكيون النقابيون مغادرة الكونفدرالية العامة للشغل وتصرفوا باتفاق كامل مع الحزب الاشتراكي (.....) بدعوى تخليص الحركة النقابية من تأثيرات حزب سياسي فخلقوا بذلك منظمة نقابية تابعة عضويا لحزب سياسي آخر⁽¹⁾.

بل أن هذا المحامي قد كان من المحامين الذين رافعوا عن النقابيين الموقوفين في أحداث 5 أوت 1947، والتي فتحت في 12 جانفي 1948 بصفاقس، ويمكن اعتبار تاريخ 5 أوت 1947 تاريخ القطيعة بين الاتحاد العام التونسي للشغل مع الاشتراكيين، وقبل هذا الموعد بشهر تحاشى النقابيون الصدارة في القطيعة، بإحجامهم عن نقد تشكيل حكومة الكعك، على عكس الدستوريين والشيوعيين، ولكن قطيعة النقابيين مع الاشتراكيين لم تمنعهم من المحافظة على علاقتهم بالشق اليساري في صلب الاشتراكيين بل حتى من توطيدها، ويمثل هذا الشق في فرنسا مجموعة تشرف على تحرير مجلة "الفكر الاشتراكي" التي ظهرت بفرنسا في بداية 1946 ومن بين هذه المجموعة رجل معروف بتونس يدعى "جان روس"، وقدمت هذه المجلة مرارا مواقف معادية للاستعمار، لكن يبدو أنه ليس لها تأثير على الاوساط الاشتراكية الفرنسية بتونس⁽²⁾.

وفي 11 ديسمبر 1949 أصدر مؤتمر الجامعة الاشتراكية بتونس لائحة ذكر فيها لفظ الاستقلال حيث نصت هذه اللائحة على: ((أن تونس بحكم درجة تطورها وبحكم موقعها الجغرافي وبحكم الحقيقة التاريخية المتمثلة في الوجود الفرنسي ومكانتها المتميزة باعتبارها دولة عضو شريك ضمن مجموعة دول مجتمعة حول فرنسا، هذه الوضعية ستوصلها عبر مراحل سريعة إلى الاستقلال، وإن صيغة النظام المشترك الفرنسي التونسي ستكون محور معاهدة تتم الموافقة عليها وامضاؤها بحرية، وبهذه المعاهدة سيحصل

¹- Le petit Matin, N°864, 24 Décembre 1947.

² - بن حميدة، مرجع سابق، ص55.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

التونسيون تدريجيا وفعليا على تسيير شؤونهم بشكل ديمقراطي إلا أنه ينبغي اتخاذ قرارات للتنسيق في المستوى الدبلوماسي والدفاع الوطني والانشطة الثقافية والاقتصادية للبلدين، ثم لضمان المصالح الشرعية للفرنسيين القاطنين بتونس والتونسيين المقيمين بفرنسا⁽¹⁾.

وهكذا خطت هذه الاتفاقية بصفة واضحة خطوة نحو التقارب مع النقابيين التونسيين والوطنيين عموما، وللتأكد من ذلك يمكن أن نشير أنه لم يعد الاشتراكيون يطالبون بمجلس مشترك، مكون بالتساوي من فرنسيين وتونسيين⁽²⁾، كما نصت عليه ذلك لائحة جامعتهم الصادرة يوم 7 جويلية 1946، بل أنهم يناصرون السيادة المزدوجة التي رفضها النقابيون والوطنيون، وبذلك يظهر أن هناك تحول على مستوى سياستهم الاستعمارية، وهذا ما أثبتته المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي المنعقد في ماي 1950، بتبنيه اللائحة المصادق عليها بتونس وقبلتها اللجنة المديرية في 18 جانفي 1950، وأضافت توضيحات فيها، لمزيد من محاولة إرضاء الوطنيين التونسيين وفعلا فإنها ((تدين كل سياسة تدعو إلى المحافظة على الوضع الحالي بتونس وتدعو إلى فتح مفاوضات بين حكومة الجمهورية وممثلين حقيقيين عن الشعب التونسي بغية:

- تحديد تاريخ إلغاء الحماية والمراحل التدريجية لتحويل تونس إلى مستوى دولة مستقلة وذات سيادة.

- إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لإرساء مؤسسات دولة ديمقراطية بالبلاد في أقرب الآجال وإقرار قوانين تحمي العمال بالفكر والساعد من كل استغلال رأسمالي مهما كان مصدره وضد احياء الاستعباد الاقطاعي⁽³⁾.

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ص 56.

² - Hadria (Elie), op cit, p320.

³ - Idem.

هذه التحولات في المفاهيم الاشتراكية، كان النقابيون معنيون بها بصفة خاصة، وحينما نذكر بتصريحات الاشتراكيين بعد الحرب الإمبريالية الأولى تبرز لنا المراحل التي قطعوها منذ ذلك الحين ، فبعد أن كانوا يقولون في 1 فيفري 1925 بأنه ((لم يعرف هذا البلد منذ ثلاث وعشرين قرنا إلا الحكم الأجنبي ضف إليها عداء الحزب الاشتراكي للحركة الوطنية في كل المناسبات، ثم يأتي ليقول اليوم بأن الشعب التونسي يجب أن يقرر مصيره بنفسه يعتبر قولاً لا معنى له بالنسبة للوطنيين إذ على مستوى القيم والثقافة أو على مستوى الهياكل السياسية التي من خلالها اليوم لا يمكن أن نتحدث عن شعب تونسي مثلما هو الشأن في فرنسا في القرن الثالث عشر))⁽¹⁾.

لم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون مؤهلين لكسب محبة العمال الوطنيين، وذلك من خلال تصريحاتهم المتناقضة ومن خلال إعلانهم في بداية الأمر " أنه من واجبهم التدخل في حياة شعوب المستعمرات، وجعل النقابات مع المدرسة والبلدية أداة طيعة لمشاريعهم الاندماجية" ثم التحول الذي حدث في أواخر 1949 وبدايات 1950 الذي ساهم في إعطاء الاشتراكية "الرسمية" صورة متميزة دون أن يجلب ذلك دخول الوطنيين التونسيين بجامعة تونس الاشتراكية، في المقابل لوحظ تحرك في صفوف الجالية الفرنسية بتونس إذ "تحركت فروع كثيرة واحتجت وقد قام فرع بنزرت بذلك علنيا وسرعان ما انهار الفرع"⁽²⁾، ولا يمكن للنقابيين التونسيين التعاون مع جامعة كان عدد منخرطيها يتقلص باستمرار إلى أن يكون محدودا، لقد اعترف "كوهان حدريا"⁽³⁾ Cohen-Hadria "أحد الكتاب الاشتراكيين بوصف الجامعة أنها " جامعة إطارات وليست حزبا جماهيريا"⁽⁴⁾

¹ - Hadria (Elie), Idem, p311.

² - بن حميدة، مرجع سابق، ص 229.

³ - كوهين - هادريا (Elie Cohen-Hadria): صحفي فرنسي ولد في 8 ديسمبر 1898 بتونس، طبيب ومحارب اشتراكي، لعب دورا مهما في سيرورة الاستقلال التونسي توفي في أوت 1987 في باريس بفرنسا.

⁴ - المجلة الاشتراكية، سلسلة جديدة، عدد 55، مارس 1952، ص 260.

من هذا المنطلق لم ير النقابيون التونسيون وفي مقدمتهم الاتحاد العام التونسي للشغل أية مصلحة في القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيون نظرا لضعف قاعدتهم العمالية، ولكن في المقابل استحسن الاتحاد العام التونسي للشغل مواقف الفرع الفرنسي للأمية العمالية بفرنسا في الحياة البرلمانية من خلال دعوة النائب الاشتراكي " روبرت فيردري- Robert Verdier"⁽¹⁾، الذي دعا في 19 جوان 1952 خلال نقاش في المجلس النيابي الفرنسي عن تونس الحكومة لخلق أسس جديدة للتعاون الفرنسي - التونسي، وغداة اغتيال حشاد " عبرت اللجنة المديرية للحزب الاشتراكي المجتمعمة يوم 10 ديسمبر 1952 للعمال التونسيين عن مشاعر الحزن والاستنكار التي أحس بها الاشتراكيون بفرنسا إثر الاعلان عن الاغتيال، وتحتج اللجنة المديرية اليوم ضد الاجراءات الاعتباطية الجديدة التي اتخذتها الاقامة العامة ضد النقابيين وضد اصدقاء حشاد السياسيين، وتعلن مرة أخرى أنه لا يفضي إلى حل المشكل التونسي حلا مرضيا إلا المفاوضات النزيهة بين الحكومة الفرنسية والرجال الممثلين فعلا للرأي العام التونسي لإرساء الاستقلال الداخلي للدولة التونسية وتمتعها بمؤسسات ديمقراطية واجتماعية عصرية⁽²⁾

كما قام الاشتراكي روبرت فردي(R-Verdier) غداة الاستقلال الداخلي بزيارة الامين العام للاتحاد التونسي للشغل أحمد بن صالح بصحبة الكاتب الاشتراكي " كوهان حدريا"، الذي ذكر أن أحمد بن صالح أمطرهما " بتشكرات عميقة "سألته متى سوف يتكون فرع تونسي للأمية العالمية؟ فأجابني " وماذا تفعلون لو أنشأناه؟ أجبتُه ((الأمر بسيط ، نقدمكم للأمية ونواصل العيش هنا مثلما فعل الاشتراكيون الاسبان والايطاليون ونعيش حياة سياسية هادئة ولكن نحيا قريبين منكم مثلما هم قريبين منا، فأجاب بن صالح الأمر يتطلب أربع أو خمس سنوات على الأقل))⁽³⁾، مثل هذا الحوار يدل دلالة واضحة على تطور النظرة فيما يتعلق بسياسة الجامعة في المسألة الاستعمارية ودليل على تأثير أيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية في الحركة النقابية التونسية

¹ - روبرت فردي(R-Verdier): من مواليد 28 نوفمبر 1910 بفرنسا، رجل سياسي ، من الأعضاء المؤسسين للحزب الاشتراكي توفي في 27 فيفري 2009 بفرنسا.

² - نشره اسبوعية للحزب الاشتراكي، عدد127، بتاريخ 11 ديسمبر 1952، ص1

³ - المجلة الديمقراطية الجديدة، عدد3، مارس 1953، ص221

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ثانياً- علاقات الاتحاد بالنقابات التونسية الأخرى وتطور فكرة النضال النقابي المحلي :

إن علاقة الاتحاد بالنقابات المتواجدة بتونس تأتي في مجال اختيارات الاتحاد العام، هذه الاختيارات لها تأثير على نشاط الاتحاد انطلاقاً من الخلافات حول المسائل الداخلية وهو ما يمكننا من تتبعها أثناء دراسة هذه العلاقات، وأولى هذه المنظمات التي سنتحدث عنها هي الاتحاد الإقليمي التابع للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) والذي كان يضم في صفوفه أغلبية النقابيين فيما بعد الحرب الإمبريالية الثانية (1).

ولقد تفرعت عن الاتحاد الإقليمي الحركة النقابية التونسية، التي ما لبثت أن عرفت انشقاقاً في صفوفها بداية من أكتوبر 1946 عند تحوله إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T)، فولدت في 23 فيفري 1947 منظمة تجمع النقابات الموحدة، وهذه المنظمة نفسها تحولت إلى اتحاد نقابات تونس (CGT) - قوى شغيلة - بعد أن انضمت إلى المنشقين الجدد في صفوف (C.G.T) بفرنسا الذين كونوا في ديسمبر 1947 منظمة (CGT) - قوى شغيلة - . وإلى جانب هذه المنظمات كان يوجد بتونس فرع صغير لمنظمة الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) (2).

1- علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية العامة للشغل بتونس (C.G.T):

لقد شهدت الساحة العمالية بعد الحرب الإمبريالية الثانية توتر في العلاقة بين الأجراء الفرنسيين والأجراء التونسيين وأصبحت متوترة وذلك بسبب انقلاب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أن كان الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية العامة للشغل قادراً على تأطير الصنفين وتوحيدهما، ومن نتائج هذا التوتر أن وقع الانفصال داخل الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، إثر مؤتمر مارس 1944 الذي تحصل فيه الشيوعيين على أغلبية أعضاء الهيئة الإدارية (17 عضو من بين 21 عضو)، وهو ما سيبعد الكونفدرالية ولا شك

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ص 231.

² - نفسه، ص 232.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

عن أية استراتيجية نقابية مستقلة عن الحزب الشيوعي بتونس، وبالتالي عن الحزب الشيوعي الفرنسي، هذا الحزب الذي كان يعطي الأولوية للنضال ضد الفاشية⁽¹⁾.
ولقد أبرزت جريدة الحزب الشيوعي بتونس " مستقبل تونس " العنوان التالي على صفحاتها الأولى في عدد لها صدر في 15 ماي 1944 " المهمة الرئيسية هي ربح الحرب " وفعلا فقد كان انعقاد المؤتمر النقابي للاتحاد الاقليمي أيام 18 - 19 مارس 1944 تحت شعار " الوحدة من أجل ربح الحرب "، " الوحدة ضد الشركات الاحتكارية الفاشية"⁽²⁾، وهكذا تبين أن المهمة الأولى للكونفدرالية من خلال اتحادها الإقليمي بتونس هو التناقض الرئيسي مع الفاشية ، مما يعني اهمال حقوق الشعب التونسي الوطنية ومطالب العمال الاجتماعية التي أزيحت إلى المرتبة الثانية.

في هذه الأثناء رفض حشاد هذه الأطروحة رفضا قطعيا، واتهم الكونفدرالية بأنها فقدت الصفة النضالية اللازمة، مدعما رأيه هذا بالتذكير ((بأنه في 1917 وفي أتون الحرب نادى الكونفدرالية إلى الإضراب العام من أجل دعم مطالب مشروعة معبرة بذلك عن حيويتها واستقلالها ثم يستنتج بأن العمال الواعيين بحقوقهم لا تنطلي عليهم شعارات تطالب منهم أن يدفعوا الثمن بمفردهم في حين أن طبقة الرأسماليين المحظوظين تواصل تضخيم مراكبها وكأن شيئا لم يحدث))⁽³⁾، كما عاب على المنظمة تخليها للمرة الثانية عن الاحتفال بعيد العمال يوم غرة ماي واعتبره تخليا مقصودا، هذا الانتقاد من طرف حشاد جاء على إثر تناقض قد اشتد تحت وطأة الحرب بين قوميتين، أكثر مما يدل على موقف معين من الحزب الشيوعي ، والدليل عل ذلك أن هذا الشعور القومي لم يوجد فقط عند الحزب الشيوعي الفرنسي ، فلقد قام الاشتراكيون الذين يسيطرون على نقابة عمال السكة

¹ - عبد الله، الحركة النقابية، ص 192.

² - جريدة مستقبل تونس، العدد الأول، 18 مارس 1944.

³ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص 86.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

بترد رفاقهم التونسيين، إنه ولئن قاوم الشيوعيين مثل هذه الممارسات فإن عدوى ذلك الشعور القومي قد أصابهم هم أيضا⁽¹⁾.

رغم هذا الرفض من حشاد إلا أن الحضور الشيوعي داخل الكونفدرالية سهل لحشاد النضال في صلبها بعد الحرب وهو الذي جعله متفائلا ومتعلقا بالمستقبل، انطلاقا مما أكده "قاستون مانوس-G-Monmousseau" المناضل الشيوعي والكاتب العام للكونفدرالية (CGT) على أن الطبقة العاملة أخذت مصير الأمة بين يديها ضد الاحتكارات مسترشدة بالنظرية الماركسية اللينينية الستالينية واعتبرت أن أهم اهتماماتها في هذه المرحلة مسألة النهضة الفرنسية والديمقراطية⁽²⁾.

ولقد كان الشيوعيون يقتدون بما كان يقوله لينين: ((أن لا ننظر بمنظار واحد إلى قومية المستعمر وقومية المستعمر كما أكد لينين أنه يوجد ثلاث أنواع من البلدان فيما يتعلق بقضية حق الشعوب في تقرير المصير: فالنوع الأول يشتمل على البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تكون مهمة البروليتاري فيها هي نفسها المهمة التي اضطلعت بها البروليتاري الانجليزية في القرن التاسع عشر في شأن قضية إيرلندا⁽³⁾، والنوع الثاني يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية .. أما النوع الثالث فيهم البلدان شبه المستعمرة والبلدان المستعمرة... حيث لا يجب أن يكتفي الاشتراكيون بالمطالبة بالتحرر الوطني الفوري واللا مشروط لهذه البلدان، بل عليهم أن يساندوا بكل حزم العناصر الأكثر

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص87.

² - جون لوفران، " الحركة النقابية التونسية من التحرر إلى أحداث ماي- جوان 1968"، منشورات بايو، باريس، 1969، ص 11.

³ أي مساعدة البروليتاري الايرلندية على الانفصال ... رأي لينين مأخوذ من رأي ماركس أنظر عبد السلام حميده ، مرجع سابق، ص88.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ثورية في حركات التحرر الوطني ذات الطابع الديمقراطي والبرجوازي وعليهم أن يساعدها على الانتفاضة⁽¹⁾.

في هذه الأثناء لم يبرز الحس الوطني لدى فرحات حشاد، إذ كان بإمكانه أن يرضى بالنضال في صلب الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية (CGT) لو كانت قد حاصرت جهودها في تحقيق مطالب منخرطها المادية، لكن الكونفدرالية (CGT)، كانت كما يراها السعداوي أحد قادتها التونسيين "قاعدة من قواعد الحكومة"⁽²⁾، وهذا قاستون مانموسو (G-Monmousseau) أحد زعمائها يؤكد بصورة موجزة ومعبرة عن هذا المعنى قائلا: ((إن الإضراب هو سلاح الشركات الاحتكارية الكبرى))⁽³⁾.

في هذه الظروف أصبحت القطيعة أمرا لا مفر منه، إذ نجد أنفسنا أمام مفهومين متناقضين للعمل النقابي الأول: "يعتبر بالنسبة للبعض بمثابة الوسيلة التي يصل بها إلى الحكم ثم هو الوسيلة لتعزيز هذا الحكم، أما المفهوم الثاني: "بالنسبة للبعض الآخر فهو سلطة اقتصادية يجب أن تبقى على هامش السلطة السياسية، إذن فهو لدى الأولين قضية صغرى ثانوية، وهو لدى الصنف الثاني قضية كبرى رئيسية"، هذا الطرح كان تصريح للاشتراكيين (روبير بوترو - Robert Botro) من القوى الشغيلة في 4 أبريل 1946⁽⁴⁾، ساندته في ذلك فرحات حشاد بنفس العبارات تقريبا، فهو يعمل من أجل: "أن يحافظ العمل النقابي على وجهه الحقيقي المستقل والناضج والمكتمل الذي يمارس ممارسة حرة بعيدة عن كل تأثير ومتخلصا من كل تدخل سياسي"⁽⁵⁾.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ص 88.

² - جريدة العامل الناطقة بالفرنسية (Le travailleur)، العدد 3، 1944.

³ - لوفران، مرجع سابق، ص 30.

⁴ - نفسه، ص 11.

⁵ - بن حميدة، مرجع سابق، ج 2، ص 89.

فالمسألة بالنسبة للطبقة الشغيلة التونسية لاتقف عند حدود ارتباط الكونفدرالية (CGT) بالحزب الشيوعي، بل تتعداه إلى سياسة هذا الحزب نفسه التي تضرُّ بالمطالب الوطنية، ولذا لا يمكن ان نؤكد أن فرحات حشاد غادر الكونفدرالية (CGT) على وجه الخصوص لأن حزبا سياسيا قد احتواها أو أنه بسبب مضمون سياسة هذا الحزب، فهاتين الإجابتين لا تفسر بمفردها مغادرة التونسيين للكونفدرالية (CGT)⁽¹⁾.

ولقد تحدثنا في بداية هذا العنصر عن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقة بين العامل الفرنسي والعامل التونسي فتجعل من مهمة تنظيمها في منظمة نقابية واحدة مسألة على درجة هامة من الدقة، وهي المهمة التي طرحتها الكونفدرالية (CGT) على نفسها، ومن المعروف أننا نجد في هذه المنظمة الشيوعيين وغير الشيوعيين من المنخرطين بها، وإن كان النقابيون الشيوعيون محصنين إلى حد ما ضد خطر العنصرية بحكم أفكارهم الأممية فإن الأمر على عكس ذلك بالنسبة لغيرهم في اغلب الحالات فلقد كتب الاشتراكي "دورال" في 1925 ردا على الطاهر حداد قائلاً: ((أننا بخير أن نقول لكم دون مجاملة حتى و إن كان ذلك يغيظكم، بأننا لسنا نحن الطبقة العاملة الأوربية الذين نحتاج إليكم، بل أنتم بالذات الذين تحتاجون إلى خبرتنا في التنظيم والتربية والنضال، وبدون ذلك يستمر بؤسكم وتبقون قطيعا كما كنتم دوما))⁽²⁾.

فمن خلال هاته الخلفيات وقع الانفصال بين النقابات المستقلة بتونس والكونفدرالية (CGT)، وبدأ البون يتسع، بداية بنعت البعض لهذه النقابات "بالنقابات الصفراء" وأنها " نقابات مقسمة للطبقة العاملة" وأنها " تأسست بإيعاز من الشركات الكبرى للمناجم والنقل"، فكان تبادل الهجمات هي السمة المميزة للعلاقة بين المنظمين النقابيين، إذ كانت النقابات المستقلة بقيادة حشاد تمنع منخرطيها من المشاركة في إضرابات الكونفدرالية (CGT) حتى

¹ - نفسه، ص 90.

² - جريدة "تونس الاشتراكية"، العدد 855، سنة 1925.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

يثبتوا وجودهم، وكانت الكونفدرالية (CGT) بدورها تتجاهلهم، وهي سياسة لم تكن قادرة على مواصلتها إلى ما لا نهاية له، نظرا لنتامي عدد المنخرطين في النقابات المستقلة بصورة سريعة، فبعد ستة أشهر من تكوين الاتحاد العام التونسي للشغل اقترحت الهيئة الإدارية التابعة للكونفدرالية (CGT) على الاتحاد التونسي للشغل بأن يوحد معها الجهود من أجل تعديل الأجور والرفع من قيمة المنح العائلية، وتطوير كل التشريعات الاجتماعية، ومقاومة ارتفاع تكاليف المعيشة⁽¹⁾.

لقد كان لكل منظمة مفهومها الخاص بمسألة الوحدة آنذاك، فإذا كانت الكونفدرالية (CGT) ترى أن التحالف في الممارسة مع عمال آخرين أمر مرغوب فيه لما له من تأثير على الأعراف انطلاقا من اعتبارها بأن الهدف من العمل النقابي هو " النضال من أجل تحسين الأجور والرفع من مستوى العمال الاقتصادي" فإن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يرفع شعار " النضال ضد الاستعمار والشركات الأجنبية أولا ثم النضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادي" يعبر أن الأمر المطروح عليه في مجال الوحدة يمكنه من سحب العمال التونسيين من الاتحاد الاقليمي لنقابات تونس (CGT) قبل كل شيء، وهو لذلك يرغب في " وحدة عضوية" أي العمل من أجل أن يصبح للعمال التونسيين منظمة وطنية واحدة، يقول في ذلك فرحات حشاد موجها كلامه إلى عمال شمال إفريقيا: ((زعمت الكونفدرالية (CGT) أنها المتصرفة المطلقة في حظوظ الطبقة الشغيلة بالأقطار الشقيقة وهكذا أرادت اخضاع الشغّالين لشمال إفريقيا لاستعمار تكميلي وبسط سلطانها على شعوب ترزخ تحت وطأة سلطان الاستعمار))⁽²⁾.

وهكذا كان الاتحاد الاقليمي لنقابات تونس (CGT) يمثل الوجود الفرنسي بتونس في نظر الاتحاديين وعليه أن يزول، وكان الاتحاد لا يعتمد في نضاله ضد الاستعمار إلا على

¹- حميده، المرجع السابق، ص 90.

²- نفسه، ص 90.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

التونسيين، ومن جهة ثانية فإننا نجد العديد من النقابيين الفرنسيين يشابه موقفهم موقف الاشتراكي ألبير بوزنكي الكاتب العام السابق للاتحاد الإقليمي لنقابات (CGT) الذي يعتبر أن العمل النقابي في المستعمرات " منقول عن المثال في البلدان المركزية فمن البديهي بالنسبة له أن لا توجد نقابات وطنية في المستعمرات إلا التي وجدت بحكم أنها تابعة للمراكز، ثم إن الفرنسي يحظى بكامل ثقة بين بني جنسه حيثما وجد، فعلى فرنسا إذن أن تواصل دورها الحضاري في المجال النقابي"⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذا المفهوم أصبح فرحات حشاد يرى أن التونسي يتكرر لهويته لمجرد أنه يشترك مع الاتحاد الإقليمي لنقابات تونس (CGT) حتى ولو في برنامج محدود، و كما صرح أثناء تجمع عقد في 28 جويلية 1946 بان الاتحاد الإقليمي لنقابات تونس (CGT) ليس "اتحاداً" كما يزعمون ولكنه "ابتلاع"⁽²⁾، وعليه فإن الغموض هو السمة المميزة للظروف التي وقّعت فيها المنظمتان اتفاقاً مبدئياً يوم 16 أوت 1946 سمي بـ "الاتفاق العمالي" بعد مشاورات دارت بينهما يوم 14 أوت 1946 وبنص على اندماج المنظمتين في منظمة واحدة يكون اسمها "الاتحاد الوطني التونسي للشغل" وتعمل هذه المنظمة على متابعة السعي من أجل الانخراط بالجامعة النقابية العالمية⁽³⁾.

ولعل الرغبة في الانخراط بهذه الجامعة هي التي دفعت الاتحاد العام التونسي للشغل إلى قبول مثل هذه العملية، وفعلاً فقد انعقدت جلسة بين المنظمتين تحت إشراف (ماك ويني - Mac Ouini) ممثل الجامعة العالمية الذي وصل تونس في 26 أوت 1946، وفي هذه الجلسة وضع الاتحاد حداً أمام المناقشات متمسكا بشروط لجنته العليا الثلاث، أولاً: أن يكون كل أعضاء الهيئة الإدارية للمنظمة المزمع انشائها من بين الحاملين للجنسية

¹ - حميدة، المرجع السابق، ص 91.

² - جريدة النهضة، عدد 6926، بتاريخ 29 أفريل 1946.

³ - عبد الله، الحركة النقابية، ص 192.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

التونسية، ثانيا: أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، أن تسمى المنظمة الجديدة الاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹⁾.

لقد باءت هاته الحوارات بين المنظمين بالفشل إلى أن توقفت في 29 أوت 1946 حيث بدأ تحضير مؤتمر «الاتحاد الاقليمي لنقابات (CGT) بتونس» الذي انعقد في 26 و 27 أكتوبر 1946 وقرر تحويل هذا الفرع إلى منظمة اسمها «الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي» تقرر هذا التحويل بأغلبية 330 صوتا من 350 نائبا بالمؤتمر، وحظي قرارهم بموافقة أغلبية المكتب الكونفدرالي والهيئة الكونفدرالية لـ (CGT) وهكذا وجد الاتحاد الاقليمي لنقابات تونس (CGT) نفسه مجبر على أخذ المسألة الوطنية بعين الاعتبار وليس من باب الصدفة أن يقع الاختيار على تونس بأن تحتضن انطلاقة هذه التجربة النقابية، فمنذ 1945 " كان الاتحاد الاقليمي لنقابات تونس (CGT) وراء مبادرة تحويل قوانين الكونفدرالية (CGT) التي أصبح بمقتضاها التنظيم النقابي التابع للكونفدرالية (CGT) في المستعمرات والمحميات يحمل اسم "الاتحاد" ويحظى باستقلال كبير، كما أصبحت البطاقات التابعة لشمال افريقيا تكتب باللغة العربية إلى جانب الفرنسية⁽²⁾.

2 - علاقة الاتحاد العام بالاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T):

إن الهدف الأساسي من تأسيس منظمة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي كان يهدف بالأساس إلى تقوية جانب أنصار الكونفدرالية (CGT) في مواجهة المنظمة النقابية الوطنية الممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وحسب ما يبدو فإن الاتحاد النقابي نجح على المدى القريب في ضم بعض عمال الترامواي بتونس وبعض عمال مناجم الرديف والمتلوي إلى صفوفه وذلك على الأقل كما يذكر مؤسسوه الأوائل⁽³⁾، ولقد كان هدف أنصار

¹ - عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص 91.

² - حسن السعداوي: " وحدة عمالية و«قومية» بورجوازية بتونس"، صدر بدورية «الحركة النقابية العمالية» عدد 8-9 أوت -سبتمبر 1950، ص ص 46 ، 50.

³ - حسن السعداوي، المرجع السابق، ص 51.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

الكونفدرالية (CGT) من وراء تكوين منظمة نقابية تعتبر نفسها وطنية ومستقلة يتمثل في ضرب حجة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي ما انفك يبرز الطابع الأجنبي للكونفدرالية (CGT) كما أنهم كانوا يهدفون إلى إجبار الاتحاد العام على الوحدة العمالية. إن مسألة الوحدة العمالية بين المنظمتين بقيت مستعصية رغم أن كل منهما ورثت عن الكونفدرالية (CGT) النظرة النقابية التي يمكن أن نعبر عنها بالمقولة التالية: «طبقة عمالية واحدة، منظمة نقابية واحدة»⁽¹⁾ ولكن تشبث مؤتمر الاتحاد العام المنعقد في 21 جانفي 1947 بشرطين لا يتنازل عنهما قصد تحقيق الوحدة مع الاتحاد النقابي أولهما: . أن تكون قيادة المنظمة الموحدة للتونسيين فقط. وأن يكون اسمها "الاتحاد العام التونسي للشغل" كان سببا في عدم قدرة المنظمتين على الاتفاق إلا حول نقطة استعمال اللغة العربية رغم وساطة الجامعة النقابية العالمية ممثلة في حضور مندوب عنها بالمؤتمر المذكور، ثم في قدوم اللبناني "مصطفى العريس" المكلف بتسهيل التقارب والتفاهم بين القيادتين⁽²⁾، وهكذا بقي الخلاف قائما رغم أن كل طرف كان يعتبر نفسه المدافع الكبير عن وحدة الطبقة العاملة التونسية.

إن أساس الخلاف في الوحدة هو وجود مشروعين وخطتين مختلفتين للوحدة، الأولى الخطة الشيوعية التي تؤكد على الوحدة انطلاقا من توحيد القاعدة كما هو الشأن في عدة بلدان وذلك بجلب عدد من منخرطي المنظمة المنافسة الذين يجدون أنفسهم في الممارسة الموحدة إلى جانب مناضلين شيوعيين، ولا يتورع أصحاب هذه الخطة حتى على التنديد بقيادات النقابات المنافسة من أجل الوصول إلى أهدافهم، بل هم أحيانا يحشرون مناضلي الاتحاد العام في إضرابات دون التنسيق مع قاداته، أما خطة الاتحاد العام في الوحدة فإنها

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص92.

² - نفسه، ص 91. وأنظر أيضا ملخص لجريدة (L'Avenir) بتاريخ 25 جانفي 1947، حول "مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل والوحدة النقابية" بالملحق رقم: 10

ترتكز على الوحدة العضوية في مستوى القمة ولا ترضى بغير ذوبان الاتحاد النقابي في صلب الاتحاد العام، فلقد كان قادة الاتحاد العام بحكم معرفتهم لخطة منافسيهم يعملون للحد من النضالات المشتركة في القطاعات التي يكون فيها حضور منافسيهم هاما، كما كانوا يشترطون الاتفاق بين القيادتين على كل تحرك مشترك حتى وإن كان هذا التحرك قطاعيا⁽¹⁾.

ولعل الرسالة التي بعث بها فرحات حشاد في مارس 1950 إلى رئيس الاتحاد النقابي توضح لنا هذا الأمر إذ كتب يقول: «أفلا تروا أن إضرابكم الذي نظمتموه بميناء تونس لم يحظ بتأثير يذكر نظرا لأنكم لم تقوموا بأبسط ما يجب من التشاور معنا؟ أفلا تروا أن إضراب عمال المطاحن الذي كان من المقرر أن تواصلوه حتى 28 مارس قد حظي بنفس المصير نتيجة إهمالكم أيضا لقاعدة التشاور؟ أفلم تنتظنوا بعد إلى أنكم لا تمثلون إلا جزء ضئيلا من القوى العمالية المنظمة؟ إننا نراكم رغم ذلك تقومون بأعمال منفردة أحيانا وأحيانا أخرى تبحثون عن وحدة في مستوى الممارسة سرعان ما تنتكرون لها⁽²⁾.

وعلى ذلك فإننا نعتقد أن الوقت ليس وقت خصومة بيننا، نحن جميعا معروضون للاضطهاد دون أي تمييز، وأنتم تتصرفون دائما على أساس أن همكم هو هم منظمة تريد أن تحتكر لنفسها النقاوة والكمال والنضالية والشجاعة وخاصة تريد أن تحتكر شرف تمثيل الجامعة النقابية العالمية وتعتبر أن بقية المنظمات، كافة المنظمات لا وزن لها⁽³⁾» ويؤكد حشاد في هذه الرسالة على اتهامات واضحة، كما أنه استعمل لهجة تنم على مرونة كبيرة في التعامل أصبحت ضرورية خاصة بعد تأسيس الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، حيث أن التعارض لم يعد بين نقابة تونسية وفرع نقابي لمنظمة أجنبية بل أصبح بين مفهومين نقابيين وخطتين سياسيتين متقابلتين، وهكذا أصبحت العلاقة بين المنظمين تتأرجح بين الاقتراب أحيانا والقطيعة والصراع أحيانا أخرى.

¹ - عبد الله، الحركة النقابية، ص 195

² - Feniche, op cit , p 130

³ - (رسالة لحشاد) أنظر: Idem , p 132.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

لقد رفض الاتحاد العام التونسي للشغل في فيفري 1947 الانضمام إلى الإضراب الذي دعا له ممثل الكونفدرالية (CGT) والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، وفي جويلية 1947 اختلف الاتحاد العام مع الاتحاد النقابي في تقدير قيمة الزيادة المقترحة للأجر الأدنى، وفي 2 أوت من نفس السنة "بجبل الجلود" يبدو أن بعض مضربي الاتحاد العام رموا بالحجارة العمال المنتمين للاتحاد النقابي غير المضربين، كما حذرت العديد من النقابات التابعة للاتحاد النقابي من الدخول في أي شكل من الأشكال في الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 4 أوت 1947⁽¹⁾.

وإثر الأحداث الدامية في 5 أوت 1947 ساءت العلاقة بين المنظمين من خلال النداء الذي وجهه الاتحاد النقابي عقب الأحداث يقول فيه: ((لقد جنى الاستفزازيون ثمن أعمالهم ... والأحداث قد أثبتت بصورة أليمة صحة رأي الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي الذي أكد منذ أول أوت على خطورة إضراب عام ولا محدود من أجل الحصول على مراجعة تحكيم 25 جويلية المنقوص وغير الكافي، ويتوجيه من الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي أكد الشغّالون مرة أخرى نضجهم لما أحبطوا أعمال الاستفزازيين الاستعماريين الذين رغبوا في مد مجزرة صفاقس عديمة الجدوى على تونس العاصمة، ولما فرضوا حل الإضراب على قادة الاتحاد العام التونسي للشغل))⁽²⁾.

بهذه المواقف أصبحت منظمة الاتحاد النقابي ذات الميول الشيوعي تبدو وكأنها الشريك الموضوعي للسلطة الاستعمارية، وعندما أحسّت بذلك دخلت منعرجا جديدا اتخذت فيه مواقف أكثر مرونة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، بداية من أواخر سنة 1947، إذ أرسلت يوم 10 أكتوبر إلى الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل، تخبره بعزمها على

¹ . - Casemajor, Op cit, p274

² - جريدة مستقبل تونس، العدد 179، 29 أوت 1947.

وضع أسس لإعادة تحديد قيمة الأجور بصورة مشتركة، واجتمع في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ممثلو كل النقابات، واندلعت عدة إضرابات موحدة بنجاح، تكونت على إثرها لجنة إضراب مشتركة في كل مركز من المراكز المضربة من أجل الاحتجاج على التخفيض من الأجر الأدنى وإلغاء بعض المنح⁽¹⁾، وعلى إثر انتهاء الإضراب صدر في العديد من الصحف نص برقية مشتركة للنقابات الثلاث الاتحاد العام والاتحاد النقابي والقوى الشغيلة، وهو ما يبرز الأهمية الكبرى التي تعلقها قيادة هذه المنظمات على مثل هذا النضال المشترك⁽²⁾.

كانت لهذه الاعمال المشتركة من جديد دورا في قبول عضوية الاتحاد العام ضمن الجامعة النقابية العالمية في 17 جانفي 1949، إذ سارع "جورج بروبان" الكاتب العام للاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي بمراسلة حشاد وتوجه إليه قائلا: ((لقد تقبل الاتحاد النقابي بكل ارتياح قبول المكتب التنفيذي للجامعة النقابية العالمية انضمامكم في صفوفها، وأن هذا الارتياح له ما يبرره خاصة وأن قرار المكتب التنفيذي يزيل ما كنتم تعتبرونه العقبة الوحيدة في سبيل تجسيد الوحدة النقابية))⁽³⁾.

ويبدو أن مؤتمر الاتحاد العام الثالث المنعقد في 15 إلى 17 أبريل 1949 لم يكن متحمسا لمثل هذه الوحدة، حيث أنه عبر عن احترازاته العديدة، وبالفعل لم ينص برنامج عمله الذي يشمل 10 نقاط على وحدة مع الاتحاد النقابي ولقد أكد قادة الاتحاد العام على: ((أنه علينا أن ندعم أكثر منظماتنا حتى نظمن لها زمام المبادرة ونجعل منها المنظمة المتفوقة على الساحة النقابية، فتكون المنظمة النقابية الوحيدة لشعبنا الموحد))⁽⁴⁾.

1 - دورية " الحركة النقابية العالمية" العدد الأول، ماي 1949.

2 - جريدة (le petit matin)، العدد 1266، بتاريخ الاحد 3 أبريل 1949.

3 - بن حميده، مرجع سابق، ج2، ص95.

4 - بن حميده، مرجع سابق، ج2، ص96.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ويعود عدم اهتمام المؤتمر بشأن الوحدة إلى الإحساس الذي لمسّه قادة الاتحاد بأن ميزان القوى كان لفائدتهم، من خلال غلق مقرّات الاتحاد النقابي في كل من سوسه وصفاقس والقيروان وبنزرت وباجة والكاف وماطر ما بين 1947 و 1949⁽¹⁾، وكذلك عدم اعتراف الجامعة النقابية العالمية في مؤتمرها الثاني المنعقد من 29 جوان إلى 7 جويلية 1949 إلا بـ 33 ألف منخرط في صفوف الاتحاد النقابي بينما أقر بانخراط 56370 في صفوف الاتحاد العام⁽²⁾.

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين المنظمين متوتّرة، ويتضح هذا التوتر من خلال التصريحات والتصريحات المضادة، فالمجلس القومي للاتحاد العام المجتمع يوم 16 أكتوبر 1949 يقر: ((أن المجلس الوطني الذي أحيط علما بالنتائج السلبية للمفاوضات الجارية مع الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي والتي بدأت منذ شهر جانفي 1949 من أجل تحقيق الوحدة، يعتبر أن فشل هذه المفاوضات يعود فقط إلى التصرف غير النزيه لقادة الاتحاد النقابي الذي كانت أعماله دائما منافية لتصريحاته الديماغوجية الخادعة.... ولذلك فإن المجلس يدعوا كافة الهياكل القاعدية لتعزيز وحدة الشغّالين في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل))⁽³⁾.

في حين أن التصريح المضاد كان من قبل حسن السعداوي رئيس الاتحاد النقابي آنذاك بتوجيه التهمة في إفشال الوحدة إلى قادة الاتحاد العام التونسي للشغل في مقال تحت عنوان " الوحدة العمالية والقومية البرجوازية في تونس " قائلا: ((لقد حاول قادة الاتحاد العام التونسي للشغل في كل مرة تحطيم هذه الوحدة ونجحوا في ذلك خلال إضراب عمال المطاحن، وأمضوا مع الأعراف اتفاقا خلال إضراب عمال الحبوب دون استشارتهم، غير أن

¹ - جريدة (le petit matin)، العدد 1279، بتاريخ 19 أفريل 1949.

² - دورية " الحركة النقابية العالمية" العدد 4، بتاريخ: أوت 1949، ص 6.

³ - بن حميدة، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

إرادة الوحدة كانت أقوى حيث سفّه منخرطو الاتحاد العام التونسي للشغل أحد قادتهم النوري البودالي⁽¹⁾، وكان السعداوي يعيب على الاتحاد العام علاقته بالحزب الدستوري الجديد ويرفض إعطاء الأولوية للنضال من أجل الاستقلال ويحقر من شأن التناقضات في صفوف الإمبريالية ويدعو إلى تعزيز العلاقات مع الكتلة الاشتراكية، كما أنه عاب الاتحاد العام في مسألة قطع علاقته بالجامعة النقابية العالمية إثر قرار مجلسه المنعقد في 23 جويلية 1950⁽²⁾.

لكن رغم كل ذلك فقد شهدت بدايات سنة 1952 عودة التعاون من جديد بين المنظمتين في ظرف تميز بشدة القمع المسّط على النقابيين والوطنيين والديمقراطيين دون استثناء فتطورت بصورة واضحة النضالات المشتركة، إذ قاد مناضلو الاتحاد العام والاتحاد النقابي معا يوم 1 فيفري 1952 إضرابا عاما لتكريس الوحدة الوطنية ضد الإمبريالية، ويبدو أن الاتفاق كان تاما في هذا الشأن، كما أن المؤتمر الثالث للاتحاد النقابي المنعقد في (16-17 و18 ماي 1952) دعا " كامل الطبقة العاملة ببلادنا للوحدة والعمل من أجل تحقيق المطالب العمالية والوطنية ضد الاستغلال الاستعماري ومن أجل تحررها"⁽³⁾، لكن ما انفك حشاد يتحذر من هذه النداءات فهو مثلا في رسالة كتبها في شهر جوان 1952: ((لقد تناول المجلس القومي من بين ما تناول من القضايا المختلفة، اللائحة التي وردت عليه من منظمة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي والتي تقترح تحقيق وحدة عضوية بين المنظمتين، لكن هذا المجلس تمسك بقرارات مؤتمر الاتحاد السابقة وذكر كل العمال بأن

¹ - دورية " الحركة النقابية العالمية" العدد 8 - 9، سبتمبر اكتوبر 1951، ص 46-50.

² - حسن السعداوي، النضال المطليبي في معركة الاستقلال القومي التونسي، دورية " الحركة النقابية العالمية"، العدد 15، بتاريخ: 31 جانفي 1953، ص 10.

³ - السعداوي، المرجع نفسه، ص 13.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

ليس بالإمكان انجاز أي عمل مشترك مع أناس مازالوا ينتمون إلى الاتحاد النقابي حتى وإن كان ذلك العمل محدودا في الزمن والهدف⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن الاتحاد العام قد استفاد من مواجهته لمنافسه نظرا لما كان يربط هذا المنافس من علاقات مكشوفه مع الحزب الشيوعي بتونس ومع الكونفدرالية (CGT)، حيث مكّنت هذه العلاقة الاتحاد العام من إبراز نفسه كاتجاه نقابي صرف ذو انتماء وطني، وبالتالي الظهور بصفته المجسد الفعلي للحركة النقابية الوطنية بتونس، واستطاع دائما أن يسبق منافسه الذي لم يعرف كيف يتأقلم مع الظروف، فالاتحاد النقابي تأخر في جعل مسألة النضال من أجل الاستقلال في طليعة اهتماماته بصورة واضحة فلم يكن ذلك إلا في مؤتمره المنعقد سنة 1952 بينما مكّن تطور الظروف الموضوعية للاتحاد العام التونسي للشغل من جعل الطبقة العاملة التونسية تختار هذا الطريق منذ مدة، وهذا مما جعل أغلب الاجراء التونسيين يلتحقون بالاتحاد العام التونسي للشغل بينما كان الاجراء الأوروبيون يتوجهون أكثر فأكثر نحو الكونفدرالية العامة للشغل - القوة الشغيلة مع اقتراب الاستقلال الداخلي بتونس.

3 - علاقة الاتحاد العام مع كتلة النقابات المتحدة بتونس والقوى الشغيلة (FO.CSFT):

بعد أن تحولت منظمة الكونفدرالية العامة (CGT) بتونس إلى الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي توتر الوضع في صلب الاتحاد النقابي بين الأغلبية التي صادقت على هذا القرار والأقلية الراضية له، التي يتزعمها ألبير بوزنكي، وآل الأمر إلى انسحاب شق الأقلية الذي أسس يوم 23 فيفري 1947 كتلة النقابات المتحدة بتونس (Le Cartel des Syndicats) (Fédérés de Tunisie)، كانت هذه المنظمة تضم بصورة خاصة الموظفين الفرنسيين الذين كثيرا ما تعارضت مصالحهم مع مصالح الموظفين التونسيين، ولكنها رغم ذلك كانت تتعاون في بعض الفترات مع المنظمة الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، إذ كان الاتحاد العام

¹ - (رسالة لحشاد) أنظر: 264-263 p, op cit , Feniche

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

يجد في الكتلة النقابية منافسا يقلص من قاعدة خصمه الاتحاد النقابي دون أن يمثل عليه خطر من حيث قدرته على سحب منخرطيه التونسيين فتعامل معه بمرونة.

وكانت أولى أعمالهم المشتركة بأن راسلا المنظمتان الاتحاد العام وكتلة النقابات بالاشتراك مع كونفدرالية العمال المسيحيين مطالبا لمقابلة المقيم العام إثر انعقاد اللجنة المركزية للأجور في 11 جولية 1947، ولكنه رفض ذلك بتاريخ 18 جولية، وبعد أحداث 5 أوت احتجّت الهيئة الإدارية للكتلة النقابية المنعقدة في 18 أوت على رفض الاتحاد النقابي الانضمام إلى موقف بقية المنظمات الموحد في خصوص تحديد الأجر الأدنى الضروري والحيوي الذي لا يمكن النزول تحته (6000 فرنكا)، كما أن هذه الهيئة الإدارية شجبت موقف الاتحاد النقابي وكشفته أمام الطبقة الشغيلة بتونس بما قام به قبل إضراب الاتحاد العام الشامل عندما طالب الاتحاد النقابي السلطة العمومية بضمان حرية الشغل بواسطة قوات الجيش، وأظهرت تعاطفها لما تعرض له الاتحاد العام التونسي للشغل، بالمقابل حيّ الاتحاد في أحد بلاغاته السلوك النقابي الذي تجلّت به كتلة النقابات وكونفدرالية العمال المسيحيين عندما رفضا المشاركة في لجنة الأجور التي أطردها منها الاتحاد العام⁽¹⁾.

لكن لم يلبث تطور الظرفية العالمية سنة 1948، إثر انقسام الحركة النقابية العالمية من الانعكاس على توجهات العمل النقابي، إذ أجبر الاشتراكيون الفرنسيون على الخروج عن حيادهم الشكلي في خصوص الفصل بين العمل السياسي والنشاط النقابي، وذلك بإعلان مساندتهم نقابة " القوة العمالية" (Force Ouvrière)، ففي 29 ديسمبر 1947 قدم "ليون جوهو (Léon Jouhaux) ورفاقه باسم تيار الأقلية المنشط لحركة "القوة العمالية" استنقالتهم من المكتب الفدرالي الموحد للكونفدرالية العامة للشغل، ثم بادرت هذه المجموعة بتأسيس الكونفدرالية العامة للشغل-القوة العمالية (CGT/F.O) يوم 13 أفريل 1948، وأصبحت كتلة

¹ - دورية " ثورة بروليتاريا" (الناطقة بالفرنسية)، عدد 306-307، بتاريخ أوت-سبتمبر 1947، ص 34.

النقابات الموحدة بتونس فرع لها⁽¹⁾، وسيكون لهذه النقابة الموحدة شأن أمام الاتحاد العام خاصة وأنها ستتمتع بقيادة مركزية بفرنسا، ولأن أمرها سوف لن يكون خافيا على حشاد إذ صرح في نداء موجه إلى عمال شمال إفريقيا منذ تاريخ 21 مارس 1947 يوضح غايات منظمة (CGT) التي تزعم أنها المتصرف المطلق في حظوظ الطبقة الشغيلة بالأقطار الشقيقة الثلاثة⁽²⁾.

بهذه التطورات التي حصلت، تطور موقف الاتحاد العام من خلال مطالب منخرطيه من الموظفين التونسيين جعلته لا يساند إضراب الموظفين الفرنسيين الذي دعت إليه إلى جانب القوى الشغيلة كل من كونفدرالية العمال المسيحيين والاتحاد النقابي يوم 13 أبريل 1948، وإن التقارب بين المنظمات الثلاث والاتحاد العام كان يعرقله رغبة هذه المنظمات في المحافظة على بقاء الموظفين الفرنسيين داخل صفوفها رغم أن مصالحهم تتعارض مع مصالح زملائهم التونسيين الذين يطالبون بتونسية الإدارة، وعلى هذا الأساس اتهم الاتحاد العام في أبريل 1948 تلك المنظمات بأنها تدافع عن امتيازات استعمارية بينما كان مجرد الحديث عن إصلاح بتونس يثير قلق الموظفين الفرنسيين، ويشعرون بأنهم مستهدفون كلما وقع الحديث عن إصلاحات هيكلية محتملة⁽³⁾.

كل هذا جعل منظمة " القوى الشغيلة" التي تظم أساسا موظفين فرنسيين تكتفي بعلاقات محدودة مع الاتحاد العام، ولم تقدر المنظمات على التعاون إلا في مناجم الجنوب، حيث تصرح منظمة القوى الشغيلة أنها تضم 1500 عامل تونسي، لقد فتح مؤتمر الاتحاد العام الرابع باب التقارب مع القوى الشغيلة خاصة وهو نفس المؤتمر الذي كرس القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية، ولقد حدد التقرير الذي عرض في هذا المؤتمر حول العلاقات

¹-André Viot, Du congrès de l'union de syndicats de Tunisie d'octobre 1946 à la naissance de la C.G.T.(F.O), Tunis-Socialiste, 11 mars 1948

² - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص104.

³ - نفسه، ص105.

الخارجية، منها العلاقة بالكتلة النقابية-القوى العمالية بالعبارات التالية: ((برغم عن كونه لم توجد بيننا روابط متينة ولا عمل مشترك إلا في أحيان قليلة وبمعية المنظمات الشعبية الأخرى، مثلا في سلك لجنة الدفاع ضد غلى المعيشة أو أثناء إضراب عملة المناجم لجهة قفصة من شهر فيفري إلى شهر أفريل 1949، فهذا الفرع للقوة الشغيلة الفرنسية بتونس ما انفك يرغب في صداقتنا وسعى لأن نتحد في سلك التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية كاللجنة المركزية ولجنة الشغل وفي العمل النقابي⁽¹⁾ .

إلا أنه لم يمض على ذلك وقت طويل حتى تعكّرت العلاقة بين المنظمتين حيث أصدر المجلس الفدرالي القومي التابع للقوى الشغيلة المنعقد في 9 و10 ماي لائحة جاء فيها ما يلي : ((إن مستقبل الحركة النقابية بشمال افريقيا يبقى مرتبطا بشديد الارتباط بمركزنا النقابي بفرنسا من حيث عمله وتطوره⁽²⁾، كما أن منظمة القوى الشغيلة أكدت من جديد في هذه اللائحة عزمها على تخليص الحركة النقابية من النشاط السياسي، وقد تصدى حشاد لهذه المفاهيم بسرعة إذ يقول في مقال نشر في جوان 1951: ((أن الاتحاد العام التونسي للشغل وهو المنظمة النقابية التونسية الوحيدة، يندد بشدة بهذه النظرة النقابية الرجعية، وأن الحركة النقابية هي حركة تحررية لا يمكن أن تساير مثل هذا التفكير الهيمني خاصة وان هذا التفكير هو عينه الذي يقود أعمال الهيمنة الإمبريالية، والذي من واجب كل حركة نقابية حرة أن تقاومه وتقضي عليه))⁽³⁾.

وبقيت العلاقة بين الاتحاد العام والقوى الشغيلة متوترة رغم انتماء المنظمتين لنفس المنظمة العالمية وهي الجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L)، ورغم الإضراب المشترك الذي وقع في المناجم في سبتمبر 1951، نجد قادة منظمة الكتلة النقابية-القوى العمالية

¹ – Journal « Mission », 14 juillet 1950, A mon camarade travailleur français en Tunisie, FH.

² – Feniche, op cit, p 158.

³ – أرشيف الاتحاد ذكره: Feniche, op cit, p 265.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

تتهم الاتحاد العام بأن له موقفا عدائيا متواصلا من كونفدرالية القوى الشغيلة، وبأن فرحات حشاد لم يعد قائد حركة نقابية بل أصبح يقود حركة سياسية⁽¹⁾، وفي المقابل فإن فرحات حشاد لم يُخف احتقاره لقادة القوى الشغيلة بتونس، ففي 1952 كتب رسالة بعث بها إلى مساعده محمود المسعدي يقول له فيها: ((إني أعتقد أن أحمد « من المحتمل أن يكون المقصود هو بن صالح » يعطي للقوة الشغيلة....أهمية أكثر مما يجب أن نعطيهم، فقضيتنا وحقوقنا المشروعة أنبل من أن نربطها بالدسائس الوضعية لأمثال هؤلاء السفلة المبتدلين.....))⁽²⁾.

وعليه أصبح الاحتراز يسود العلاقة بين المنظمتين النقابيتين، فمن ناحية يشعر الموظفون المنخرطون في القوى الشغيلة بأنهم مهددون كلما اقترب موعد استغلال العمال وهم يظهرون عداؤهم الشديد لقادة الاتحاد العام فقد التجأوا في أبريل 1955 إلى الإضراب للدفاع عن مصالح اعتبرها الاتحاد العام امتيازات استعمارية فندد بهم أما الرأي العام⁽³⁾، ومن ناحية أخرى يجد الاتحاد العام داخل المنظمة العالمية (S.I.S.L) في مواجهة تحدد أكثر فأكثر مع القوة الشغيلة التي تحاول عزل الاتحاد بينما هو في أشد الحاجة إلى دعم دولي من أجل نصرته القضية الوطنية، فلم تكن القوى الشغيلة داخل هيكل (S.I.S.L) في مواجهتها للاتحاد العام تجد السند المطلق والمتواصل الذي كان يجده الاتحاد النقابي داخل الجامعة النقابية العالمية، إذ في كثير من الحالات تتمكن أطروحات الاتحاد العام من الانتصار على حساب مواقف النقابة الفرنسية، ففي ماي 1955 صوت مؤتمر المنظمة العالمية (S.I.S.L) ضد لائحة القوى الشغيلة التي تتدد بالكفاح المسلح ضد النظام الاستعماري وكان ذلك بفضل المندوبين المغاربة الذين كان يدعمهم أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد آنذاك⁽⁴⁾.

¹ - نفسه، ص 267.

² - رسالة ذكرها Feniche المرجع السابق، ص 302.

³ - Archives Nationales de Tunisie (A.N.T), Série: Mouvement National, Carton 41 , Dossier 1.

⁴ - بن حميدة، مرجع سابق، ج 2، ص 107.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

والظاهر أن الاتحاد العام تمكن من ربط علاقات بالقوى الشغيلة، كانت لها انعكاسات كبيرة على المستوى الدولي كما هو الشأن بالنسبة لعلاقته بالاتحاد النقابي ولهذا السبب فإن دراسة علاقة الاتحاد بهاتين المنظمتين تمثل أهمية أكبر مما تمثله دراسة علاقته بفرع تونس لكونفدرالية العمال المسيحيين.

4 - علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C):

لقد كان إعادة تكوين فرع هذه المنظمة الفرنسية بتونس مباشرة اثر الحرب العالمية الثانية، وهي في نظر حشاد لا تختلف في جوهرها عن الكونفدرالية العامة للشغل أو القوى الشغيلة، إلا أنها لم تكن تعتبر مزاحما خطيرا للاتحاد العام التونسي للشغل نظرا للطابع الديني الذي تتميز به، وقد سهلت بعض المواقف والقرارات التي اتخذتها هذه المنظمة إقامة علاقات مع الاتحاد العام تبدو محترمة رغم أنها محدودة، ومن بين هذه المواقف قبولها بالتعددية النقابية التي اعتبرت في مؤتمر هذه المنظمة المنعقد في سبتمبر 1945 " إحدى أهم الدلالات عن ممارسة الحرية والديمقراطية"⁽¹⁾.

كما انضمت كونفدرالية العمال المسيحيين إلى الاتحاد العام إبان المفاوضات حول الأجر الأدنى في جويلية 1947 وطالبت بأجر أدنى 6000 فرنك بعد أن كانت تطالب بـ 8000 فرنك في حين أن الاتحاد النقابي قد اكتفى بـ 5000 فقط، ويبدو أن مؤتمرات الكونفدرالية للعمال المسيحيين لم تعط أهمية كبيرة للمسائل الخاصة بتونس، فهي قد عبرت في مؤتمرها المنعقد يومي 7 و 8 ديسمبر 1947 عن اهتماماتها الأساسية من خلال تدمرها من "انحسار السياحة فلا وجود لنزل وليس ثمة ما يجلب السواح، إنه الركود التام"⁽²⁾، لذلك يمكن أن نقول أن المؤتمر وقعت أشغاله بتونس دون أن يكون للتونسيين حضور يذكر فيه، لقد كانت لمنظمة العمال المسيحيين هذا الموقف، رغم أن كثير من النقابات المسيحية كانت

¹ - Georges Lefranc, Le syndicalisme en France, Presse Universitaire de France , 9^{ème} édition, 4^{ème} trimestre, France, 1975,p98.

² -Georges Lefranc, op cit ,p90.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

تحاول أن تضم في صفوفها التونسيين وتعمل على وجود المسلمين في صفوفها، مثلما فعلت نقابة عمال السكة الحديدية في ندائها للعمال التونسيين⁽¹⁾.

إن النضالات المشتركة بين الفرنسيين المسيحيين والتونسيين وقعت خاصة في قطاع السكك الحديدية، حيث يوجد عدد هام من النقابيين المسيحيين، وأهم هذه النضالات إضراب 13 سبتمبر 1951 الذي شارك فيه أيضا الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، وكان غاية هذا الإضراب المطالبة بالزيادة في الاجر والاحتجاج عن المس بالحريات النقابية، غير أن إشعاع النقابات المسيحية في بقية القطاعات يكون ضعيفا مما يجعل مساهمتها في نضال الطبقة الشغيلة التونسية يكون محدودا خاصة وأن مصالح هذه الطبقة غدت متناقضة أكثر فأكثر مع مصالح العمال المسيحيين الفرنسيين بتونس، فلقد ندد الاتحاد العام بمشاركة الموظفين المسيحيين في اضراب 19 أبريل 1955 الذي وقع من أجل مطالب اعتبارها الاتحاد العام امتيازات استعمارية⁽²⁾.

لهذا كانت فإن علاقة الحركة النقابية الوطنية التونسية محدودة مع الكونفدرالية للعمال المسيحيين لا بسبب الطابع الوطني أو الطابع الديني، بل بحكم أن الكونفدرالية العالمية للنقابات المسيحية (C.F.T.C) لم تشكل قط بالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل خيارا يمكن أن يعول عليه على المستوى الدولي.

¹ - جريدة "أخبار صفاقسية"، العدد 107 بتاريخ 30 نوفمبر 1946.

² - بن حميدة، مرجع سابق، ص 108.

ثالثاً: علاقات الاتحاد بالنقابات العالمية وبروز فكرة النضال النقابي العالمي لديه:

إن فرحات حشاد الذي تكوّن من الناحية النقابية في صلب الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) يدرك جيداً الحاجة الماسة التي تحتاجها منظمته الناشئة للاتحاد العام إلى التضامن العمالي العالمي ومدلوله وأهميته، فسارعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية للبحث عن الانخراط في المنظمات النقابية العالمية، فقام الاتحاد العام بإرسال مطلب الانخراط بالجامعة النقابية العالمية (F.S.M)، بحكم التنظيم العمالي العالمي الوحيد الموجود عند تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وأيضاً لما حدّده هذا التنظيم العالمي في مؤتمره التأسيسي في 8 أكتوبر 1945 من أهداف تركز أساساً على دعوة انخراط كل نقابات العالم بقطع النظر عن الجنس والقومية والدين والآراء السياسية⁽¹⁾، لكن هذه العلاقة لم تدم طويلاً وكانت للاتحاد تجربة جديدة مع المعسكر الغربي من خلال علاقة الاتحاد العام بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L) فسناحول في هذا العنصر التطرق لعلاقة المنظمين العالمتين مع الاتحاد العام التونسي للشغل كل على حدى.

1 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة النقابية العالمية (F.S.M):

أ - الانخراط بالجامعة النقابية العالمية:

إن فرحات حشاد كان دوماً يؤكد على مسألة التضامن العمالي الدولي وبراها مسألة ملحة وضرورية، فهذا هو بعد أن يؤكد على أن العمل النقابي لا يقف عند حدود الميدان الاجتماعي يضيف قائلاً: ((إن هذا العمل يشعر بثقل الحمل الذي يكبل نشاطه ونموه والذي وضعته على كاهله التقلبات الاقتصادية والتحالفات الرأسمالية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي إن التحالف الرأسمالي يتحىّن الوقت المناسب من أجل القيام بهجوم معاكس معتمداً على عناصر رجعية تحلم بتوقيف النمو الاجتماعي وتبتهج لكل ضُعب ينتاب الحركة النقابية العالمية، لذلك شعرت الحركة النقابية بحاجتها الملحة لتكوين تحالف العمل ضد

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ص 193.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

تحالف رأس المال، كما شعرت بأهمية تنسيق وتوحيد التحرك متجاوزة الحدود الإقليمية قصد توفير ظروف أنسب للنجاح في كل الميادين⁽¹⁾.

ويرى حشاد أن التضامن الدولي ليس ضروريا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية فقط بل أن له دوافعه السياسية، إذ يقول: ((إن مسألة حرية الإنسان وحرية الشعوب تطرح أيضا على مستوى التنظيم النقابي الدولي وإلا فما هو مصير العمل النقابي والحریات التي يطمح إليها جميع الناس على وجه البسيطة غير مضمونة؟ ثم ما مآل حركة نقابية في بلد انعدمت فيه الحریات الفردية والطبيعية؟ إن معرفتنا بمصير العمال والمنظمات العمالية في البلاد التي يسودها الحكم المطلق كافية بأن تجعلنا نتمسك بالدفاع عن الديمقراطية ونفتك الحریات التي بدونها لا يمكن تحقيق أي تقدم، ومن هنا فإن العمل النقابي يرتبط بمسألة السلم، فلا أحد يجهل اليوم أن سبب الحروب التي عرفها عالمنا الشقي لحد اليوم يعود أغلب الحالات إلى المناورات الرأسمالية، وهي مناورات تهدف إلى تحقيق هيمنة شق على العالم بأسره أو على جزء منه قصد غزو الأسواق والتفوق الاقتصادي واستغلال ثروات تؤدي إلى استعباد الانسان⁽²⁾)).

لقد كان أمل فرحات حشاد والاتحاد العام كبيرا في الجامعة النقابية العالمية، حيث أنه شكر هذه المنظمة في التقرير الذي قدمه للمؤتمر القانوني الأول في جانفي 1947 وهو يؤكد على أن الجامعة يعلق عليها أمالا كبيرة في برامجها منها " وجوب المقاومة لتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية الحقّة اللتين لولاهما لما وجد سلم في هذا العالم....وهي تدرس مشاكل الدول التي لم تتمتع بحريتها الذاتيّة⁽³⁾، كما ذكر حشاد فيما بعد "أن الجامعة التي

1 - فرحات حشاد، " تونس والحركة النقابية في مواجهة عالمية "، مرجع سابق، ص 109

2 - نفسه، ص 111.

3 - نفسه

تأسست خلال الحرب الأخيرة استطاعت أن تخلق لدى عمال العالم بأكمله أملا عظيما بامتلاك قوة عمالية اممية لا تقهر مُسَخَّرَةً لخدمة العدالة الاجتماعية والتقدم والسلم⁽¹⁾.
لقد درست اللجنة التنفيذية للجامعة النقابية العالمية مطلب انخراط الاتحاد العام بها أول مرة بموسكو في جوان 1946 وربطت انخراط المنظمة بتوحيد الحركة النقابية التونسية والتي لم تتم فأعيد النظر في مطلب الانخراط ثانية بواشنطن في 23 سبتمبر 1946 من طرف اللجنة التنفيذية أيضا، والتي توصلت في تقريرها: ((....أن ما يطالب به الاتحاد العام لتحقيقه عبر التنظيم الموحد يؤدي في الحقيقة وبدون شك إلى إيجاد منظمة تلفظ غير التونسيين من صفوفها))⁽²⁾، لقد كانت نتيجة التقارير التي كتبها ممثلي اللجنة التنفيذية هو السخط تجاه العلاقة القائمة بين الاتحاد العام وطبقة الملاكين (التجار وغيرهم) واتجاه ما أسموه باللجوء إلى القوى الغيبية المتمثلة في الدين، فمصطفى العريس اللبناي الشيوعي ممثل اللجنة التنفيذية عبّر عن دهشته عندما وجد الشيخ بن عاشور ضمن المركزية النقابية، ويمكن القول أن العريس قد تحول من وسيط إلى مناصر إلى الاتحاد النقابي اذ يقول في خطاب نقلته عنه "جريدة النقابة" ذات التوجه الشيوعي: ((أن عدد المنخرطين الذي يدّعيه الاتحاد العام والذي يصل إلى 40 ألف يبدو عددا غير واقعي... إن العدو الرئيسي هو الرأس المال الكبير))⁽³⁾.

وهكذا وضع الاتحاد العام موضع المتهم من طرف الجامعة العالمية⁽⁴⁾، لقد عبّر فرحات حشاد عن خيبة أمله وشعوره بالمرارة في مقال نشره بجريدة تونس الفتاة حيث يقول: ((قبل أن يقوم الاتحاد بنسف الكونفدرالية (C.G.T) كان بإمكان هذه المنظمة أن تنتحر على

¹ - فرحات حشاد، " نداء إلى عمال البلاد غير المستقلة" المؤرخ في 4 جانفي 1952، منشور في جريدة "عالم العمل الحر"، رقم 54، بتاريخ: ديسمبر 1954.

² - Guérin(Duval) : Ferhat Hched, l'Afrique du Nord et l'Amérique In Au service de colonisés. Les Edition de Minuit , Paris, 1954,pp189 à 206.

³ - جريدة "الشعب التونسي"، العدد 749، بتاريخ 21 فيفري 1947.

⁴ - المصدر نفسه، العدد 751، بتاريخ 18 أفريل 1947.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

الطريقة اليابانية (هيراكيري)، وأن تحول نفسها بنفسها إلى مركزية تونسية قادرة على مواجهة الاتحاد على المستوى الوطني من الناحية التنظيمية، وكان بإمكان الجامعة العالمية المنظمة التي يتحكم في مصيرها حاليا مسؤولون " احترفوا الدسائس " أن تقبل انخراطها في صفوفها بسهولة، هل أن هيكله الجامعة العالمية الداخلية فعلا في مستوى مبادئ هذه المنظمة السامية؟ وهل أن تنظيمها وإدارتها في مستوى شرف أهدافها وفي مستوى عظمة رسالتها في العالم؟⁽¹⁾.

ورغم هذه الخلافات التي ذكرناها سابقا فإن تحاليل كل من الجامعة النقابية العالمية والاتحاد العام واستراتيجيتهما ستلتقي في كثير من الاحيان، فقد كانت القيادة الشيوعية أو المتعاطفة مع الشيوعية التي تقود الجامعة العالمية تشارك مشاركة فعالة في " الحركة العالمية لانصار السلام" وكان نقابيو الاتحاد لا يكتفون بالمساهمة في هذه الحركة، بل إن فرحات حشاد صرح قائلاً: ((إن خطر اندلاع الحرب الذي يخيم على العالم باستمرار تقف وراءه هذه الرأسمالية الرجعية التي تحظى بمساندة قوى الاستعمار، والعامل التونسي يعرف أخوه العامل أينما كان في العالم بأنه لا تقدم بدون سلام، السلام الحقيقي وليس السلام القائم على قوة السلاح ولذلك فإن مؤتمرنا الوطني القادم سينعقد تحت شعار الدفاع عن السلام.))⁽²⁾

و تُبرِّز هذه التصريحات التقارب الكبير في التحاليل بين النقابيين التونسيين وقادة الجامعة النقابية العالمية إذ كل منهما لا يرى أهمية النضال ضد الامبريالية ، ولقد أكد مؤتمر أنصار السلام الدولي الذي حظي بإجماع المشاركين على ما يلي: ((نناضل من أجل

1 - جريدة " تونس الفتاة " « jeune Tunisie » ، بتاريخ جويلية 1947 .

2 - جريدة " الشعب التونسي " ، المصدر السابق .

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

الاستقلال الوطني والتعاون السلمي بين كل الشعوب في تقرير مصيرها، ونعتبر كل ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق الحرية والسلام⁽¹⁾.

كما تقاربت نظرة الطرفين لمخطط مارشال فينددان به : يندد به النوري البودالي أحد قادة الاتحاد العام لأنه يسلم الاستعماريين، ويندد به نقابيو الجامعة العالمية لأنه يمس من استقلال البلاد الأوربية، إن هذه الحجة الأخيرة لم تخف عن حشاد حيث أنه ذكرها في مقال كتبه في نوفمبر 1948، فبعد أن أكد في هذا المقال: ((أن الاستقلال الاقتصادي هو شرط كل استقلال حقيقي، تحدث عن مشروع مارشال لما فيه من خطر على السيادة القومية بالنسبة للبلدان التي يشملها هذا المشروع))⁽²⁾.

وما من شك أن تلاقي المواقف بين المنظمتين ضف إليه التصدع الذي حصل في صفوف الجامعة النقابية العالمية والأزمة التي اندلعت داخلها بانسلاخ المنظمات الأمريكية والإنجليزية والبلجيكية والهولندية، هو الذي دفع بالجامعة النقابية العالمية إلى قبول الاتحاد العام عضواً كاملاً في صفوفها بتاريخ جانفي 1949، واعترفت في مؤتمرها الثاني (1949 07/10-06/29) بأن للاتحاد العام التونسي للشغل 56.370 منخرطاً وللاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي 33.000 منخرط فقط⁽³⁾، مما جعل لكل من المنظمتين ممثلاً قاراً ونائباً له لدى الجامعة النقابية العالمية .

ويتجلى أنه كلما كانت الجامعة النقابية العالمية تعمل بطريقة ديمقراطية وحريصة على احترام برنامجها المحدد في مؤتمرها التأسيسي سنة 1945 وعلى التنسيق بين مختلف النضالات النقابية في العالم إلا وكان بإمكانها أن توفق بين مصالح مختلف القوى العمالية المعادية للإمبريالية والمنضوية في صلبها، رغم أن حشاد كان يتحاشى اتخاذ مواقف لفائدة

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص116.

² - جريدة الحرية، بتاريخ 14 نوفمبر 1948.

³ - دورية " الحركة النقابية العالمية"، العدد الرابع، بتاريخ أوت 1949، ص6.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

إحدى الكتلتين المعسكر الشرقي أو المعسكر الغربي، وفعلا ففي جوان 1948 تدخل في " مؤتمر الشعوب لمقاومة الإمبريالية" ليناقد مقررات هذا المؤتمر مقترحا: ((إلغاء كل ما يشير إلى كتلتين والتركيز في هذه المقررات على الإمبريالية الفرنسية والإنجليزية بصورة مباشرة))⁽¹⁾.

في حين يرى المسؤولون الشيوعيين في الجامعة النقابية العالمية، أن التناقض الرئيسي يكمن في التناقض بين الكتلتين، وهنا برز خلاف بين الاتحاد العام والجامعة النقابية العالمية، إذ يؤكد الاتحاد العام على لسان بعثته لمؤتمر الجامعة بميلانو سنة 1949 حثو فيه على: (ضرورة أن تجعل الحركة العمالية العالمية مهمتها الأولى في النضال ضد الاستعمار باعتباره السبب الذي يقف وراء كل مصائب الشعوب المستعمرة)⁽²⁾ وازداد هذا الخلاف تعمقا بحكم تطور كل من الاتحاد العام والجامعة النقابية العالمية، وبالفعل فبعد انسحاب بعض النقابات الأوربية الغربية من الجامعة، قوى موقع (C.G.T) الفرنسية فيها وبالتالي قوى موقع الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، فضلا عن ذلك أصبحت نقابات أوروبا الشرقية المرتبطة ارتباطا شديدا بحكوماتها تمثل القسم الأوفر في جامعة أصبحت تقترب أكثر فأكثر من المعسكر الاشتراكي إلى الحد الذي جعل معارضوها يقولون: ((أن الجامعة النقابية العالمية أصبحت منجنيقا يستعمله الاتحاد السوفياتي في وجه العالم الغربي))⁽³⁾.

ومن جهة ثانية، نجد الحركة النقابية التونسية تعمل أكثر فأكثر على جعل المهمات السياسية في المقام الأول، وتنتج نحو استراتيجية تعطي الأولوية للنضال من أجل الاستقلال، فأصبحت إذا تحتاج إلى سند واسع من كل الطبقات الشغيلة في العالم، بما في

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص117.

² - فرحات حشاد، " تونس والحركة النقابية في مواجهة عالمية، مرجع سابق"، ص2.

³ - بن حميدة، المرجع نفسه، ص118.

ذلك الطبقة الشغيلة الموجودة في البلاد الرأسمالية وكل الديمقراطيين، وهي في نفس الوقت تواصل تمسكها بضرورة استقلال النقابة عن الحكومات، مثلما أكدته تقرير مؤتمر 1951 حول العلاقات الخارجية، يحدد فيه دور الحركة النقابية على المستوى الدولي فيقول: ((إن الحركة النقابية العالمية لو كانت في هذه الظروف الحالية بعيدة عن تبعية الأحزاب لحققت أمانى الإنسانية في السلم، ومكنت العملة من الوحدة فوق الخلافات المقسمة للحكومات، ويؤكد أن هذه القوة الشغيلة العالمية التي لا تغلب لو كانت منظمة نظاما محكما في جبهة لا تصدّع فيها، لأمكن أن تكون الجبهة الحقيقية لقوات السلام والرفي ضد كل المرامي الاستثمارية والرأسمالية والاستعمارية حيثما كانت))⁽¹⁾.

إن المواقف الدولية للجامعة النقابية العالمية من الكتلتين الشرقية والغربية كان له تأثير عن موقفها من الصراع الدائر بين المنظمين التونسيين والاتحاد النقابي والاتحاد العام، فليس من باب الصدفة أن يقع انسحاب الاتحاد العام من الجامعة النقابية العالمية بعد تدهور العلاقات بين المنظمين، وأن الرسالة التي بعث بها حشاد إلى قادة الاتحاد النقابي في مارس 1950 يعلمهم فيها بنهاية النضال المشترك، سبقت بفترة قصيرة القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية.

ب- القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية:

إن الهجومات الموجهة على الجامعة النقابية العالمية لم تتعلق بالمبادئ، بل تركزت فقط على الممارسات، فنقاييو الاتحاد يبرزون انحراف الجامعة النقابية في عدم احترام المبادئ الأممية التي تأسست عليها فهم ينتقدونها في المستوى الأول باسم الأممية البروليتارية قائلين: ((إن انقسام الطبقة العاملة تفاقم في العالم بصورة جعلت من المستحيل عمليا بقاء منظمة نقابية قومية بالجامعة النقابية العالمية دون أن ترتمي تلك المنظمة في أحضان السياسة المغرضة التي تجعل من متبعتها آلة مسخرة لتطبيق الأوامر وبذلك تجد

¹ - Archives Nationales de Tunisie(A.N.T), Série : Mouvement National, Carton 41 , Dossier3.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

هاته المنظمة نفسها ضد الشق الثاني من الطبقة العاملة العالمية وتكون مجبورة على أن تخالف المبدأ النقابي الأممي الذي يقضي باتحاد الشغالين بالعالم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات مهما كان نوعها⁽¹⁾.

ويقول حشاد في معرض حديثه عن علاقة الاتحاد العام بالجامعة العالمية للشغل (F.S.M): ((وهؤلاء الشيوعيون لا يتركون أية فرصة دون أن يغتتموا فيها الاستياء الشعبي للتغلغل في صفوف الجماهير إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد شعر بعد ذلك أن الاتحاد النقابي العالمي لم يكن إلا حركة نظرية وأداة تعمل لتنفيذ سياسة الكتلة الروسية ... والشعب التونسي لا يستطيع أن يقبل نظرية ضيقة الأفق تتجاهل تجاهلا تاما جميع الحريات الأساسية للتفكير والتعبير وهي الحريات التي تعد من أعزّ وأثمن الحريات وأكثرها حيوية والحاحا بالنسبة للإنسان⁽²⁾.

ضف إلى هذه الانتقادات مجموعة المآخذ على الجامعة النقابية التي تثقل كاهل الاتحاد العام، ويعتبر انحياز الجامعة النقابية في الصراع بين المنظمتين النقابيتين بتونس من اهم هذه المآخذ، فلقد وقع قبول الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي ضمن المنظمة الدولية بعد أقل من خمسين يوما فقط من تكوينه في حين انتظر الاتحاد العام ثلاث سنوات، وزيادة على ذلك فإن الاتحاد يلوم الجامعة قائلا: ((نلاحظ أنه لا توجد في نشرات وتقارير الجامعة النقابية العالمية إلا الأخبار التي تقدمها لها الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي والتي تكتسي صبغة مغرضة، كما يلوم الاتحاد عن تقصير الجامعة في الإعانات التي كان من المفروض أن تقدمها إلى الاتحاد العام، فنرى الاتحاد يلوم في تقرير حول العلاقات

¹ - D'Aulnay (Jilien), Le Syndicalisme Tunisien et ses connexions international, *Nouvelle Revue Française d'histoire d'Outre-Mer*, (novembre 1953), p295.

² - فرحات حشاد ، "حول الحركة النقابية بشمال إفريقيا"، مقال أورده مجلة الندوة، عدد خاص، السنة الأولى، ديسمبر 1953.

الخارجية المقدم للمجلس الوطني للاتحاد العام قائلًا : ((فقد استتجدنا بها لتؤيدنا عن محاكمة إخوتنا في برج السدرية وسوق الخميس فذهب نداؤنا إليها سدى))⁽¹⁾.
وقد خلصت مناقشات المجلس الوطني للاتحاد العام في 23 جويلية 1950 التي أصدرت قرار الانسحاب من الجامعة النقابية العالمية، وقد حضي قرار الانسحاب بتغطية واسعة على صفحات جريدتي " الحرية " و " Le mission " اللتين خصّصنا لتلك المناقشات ما يزيد عن ثلثي محتوياتها، ومن خلال هذه التقارير الصحفية يبدو أن الدستور الجديد كان له تأثيره الواضح على الاتحاد العام في هذا الانسحاب، فلم يستبعد البعض ان يكون ذلك قد تم بناء على نصائح بورقيبة لحشاد "بترك الورقة الروسية والحصول على مساندة أمريكا" للقضية الوطنية⁽²⁾.

ويمكن القول أن هذا الانسحاب إلى خيبة الأمل التي انتابت الاتحاديين حيث كان عطاء الجامعة النقابية دون تلك الآمال الكبيرة التي كانوا يعلقونها عليها بكثير، وللدلالة على ذلك يكفي أن نذكر بالفقرة التالية من مقال لحشاد كتبه في 1949 جاء فيه: ((على كل نقابي أن يكون مسؤولا ورشيدا في صلب الحركة النقابية الوطنية أو الدولية وهذا هو الشرط الوحيد الذي يجعل من المعركة النقابية معركة تحرر كل الأجراء في كل أصقاع العالم، وإن استقلال المنظمات الوطنية التام لا ينفي قيام علاقات أ خوة وتضامن وتعاون فيما بينها لأن الأمر يتعلق ببناء جبهة العمال ضد مستغليهم، ولذلك فإن دور المنظمة النقابية الدولية يتمثل في تنسيق الجهود وتوجيه النشاط وتوحيد الطاقات وحفز الهمم وتوحيد قوى العمال ضد قوى رأس المال.))⁽³⁾

¹ - مقتطف من محاضرة حشاد أمام طلبة شمال افريقيا، باريس 20 مارس 1946، نشر (مترجما للعربية) في جريدة الشعب التونسي، عدد خاص 5 ديسمبر 1959.

² - D'Aulnay (Jilien), op cit p294.

³ - فرحات حشاد، " تونس والحركة النقابية في مواجهة عالمية "، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

ومن جهة أخرى فإن قادة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي يربطون هذه القطيعة بتطور موقف الحزب الدستوري الجديد، فهذا بلحسن لخيارى يؤكد فيما نشره بـ " الحركة النقابية العالمية" لسان حال الجامعة النقابية العالمية قائلاً: ((لقد صرح صالح بن يوسف قبل اثني عشر يوم من انعقاد المجلس القومي للاتحاد العام بأن " الحزب الدستوري الجديد قد غير موقفه وانحاز إلى الكتلة الغربية بعد أن كان موقفه من الصراع بين الكتلتين يشوبه الحذر"، كما يكون بن يوسف قد صرح قائلاً في مكان آخر " ويبدو أن منظماتنا الوطنية والاجتماعية مثل الاتحاد العام الذي يقوده صديقي فرحات حشاد قد اتخذت نفس موقف الحزب..))⁽¹⁾.

ويمكن تفسير التقارب بين الاتحاد العام والحزب الدستوري في المواقف لمجرد اللقاء بين استراتيجية الحزب الدستوري الجديد وتطور الاتحاد العام، فالاتحاد الذي أصبح يضع في مطلع اهتماماته قضية النضال من أجل الاستقلال لا يقدر أن يبقى بعيداً عن حليفه السياسي الأول، وحشاد يرى بأن تحرر تونس هو بيد التونسيين بالدرجة الأولى، وهذا يجره إلى تتبع اختيارات بقية القوى الشعبية الداخلية، لكن هذا الموقف لم يمنعه من التذكير بأنه ((لا يمكن أن يغيب عن أذهاننا ضرورة اعتماد العمال على قواهم الذاتية قبل كل شيء حتى يقدروا على التحرر من مستغليهم مهما كان نوعهم))⁽²⁾.

وخلاصة القول فإن موقف الحزب الدستوري الجديد قد ساهم في أحسن الحالات في جعل الاتحاد العام التونسي للشغل يراجع انخراطه في الجامعة النقابية العالمية، لأن العلاقة بين المنظمين النقابيين تميزت منذ مدة بخلافات عديدة جعلت الاتحاديين يعتقدون بأنه لا يمكنهم النضال بصورة مجدبة داخل الجامعة النقابية العالمية ضد حكومات الكتلة الغربية التي كونت نقاباتها منظمة نقابية دولية جديدة منافسة تتعزز يوماً بعد يوم، وفي إطار هذه

¹ - نشره " الحركة النقابية العالمية"، العدد 7، بتاريخ جويلية 1950، ص 31.

² - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص126.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

المنظمة الجديدة الجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L) سيواصل الاتحاد العام التونسي للشغل نضاله.

2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L):

إن قطيعة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الجامعة النقابية العالمية وانخراطه ضمن الجامعة العالمية للنقابات الحرة يمثلان منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية الوطنية التونسية، ولقد كان الاتحاديون على وعي بأبعاد هذه المسألة عندما طرحوها بصورة متوالية على مختلف الهياكل العليا للاتحاد، فهي قد طرحت أمام الهيئة الإدارية ثم تناولها المجلس الوطني للاتحاد ليقع البت فيها من طرف المؤتمر باعتباره أعلى هيئة في الاتحاد العام، ويعتبر هذا القرار على درجة من الأهمية والخطورة إذ هو سيؤثر ليس فقط على تطور علاقات الاتحاد العام الخارجية، بل سيكون له تأثير على وضع الحركة النقابية التونسية الداخلي.

أ- انخراط الاتحاد العام في الجامعة العالمية (S.I.S.L):

لقد قرّر نواب الاتحاد العام في مؤتمهم الرابع الإنخراط المبدئي ضمن الجامعة العالمية (SISL) وذلك بأغلبية 287 صوتا مقابل 96 مع احتفاظ واحد برأيه وأربع عشرة بطاقة ملغاة، يمثل هذا الانخراط بالنسبة للاتحاد العام رغبة في الاستفادة من التزامات الجامعة العالمية (SISL)، وفي مقدمتها الالتزام الذي أقرته في مؤتمرها التأسيسي المنعقد بلندن في 7 ديسمبر 1949: ((أن الكونفدرالية تعلن حق كل الشعوب في الاستقلال الوطني التام وفي تسيير شؤون حكوماتها بصورة مستقلة...، كما تعلن في نفس الوثيقة تضامنها مع كل العمال الذين حرمتهم أنظمة القهر في حقوقهم سواء بصفتهم عمالا أو بصفتهم بشرا وتلتزم بدعمهم))⁽¹⁾.

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص125

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

كما أننا نجد في قرارات هذه المنظمة بأنه وقع الاتفاق على إعطاء أوسع تمثيلية للبلدان الصغيرة وللبلدان المتخلفة وللبلدان غير المستقلة ، والاتفاق على أن تترك نقابات أوروبا وأمريكا الشمالية المجال لنقابات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (...)، كما أن طريقة توزيع النيابات في المؤتمر تجعل المنظمات الصغيرة أكثر حظاً، حيث تتمتع المنظمة التي تضم مئة ألف منخرط بنائب في المؤتمر ولا تتمتع المنظمة التي تضم أكثر من خمسة ملايين إلا بعشرة نواب، كما نجد في المجلس العام نواباً لمجموعات جهوية وعن مركزيات وطنية⁽¹⁾

لقد تم الاتصال بين المنظمة العالمية (SISL) وقادة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ الأشهر الأولى لتأسيسها، ووقع الاتصال الأول بمناسبة الندوة التي نظمها ممثلوها بباريس مع ممثلي البلدان المستعمرة من طرف فرنسا كالجزائر والمغرب ومدغشقر وتونس، وكان ذلك في 28 سبتمبر 1950، في هذه الندوة طلب النوري البودالي ممثل الاتحاد العام توضيحات تخص موقف الجامعة العالمية (SISL) في البلاد المستعمرة وخاصة الموقف من نقابته⁽²⁾.

وقدمت في منتصف نوفمبر 1950 إلى تونس لجنة من منظمة (SISL) كان هدفها التحقيق حول الوضع الاجتماعي والنقابي بتونس ثم بالجزائر ثم بالمغرب، وتواصلت المحادثات بين المنظمين إلى 15 فيفري 1951 عندما توجه فرحات حشاد إلى بروكسل مستجيباً لدعوة الكاتب العام لمنظمة (SISL) بمناسبة اجتماع اللجنة المتفرعة عن الهيئة التنفيذية، ولقد خلص الاتحاديون من هذه المحادثات، أن الجامعة النقابية الحرة تحترم وتؤيد الوطنية مثل احترامها وتأييدها للكفاح في سبيل الرقي الاجتماعي، وأنها على مقدرة من حل إشكالية علاقات فروع النقابات الفرنسية الموجودة بالبلاد التونسية مع الاتحاد العام ومع

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص 126.

² - Hacen(sadaoui), Unite ouvrière et la nationalism, Bourgeois en Tunisie, **In le mouvement syndical national**, n° 8-9 out-September, 1950, p48

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

المنظمات بفرنسا مثل (القوة الشغيلة)، هذه المشكلة سيقع حلها في الجامعة الأممية للنقابات الحرة على قدم المساواة بين جميع المنظمات⁽¹⁾.

وأن اختيار الاتحاد العام الانخراط في الجامعة النقابية الحرة (SISL) أمر دفعت إليه اعتبارات برغماتية ظرفية ومحدودة، فهذه المنظمة العالمية يراها الاتحاديون أنها الأقدر على المنافسة الدولية، ولقد كتب حشاد في 20 جويلية 1951 يقول: ((إن الجامعة النقابية الحرة (SISL) موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماها المنتشرة في أوروبا وأسيا وفي غيرها من الأماكن وهي توصل صوت العمال حتى إلى منظمة الأمم المتحدة وتتسق مباشرة مع اليونيسكو وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام والمهني والاجتماعي عبر كامل العالم، وهي تشارك باستمرار في أعمال المكتب الدولي للشغل بجنيف الذي يسهر على تطور التشريع الاجتماعي المستمر ومشاركة أوسع للأجراء في تسيير المؤسسات، كما أنها تهتم بصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الاقتصادي التي تربط الأمم وتسهر على تنفيذها، وهكذا تصبح (SISL) عاملا يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيرا كبيرا على القرارات التي يرتبط بها مصير الإنسانية))⁽²⁾.

كما أن حشاد كان يرفض دوما الاتهام الذي يوجه إليه والذي يقول أن انخراطه بالجامعة النقابية الحرة يعني انحيازه للكتلة الغربية ضد الكتلة الاشتراكية، ففي جانفي 1952 يصرح: ((أن انخراطنا في (SISL) لا يعني بتاتا اننا على رأي السياسة الغربية وخاصة فيما يتعلق بسلوكها نحو الشعوب المضطهدة، إن الحركة النقابية في جوهرها معارضة للحكومات، وخاصة إذا ما ابتعدت هذه الحكومات على المفاهيم العمالية في سياستها الاقتصادية والاجتماعية في تسيير المصالح الاجتماعية))⁽³⁾، ويجب في تصريح ثاني حول

¹ - بويحي، مرجع سابق، ص 259.

² - (وثيقة بتاريخ 30 جويلية 1951) ذكرت في: Feniche, op cit, p 174.

³ - بويحي، المرجع السابق، ص 260.

سؤال لماذا انضمت إلى "الكتلة الغربية"؟ ((ألم نكن مهديين أيضا بالبقاء دائما بالإدارة تسيّرنا الظروف ونبتعد عن المبدأ النقابي المناضل المكافح؟ ثم يضيف فنحن كذلك لا نحبذ أولئك الذين يريدون التذرع بمقاومة الشيوعية لإخفاء سياستهم الرجعية والمناهضة للطبقة الشغيلة، ولتغطية فكرتهم المحافظة الضيقة والمتأخرة ولصرف الأنظار عن استثمارهم للعمال ومعارضتهم للتقدم الاجتماعي))⁽¹⁾.

ويؤكد حشاد دوما أنه لا يكفي أن نحلم بإعطاء الشعوب تطمينات ووعودا تتعلق برفع مستواها الاقتصادي قصد تحقيق هدف وحيد وهو انتشارها من التأثير الشيوعي⁽²⁾، غير أنه لما تأكد من أن العلاقة مع الجامعة النقابية انتهت إلى طريق مسدود التجأ إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) باعتبار ذلك أقل الأضرار نظرا لما كان عليه الوضع العالمي، خاصة وأن هذه المنظمة تؤمن بـ "المبادئ السامية النبيلة التي تجعل من الطبقة الشغيلة العالمية قوة ملتزمة فعّالة في سبيل التقدم والحرية"⁽³⁾، وبما أن حشاد كان متخلصا من الوهم وواعيا باستحالة الحصول على سند الطبقة الشغيلة في كل العالم وفي نفس الوقت بحكم صعوبة الظروف الدولية، فإنه خير إعانة الطبقة الشغيلة التي تؤثر تأثيرا فعالا على السياسة المستعبدة لشعبه فتكون لقضيتهم بذلك مؤيدون وأنصار في الخارج يحرم منهم أعداؤهم.⁽⁴⁾

فكان طموح حشاد من هذا الانخراط في منظمة (SISL) هو حماية ما يمكن حمايته من حرية العمل النقابي، في انتظار اليوم الأنسب للتحرر التام، فتقرير الاتحاد في مؤتمر منظمة (SISL) بميلانو يؤكد: ((بأن الاتحاد لما يكون في حضيرة الجامعة الأممية يكون

¹ - Bown(Irving), "Importance du Syndicalisme Tunisien", In Preuves, (mars 1953), pp 57.58.

² - بن حميدة، مرجع سابق، ص 132.

³ - نفسه، ص 133.

⁴ - بويحي، المرجع السابق، ص 261.

وأتقا وبالأحرى يكون عازما على عدم التخلي عن أي شيء من حرية تفكيره وعمله⁽¹⁾، كما أن هذا التقرير يؤكد على " المحافظة على الذاتية والاستقلال والحرية في الاختيار وفي الاتصال مع الكتلتين المتضادتين وحرية العمل بينهما، وذلك في انتظار العودة إلى الميدان النقابي الحقيقي الذي يقتضي حركة شغيلة حرة ترمي إلى أهداف اجتماعية محضة"⁽²⁾.

وهكذا فإن اختيار الاتحاد العام بمنظمة (SISL) كان وقتيا هدفه تحقيق المهام العاجلة وهي المهام الديمقراطية للحركة النقابية، ويتضح هدف حشاد من هذا الانخراط من خلال الشهادة التي أوردها النقابي لوتان قائلا: ((لقد أوضح لي حشاد الكاتب العام للاتحاد قبل موته الفظيع بأسابيع بأن لهذا الاختيار أي الانخراط بـ SISL دلالة دبلوماسية ومن الخطأ أن نعطيه طابعا أيديولوجيا، إذ لا يمكن أن نفهم منه بأننا نخير الرأسمالية على الاشتراكية، يعني بأننا أحببنا أم كرهنا موجدتين من الناحية الجغرافية ضمن الكتلة الغربية، ونحن التونسيين نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة هذه الكتلة وبحكم ضغطها على فرنسا يمكنها أن تساعدنا أكثر من غيرها في نضالنا من أجل استقلال بلدنا الصغير))⁽³⁾، وللكشف أكثر عن أهداف هذا الانخراط وجب معرفة طبيعة مساندة منظمة (SISL) للاتحاد العام.

ب- طبيعة مساندة منظمة (SISL) للاتحاد العام التونسي للشغل:

إن تأكيد منظمة (SISL) على التعارض بين الشيوعية والوطنية يندرج ضمن استراتيجيتها، وهي من هذا المنطلق لا تتردد في التنديد بالاضطهاد الذي تعرض له النقابيون التونسيون وتقوم بتكرار النداءات من أجل استقلال البلاد، فلقد أرسل الكاتب العام لمنظمة (SISL) منذ فيفري 1952 رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية السيد روبرت شومان

¹ - Feniche, op cit , p 176.

² - بويحي، مرجع سابق، ص 263.

³ - آ ب لونتان، " قوة جديدة بإفريقيا: النقابات"، مجلة أفاق، بتاريخ جانفي 1958، ص 16.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

يقول: ((اننا سنكون دوما إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل لوضع مخطط مدقق للاستقلال الداخلي))⁽¹⁾.

ولقد أصدر المجلس العام الأول لمنظمة (SISL) المنعقد في برلين من الأول إلى الخامس من شهر جويلية 1952 بيانا يخص البلدان غير المستقلة، وفيه يؤكد بأن العمل النقابي الحر يعادي بطبيعته كل أشكال الاضطهاد ويندد بالاستعمار، كما يطالب بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تعلن المنظمة "عن عزمها على القيام بضغوطات على كل دولة استعمارية تعطل العمل التحرري، اذا ما توفرت عوامل الاستقلال في احدى البلدان التابعة لها"⁽²⁾، وقد كانت مواقف هذه المنظمة أكثر حزما اثر مؤتمرها الثالث الذي انعقد بين الرابع والحادي عشر جويلية 1953 بستوكهولم، إذ عبرت قراراتها عن النضال ضد الاضطهاد الاستعماري، وتطورت مواقفها لتتخذ صيغة الموقف السياسي المتعلق بقضية سياسية تعد من أهم قضايا الساعة، فلم تعد منظمة (SISL) تكتف فقط بتحسيس الدول الاستعمارية بمسألة تحرير الشعوب بل أصبحت تعبر عن "عزمها على مقاومة الاضطهاد الاستعماري حيثما وجد"⁽³⁾.

ويذكر الكاتب العام لمنظمة (SISL) في رسالة وجهها إلى "منديس فرنس" رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 8 جويلية 1954 ((بأن حل القضية التونسية الفرنسية يكمن في إجراء مفاوضات حقيقية حول طبيعة العلاقات التي يمكن أن تقيّمها الأمتان على أساس حرمة تونس الترابية وسيادتها))⁽⁴⁾، وفي جويلية 1954 ألزمت منظمة (SISL) كل من منظمة القوى الشغيلة الفرنسية والاتحاد العام التونسي للشغل على امضاء معها بيانا جاء فيه ما

¹ - دورية "عالم العمل الحر"، (يوميات حول موقف الـ(SISL) من المسألة التونسية)، العدد 51، بتاريخ 21 سبتمبر 1954.

² - Jilien, op cit p296.

³ - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص135.

⁴ - نفسه، ص136.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

يلي: ((اننا مقتنعون بأن الإعلان عن استقلال تونس السياسي على قاعدة ديمقراطية يسهل اتخاذ اصلاحات اجتماعية واقتصادية معتبرة ترمي إلى رفع مستوى عيش العمال))⁽¹⁾. وهذه المعطيات تدل على أن منظمة (SISL) لم تنفك تساند استقلال تونس الداخلي ولم تتوقف عن ذلك، فقد فتحت في مارس 1952 أبوابها ببروكسل أمام الكاتب العام للاتحاد العام فرحات حشاد الذي عقد ندوة صحفية بمعية قادة المنظمة الدولية وأعلن فيها حق الشعب التونسي في تقرير المصير وأكد على ضرورة عودة المفاوضات فوراً حول هذه المسألة بين الحكومة الفرنسية والبلاد التونسية، وفي ماي 1952 قدمت منظمة (SISL) شكوى إلى منظمة العمل الدولية تتعلق بخرق الحقوق النقابية في تونس، كما أن الكاتب العام لهذه المنظمة قدم ورقة عمل لرئيس الحكومة الفرنسية تشمل مقترحات في شأن الطرق المحتملة لوصول تونس إلى الاستقلال⁽²⁾.

إن مما سهل توطيد العلاقة بين الاتحاد العام ومنظمة (SISL)، هي تلك النقابات الأمريكية التي تتمتع بمكانة هامة داخل المنظمة وهي التي تساند بدون تردد الحركة النقابية التونسية وهي التي ساعدت على تطور موقف المنظمة الدولية من الاتحاد العام، فلقد استقبلت الجامعة الأمريكية للشغل ومنظمة النقابات الصناعية بأمريكا فرحات حشاد استقبال الأبطال عندما زار نيويورك في سبتمبر 1951، كما أننا لا يمكن أن ننسى الاحتجاج الصارخ الذي عبرت عنه هذه الأوساط النقابية أمام احتفاظ المندوب الأمريكي في مجلس الأمن بصوته⁽³⁾، وقدمت هذه الأوساط تصريح شديد اللهجة جاء فيه: ((تربطنا بالنقابات التونسية علاقات أخوية، إذ هي تجتمع إلى جانبنا داخل منظمة (SISL)، وتعتقد مثلنا أن الشيوعية هي عدوة العمل النقابي الحر، ولهذا فنحن ننتقد حكومتنا على الموقف الحيادي

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص135.

² - بويحي، مرجع سابق، ص 263.

³ - Bown, op cit p59.

المخزي الذي اتخذته في قضية كان المفروض أن تقف فيها أمريكا إلى جانب المستغلين وإلى جانب ضحايا نظام استعماري قاسي بحكم تقاليد العريقة في الحرية))⁽¹⁾.

ولذلك كان حشاد يعطي أهمية كبيرة للنقابات الأمريكية وللرأي العام الأمريكي فلقد كتب برسالة بعث بها في فيفري 1952 إلى مساعده المسعدي يقول فيها: ((أن المذكرة التي ترافق هذه الرسالة موجهة للصحافة الأمريكية ذات الانتشار الواسع لعلها تثير عاطفة الرأي العام الأمريكي أثناء مناقشة القضية التونسية بنيويورك))⁽²⁾، كما أورد في رسالة ثانية موجهة لنفس الشخص في شهر مارس من نفس السنة المقطع التالي: ((إن عدم قيام منظمة (SISL) بكل ما يجب، لا يمكن أن يُقلل من عزائم أصدقائنا الأمريكيين بل بالعكس فعلى المنظمات الأمريكية أن تعرف بأنها بالنسبة لـ (SISL) بمثابة الركائز وبأن تأثيرها المباشر على حكومتها له جدوى أعمق من كل محاولات منظمة (SISL) نحو الحكومة الفرنسية))⁽³⁾.

ولقد نصح حشاد مساعده بأن يُفهم النقابيين الأمريكيين أنه يعتمد عليهم اعتمادا كبيرا حتى تتخذ منظمة (SISL) مواقف ذات فعالية أكبر، قائلاً: ((فمن الضروري أن يكون أصدقائنا الأمريكيون متشبعين بالواجب الملقى على عاتقهم نحو الشعوب والحركات الديمقراطية والنقابية التي تتطلع للتحرر، وأن هذا الواجب يصبح أكثر إلحاحا نظرا لما لحكومتهم من مسؤولية على السلم في منطقتنا))⁽⁴⁾.

كما أن نظرة منظمة (SISL) لمفهوم استقلال العمل النقابي عن الأحزاب السياسية سهل من توطيد العلاقة بين الاتحاد والمنظمة، والتي وجدت هذه الأخيرة نفسها بداية من الأول إلى الخامس جويلية 1952 في مؤتمرها ببرلين مجبرة على تدقيق موقفها إذ صرحت بأنه: ((يحدث أحيانا أن تكون النقابات الحرة في البلاد الغير مستقلة مرتبطة بحركة شعبية

¹ – Bessis(Jeo),Ferhat Hached (1914-1952),In *Jeune Afrique*,n°883 du 9 décembre 1977, pp 36-38.

² – رسالة مذكرة لدى: Feniche, op cit , pp261-262.

³ – نفسه، ص 301.

⁴ – نفسه، ص 302.

وطنية تشترك معها في المطالب، وهي تمثل عادة الجناح التقدمي داخلها، ولا يمكن لمثل هذه الحالة ان تعرقل نشاط الحركة النقابية العالمية إذا ما كانت الحركة الوطنية تعمل على تركيز نظام ديمقراطي وتلتزم بالدفاع عن مبادئ العمل النقابي الحر وتقاوم بوضوح تام كل أشكال الحكم المطلق، وفي هذه الصورة تقع مساندة الحركة الوطنية لأن ذلك لا يزيد إلا في تعزيز جناحها العمالي المتكون من النقابات الحرة⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) في علاقتها بالاتحاد كانت على عكس الجامعة النقابية العالمية التي تبنت باستمرار مواقف فروعها بفرنسا، إذ كانت منظمة (SISL) تمارس أحيانا ضغوطا على منظمة القوى الشغيلة وفي كثير من الأحيان تؤيد موقف النقابة الوطنية وهو ما سمح لها بتأثير حاسم على هذه النقابة، إن ما وقع من تعميق لهاته العلاقة جعل لانخراط الحركة النقابية في هذه المنظمة نتائج أعمق وأثبت.

ج- نتائج انخراط الاتحاد العام بمنظمة (SISL):

إن انخراط الاتحاد العام في منظمة (SISL) يتناسب لدى أممية الكتلة الغربية رغبة ملححة في عزل الشيوعية وفي التصدي لموجة التحالفات بين القوى الوطنية المعادية للإمبريالية والشيوعية التي شهدتها العالم آنذاك، فهذا (أيرفين براون) ممثل الجامعة الأمريكية للشغل في أوروبا يقول بوضوح في مقال كتبه في 1953 : ((عندما استطعنا أن نجعل الاتحاد العام التونسي للشغل ينهي انخراطه في الجامعة النقابية العالمية (FSM) وينظم إلى صفوف منظمة (SISL) فإننا سددنا بذلك ضربة قوية إلى المجهودات التي تبذلها الجامعة النقابية العالمية من أجل كسب الجماهير العربية إلى مساندة الموقف السوفياتي (...))، علينا أن ننظر إلى مشاكل تونس وشمال إفريقيا من زاوية الصراع بين العالم الواقع تحت سيطرة الشيوعية من جهة والعالم الحر من جهة ثانية وعلى الأمم الغربية أن لا تعتبر هذه البلدان مجرد مصدر لإشباع حاجياتهم بل عليها أن تعتبرها حليفا وسندا لها في العالم العربي

¹ - نشرية (SISL) الاخبارية الجمعة 28 جويلية 1952 أوردها بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص139.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

الإسلامي، ونحن النقابيين نستطيع أن نقوم بدور فعال في هذا المجال، بل علينا أن نفعل ذلك⁽¹⁾.

وإنه لمن أهم نتائج انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل بمنظمة (SISL) أن ازدادت العلاقة بين النقابيين التونسيين وغيرهم من النقابيين الفرنسيين بتونس تعكرا، كما انقطعت صلة الاتحاد بالحركة الشيوعية وجمّد علاقته بالمنظمات المنخرطة بالجامعة النقابية العالمية ما عدا الصلة بالنقابات المغربية " المرتبطة اسميا بمنظمة (CGT) والتي أصبحت منظمات نقابية وطنية شبيهة بالاتحاد العام التونسي للشغل إثر حدوث نوع من الانتفاضة الداخلية"⁽²⁾، لقد كانت العلاقة بين الاتحاد العام والنقابيين المغاربة المنخرطين بالجامعة النقابية العالمية جيدة، والاحتجاج الذي وقع إثر اغتيال حشاد والذي انتهى بتقتيل المتظاهرين في الدار البيضاء أكبر دليل على نوعية هذه العلاقات.

غير أن التغييرات التي حصلت لمنظمة (SISL) إذ أصبحت لا تفرق فيها بين مصالحها ومصالح الكتلة الغربية ونصبت نفسها مدافعا عن هذه الكتلة، جاءت مع تنصيب القيادة الجديدة للاتحاد العام التي عوضت حشاد المغتال، والتي قبلت هذه الحالة التي تتعارض مع الاهتمامات الأولية التي كانت تشغل بال القيادة القديمة للاتحاد، والتقرير الاقتصادي الذي وقع تقديمه في مؤتمر 1956 هو ثمرة العلاقة الجديدة للاتحاد العام مع منظمة (SISL)، إذ يذكرنا فحواه بأن نابع عن أراء منظمة (SISL) أكثر مما يذكرنا بـ " التقاليد الثورية" التي كان يتبناها الاتحاد العام في نضاله النقابي، وفعلا فإن نظرتة التي ترى ضرورة اعتماد التنمية على الإعانات الخارجية لأكثر دليل على تلك الصلة المتينة بين الاتحاد العام ومنظمة (SISL)... وأيضاً مشاريع التعاضد المذكورة في التقرير كان الاتحاد قد

¹ - إيرفين براون: أهمية الحركة النقابية التونسية، من مجلة (Preuves)، العدد 25، بتاريخ مارس 1953، ص ص 57-61.

² - جريدة (L'observateur) " الأيام الدامية في الدار البيضاء" العدد 135، بتاريخ 11 ديسمبر 1952.

أعدّها بعد استشارة المنظمات التي توطدت صلته بها إثر انخراطه بمنظمة (SISL)، إذ كان النقابيون التونسيون قد ربطوا الصلة خاصة بتعاضديات بلجيكا والسويد وهما من البلدان التي تعتبر نقاباتها مرتبطة بالكتلة الغربية⁽¹⁾.

وخلاصة القول فإننا ننتقل من انخراط كانت الاعتبارات التكتيكية قد دفعت إليه إلى انخراط يعبر عن ارتباط كامل بالكتلة الغربية، وزيادة على ذلك لم يعد الأمر يتعلق بإدانة الإمبريالية بجميع أشكالها بل أصبح يقتصر تقريبا على التنديد بالاستعمار الفرنسي في وجهه السياسي الراهن، وبينما كان حشاد يحذّر من الإعانة الاقتصادية الأجنبية التي يعتبرها خطرا على السيادة الوطنية ويختار الاعتماد على القوى الذاتية، أصبحت الحركة النقابية الوطنية بعد فرحات حشاد تلجأ إلى الإعانة الأجنبية التي تعتبرها ضرورية وفعلا قد صرح أحمد بن صالح خلال ندوة صحفية عقدت في ديسمبر 1955 ((بأنه يجب أن نفتتح بضرورة الاستعانة بالأموال الأجنبية))⁽²⁾، وبعبارة أخرى نقول أن الحركة النقابية التونسية قد أصبح موقفها من الكتلة الغربية أكثر مرونة.

رغم هذا حافظت الحركة النقابية على طاقات ثورية جعلتها لا تكون مجرد بيدق في رقعة العالم الغربي، رغم أنها أصبحت إلى حد ما تمثل بالنسبة لأمية الكتلة الغربية رأس حربة داخل البلدان المستعمرة، فليس من قبيل الصدفة أن يحضر إلى جانب صالح بن يوسف أحد رفاق فرحات حشاد وهو الطاهر عميرة⁽³⁾، في مؤتمر "باندونق" قبله "الحياد

¹ - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص147.

² - نفسه، ص 148.

³ - الطاهر عميرة: مناضل دستوري ونقابي ولد بالمنستير سنة 1919 درس بالصادقية ثم بباريس ليتخرج مهندسا ليعود ويشغل بداية من 1946 بالإدارة العامة للأشغال العمومية، بدأ نشاطه السياسي مبكرا بعضوية مكتب الخلية الدستورية بباريس ونائب رئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (1942-1945)، انتخب عضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ مؤتمره الثاني 1947 حافظ على مكانته القيادية حتى سنة 1952 عندما دخل السرية وساهم في تنظيم المقاومة المسلحة، عارض اتفاقيات الاستقلال الداخلي اعتقل في 1956 وحكم عليه في ديسمبر 1958 بعشرين سنة أشغال شاقة ولم يطلق سراحه إلا في بداية الستينات. أنظر: عميرة عليه الصغير، المرجع السابق، ص 29.

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته
الداخلية والخارجية (1946-1956)

الإيجابي" وأنه رغم التغيرات والتحويلات التي حصلت للحركة النقابية فلا يمكننا أن ننسى نضال وقوة الطرح الثوري الذي تقدمت به الحركة النقابية للتخلص من محاولات الاحتواء بأشكالها المتنوعة، معاكسة بذلك ما لهذه المحاولات من أرضية مناسبة وقعت تهيئتها منذ انخراط الاتحاد بمنظمة (SISL) حتى في حياة فرحات حشاد نفسه.

خلاصة الفصل:

إن الفكرة التي نشأ عليها الاتحاد العام التونسي للشغل هي فكرة الاستقلالية النقابية والعمالية التي اندمجت فيما بعد بالاستقلالية للوطن ككل، وعليه أصبح الاتحاد قوة فاعلة في الصراع الذي عاشته تونس، فشكل العمال مع السياسيين والمفكرين قوة وطنية واحدة، استطاعت أن تنسج فيما بينها علاقات استراتيجية، لتتجاوز فيما بعد علاقات الاتحاد مع القوى النقابية في الداخل والخارج.

فعلاقة الاتحاد مع الأحزاب السياسية كان منطلقها الأول رفض التبعية لأي حزب سياسي، لكن في نفس الوقت لا يمانع الاتحاد من نسج علاقات مع هذه الأحزاب خاصة وأن الاتحاد يضم في صفوفه عمالا من بينهم من كان مُنظِّمًا في أحزاب سياسية، فحينما نتحدث عن علاقة الاتحاد بالحزب الشيوعي التونسي، نجد أن الاتحاد لم يبني علاقته مع هذا الحزب على أساس الأيديولوجية الشيوعية، بل على أساس استراتيجية الحزب في ممارسة الاحتواء على الحركة النقابية التونسية، وما يعييه الاتحاد على الشيوعيين التونسيين في أخذهم بعين الاعتبار مصالح الغرب قبل كل شيء وبالتالي مصالح الدولة الأم فرنسا قبل مصالح بلادهم الأصلية تونس، ورغم هذه الانتقادات فقد حصل تقارب في وجهات النظر بين الاتحاد العام التونسي للشغل و الحزب الشيوعي التونسي في العديد من المرات، من خلال المشاركة معا في لجنة الحرية والسلام سنة 1948، وكذا قبول انخراط الاتحاد في الجامعة النقابية العالمية ذات الأغلبية الشيوعية.

في حين أن علاقة الاتحاد العام التونسي بالحزبين الدستوريين القديم والجديد كانت وطيدة عند تأسيس الاتحاد، فلقد عبر الحزب الدستوري القديم عن دعمه للاتحاد العام التونسي للشغل منذ نشأته وعلق عليه آمالا كبيرة خاصة عند اختيار الفاضل بن عاشور رئيسا شرفيا للاتحاد، لكن سرعان ما تغيرت هذه العلاقة عند إلغاء منصب الرئيس من الاتحاد، وبقيت المساندة التي وقف فيها الحزب الدستوري إلى جانبه في جل المعارك التي

الفصل الثالث: النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)

خاضها ضد الاستعمار، أما الحزب الدستوري الجديد فتعود علاقته بالاتحاد إلى ما قبل الإعلان عن تأسيسه سنة 1946 من خلال تواجد قادة نقابيين ينتمون للحزب مثل الحبيب عاشور، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تلقاها الاتحاد من الحزب، غير أن ما يميز هذه العلاقات هو الندية في التعامل وعدم الاحتواء خاصة في فترة التأسيس، كما عرفت هذه العلاقة إنقضاء في عدة مستويات بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل التي وضعت الاستقلال الوطني في مقدمة مطالبها، غير أن بعد اغتيال فرحات حشاد عرف الاتحاد تغلغل متميز للقادة النقابيين الموظفين الذين كان لهم دور بارز في تسييس الاتحاد وربطه بالحزب الدستوري الجديد.

كما كان للاتحاد علاقات مع التيار الاشتراكي ممثلا في الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية)، الذي كان يدعو ظاهريا إلى استقلالية العمل النقابي على الأحزاب السياسية، هذه العلاقات بنيت من خلال التكوين الاشتراكي الديمقراطي الذي تلقاه فرحات حشاد مع صديقه ألبار بوزنكي في صلب الكونفدرالية العامة للشغل، حينما علق حشاد أمالا كبيرة على الاشتراكيين عندما كانوا في الحكم، لكنه فوجئ بالتناقضات الحاصلة بين أقوال الحزب وأفعاله، مما أدى إلى خيبة أمل لدى فرحات حشاد ورفاقه النقابيين، وصلت حد القطيعة مع الاشتراكيين بل ومجاهتهم في العديد من المواقف.

إضافة لهذا التواصل بين الاتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب السياسية، فقد نسج الاتحاد علاقات أخرى مع المنظمات النقابية داخل التراب التونسي التي جاءت في مجال اختياراته رغم التوترات التي كانت حاصلة بين الأجراء التونسيين والأجراء الأوربيين، فأولى هذه العلاقات كانت مع الكونفدرالية العامة للشغل بتونس، حيث تميزت بكثير من الاضطرابات عند بداية تأسيس الاتحاد، غير أنه بعد تحول الكونفدرالية إلى اتحاد نقابي لعملة القطر التونسي، كان لهذا الأخير محاولات للتقارب مع الاتحاد العام التونسي للشغل، خاصة عند قبول عضوية الاتحاد العام في الجامعة النقابية العالمية (FSM) في 17 جانفي

1949، لكن باءت هذه المحاولات بالفشل منذ ظهور الأقلية الاشتراكية المنفصلة عن الكونفدرالية العامة للشغل ومكونة كتلة نقابية متحدة (FO-CSFT) يقودها المناضل الاشتراكي ألبار بوزنكي، هذه المنظمة رأى فيها الاتحاد العام كتلة نقابية تقلص من قاعدة خصمه الاتحاد النقابي فحاول نسيج علاقات معها ومع الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CISC) لنفس الغرض بُعِيَّة ابراز نفسه كاتجاه نقابي وطني بصفته المسجد الفعلي للحركة النقابية الوطنية بتونس.

كما أن فرحات حشاد كان يدرك جيدا الحاجة الماسة التي تحتاجها منظمته الناشئة إلى التضامن العمالي العالمي، حيث سارعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية للبحث عن الانخراط في المنظمات النقابية العالمية، فراسلت الجامعة النقابية العالمية (FSM) للانخراط بحكم أنها التنظيم العمالي العالمي الوحيد الموجود عند التأسيس، وأيضا بحكم ما حدده هذا التنظيم العالمي في مؤتمره التأسيسي 8 أكتوبر 1945 من أهداف واضحة، ترتكز أساسا على دعوة كل نقابات العالم بالانخراط بِقَطْع النظر عن الجنسية والقومية والدين والآراء السياسية، لكن هذه العلاقة لم تدم طويلا نتيجة الصراع الحاصل في تونس بين الاتحاد العام وممثل الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) حول تمثيل العمل النقابي في تونس.

ليفتح بعدها الاتحاد العام عهدا جديدا مع المعسكر الغربي من خلال علاقته بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)، إذ مثل هذا الانخراط بالنسبة للاتحاد العام رغبة في الاستفادة من التزامات الجامعة العالمية للنقابات الحرة الممثلة بإعلانها حق كل الشعوب في الاستقلال الوطني التام وفي تسيير شؤون حكوماتها بصورة مستقلة، كما كان طموح حشاد من هذا الانخراط هو حماية ما يمكن حمايته من حرية العمل النقابي في البلاد التونسية، لذلك يعتبر انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل في منظمة (SISL) في بدايته أمرا تكتيكيا دفعت إليه المرحلة ليتغير فيما بعد إلى ارتباط كامل بالكتلة الغربية مع المحافظة على الاستقلالية الداخلية من خلال تواجد طاقات ثورية تونسية جعلتها لا تكون بيدق في رقعة العالم الغربي.

الفصل الرابع

الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج

من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

أولاً- النشاط السياسي للاتحاد العام داخل التراب التونسي(1946-1956)

ثانياً- نشاط الاتحاد العام في المغرب العربي(1946-1956)

ثالثاً- نشاط الاتحاد العام في الدول العربية (1946-1956)

- خلاصة الفصل

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

إن انبعاث الاتحاد بعد الحرب الإمبريالية الثانية مثل انعطافا حاسما في الوعي الوطني العمالي والشعبي، إذ استخلص فرحات حشاد وزملائه الدروس من التجارب السابقة، ولقد كانت الفكرة الوطنية القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل من جديد الذي أيقن ان النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق الكرامة للعمال التونسيين، بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال وإرساء دولة تونسية تنعم بالحرية والسيادة الكاملة، هذا التصور شكّل عند الاتحاد منذ النشأة، إذ كان قوة وطنية حرة تتوافر لها شروط الاستقلال عن فرنسا والاعتماد على الذات، واستطاع الاتحاد العام أن يرتقي بالكفاح الوطني من خلال نشاطه السياسي والثوري داخل التراب التونسي ومع دول المغرب العربي خصوصا والدول العربية عموما.

أولاً- النشاط السياسي للاتحاد العام داخل التراب التونسي(1946-1956):

لقد حرص الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه على إقامة علاقات مع كل القوى التي تشارك في التحرر الوطني كما أسلفنا الذكر في الفصل الثالث، وقد انضم إليه العديد من المناضلين في الحزب الحر الدستوري القديم والجديد وأساتذة من جامع الزيتونة وغيرهم باستثناء الشيوعيين، فمن خلال هذا النسيج من العلاقات الوطنية تعددت اهتمامات الاتحاد العام التونسي للشغل من القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتمس الجوانب السياسية⁽¹⁾، ويمكن ملاحظة بوادر هذا التسييس خلال المؤتمر التأسيسي للاتحاد، فقد وقع منذ أوت 1946 إضراب ذو طابع سياسي واضح، نُظّم احتجاجا على إيقاف بعض القادة

¹ - المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد13، ديسمبر 2017. ص11

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

السياسيين غداة مؤتمر ليلة القدر⁽¹⁾، وكان هذا الإضراب دليلا على مسعى العمال والشعب على تحقيق الاستقلال.

وفي سنة 1948 حمل النقابي فرحات حشاد الاستعمار الفرنسي مسؤولية المصائب التي تعاني منها البلاد بقوله: ((أنظروا إلى ما حولكم تجدوا أيادي الاستعمار وراء أي نكبة من نكباتنا))⁽²⁾، ولم يكتفي فرحات حشاد بترسيخ أفكاره وآرائه في تونس بل تحداها إلى خارج تونس، فعند انتخابه عضوا في المكتب التنفيذي للجامعة العالمية للنقابات الحرة عام 1949 علّل هذا الانتماء بقوله: ((هل يكون للعمل النقابي معنى دون الضمانات السياسية للحريات التي يطمح لها كل رجال العالم، وهل يمكن تحقيق الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لدى الشعب الذي لا ينعم بالخيرات الديمقراطية وكيف يمكن للحركة النقابية أن تتطور في بلاد لا توجد بها الضمانات للحرية الفردية الطبيعية))⁽³⁾.

وتواصلت أعمال فرحات حشاد ورفقائه لفضح السياسة الفرنسية حيث استغلوا مجزرة النفيضة⁽⁴⁾ المرتكبة في حق عمال شركة الفلاحين الفرنسية بمنطقة النفيضة المضربين بتاريخ 21 ديسمبر 1950 تحقيقا للمطالب الوطنية والنقابية، وكان سبب الإضراب رفض الشركة الاستجابة لمطالبهم فقامت هذه الأخيرة باستدعاء الجيش وحولت الإضراب إلى مجزرة راح ضحيتها العشرات من العمال، فكتب فرحات حشاد مقالا في جريدة الحرية بتاريخ 26 نوفمبر 1950 تحت عنوان " الحق يؤخذ ولا يعطى " معبرا على ضرورة

1 - عبد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 72.

2 - الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 137.

3 - البزاز، مرجع سابق، ص 93.

4 - تشير بعض المراجع أن المسؤول عن هذه الاضرابات هو الاتحاد العام التونسي للشغل أنظر: البزاز، المرجع السابق، ص 93.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

الوحدة والاتحاد بين التونسيين لتحقيق مطالبهم السياسية و الاجتماعية⁽¹⁾، كما رافع حشاد على حقوق التونسيين السياسية مستغلا المنابر العالمية لفضح السياسة الاستعمارية، مثلما ورد في خطابه امام مؤتمر العمال الأمريكيان في سان فرانسيسكو سنة 1951⁽²⁾.

ولقد تطرق المناضل النقابي فرحات حشاد أيضا إلى ضرورة المقاومة من خلال ما نشره في جريدة الحرية، بعنوان " المقاومة " بتاريخ 6 مارس 1950⁽³⁾ والذي ردّد فيه عبارات المقاومة، نقاوم، يقاوم الشعب التونسي وذلك بمقاومة النظم السياسية والفرنسية المسلطة على الأمة التونسية، وأشهر المناضل فرحات حشاد لواء المقاومة بقوله: ((نقاوم التيار الاستعماري الذي يريد الاستحواذ على ما تبقى بأيدينا، حتى يصبح كلنا نعيش حالة من البؤس ، ونقاوم الفكرة الاستعمارية التي تجعل منا اليوم شعبا يتقهقر.... " نقاوم فكرة التفوق العنصري ونقاوم فكرة الخمول والاستسلام.... ونقاوم كل من يريد الاعتداء علينا في حقوقنا وسلب كرامتنا.."))⁽⁴⁾، هذا وقد ألف المناضل فرحات حشاد كتيب (حولية) موسومة بعنوان " مشاكل اجتماعية في تونس " تم توزيعه على النقابات العمالية لاسيما الجامعة العالمية للنقابات الحرة(S.I.S.L) يفضح فيه بشدة الواقع السياسي والإداري في تونس وما يتعرض إليه الشعب التونسي من اضطهاد وتعسف.⁽⁵⁾

ولشدة ارتباط قادة الاتحاد العام التونسي للشغل بالاستقلال الوطني والنضال السياسي، جعل الاتحاد المطالب السياسية في المقام الأول والمتمثلة في: " تعويض المجلس

¹ - خالد أحمد، الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني، شهيد الحرية حياته ونضاله وفكره وكتابات، ط1، مطابع الشان إليزي، تونس ، 2007، ص ص 137-138.

² - أنظر الملحق رقم: 11 (مقتطف من خطاب النقابي فرحات حشاد أمام مؤتمر العمال الأمريكيان في سان فرانسيسكو سنة 1951).

³ - خالد، المرجع نفسه، ص140.

⁴ - نفسه، ص ص 141 ، 142.

⁵ - مؤسسة فرحات حشاد، أرشيف هولاند، UGTT/NEO DOSTOUR 23-04-1952. P4

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

الكبير بمجلس أمة منتخب ومسؤول عن أعماله أمام الشعب التونسي إضافة إلى تكوين وزارة تتمتع بكل الصلاحيات الحكومية الديمقراطية المسؤولة عن أعمالها⁽¹⁾، كما تغيرت مطالب الاتحاد العام التونسي بمجرد اعتراف الجامعة العالمية لاتحاد النقابات الحرة (S.I.S.L) نحو مطالب اجتماعية واقتصادية ممزوجة بمطالب سياسية، أين ورد في إحدى المقالات الصادرة بالفرنسية التابعة للاتحاد " هل يكون للعمل النقابي معنى بدون الضمانات الأساسية للحريات التي يطمح إليها كل رجال العالم، وهل يمكن للحركة النقابية أن تتطور في غياب العدالة الاجتماعية"⁽²⁾.

ومع بداية سنة 1951 بدأ مسار التسييس يبلغ أوجّه، حيث وقع تصريح وبكل وضوح خلال المؤتمر الرابع للاتحاد أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول، كما برهن الاتحاد العام على رغبة قيادة الحركة النقابية في توحيد صفوف الوطنيين وتسهيل النضال ضد المستعمر، كما ساهم حضور ممثلي الوزراء التونسيين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر لأول مرة في تاريخ المنظمات النقابية التونسية في إبراز البعد السياسي للعمل النقابي⁽³⁾، وإن لم تهمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية خلال أشغال هذا المؤتمر، الذي حرص فيه قيادة الاتحاد على إحكام الربط بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي، فالعديد من التحركات التي نظمها الاتحاد بُعيد مارس 1951 طغى عليها الجانب السياسي، نبدأها بالخطاب الذي قدمه فرحات حشاد في غرة ماي 1951⁽⁴⁾ الذي ذكر فيه الأبعاد السياسية لتحركات الطبقة الشغيلة، يضاف إليها المبادرات البارزة وما قام به حشاد على إثر تأسيس لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي التي انبثقت عنها لجان فرعية في كل مناطق

¹ - سعد توفيق عزيز البزاز، " العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12-13، (الموصل)، العراق، جوان 2013، ص 20.

² - مؤسسة فرحات حشاد، أرشيف هولاند، مصدر سابق.

³ - نفسه ص 4.

⁴ - أنظر الملحق رقم: 12 (مقتطف من خطاب فرحات حشاد والذي نشرته جريدة الصباح في 3 ماي 1951).

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

البلاد التونسية والتي قامت بتعبئة القوى الحية بالبلاد للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة، فقد تمكنت هذه اللجان من تجنيد الجماهير العريضة، وأرهفت حس الرأي العام لضرورة الدفاع عن الحريات (1).

كما أخذت الإضرابات التي اندلعت يوم 29 نوفمبر 1951 احتجاجا على الاضطهاد الاستعماري الذي وقع على العمال بمناجم الجنوب وفي قطاع البريد والنقل بتونس بعدا سياسيا واضحا⁽²⁾، أين كانت مقدمة لموجة الإضرابات العامة السياسية التي افتتحت بإضراب 21 ديسمبر 1951 الذي مثّل ردة فعل العمال إزاء جواب الحكومة الفرنسية السلبية على المطالب الوطنية التونسية⁽³⁾.

ولقد حدث في هذه الفترة منعرج هام في مسار الحركة الوطنية التونسية عموما و مسار الحركة النقابية خصوصا، بعد رفض الحكومة الفرنسية لتلك المطالب مذكرة من جديد بمبدأ " السياسة المزدوجة"⁽⁴⁾، تمثل هذا المنعرج في المصادمات مع سلطة الحماية خاصة مع مجيء المقيم العام الفرنسي " دي هوتكلوك De Haute cloque"⁽⁵⁾ في 13 جانفي

1 - الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص138.

2 - نور الدين الدقي، تونس عبر تاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف: خليفه الشاطر، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005. ص138.

3 - بن حميدة، المرجع السابق، ج2، ص16.

4 - الشاطر وآخرون، المرجع نفسه، ص139.

5 - المقيم العام " جون دو هوتكلوك": ولد جون ماري فرانسوا دي هوتكلوك 1893، وتحصل على شهادة البكالوريا، وساهم في الحرب العالمية الأولى، مدركا نهايتها في رتبة ضابط وتسنى له الالتحاق بالسلك الدبلوماسي حيث قضى جل سنين حياته المهنية، عين في سبتمبر 1919 ملحقا بالسفارة الفرنسية بريتو دي جانبيورو، ومنها انتقل إلى الأرجنتين وهكذا ظل يتقلد مهامها في السلك الدبلوماسي، وبعد الحرب العالمية الثانية مثل فرنسا كسفير في بروكسل بداية من ديسمبر 1947، ومنها دعي لتعويض المقيم العام بتونس لويس برلييه، في المجلس المنعقد يوم 24 ديسمبر 1951، ليحل بتونس في 13 جانفي 1952، وظل في منصب المقيم العام بها حتى 02 سبتمبر 1953 للمزيد أنظر/

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

1952⁽¹⁾، أي أن الخاصية السياسية كانت هي المسيطرة على النضالات النقابية التي أصبحت تمارس جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية ومثال ذلك، الإضراب العام في 19 جانفي 1952 الذي تم تنظيمه من طرف الاتحاد العام مع الحزب الدستوري الجديد للاحتجاج على القمع الذي وصل لحد إطلاق الرصاص على المضربين واعتقال عدد من العمال التحقوا بالسجن مع مناضلين دستوريين من بينهم " الحبيب بورقيبة" وكذا قادة من الحزب الشيوعي وقادة من اللجنة التونسية من أجل الحرية والسلام⁽²⁾.

وبعد فشل المفاوضات بين حكومة " محمد شنيق" والحكومة الفرنسية سنة 1952 اجتاحت تونس موجة من الإرهاب والاعتقالات التي شملت كل العناصر الوطنية لتصل إلى الشخصيات النقابية نذكر من ذلك عضو الهيئة الإدارية للاتحاد والكاتب العام للاتحاد الجهوي بقفصة "أحمد التليلي" يوم 14 فيفري 1952⁽³⁾، في هذه الأثناء ظهر الاتحاد العام التونسي للشغل بصفته أكبر منظمة وطنية قانونية ناطقة باسم كل الحركة الوطنية التونسية، ليقوم قائدها فرحات حشاد بتشجيع المبادرات التي تدعم المقاومة ضد الاستعمار، كما قام بتكثيف اتصالاته بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L) لجلب التأييد العالمي⁽⁴⁾، وعندما أحست السلطة الاستعمارية بأن سياسة القمع قد وضعتها في طريق مسدود عادت إلى المناورة فقدم وزير الخارجية الفرنسي " روبرت شومان - Robert Schuman"⁽⁵⁾ خطة

1 - الدقي، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 139.

2 - عبد السلام بن حميده، مرجع سابق، ص 18.

3 - نفسه، ص 19.

4 - الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 140.

5 - روبرت شومان (1886-1963): ولد في 29 جوان 1886 بلكسونبورغ، رجل دولة فرنسي، حصل على البكالوريا سنة

1904 بمانتر، تابع دراسته العليا في الحقوق ببون، ثم فتح مكتباً للمحاماة بمانتر سنة 1912، تولى العديد من المناصب

الوزارية والعضوية في المجالس المتعددة، منها تولى وزارة الخارجية خلال سنوات 1947 حتى 1952، ثم وزارة العدل سنتي

1956/1955، توفي في 4 سبتمبر 1963، للمزيد أنظر Louis Perillier, *La conquête de l'indépendance tunisienne*, Paris, éditions robert laffort, 1979, p73.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

إصلاحية قوبلت بالرفض من قادة الاتحاد، الذين بدورهم قاموا بتسخير إمكانيات الاتحاد إلى حمل السلاح ضد الاحتلال⁽¹⁾، مكونين بذلك خلايا سرية داخل المدن والقرى لضرب عملاء الاستعمار وتهديد المصالح الاستعمارية وتصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع الاستعمار⁽²⁾.

وبذلك وجدت هذه المقاومة المسلحة احتضان شعبي في تصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع الاستعمار⁽³⁾، وبالمقابل أحسّ الاستعمار بخطورة نشاط الحركة العمالية النقابية التونسية بقيادة فرحات حشاد فدبرّ عملية اغتياله في ديسمبر 1952 الذي تبنته " منظمة اليد الحمراء" معتقداً أن باغتياله ستنتهي الحركة العمالية وستنتهي معها المطالب الوطنية بالاستقلال التام الذي يتحقق من خلال الكفاح الوطني في جميع مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، واتضح لهم ذلك جلياً حينما صرح فرحات حشاد قائلاً: ((... بأنه لا يمكن أن تتال الجماهير الشعبية حقوقها إلا بالاستقلال الذي لا يأتي إلا بالكفاح المسلح))⁽⁴⁾، وربما كان هذا أحد الأسباب المباشرة لاغتياله، وباغتياله فقدت الحركة النقابية خاصة والحركة الوطنية عامة رمزا من رموزها البارزين.

لكن هذا الحدث لم يكن نهاية المطاف في النضال الوطني للحركة العمالية والنقابية، بل زادها إصراراً على المضي قدماً في الطريق الذي رسمته لنفسها عبر مبادئها والأهداف

¹ - لا بد ان نشير هنا أن العمال أو الحركة النقابية لم تكن وحدها في معركة التحرر بل شاركت معها الاحزاب الوطنية والحركات الاسلامية لأن مثل هذا العمل لا يكون له قيمة من دون مشاركة الجميع للمزيد أنظر: مصطفى كريم وكرمال صموت، " الحركة الوطنية والحركة العمالية في الوسط الاستعماري مثال تونس، م . ت . م، عدد 13-14، تونس، 1979، ص ص 102-103.

² - عبد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 203.

³ - نفسه، ص 204.

⁴ - محمد يوسف نحلة، "تطور الحركة الوطنية في تونس(1881-1956)", رسالة ماجستير، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981، ص 159.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

التي عبّرت عنها، وفي هاته الفترة عمّت تونس اضطرابات واسعة، فقد صعّدت منظمة اليد الحمراء من عملياتها فارتكبت جريمة أخرى من جرائمها، حيث قامت باغتيال المناضل " الهادي شاکر" ⁽¹⁾، كذلك صعّدت عملياتها في القتل الجماعي والاعتداء على الحرمات، فلم تترك تلك المنظمة الإرهابية وسلطات البوليس والجندرية والجيش مكانا في القطر التونسي إلا وارتكبت فيه جرائمها الفظيعة ضد شعب اعزل، وكانت السلطات الاستعمارية تقوم بذلك تحت حمى مطاردة المجاهدين والعناصر الوطنية، وتحت تأثير الغضب توجه ضرباتها الطائشة فتتال من الأبرياء وتلحق بهم دمارا لا حد له ⁽²⁾.

ومع هذا كله استمرت المقاومة الوطنية بل زادت شدة على مرّ الأيام، شنّ خلالها الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابا عاما في كافة البلاد التونسية استنكارا لهاته الجرائم الشنعاء وبمشاركة الدستوريين النقابيين والفلاحين، مما زاد نار المقاومة اشتعالا وقام الثوار بردود فعل في كل منطقة، من مهاجمة القطارات التي تحمل الجيوش الفرنسية وتخريب السكك الحديدية وقطع خطوط الهاتف، وعمّت المظاهرات ولم تحل سنة 1954 حتى كانت

¹ - الهادي شاکر (1908-1953): ولد بمدينة صفاقس عام 1908 ينتمي لعائلة من أعيان المدينة ذات نفوذ كبير فأباه هو محمود شاکر من أكبر تجار الجملة بالمدينة، تحصل سنة 1923 على الدبلوم التجاري من المدرسة العلوية، انتمى للديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بترأسه لشعبة صفاقس وهو أحد أعضاء حركة الفلاحين التونسيين الذين كان لهم دور في حركة التحرر الوطني، ونظرا لنشاطه تم إيقافه في جانفي 1953، ونفي إلى مطماطه ثم برج لويوف في أفريل 1936، وبعد حوادث أفريل 1938 تم إيقافه وسجن في مرسيليا ولم يغادر السجن إلا سنة 1943، عاد في أواخر سنة 1950 إلى صفاقس وترأس شعبة الدستور الجديد بها لكن حكم عليه بالسجن من جديد، وبعد أحداث جانفي 1952 تم إبعاده مع بورقيبة والمنجي سليم وغيره إلى طبرقة فتطاولين إلى حد مرضه، وغادر السجن في ماي 1953، واستقر بمدينة نابل إلى حد اغتياله في 13 سبتمبر 1953. أنظر: سمير بكوش، " الهادي شاکر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية"، مجلة روافد العدد التاسع، (م أ ت ح و)، تونس، 2004، ص ص 316-317. - وأيضا، بن الأصفر وآخرون، مرجع سابق، ج2، ص ص 203-206.

² - اليزار، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

المقاومة المسلحة في الجبال قد أخذت تدخل دورا حاسما⁽¹⁾، مما أجبر السلطات الاستعمارية على إعادة النظر في سياستها الاستعمارية بتونس⁽²⁾، كما أن قادة الاتحاد العام وبعد اغتيال القائد فرحات حشاد جعلوا الكفاح الوطني في مقدمة طموحهم من أجل نيل الاستقلال، فقد صعدوا للجبال ليواصلوا الكفاح مع المقاومين، وكان هذا النضال العمالي الشعبي هو أقوى مظاهر النضال الوطني في تونس⁽³⁾.

تولى رئاسة الاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال فرحات حشاد النقابي "أحمد بن صالح" الذي سار على نفس النهج الذي سار عليه الزعماء النقابيون الذين سبقوه حتى استقلال البلاد خاصة في الجانب الكفاحي، وجاءت الظروف التي ساعدت التونسيين على نيل استقلالهم وفي مقدمتها كفاح أهل البلاد أنفسهم ضد المحتل بكل الوسائل المتاحة، وبعد مناداة قادة الاتحاد العام بضرورة إخراج المحتل بالقوة، فضلا عن انبثاق ظروف مساعدة فيما بعد مثل قيام الثورة في المغرب عام 1953، وفي الجزائر 1954، تضاف إليها هزيمة فرنسا الكبرى في معركة "ديان بيان فو" سنة 1954، إثر انسحاب الجيش الفرنسي من الفيتنام، كل ذلك أجبر السلطات الفرنسية على تغيير سياستها في تونس والمغرب للتفرّد بالجزائر حيث قام رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس - Mendes Franc" بالسفر إلى تونس أين التقى الباي "محمد الأمين" في الحادي والثلاثين من جويلية 1954، وقال له:

¹ - عبد الكريم عزيز، نضال شعبي أبي . تونس . 1881-1956، د ط، مركز النشر الجامعي، العراق، 1981 ص 371.

² - حيث شعر المقيم العام الفرنسي "الجنرال دي لاتور" بضرورة إيقاف القتال في البلاد التونسية وكان من المقترحين إعطاء تونس والمغرب الاستقلال ليسهل القضاء على الثورة الجزائرية. للمزيد أنظر: سعد توفيق عزيز البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع نفسه، ص 98.

³ - عبد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 205.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

((نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين المؤسسات التونسية والممارسة الداخلية للسيادة))⁽¹⁾ .

على إثر هذا المشروع المقدم من فرنسا بدأت المفاوضات في الرابع من سبتمبر 1954، وفي أثناء المفاوضات طلبت فرنسا تسليم رجال المقاومة (جيش التحرير التونسي) للسلاح، على إثر هذا الطلب توقفت المفاوضات، لكنها عادت بسبب اندلاع الثورة في الجزائر وتصاعدها في المغرب، فكان آنذاك " الحبيب بورقيبة" مؤيد إلى حد كبير المفاوضات مع فرنسا، غير أنها لقيت معارضة من " صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، والذي أقلق نشاطه السلطات المحتلة مما أدى إلى فصله من الحزب في الثالث عشر من أكتوبر 1955، ثم بدأ بورقيبة بمطاردة المعارضة، في هذه الأثناء طلب صالح بن يوسف عقد مؤتمر عام لتأكيد فصله لكن المقيم العام رفض انعقاد المؤتمر بإيعاز من بورقيبة، وأصدر قرارا بحل المعارضة والقبض على صالح بن يوسف والزج به في السجن⁽²⁾ .

أما ما تعلق بالحركة العمالية وقتها، فقد توحد نشاط الاتحاد العام حتى عام 1955 في تيار الحركة الوطنية وأصبح من الصعب التمييز بين القضايا السياسية والاجتماعية، نظرا لوحدة الجماهير في المطالب الاجتماعية والسياسية، لذا أعلنت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل عن رضاها بالمعاهدة التونسية - الفرنسية، التي عُقدت في الثالث من شهر جوان 1955، فأدى هذا التأييد إلى قلب الموازين لصالح بورقيبة وبذلك مهد الاتحاد

¹ - نفسه ، ص 183.

² - محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،

2004، ص 61.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

العام بزعامة أحمد بن صالح لاستلام مقاليد الأمور⁽¹⁾، حيث صرح أحمد بن صالح قائلاً: ((إننا سنحدد برنامج عمل في إطار الوحدة القومية، وسنعمل من أجل تحقيق سياسة اقتصادية وطنية موحدة، وكل الأغراض الشخصية يجب أن تحمى أمام طموحات الشعب))⁽²⁾.

في الوقت نفسه أصاب الحبيب بورقيبة الخوف من نشاط الاتحاد الذي تكونت لديه جماهير واسعة على الساحة السياسية، فحاول أن يضم النقابات العمالية تحت جناحه فصّر قائلاً: ((إنني أريد أن أجلب انتباهكم انتم أيها العمال حول أهمية الوحدة، لأن الطبقة العاملة لم تزل منذ عشرات السنين عرضة للدعاية الماركسية التي تهدف إلى تجزئة الشعب إلى طبقات متنازعة مع بعضها البعض، والتي تريد أن توهم العمال بأنهم أقرب إلى رفاقهم في اليابان أو في الصين أكثر من أبناء وطنهم، إننا نعيد ما قاله محمد علي الحامي بأن الطبقة العاملة هي جزء من الأمة التونسية، وإن النضال من أجل الحرية الاجتماعية سيتواصل سلمياً وبدون تناحر في إطار الوحدة القومية))⁽³⁾.

فكان تعيين أحمد بن صالح أميناً عاماً للاتحاد، وهو ليس من الطبقة العاملة بقدر ما هو من المثقفين متناغماً مع تصريح بورقيبة، إذ اعتبر أن الحركة النقابية يجب أن تصبح

¹ - هنا يتضح جلياً ما كتب حول جدلية العلاقة بين الاتحاد العام والحزب الدستوري ومدى وجود تأثير احادي أو متبادل... لكن في ضوء هذه المراوحة قد شكل الاتحاد بتأسيسه وتطور نضاله مكوناً مركزياً غير من موازين الصراع ضد

الاستعمار وأمد الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاذ / للمزيد أنظر: محمد مالكي، مرجع سابق، ص 367.

² - إبراهيم طوبال، "سقوط البورقبيية التطور التاريخي و السياسي للحركة الوطنية التونسية"، سلسلة دراسات للمعارضة التونسية، العدد الأول، د س، ص ص 30 - 31.

³ - داهش، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

أساس الدولة الديمقراطية، فأراد أن تكون هذه النقابة آلة لتحرير الشعب تحريراً شاملاً، فأصبحت النقابة الركيزة الأساسية للحزب الدستوري الجديد⁽¹⁾.

كما تحدث أحمد بن صالح بعد استلامه رئاسة الاتحاد على رؤيته لدور الحركة النقابية في تغيير المجتمع قائلاً: ((إن الحريات لا تبنى على البؤس والقهر والفوارق الفاحشة وليس هناك أي تنظيم هيكل في المجتمع أحق وأقدر على تغيير ذلك الواقع المستحکم غير الحركة العمالية في أعماقها الشعبية وفي أبعادها الوطنية الشاملة وامتدادها في المحيط والإقليم، وهذا المفهوم يتباين حينئذ مع المفهوم الضيق، لكون الحركة العمالية حركة مهنية بالمعنى القاصر أو الجاف للعبارة من دون أن يعني ذلك ألا تكون للإنسان مطالب حياتية وحاجات يومية حيوية))⁽²⁾، إلا أن هذا الرأي لم يمنع أحمد بن صالح من أن يدافع عن دمج النقابة بالحزب، إلا أن أصحاب الحزب (بورقيبة) رفضوا هذه الفكرة لا بل حاربوها، في المقابل أن الحزب وزعيمه بورقيبة، سعوا إلى الاعتماد على الطبقة العاملة بما يناسب توجهاتهم حيث أنه لما قامت ثورة الفلاحين في 1954 سارع بورقيبة إلى تصفيتهم⁽³⁾.

فَمَثَلٌ ما كان للاتحاد دور بارز في معركة التحرير الوطني، أراد أحمد بن صالح بعد حصول تونس على الاستقلال أن يكون له دور في العمل الاجتماعي والاقتصادي وتطوير البلاد، تبلور هذا الدور إثر انعقاد المؤتمر السادس 1956 وأصبح الاتحاد العام التونسي للشغل يحمل اتجاه فكري، ووسع من خدماته العامة وعلى أساس هذه المقررات حلَّ الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T) نفسه وانضم إلى الاتحاد العام التونسي للشغل،

¹ - الباز، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 98.

² - أحمد بن صالح (شهادات السياسية)، "إضاءات حول نضاله الوطني والدولي"، السلسلة 11، شهادات شفوية رقم 1، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، (زغوان) تونس، 2002، ص 4

³ - صلاح العقاد، "البرقيبية ومستقبل تونس"، مجلة السياسة الدولية، العدد 27، السنة الثامنة، 1972، ص ص

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

وبذلك أصبح الاتحاد قوة مساهمة في تونس بعد الاستقلال، وأصبح للاتحاد خمسة وزراء مقابل سبعة للحزب وشكّل الاتحاد مع الحزب الدستوري قوائم مشتركة لانتخاب المجلس التأسيسي⁽¹⁾.

في هاته الفترة سيطر الحزب الدستوري على الحكم الذي لطالما زكاه الاتحاد العام التونسي للشغل ودعمه، لكن هذا الدعم قُوبل بتوجيه الحزب ضربته للحركة النقابية الشعبية القومية، فتم إقصاء قادة الحركة الذين بدأوا يطالبون بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للطبقة العاملة، كما تم للبرجوازية الجديدة التي ورثت الاستعمار في الامتيازات أن وجّهت ضرباتها للاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام أحمد بن صالح الذي عُزل من منصبه وهو في طريقه إلى المغرب لحضور مؤتمر الحركات النقابية في المغرب العربي بالدار البيضاء بالمغرب، وقد بلغه خبر إقصاءه من منصبه كأمين عام بعد نزوله من الطائرة، كان ذلك في ربيع 1956، ولم يمر على استقلال تونس شهران، واستطاعت بورجوازية حزب الدستور الجديد أن تنهي دور الحركة النقابية السياسي في تونس⁽²⁾.

¹ - بن حميدة، مرجع سابق، ج2، ص 112

² - عبد الله، مرجع سابق، الحركة الوطنية، ص 205.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

ثانياً- نشاط الاتحاد العام في المغرب العربي(1946-1956):

سعى النقابي فرحات حشاد على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل لإقامة علاقات مع إخوانه المغاربة إيماناً منه بالوحدة المغاربية بقوله: ((إن هذا المشروع عزيز علينا طالما حلمنا به))، وأكد عن رغبة وشعور العمال المغاربة في تكوين وحدة مغاربية بقوله: ((... إن تكوين الرابطة المغاربية لإفريقيا الشمالية أصبح مطمح كل عامل من عمال الأقطار الثلاث الذين يشعرون بوجوب تكتلهم وقيامهم بواجباتهم نحو أوطانهم))⁽¹⁾ وخلال المحاضرة التي ألقاها فرحات حشاد بمقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بالعاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 20 ديسمبر 1946 وضّح خلالها طموحات الاتحاد ورغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي حيث قال: ((إن حظ بلدان شمال إفريقيا الثلاث وثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام عقد الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال إفريقيا وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية شمال إفريقيا قادرة على الدفاع بصفة ناجعة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاث ذات المصير المشترك))⁽²⁾.

لقد بيّن فرحات حشاد في خطابه خلال شهر مارس 1947، الموجّه للعمال المغاربة، بأن يحذوا حذو التونسيين، وذلك بتشكيل أول نقابة وطنية حرة داعية العمال والحرفيين في القطرين الجزائري والمغربي إلى تشكيل نقابات مستقلة، كما هو حال الاتحاد العام التونسي للشغل لتضم مختلف الوظائف والصناعات والحرف للدفاع عن اليد العاملة في بلدان شمال إفريقيا، بقوله: ((إن حظ شغالي إفريقيا الشمالية مشترك، هم يشتكون من نفس الآلام

¹ - محمد بوطيبي، "الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً)" المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 46.

² - اليزاز، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 123.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

ويقاومون نفس الأعداء ولذلك لن يتسنى لهم النجاح إلا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم في بذل ما لديهم من القوى وإخلاصهم في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة⁽¹⁾.

كان لذلك التوجه أثره الواضح في العمال المغاربة، مما أدى بعمال المغرب للتضامن مع العمال التونسيين وما تعرضوا إليه في أثناء الإضراب الدامي يوم الرابع من أوت 1947 الذي حدث بسبب الصدمات التي وقعت بين العمال التونسيين والقوات الفرنسية بمدينة صفاقس، وقد عبّر عمال المغرب عن ذلك في بريقة رفعت إلى الاتحاد العام التونسي للشغل معلّنين احتجاجهم الشديد ضد تدخل القوات العسكرية الفرنسية لإفشال ذلك الإضراب⁽²⁾، ونتيجة لذلك ازدادت ثقة العمال المغاربة باتحادهم أي اتحاد العمال المغربي أكثر فأكثر وطالبوا عن طريقه برفع أجورهم محذرين من إعلان إضرابهم العام في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم وإعادة تضامنهم مع العمال التونسيين⁽³⁾.

حيا الاتحاد العام التونسي للشغل هذه الوقفة الشجاعة من العمال المغاربة واتحادهم العام في مؤتمريهم الثاني في العشرين من ديسمبر 1947، وعبر من خلاله على ضرورة وحدتهم وتضامنهم بتوثيق الصلات بين الحركات النقابية المغربية⁽⁴⁾، لذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل هو أول منظمة نقابية مستقلة في إفريقيا الشمالية يوجه ندائه إلى كافة الشغّالين لشمال إفريقيا مهما كانت وضعيتهم، لينظموا داخل نقابات مستقلة بجميع أنحاء الجزائر والمغرب من خلال عمال الصناعة والتجارة والفلاحة وأعاون المصالح العامة وموظفي الإدارات والبلديات، ليتكون من هذه النقابات اتحادات جهوية ومركزية، حتى يسرع

¹ - بن حميدة، "النقابات والوعي القومي مثال تونس"، مرجع سابق.

² - نزار أحمد المختار، "وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق (1918-1958)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية لجامعة الموصل، العراق، 1998، ص 20.

³ - اليزار، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 126.

⁴ - محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 233، وأنظر أيضا: - عبد القادر العربي، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي، ج 1، (رسالة دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس)، تونس، السنة الجامعية 1984-1985، ص 135.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

اليوم الذي تتأسس فيه من الاتحادات الجزائرية والمغربية والتونسية "الجامعة النقابية الشمال إفريقية" وتأخذ بيدها عمال أقطارها الثلاثة (الجزائر-المغرب-تونس)، وهكذا تدل الطبقة العاملة في المغرب العربي شعوبها على طريق الوحدة⁽¹⁾.

لقد عمل فرحات حشاد بجد وتفان من أجل وضع دعوته لتوحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق⁽²⁾، موظفا أفكار الاتحاد العام التونسي للشغل وجهوده لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغربي، إذ كان التداخل واضحا بين العمل الوطني والعمل المغربي في أفكار وطريقة نضال الاتحاد العام التونسي للشغل⁽³⁾، حيث واصل الاتحاد دعواته التوحيدية في كل مناسبة، إذ عبّر في المؤتمر الثاني للاتحاد عن أهمية التضامن المغربي عند قادة الاتحاد، كما أرسل تحياته الأخوية إلى الطبقة العاملة بالشمال إفريقية ودعاهم للتضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية⁽⁴⁾.

لقد تواصلت اهتمامات الحركة النقابية التونسية من أجل إيجاد كيان مغربي مستقل كما جاء ذلك في المؤتمر الثالث المنعقد في شهر أفريل 1949، بالدعوة إلى ضرورة تنسيق الأعمال النقابية في المغرب العربي ضمن برنامج عمل محدد لتكوين جبهة عمال شمال إفريقيا⁽⁵⁾، كما طالب الاتحاد العام التونسي للشغل بتأميم المؤسسات العمومية، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي للأهالي المغاربة، لاسيما الجانب التعليمي، وقد أكد الاتحاد

¹ - بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية، مرجع سابق، ص 48.

² - عبد السلام إبراهيم بغداددي، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 64.

³ - البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع نفسه، ص 127.

⁴ - بن حميدة، "النقابات والوعي القومي مثال تونس"، ص 48.

⁵ - نزار، مرجع سابق، ص 90.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

أن هذه المطالب لن تتحقق إلا بالكفاح الوطني لتحقيق الاستقلال الوطني، حتى تتحرر البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا⁽¹⁾.

كان هدف الاتحاد العام التونسي للشغل من هذه الدعوة هو خلق أرضية لانتقاء النقابيين التونسيين والجزائريين والمغاربة في سبيل خوض نضال مشترك عن طريق وحدة العمل بين الأقطار الثلاثة وذلك بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة فيها وتوحيد صفوفها لمواجهة الاحتلال⁽²⁾، وهي محاولة لتفكيك المنظمات النقابية الفرنسية وإزالتها من أقطار المغرب العربي عن طريق مساعدة العمال الوطنيين الجزائريين والمغاربة على تكوين منظمات مستقلة عن الفرنسيين⁽³⁾، كما جاء في المؤتمر الثالث حيث أكد المؤتمر على العمل من أجل توحيد العمل النقابي بالقول: ((إن نجاح حركتنا لا يمكن أن تنتهي إلا متى ما حصلت الطبقة العاملة الشقيقة على حقوقها وأن هذه الحقائق تجعلنا نهتم بكل ما يلاقيه اخواننا العمال في المغرب والجزائر من عراقيل ومظالم فضلا عما تربطنا وإياهم من علاقات أخوية وتضامن في العمل والكفاح، الذي نريد بفضلته التحرر من جميع أنواع العبودية والاستبداد والاستعمار))⁽⁴⁾، وهذا ما حصل حيث وجه المجلس القومي للاتحاد في الخامس عشر من ديسمبر 1950 رسالة إلى الجامعة النقابية العالمية (F.SM)، يرفض فيها مشروعهم وهو الانضمام إلى الجامعة النقابية الفرنسية (CGT)، واستبشر بقيام العمال المغاربة بالتظاهر في باريس منفصلين عن العمال الفرنسيين وتكوينهم لجنة نقابية خاصة بهم⁽⁵⁾.

¹ - عبد المالك خلف التميمي، " بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني"، مجلة علوم اجتماعية، جامعة الكويت، العدد الأول، المجلد 12، ربيع 1984، ص 45.

² - نزار، مرجع سابق، ص 90.

³ - وهي محاولة من الاتحاد العام التونسي للشغل لتصدير تجربته في تكوين اتحادات مستقلة ثم تكوين منظمة نقابية مستقلة عن المنظمات النقابية الفرنسية إلى كل من الجزائر والمغرب.

⁴ - البزاز، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 128.

⁵ - بن حميدة، "النقابات والوعي القومي مثال تونس"، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

كما أن البعد المغاربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله، غدا واضحا وبلغ أوجه مع بداية سنة 1951، على إثر الإضراب العام الذي وقع في المغرب الأقصى احتجاجا على قمع السلطات الفرنسية للعمال المغاربة، أكد الاتحاد العام التونسي للشغل هذا الاتجاه التوحيدي على لسان فرحات حشاد في المؤتمر الرابع بقوله: ((أن الوحدة المغاربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط ، وإنما وحدة في المصائب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل في العمل الذي سيقضي في نهاية الأمر بفضل جهاد الشعوب المغربية وتضحيتها إلى الفوز بحياة العزة والكرامة))⁽¹⁾.

والملاحظ أن أغلب خطابات فرحات حشاد فيها إشارة واضحة إلى ضرورة توحيد الطبقة العمالية، ثم ضرورة تكوين جامعة نقابية في أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، حتى تتوحد كلمة العمال في سبيل رفع مستواهم الاجتماعي ولغرض طرد الاستعمار الفرنسي من البلدان الثلاثة، حيث يذكر "الهرماسي" مقولة فرحات حشاد ((أن حظ بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة مشترك ووثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الإطلاق وعلى هذا يجب احكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال إفريقية واعداد مستقبل أفضل لمساهمتها مساهمة ناجحة في إقامة نظام اجتماعي يحقق حاجيات الطبقة الكادحة في إفريقيا الشمالية))⁽²⁾.

هذه التطورات التي عرفها الاتحاد العام التونسي للشغل أثارت حفيظة السلطات الاستعمارية الفرنسية، فلم تكن راضية عن هذه الأعمال، لأن فرحات حشاد بدأ يسحب البساط من تحتها تدريجيا ليس في تونس فحسب بل من المغرب العربي ككل، إذ اعتمد

¹ - نزار ، سابق، ص 91.

² - محمد الصالح الهرماسي، تونس والحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد (1956-1986)، دار الغرب، بيروت، 1995، ص 194.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

حشاد في نضاله الوطني على طبقة العمال وهي الطبقة الغالبة في البلاد، وبفضله أصبح التيار الوطني المعادي للاستعمار الفرنسي في أوجّه، بعد موجة القمع الذي لاقتته. الحركة النقابية المغاربية بالتسريح التعسفي والاعتقالات المتواصلة للقادة النقابيين بين الحين والآخر، فقد استطاعت الحركة النقابية المغاربية أن تثبت وجودها وأن تستقطب العمال من داخل المنطقة وخارجها و أن توحد نضالها لتصبح قوة اجتماعية مؤثرة لا يمكن تجاهل دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إذ شعر الاستعمار وعملاءه في الداخل بخطورة نشاط الحركة النقابية المغاربية، بقيادة حشاد فدبرت السلطات الاستعمارية بالتعاون مع " عصابة اليد الحمراء " عملية اغتياله⁽¹⁾.

كان صدى الاغتيال عنيفا على صعيد المغاربة فقد قامت مظاهرات وإضرابات كبيرة في الجزائر والمغرب⁽²⁾، ففي المغرب الأقصى عشية اغتيال المناضل فرحات حشاد في الخامس من ديسمبر 1952، أعلن الإضراب العام احتجاجا على هذا الاغتيال الذي أُعتبر ضربة موجّهة لوحدة الحركة النقابية في المغرب العربي، فقد قرر الاتحاد العام للنقابات المغربية باتفاق مع حزب الاستقلال المغربي إعلان إضراب لمدة يوم واحد استنكارا لحادثة اغتيال فرحات حشاد⁽³⁾، وأصدر الاتحاد العام للنقابات المغربية نداء ندد فيه بهذا العمل ودعا إلى إعلان الحداد والإضراب يوم الثامن من ديسمبر 1952 في المملكة المغربية، كما اتسعت حركة الإضرابات لتشمل عمال السكك الحديدية المغاربة خاصة في الدار البيضاء فوَقعت صدامات بينهم وبين الشرطة خلفت وفاة 500 مغربي وجرح المئات، إزاء هذا الموقف قرّرت الجماهير العمالية عقد تجمع في المركز العام للنقابات ضم آلاف العمال ، أُلقيت فيه الخطب لمواجهة الموقف، لكن السلطات الفرنسية حاصرت التجمع وألقت القبض

¹ - التميمي، مرجع سابق، ص50.

² - بوطيبي، مرجع سابق، ص47.

³ - مالكي، مرجع سابق، ص431.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

على بعض القادة النقابيين واعتقلتهم وهم "الطيب بوعزة" و"محمد التيباري" و"بلعيد بن عبد الله"، وعلى اثرها حُلَّ حزب الاستقلال وصودرت بعض الصحف⁽¹⁾.

لقد بينت هذه الإضرابات تأكيد الروح الوحدوية الراسخة في نفوس المغاربة، مثلما أكدها أيضا أحد المندوبين السامين لقدماء المقاومين وأحد أعضاء جيش التحرير المغربي "مصطفى الكثيري" في احتفالية في التاسع من ديسمبر 2004 بمناسبة مرور اثنين وخمسون سنة على اغتيال فرحات حشاد، إذ أكد على وحدة الكفاح والمصير لدى المغاربة قائلا: ((... لم تكن مجرد إدانة لجريمة اليد الحمراء أو موقف لطبقة العمال والمناضلين الوطنيين، وإنما كانت برهانا على ما يكنه المغاربة لإخوانهم بسائر الأقطار المغاربية من مشاعر الأخوة المتبادلة))⁽²⁾، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل في كل مناسبة يؤكد على ضرورة النضال من أجل تخليص الوحدة في المغرب العربي من كل المعوقات التي تصادفها والتي من شأنها أن تؤخر هذا الهدف المنشود⁽³⁾.

كما نجد أن إضرابات مشابهة حدثت في الجزائر، ففي التاسع من ديسمبر 1952، أعلنت الإضرابات في العاصمة الجزائرية وهران، كما نُظِّمت مظاهرات احتجاجية على اغتيال المناضل فرحات حشاد، الذي ورغم رحيله لم يتخل قادة الاتحاد العام عن واجباتهم ومبادئهم، إذ حرصوا على تدعيم العلاقات مع نقابات المغرب العربي، خاصة في إطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L)، ففي أوائل 1953 حصلوا على منحة من هذه المنظمة ساعدتهم في إعداد دروس باللغة العربية حول تنظيم النقابات وإدارتها، حضر تلك

¹ - مثل صحيفة العلم والرأي العام والمغرب والاستقلال ورسالة المغرب للمزيد أنظر: سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، مرجع سابق، ص 131.

² - مصطفى الكثيري، "أحداث 1952 بالدار البيضاء ملحمة تاريخية تؤكد تشبث المغاربة بوحدة المغرب العربي الكبير"، أنظر موقع: www.Arabe.menara.com.

³ - إبراهيم سعد الدين و محمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية المشاكل والآثار السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 76.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

الدروس ثلاثة وعشرون نقابيا تونسيا و عشرة من ليبيا⁽¹⁾، وقد تقدم الاتحاد بشكوى إلى المجلس الاقتصادي في المؤتمر الثالث للجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L) بسبب التعدي على الحريات النقابية في تونس والمغرب الأقصى⁽²⁾.

وفي إطار مواصلة الاتحاد العام التونسي للشغل لكفاحه الوطني ودعمه لمشروع الوحدة المغاربية، نجد دعمه الكبير للقضية الجزائرية إبان ثورتها التحريرية المجيدة التي اندلعت في أول نوفمبر 1954، مساندة ودعمًا داخليا وخارجيا من قبل الاتحاد العام، كما أدان هذا الأخير القرار الذي اتخذته السلطات الفرنسية والمتمثل في إعلان حالة الطوارئ بالجزائر أين أصدر التصريح التالي: ((إن إعلان حالة الطوارئ في الجزائر يعتبر حقا، أخطر الحوادث التي وقعت منذ شهر نوفمبر 1954، وستجتاز الجزائر الشقيقة مرحلة من الشدة نعرف جيدا مقدار ثقلها وكابوسها... ونحن لا يسعنا إزاء هذا الحادث الخطير إلا أن نعلق مقتنا الشديد لأساليب التعسف التي تتبعها السياسة الاستعمارية، وإننا نعلن لإخواننا الجزائريين في هذه الظروف الشديدة التي يتجاوزونها عن عميق تمنياتنا بأن يتجاوزوا هذا الظرف العصيب لما عُرفوا به من قوة الصبر والمجادلة حتى ينبثق الفجر))⁽³⁾.

ومن خلال هذا التصريح تبين مدى عمق القضية الجزائرية في انشغالات الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الدعم والماندة، إذ اعتبر الاتحاد العام التونسي القضية الجزائرية قضيته، ظهر ذلك جليا أيضا من خلال الاجتماعات التي كان يقوم بها، والتي ما فتئت تتطرق في كل مرة إلى أوضاع الأهالي في الجزائر والجرائم التي يتعرضون لها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي⁽⁴⁾، أما في المؤتمر الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل

¹ - أسماء العريف، " وحدة المغرب العربي دروس في التاريخ"، مجلة المنار، العدد 19، السنة الثانية، باريس، 1986، ص ص 140 145.

² - البزاز، الحركة العمالية، مرجع سابق، ص 133.

³ - البزاز، "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1956)"، مرجع سابق، ص 04.

⁴ - حسن حبيب اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص 194.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

الذي انعقد في شهر جويلية 1954، وبعد تعيين "أحمد بن صالح" أمينا عاما خلفا لفرحات حشاد، أخذ العمل النقابي للاتحاد يأخذ طابع الشدّة والصلابة، فأكد ضرورة توحيد الصفوف إذ قال: ((سنعمل على إنشاء نقابات حرة بالشمال الإفريقي لمقاومة الاستعمار البغيض))⁽¹⁾، فكان ذلك حافزا لإنشاء نقابة حرة في المغرب مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية بالمغرب، ليتأسس بذلك الاتحاد المغربي للشغل عام 1955، وكان الاتحاد التونسي للشغل أول المهنيين للنقابيين الوطنيين في المغرب⁽²⁾.

أما في المؤتمر السادس للاتحاد العام المنعقد في 20 مارس 1956 والذي أكد على أهم مبادئه في الوحدة لأبناء المغرب العربي، فكانت تعطي منصة المؤتمر أعلام كل من دولة (الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا)، وجاء في التقارير المقدمة للمؤتمر حول قضية تحرير الجزائر ما نصه يقول: ((كفاح الجزائر كفاحنا القومي وأنتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره والاتحاد العام من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسل، فالتأكيد مطلق في جميع الميادين في الداخل والخارج))⁽³⁾، كما أسهم الاتحاد العام التونسي لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L) لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الموافقة بقبول انتسابه إليها، بوصفه أحد الأعضاء، من جهة أخرى أسهم الاتحاد العام التونسي للشغل على مساعدة الثوار الجزائريين بالسلح وعلى رأس القائمين النقابي " أحمد التليلي"، الذي قام بنقل السلاح في شاحنات الحرس الوطني التونسي لدعم الثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

إن ارتباط الاتحاد المغربي للشغل بالنقابات التونسية والجزائرية كان له الأثر الكبير في ضرورة ارساء قواعد للنضال المشترك في أقطار المغرب العربي ، إذ عارض الاتحاد المغربي للشغل انزال الاسلحة والعتاد الحربيين للسلطات الفرنسية في المغرب خلال سنة

1 - نزار، مرجع سابق، ص 93.

2 - البزاز، الحركة العمالية، مرجع سابق، ص 134.

3 - البزاز، العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص 05.

4 - البزاز، الحركة العمالية، المرجع نفسه، ص 135.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

1956، وكان ذلك البداية لوضع الخطط الكفيلة بإنشاء اتحاد مشترك لعمال المغرب العربي⁽¹⁾، وعلى الرغم من تلك الدعوات والمواقف المغربية لتحقيق وحدة القوى العاملة في أقطار المغرب العربي وإنشاء جامعة موحدة لهم، والدعوة لوحدة المغرب العربي، فإن ذلك لم يتحقق، وجاءت المرحلة الاستقلالية بعد عام 1956 لتكشف عن أبعاد أخرى⁽²⁾.

¹ - نزار، مرجع سابق، ص95.

² - نازلي معوض وأحمد يوسف، " ندوة المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد107، بيروت، 1988، ص136.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

ثالثاً- نشاط الاتحاد العام في الدول العربية (1946-1956):

من بين الجهات التي عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على تكوين علاقات طيبة معها نجد الدول العربية، والتي تمحورت العلاقات معها على التعاون والتضامن والاتحاد المشترك من أجل النهوض بالأوضاع التي يعاني منها العالم العربي وتحسينها، فنشأت بين الاتحاد العام التونسي للشغل علاقات قوية مع الاشقاء في العديد من الأقطار العربية منها دول المشرق العربي وتحديداً مصر، فكانت هناك علاقات بين عمال القطرين التونسي والمصري نتيجة للرابط الديني والقومي والوطني الذي تناول النضال من أجل رفع المستوى الاجتماعي للعمال وتحقيق الاستقلال، وقد توطّدت هذه الأواصر بعد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية (FSM) بباريس في 25 سبتمبر 1945، الذي اشترك فيه ممثلون عن النقابات المصرية والتونسية⁽¹⁾.

وجرت خلال المؤتمر اتصالات ولقاءات لتنسيق العمل والمواقف وسبل تطويرها⁽²⁾، وفي منتصف جويلية 1946 دعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التونسيين إلى تنظيم إضراب عام معاد لبريطانيا بمناسبة احتفالها على مرور 64 عام على احتلالها لمصر، كما أوّلت منظمة (الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي) اهتماما كبيرا لما كان يحدث في مصر، وما تعرضت له الطبقة العاملة من اضطهاد وقمع، وعبرت عن تضامنها مع العمال

¹ - سالم بويحي، "العلاقات بين عمال تونس ومصر (1945-1958)", م. ت. م، السنة 16، العدد 53-54، طبع الشركة التونسية للفنون والرسم، تونس، 1989. ص 7.

² - كان الحاضرون من القطر التونسي والمصري من اليساريين، فقد حضر عن القطر التونسي (منظمة الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي) التي كانت تحت سيطرة الشيوعيين، أما الحاضرون عن القطر المصري اليساريان محمد يوسف المدرك وداؤود نحوم، اللذان كان لهما رأي يساري من الاتحاد العام التونسي للشغل حيث كانوا معارضين قيام اتحاد خاص بالعمال التونسيين مستقلين عن (CGT) في وقت كانوا ساعين لتوحيد الحركة النقابية العالمية ليكون أكثر فاعلية في نظرهم. للمزيد أنظر: بويحي، المرجع نفسه، ص 8.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

المصريين، في المقابل فقد استنكر العمال المصريون أعمال القمع التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في جوان 1946 في كل من صفاقس وقفصه بحق العمال التونسيين⁽¹⁾.

ولقد أبدى الاتحاد العام التونسي للشغل منذ وقت مبكر من تأسيسه اهتماما كبيرا بالحركة النقابية المصرية، حيث اهتم "مركز البحوث النقابية والاقتصادية" الذي أنشأه الاتحاد العام التونسي للشغل في نهاية عام 1946 في جميع المدن الكبرى بالقطر التونسي، وكان ينظّم محاضرات نقابية تتناول موضوعات مختلفة تخص الحركة النقابية داخل تونس وخارجها، اهتم هذا المركز بالبحث في تاريخ الحركة النقابية المصرية، كما أن تلك العلاقات تطوّرت بارتباط مواقف عمال القطرين تجاه بعضهم البعض في الجانب القومي والوطني، الذي يتجاوز حدود الطبقات العامة في القطرين إلى علاقات بين شعبين شقيقين يمران بأزمات يستدعي واجب كل منهما الوقوف بجانب شقيقه لمساعدته على تخطيها⁽²⁾.

تطورت تلك العلاقات خلال سنة 1947، بوقوف الشعب المصري إلى جانب شقيقه التونسي لتخليصه من أزمة المجاعة التي ألمّت به، إذ أرسل الشعب المصري باخرة محملة بالقمح، لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية منعت الباخرة من إنزال حمولتها، بل أجبرتها على العودة لمصر⁽³⁾، فهذه الحادثة كانت دليلا على الترابط بين الشعبين الشقيقين ودعمهما قويا لنضالهما من أجل دحر المستعمر، فكان هذا الشعور الأخوي متبادلا فمثلا ساند المصريون أشقاءهم التونسيين، ساند التونسيون إخوانهم المصريين في موقف آخر يجسد لنا حقيقة التكافل، فعلى إثر ظهور وباء "الكوليرا" بمصر بادر التونسيون لمساندة إخوانهم المصريين حيث قامت الجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل للذهاب

¹ - بويحي، مرجع سابق، ص 9.

² - نفسه، ص 10.

³ - اليزاز، الحركة العمالية، المرجع السابق، ص 136.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

إلى مصر والمشاركة في مقاومة الوباء، وقد أشار الاتحاد العام التونسي للشغل إلى هذه القضية في مؤتمره الثاني الذي عُقد سنة 1947⁽¹⁾.

كما عرفت الفترة الممتدة بين سنوات (1948-1949) مساندة كبيرة من الاتحاد العام التونسي للشغل وقائده فرحات حشاد للشعب المصري، في نضاله ضد الانجليز إلى جانب مساعدة الاتحاد العام للنقابة المصرية في قبولها للانضمام للجامعة النقابية العالمية (FSM)⁽²⁾، مما أعطى لتلك العلاقات دعما قويا خاصة مع تصاعد أعمال العنف والقمع التي مارستها السلطات المصرية المتعاونة مع البريطانيين بهدف القضاء على قادة الحركة النقابية بمصر، إذ لم تسمح لممثليها بالجامعة النقابية العالمية (FSM) من المشاركة في أعمال مؤتمرها الثاني المنعقد بمدينة ميلانو بتاريخ 10 جويلية 1949، مما أثار عاطفة العمال التونسيين، وأشار إلى ذلك فرحات حشاد في إحدى خطاباته قائلا: ((إن اخواننا في مصر يعانون للأسف من تعسف هذه السياسة المعادية للطبقة العاملة، ويجب علينا أن نحیی شجاعتهم وصلابتهم في النضال الذي يخوضونه بالرغم من المناورات الرجعية التي تصدر عن عقلية متخلفة إلى الأبد))⁽³⁾.

كما أشار فرحات حشاد في مناسبات أخرى وجوب مساعدة العمال العرب على تنظيم نقاباتهم، وحرية تمتعهم بحق الإضراب، فيما أدان الحكومة المصرية مما يعانيه العمال المصريون من اضطهاد وقمع السلطة المحتلة، وحين نظمت هيئة الأمم المتحدة مؤتمرها الاجتماعي بالقاهرة في نوفمبر 1950، رحّب به الاتحاد العام التونسي للشغل وقائده فرحات

¹ - بويحي، المرجع السابق، ص 11.

² - البزاز، الحركة العمالية، المرجع نفسه، ص 137.

³ - رؤوف عباس حامد، " حركة التأليف في مجال العمل والعمال من واقع القائمة البيبليوغرافية للدراسات العمالية"، مجلة الكتاب العربي، العدد 40، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1968، ص 65.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

حشاد الذي أكد حضوره لطرح المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها⁽¹⁾، لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية منعت حشاد من السفر ووقفت في طريقه للحيلولة من استمرار العلاقات المصرية التونسية في إطارها النقابي⁽²⁾.

هذا التضييق لم يمنع الاتحاد العام التونسي للشغل من مواصلة ربط العلاقات مع العمال المصريين، فبعد انسحاب الاتحاد العام من الجامعة النقابية العالمية (FSM) في 23 جويلية 1950 وانضمامه إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) في 15 نوفمبر 1950، لم يمنعه ذلك من الاهتمام بما كان يجري على الساحة المصرية ولم يتخلى عن موقفه المؤيد والمساند للطبقة العاملة المصرية حتى أن فرحات حشاد طلب خلال سنة 1950 من الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)، أن تتدخل من أجل مساندة الشعب المصري ومساعدته في نضاله ضد الاحتلال البريطاني وحل النزاع المصري البريطاني حول مسألة قناة السويس والسودان⁽³⁾، وفي سبيل هذه المساعي قام قادة الاتحاد العام التونسي للشغل بزيارة القاهرة في وفد يتكون من: القائد فرحات حشاد وأحمد التليلي ومحمود المسعدي بغرض إقناع الحركة العمالية في مصر للانضمام للجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)، ومع قيام ثورة جويلية 1952 طلبت الجامعة العالمية للنقابات الحرة من الاتحاد العام التونسي للشغل القيام بحملة لصالحها في مصر والسودان، فقام أحمد بن صالح ممثلا عن الاتحاد العام و"دنبروك" ومساعدته "بيكر" ممثلين عن الجامعة العالمية بزيارة مصر⁽⁴⁾.

لكن خلال سنتي 1953 و 1954 شهدت العلاقات بين عمال الدولتين نوعا من البرودة، حيث كانت تونس تمر بأزمة داخلية في الاتحاد العام التونسي للشغل بعد اغتيال

¹ - البزاز، الحركة العمالية، مرجع سابق، ص 138.

² - عبد الله، الحركة النقابية في تونس، المرجع السابق، ص 69.

³ - Kraiem, "GTT et Le mouvement syndical maghrébin avant l'assassinat de « Ferhat Hached »" R. H. M.

7^{ème} année (17-18) janvier, Tunis, 1980, P 42.

⁴ - بويحي، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

فرحات حشاد فضلا عن ظروف المفاوضات والاستقلال، أما في مصر فقد كانت الأوضاع متوترة مع الإنجليز بين المد والجزر وظروف الاتفاقيات بين الجانبين حول انسحاب الجيش البريطاني من مصر، وبين عامي 1955-1956 قام "البودالي النوري" وهو ممثل الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) بزيارتين إلى مصر في أكتوبر 1955، لمساعدتهم على تكوين منظماتهم النقابية، ثم أُسْتُدْعِيَ لحضور اجتماع الهيئة الإدارية لاتحاد العمال المصري الذي يظم جميع الاتحادات النقابية في مصر والذين قرروا زيارة جميع القطر العربية وفي مقدمتهم تونس سنة 1956⁽¹⁾.

أما فيما يخص العلاقات النقابية بين عمال ليبيا وعمال تونس ففي الحقيقة لا توجد الكثير من المصادر التي تتحدث عن هذا الموضوع، لكن توجد بعض الاشارات يمكن أن توضح لنا مدى اهتمام فرحات حشاد بليبيا، التي يمكن عن طريقها أن يؤدي الاتحاد دورا في توحيد الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي عن طريق الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)، حيث أيد حشاد اللائحة الخاصة بتكوين منظمة تابعة للجامعة العالمية للنقابات الحرة بمنطقة الشرق الأوسط ومطالبها إياها بلم جميع أقطار المغرب والشرق العربي في منظمة واحدة عن طريق ليبيا، وخاصة بعد حصول ليبيا على استقلالها السياسي مطلع سنة 1952، مع العلم أن الحركة الوطنية في ليبيا لم تكن فاعلة في رسم مستقبل البلاد الليبية، فقد استمرت الإدارة البريطانية والفرنسية تديران البلاد حتى نهاية عام 1951 حيث تقرّر وعبر منظمة الامم المتحدة إعطاء ليبيا استقلالها⁽²⁾.

كما اعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل أن ليبيا هي حلقة الوصل بين عمال المغرب والشرق، الذين كانوا مفترقين عن بعضهم بسبب الحواجز الجغرافية فضلا عن النظام

¹ - اليزاز، الحركة العمالية، مرجع سابق، ص 139.

² - نزار، مرجع سابق، ص 96.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

السياسي المفروض على ليبيا⁽¹⁾، وقد أكد فرحات حشاد على استعداد منظمته لأن تساعد في انجاز مهمته في ليبيا والمشرق العربي وتقديم الدعاية النقابية والوفود في تلك المناطق التي يحتاج إليها العمال العرب لتنظيم أنفسهم، من أجل تحقيق مطالبهم الاجتماعية وتحسين ظروف عملهم وحياتهم التي يطمحون إلى تحقيقها⁽²⁾.

لكن هذه الطموحات لم تجد الظروف المناسبة لتحقيقها رغم ما قام به أيضا الحزب الدستوري الجديد ممثلا في قائده الحبيب بورقيبة من اهتمام لاجتذاب ليبيا إلى المغرب العربي الكبير خاصة في الأوقات التي تسوء فيها العلاقات مع مصر، غير أن الاتجاه السلبي الذي ساد العلاقات الخارجية مع ليبيا أثناء الحكم الملكي، حال دون التحاق ليبيا بمشروعات المغرب العربي الكبير، اللهم إلا إذا استثنينا مشاركتها أحيانا في بعض المباحثات الاقتصادية⁽³⁾.

وإذا تحدثنا عن علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بدولة فلسطين، فقد كانت القضية الفلسطينية تمثل للاتحاد من الاهتمامات الأولى التي عني بها، باعتبارها قضية الأمة الإسلامية كافة بالنسبة له، وتجلّى تفاعل العمال التونسيين وتضامنهم مع القضية الفلسطينية وتأييدهم ودعمهم لها ولنضال العمال الفلسطينيين من أجل استقلال وطنهم أكثر في الفترة ما بعد الحرب الإمبريالية الثانية وخاصة بين عامي 1945 و1948⁽⁴⁾، إذ حظيت القضية الفلسطينية باهتمام الاتحاد العام التونسي للشغل وقادته خاصة بعد تأسيسه⁽⁵⁾، لذا سعى الاتحاد منذ البداية إلى إقامة علاقات مع العمال الفلسطينيين دون أي تردد.

¹ - داهش، مرجع سابق، ص119.

² - بن حميدة، النقابات والوعي القومي مثال تونس، مرجع سابق، ص50.

³ - بويحي، "العلاقات النقابية المغربية"، مرجع سابق، ص16.

⁴ - بويحي، "العلاقات بين عمال تونس ومصر"، مرجع سابق، ص21.

⁵ - سالم بويحي، "العلاقات بين عمال تونس وفلسطين وموقف الطبقة العاملة من القضية الفلسطينية (1945-1946)"، م

. ت . م، السنة 16، العدد(55-56)، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1989.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

كانت أولى هذه العلاقات هو اللقاء الذي تم بين ممثلي العمال التونسيين والفلسطينيين في المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية (FSM) بتاريخ 25 سبتمبر 1945⁽¹⁾، فاتخذ الاتحاد من ذلك التاريخ مواقف مؤيدة ومسانده للفلسطينيين واستغل جميع المناسبات لنصرة شقيقه الفلسطيني، وأسّس لجنة للدفاع عن فلسطين العربية وفرع المؤتمر الاسلامي بتونس لفائدة القدس الشريف، كما قام مركز البحوث الاقتصادية والنقابية التابع للاتحاد العام التونسي للشغل بالتعريف بالطبقة العمالية الفلسطينية وبقضيتهم في محاضرات ودراسات عن تاريخ الحركة العمالية في فلسطين، وكان يمثلهم الاتحاد النقابي للعمال العرب الفلسطينيين⁽²⁾.

واستغل الاتحاد العام التونسي للشغل فرصة دعوة جامعة الدول العربية بتاريخ 10 ماي 1946 للاحتجاج ضد العدوان المسلط على الشعب الفلسطيني، إذ ناشدت الجامعة جميع الأقطار العربية للاحتجاج واعتبر ذلك اليوم يوم الغضب العربي، فكانت مشاركة الاتحاد العام قوية في احتجاجات تونس⁽³⁾، ولم يسكت الاتحاد العام التونسي للشغل عن قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 29 نوفمبر 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، بل رفضه رفضاً قاطعاً، وأعلن إضراب عام لمدة ثلاث أيام حاول المستعمر الفرنسي إفشاله لكن دون جدوى⁽⁴⁾، وشارك الاتحاد العام التونسي في المؤتمر العربي الاسلامي المنعقد بتونس بتاريخ 4 ديسمبر 1947، حيث أكد فيه فرحات حشاد تضامن

¹ - الباز، "العلاقات الخارجية للاتحاد"، مرجع سابق، ص 25.

² - نفسه، ص 31.

³ - حسن صالح الخفش، مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية 42، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1973، ص 169.

⁴ - سالم بويحي، "العلاقات بين عمال تونس وفلسطين، المرجع سابق، ص 22.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

منظّمته مع العمال الفلسطينيين، وأبدى استياءه لصدور قرار التقسيم، ووجه تحياته الأخوية للطبقة العاملة الفلسطينية لما يبذلونه من نضال من أجل تحرير بلدهم⁽¹⁾.

ولم يقتصر موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من قضية فلسطين على المساندة والتضامن فقط، بل تعداها لمشاركة العمال التونسيين مشاركة فعلية من خلال إرسال المتطوعين للقتال ونصرة أبناء شعبهم الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني الغاصب، الذي كانت تسانده بريطانيا ثم أمريكا، ففي أثناء الحرب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني عام 1948، شكّلت لجان في تونس وأقطار المغرب العربي للقيام بما يتطلب من مهام التوجيه والتدريب وإرسال الجنود والمعدّات إلى أرض فلسطين، للانضمام إلى القوات العربية واستنطاع عدد من المقاتلين المغاربة الوصول إلى دمشق، واشتركوا في القتال على الجبهة اللبنانية السورية⁽²⁾.

وكانت حرب 1948 كارثة على الشعب الفلسطيني وطبقته العاملة، الذين أُجبروا على ترك العمل النقابي واندمجوا في النضال لطرد الغاصب المحتل، كما شهد عام 1949 تحوّلًا خطيرًا وغير مفهوم في الوقت نفسه من لدن الاتحاد العام التونسي للشغل من القضية الفلسطينية ومن الشعب الفلسطيني، وخاصة في المؤتمر الثاني للجامعة النقابية العالمية (FSM)، إذ كان موقف الاتحاد العام سلبيا⁽³⁾، ويمكن أن نرجع هذا الموقف إلى الهزيمة التي أصابت العرب عام 1948 في فلسطين، وكذا عدم حصول التونسيين على دعم قضيتهم من جامعة الدول العربية، إضافة لتأثر الاتحاد بموقف الاتحادات النقابية ذات

¹ - الهادي التيموري، "دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي - مثال تونس"، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 8، بيروت، 1986، ص 299.

² - بويحي، "العلاقات بين عمال تونس وفلسطين، مرجع سابق، ص 24.

³ - التيموري، مرجع سابق، ص 324.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال

نسقه السياسي (1946-1956)

التوجه الشيوعي المؤيد للحركة الصهيونية ولإسرائيل واعتبار العمال اليهود (الهستودورت)⁽¹⁾ عنصرا تقدما في الشرق الوسط⁽²⁾.

ومن المواقف التي يمكن أن يكون لها تأثير على قرارات الاتحاد العام الأخيرة ضد القضية الفلسطينية، هو موقف ممثلي العرب السلبي في الأراضي المحتلة على لسان "توفيق طوبى" و "منعم جرجورة" من قضية بلادهم ومن موقف البلدان العربية، حيث جاء في خطاب منعم جرجورة: ((إننا العمال العرب بفلسطين نعتبر أن الرجعية العربية هي استجابة لأوامر الإمبريالية الأنجلو-أمريكية، قد قاومت قرارات هيئة الأمم المتحدة وقرارات 29 نوفمبر 1947 الخاصة بفلسطين وبدأت حربا عدوانيا ضد العمال العرب وضد الشعب العربي والشعب اليهودي، وحينما فشل الرجعيون في الحيلولة دون تأسيس دولة إسرائيل الحرة سعوا إلى إيقاف نموها، الأمر الذي نجم عنه بؤس شديد في أوساط السكان العرب، فقد تم اقتلاع مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من مساكنهم ومن أماكن عملهم، وهم الآن مجردون من كل شيء، من أجل الاستمرار في تحقيق أهدافهم الشريرة، بدأ قادة الرجعية منذ نوفمبر عام 1947 بمهاجمة القوى الديمقراطية العربية ومن بينها المؤتمر النقابي العربي بفلسطين، ويعتبر ذلك أمرا طبيعيا جدا لأن هذا المؤتمر يعمل جاهدا من أجل افشال المؤتمرات الإمبريالية في فلسطين، ويعمل كل ما في وسعه في سبيل تحقيق تعاون يهودي عربي لتكوين دولتين مستقلتين))⁽³⁾.

¹ - الهستودورت: وهي حركة نقابية صهيونية كانت تظم العمال اليهود تأسست عام 1920 ورفعت شعار عبودية العمل ويقصد بذلك اقضاء العمال العرب عن العمل في المشاريع اليهودية الزراعية والصناعية والهدف الأساسي لإنشائها سياسي بامتياز للسيطرة على فلسطين واستيطانها للمزيد أنظر: - رضوان الجندي، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين (1922-1929)، د م، د ت، ص 160 161.

² - البزاز، الحركة العمالية بتونس، مرجع سابق، ص 144.

³ - البزاز، "العلاقات الخارجية للاتحاد"، المرجع السابق، ص 26.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

واستمر موقف الاتحاد العام التونسي للشغل على مقاطعة العلاقة مع القضية الفلسطينية طوال أعوام 1949-1956، حيث لم تكن هناك أية اتصالات بين قادة الاتحاد العام التونسي للشغل وبين قادة الحركة النقابية في فلسطين، وذلك للأسباب المذكورة سابقا إضافة إلى انشغال الاتحاد العام التونسي للشغل بقضايا بلاده التحررية أو لتلاشي ما يسمى بالحركة النقابية الفلسطينية، أو بسبب انقطاع الاتصالات بين تونس وفلسطين، وخاصة ما يهتم الطبقة العمالية، أو ربما كانت هناك علاقات طيبة مع الهستودورت نتيجة ضغوط الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)⁽¹⁾، لكن الأمر المؤكد هو أن الاتحاد العام التونسي للشغل سعى وبخطوات حثيثة لمساندة الشعب الفلسطيني ودعم كفاحه التحرري واعتبار القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب والمسلمين

¹ - بويحي، "العلاقات بين عمال تونس وفلسطين، المرجع نفسه، ص 27.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

خلاصة الفصل:

إن المنطلقات التي تأسس من أجلها الاتحاد العام التونسي للشغل، مثلت انعطافا حاسما في الوعي الوطني العمالي والشعبي، إذ كانت الفكرة الوطنية القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام من جديد وجعلته يرتقي بالكفاح الوطني من خلال نشاطه السياسي والثوري داخل التراب التونسي وخارجه مع دول المغرب العربي خاصة ومع الدول العربية عامة.

فحينما نتحدث عن نشاط الاتحاد السياسي نجد أنه منذ تأسيسه انضم العديد من مناضلي الحزب الدستوري الجديد والقديم وأساتذة من جامع الزيتونة في صفوفه، مما جعلت اهتمامات الاتحاد تتعد القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتمس الجوانب السياسية، من خلال أول عمل قام به عند التأسيس المتمثل في الإضراب ذي الطابع السياسي احتجاجا على إيقاف بعض القادة السياسيين غداة مؤتمر ليلة القدر، كما استغل الاتحاد العام عضويته في الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) ليفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس مثلما استغلال المنابر الإعلامية العالمية التي أتيحت له سواء داخل البلاد التونسية أو خارجها ومثال ذلك تصريحات فرحات حشاد في جريدة الحرية بدعوته إلى ضرورة مقاومة السياسة الاستعمارية الفرنسية المسطرة على الأمة التونسية.

فمنذ المؤتمر الرابع للاتحاد أصبحت المطالب السياسية في المقام الأول، إذ اعتبر الاتحاد أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول، كما برهن الاتحاد العام على رغبة قيادة الحركة النقابية في توحيد صفوف الوطنيين وتصعيد النضال ضد سياسة المستعمر، في هذا الإطار نظم الاتحاد إضراب عام في 19 جانفي 1952 مع الحزب الدستوري الجديد احتجاجا على القمع الذي وصل لحد إطلاق الرصاص على المضربين واعتقال عدد من العمال المضربين مع مناضلين دستوريين من بينهم الحبيب بورقيبة.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

هذه السياسة القمعية جعلت الاتحاد العام يسخر امكانياته للدفع بعماله ومناضليه لحمل السلاح، من خلال تكوين خلايا سرية داخل المدن والقرى لضرب عملاء الاستعمار وتهديد مصالح الاستعمار وتصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع الاستعمار، فكان رد السلطات الاستعمارية على مثل هذه الاعمال الثورية للاتحاد بتدبير عملية اغتيال للقيادي فرحات حشاد من طرف المنظمة الارهابية " اليد الحمراء" في ديسمبر 1952 معتقدة باغتياله ستوقف ثورية الحركة النقابية، لكن هذا الحدث زادها اصرارا على المضي قدما في الطريق الذي رسمته لنفسها عبر المبادئ والاهداف التي عبرت عنها.

حيث عمت في تونس اضطرابات واسعة مما زاد من تصعيد عمليات الاغتيالات من طرف المنظمة الارهابية " اليد الحمراء" بيد السلطات الاستعمارية، ومع هذا كله استمرت المقاومة الوطنية، واستمرت تحركات الاتحاد بشن إضراب عام، قام من خلاله الثوار النقابيين وغيرهم من الشعب بردود أفعال فكل منطقة من الوطن بمهاجمة القطارات التي تحمل الجيوش الفرنسية وتخريب السكك الحديدية وقطع خطوط الهاتف، وهكذا عمت المظاهرات ولم تحل سنة 1954 إلا وقد أخذت المقاومة المسلحة في الجبال تدخل دورا حاسما بمشاركة نقابيين من الاتحاد العام الذي جعل الكفاح الوطني في مقدمة طموحه من اجل نيل الاستقلال.

غير أنه وبمجرد بداية المفاوضات بين فرنسا وتونس حول الاستقلال وإبرام المعاهدة التونسية-الفرنسية توحد نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أحمد بن صالح مع تيار الحركة الوطنية بقيادة الحبيب بورقيبة، غير ان هذا الأخير كان له تخوف من نشاط وتجذر الاتحاد العام التونسي الذي كانت له جماهير واسعة على الساحة السياسية، فحاول منذ بدأ المفاوضات وبكل الطرق لضم النقابات العمالية وعلى رأسها الاتحاد العام تحت جناحه، فكان له ذلك بأن أصبحت النقابة الركيزة الأساسية للحزب الدستوري الجديد.

الفصل الرابع: الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1946-1956)

إضافة إلى نشاط الاتحاد العام السياسي وكفاحه النضالي داخل التراب التونسي، فقد سجل الاتحاد حضوره في الساحة المغاربية والعربية من خلال العلاقات التي ربطها فرحات حشاد مع اخوانه المغاربة إيماناً منه بالوحدة المغاربية التي دعا إليها في العديد من الخطابات، إذ عبر حشاد في مؤتمر الاتحاد الثاني عن أهمية التضامن المغربي عند قادة الاتحاد داعياً الطبقة العاملة المغاربية في كل من الجزائر والمغرب للتضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية.

ولم يكتف الاتحاد العام التونسي للشغل بالاهتمام فقط بالقضايا المغاربية ونسج العلاقات مع الحركات النقابية في الجزائر والمغرب، بل كانت له مواقف وعلاقات وطيدة مع الدول العربية في مجال التعاون والتضامن والاتحاد المشترك من أجل النهوض بالأوضاع التي يعاني منها العالم العربي وتحسينها، فكانت العلاقات الثنائية بين عمال القطرين التونسي والمصري متميزة نتيجة للروابط الدينية والقومية والوطنية، وقد تناولت هذه العلاقات النضال المشترك من أجل رفع المستوى الاجتماعي للعمال وتحقيق الاستقلال.

كما كان للاتحاد العام التونسي اهتمام بالحركة العمالية في ليبيا، من خلال محاولات فرحات حشاد أثناء تواجده في الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) بإقرار لائحة خاصة لتكوين منظمة تابعة للجامعة بمنطقة الشرق الأوسط ومطالباً إياها بلم جميع أقطار المغرب والمشرق العربي في منظمة واحدة عن طريق ليبيا، معتبرها حلقة الوصل بين عمال المغرب وعمال المشرق، ويختم الاتحاد العام نسيج علاقاته بمساندته القوية للقضية الفلسطينية التي حظيت باهتمام الاتحاد العام وقادته من خلال ربط علاقات مساندة مع العمال العرب الفلسطيني منذ مؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية (FSM) باتخاذ مواقف مساندة ومؤيدة للفلسطينيين أثمرت تأسيس لجنة الدفاع عن فلسطين العربية وتأسيس فرع المؤتمر الإسلامي بتونس لفائدة القدس الشريف.

الخاتمة

من منذ أن فرضت الحماية على تونس سنة 1881، كانت هناك ردة فعل رافضة لهذا الاحتلال، متعددة الأوجه من طرف الشعب التونسي تمثلت في اندلاع المقاومات الشعبية في كل أنحاء التراب الوطن، تزامن معها نشاط الحركة الإصلاحية بتونس، مما أفرز مع مطلع القرن العشرين نشاطا كبيرا برزت فيه حركة تونس الفتاة، وحركة الشبان التونسيين، زيادة على النشاط الإعلامي المكثف، فشكلت كل هذه التحركات زخما كبيرا أدى إلى زيادة الوعي الوطني من خلال المظاهرات الاحتجاجية ضد النظام الاستعماري، مما دفع بالنبخبة الوطنية التونسية المتصدرة للعمل الوطني لإنشاء هيئة تجمع من خلالها جهودهم فكان ميلاد الحزب الحر الدستوري في 14 مارس 1920، هذا التكتل الحزبي الجديد أعطى دفعا لبقية الشرائح الاجتماعية الأخرى لتنظيم نفسها.

ولم تمر إلا سنوات قليلة حتى ظهرت "جامعة عموم عملة تونس الأولى" سنة 1924، على يد محمد علي الحامي القابسي، هذه الجامعة التي لم تعمر طويلا ليعاد بعثها من جديد سنة 1937 باسم "جامعة عموم عملة تونس الثانية" والتي بدورها لم يتمكن التونسيين مجددا من المحافظة عليها لتندثر نتيجة لوضعها الداخلي أولا ولما تتعرض له من مضايقات من الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين ثانيا.

كما أدت مجريات الحرب الكونية الثانية ونتائجها بالطبقة العمالية التونسية إلى التفكير مجددا في تأسيس منظمات نقابية خاصة بهم، انطلاقا من جمعيات مستقلة ذات طابع محلي، أسست لوجود عمل نقابي مستقل للعمال التونسيين، ليتوج هذا العمل بتأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب التونسي بتاريخ 06 نوفمبر 1944، والتي كانت تدعوا منذ نشأتها بأن جميع العمال التونسيين مكانهم في صفوفها بدون تمييز.

وتجلت هذه الدعوة في النشاط المكثف لمؤسس هذا التنظيم "فرحات حشاد" من خلال مشاوراته واتصالاته بالأوساط النقابية بالعاصمة تونس، ليجتمع القادة النقابيين بتاريخ 6 ماي 1945 لكل من اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين

واتحاد النقابات المستقلة بالشمال في إطار بعث نقابة وطنية مستقلة، أدى ذلك لميلاد " الاتحاد العام التونسي للشغل " بتاريخ 20 جانفي 1946، والذي يعتبر نتيجة طبيعية لكل التجارب التي عرفها العمال التونسيين وثمره لكل الجهود التي سبقت ظهوره.

فكان انبعاث هذه المركزية النقابية انعطافا حاسما في الوعي الوطني العمالي، إذ استخلص فرحات حشاد وزملائه الدروس من التجارب السابقة، وكانت الفكرة الوطنية هي القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أيقن أن النشاط الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين، بل لا بد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل وامتد يوضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال.

شكل الاتحاد العام منذ نشأته قوة تنظيمية وطنية حرة لها شروط الاستقلال عن الاتحادات العالمية والفرنسية والاعتماد على الذات، كما قامت هيكلته على أعلى هيئة ضمن هيكله القيادية وهو المؤتمر ثم المجلس الوطني فالمكتب التنفيذي فالإتحادات الجهوية والجامعات القومية، وتميز منذ البداية بالجدية في العمل وإخلاصه للقضية الوطنية عامة ولقضية الحركة العمالية التونسية خاصة، فكانت مبادئه واضحة وصريحة في التعبير ممثلة في الثورة والتنظيم والعمل والوطنية.

وبالرغم من هذه الاستقلالية للاتحاد العام إلا أن أهدافه منذ التأسيس كانت مشابهة لأهداف الحركة النقابية الفرنسية ذلك على الأقل في فترة التأسيس، غير أن أساليب نضاله مختلفة، إذ حاول قادة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ الوهلة الأولى تحقيق مطالبهم بالاتصال المباشر بالمسؤولين الفرنسيين في أعلى مستوى إلى جانب استعمال الطرق التقليدية مثل الرسائل الموجهة للسلطات المعنية وتحرير العرائض والتقارير المفصلة، وتطورت الأساليب فيما بعد باستعمال الاضراب كوسيلة تحسيس للرأي العام التونسي والأجنبي بغرض الضغط على السلطات الاستعمارية.

كانت سنة 1947 مليئة بالإضرابات خاصة في مدينتي صفاقس وتونس، منها إضراب 04 أوت، الذي خلف صدمات عنيفة بين الجيش والمضربين أمام محطة القطار في صفاقس خلفت حصيلة ثقيلة من الجرحى والقتلى أدت إلى اخماد حركة الاضرابات لفترة معينة، لتتجدد من جديد مع بداية سنة 1949 بسلسلة من الاضرابات الضخمة والعنيفة، فكانت بمثابة حرب اجتماعية حقيقية ضد السلطات الاستعمارية، تلاحقت بإضرابات أخرى سنوات 1950 و1951، لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية تميزت بالمطالب المهنية شاركت فيها منظمات أخرى مع الاتحاد العام مثل الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي.

في حين أن الاتحاد العام التونسي للشغل انفرد ببعض الاضرابات ذات الأهداف السياسية كردة فعله على الاجابة السلبية للحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 على المذكرة التونسية التي تقدم بها الحزب الدستوري الجديد تشمل اصلاحات ومطالب سياسية، فكان رد السلطات الاستعمارية على الاتحاد بمهاجمة مقراته وإيقاف عدد كبير من مناضليه.

من جهة أخرى كان للاتحاد العام التونسي معركة ثانية تمثلت في مواجهة الاشتراكيين والشبيوعيين، من أجل التمثيل النقابي، رغم أن فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل قد تلقى تكوينه في صلب اتحاد النقابات (CGT) التابع للأيدولوجية الاشتراكية، بداية هذه المعركة ترجع أصولها إلى المؤتمر الثامن عشر لاتحاد النقابات حين أجمع الاتحاد المحلي بصفاقس على ترشيح فرحات حشاد لعضوية الهيئة الادارية لهذا الاتحاد، لكن قوبل هذا التوجه بالرفض من الأغلبية الشيوعية المستحوذة على اتحاد النقابات.

هذا الصراع مع الشيوعيين والاشتراكيين، أثبت شرعية الاتحاد العام وتمثيله الأممي المستحق على المستوى النقابي، فما كان من الجامعة النقابية العالمية (FSM) إلا أن قبلت بانخراطه في صفوفها بتاريخ 28 جويلية 1949 كعربون للتوافق الحاصل بين القوى النقابية في تونس، لكن هذا الانتماء لم يدم طويلا لتحدث القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية في جويلية 1951، لينظم الاتحاد العام للكونفدرالية العامة للنقابات الحرة (SISL) في

مارس 1951، كثمرة للتوافق الاستراتيجي للاتحاد العام مع الحزب الدستوري الجديد نظرا لتقارب وجهات النظر في مفهوم حركة التحرر الوطني.

هذا النجاح الذي حققه الاتحاد العام التونسي في تمثيله النقابي العالمي ، لم تمنعه من مواجهة تحديات وأزمات داخلية أثرت عليه، بداية بالأزمة الاقتصادية التي عرفت بها البلاد التونسية بين سنوات 1946 و 1948، ثم الملاحقات والمطاردات لقادة الاتحاد جراء حركة الاضرابات والاحتجاجات ضد السياسة الاستعمارية لتنتهي بأزمة الاغتيالات السياسية من طرف منظمة ارهابية مدعومة من طرف السلطات الاستعمارية والتي كان ضحيتها مؤسس الاتحاد العام فرحات حشاد.

وخلال مسيرته استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل أن يربط علاقات سواء كانت داخلية أو خارجية، فالمنطلقات التي تأسس من أجلها الاتحاد العام التونسي للشغل، أعطته بعدا أكثر اتساعا من الاهتمام بالقضية العمالية فحسب، وجعلته يتعداها لينسج علاقات مع الاحزاب السياسية، فحينما نتحدث عن علاقة الاتحاد العام بالحزب الشيوعي التونسي، نجد أن الاتحاد لم يبين علاقته مع هذا الحزب على أساس أيديولوجي بل على أساس استراتيجي، إذ ما يعييه الاتحاد على الشيوعيين التونسيين، هو تغليبهم مصالح الغرب قبل كل شيء وبالتالي مصالح الدولة الأم فرنسا قبل مصالح بلادهم الأصلية تونس، رغم هذا الانتقاد فقد حصل تقارب بين الحزب الشيوعي التونسي والاتحاد العام في عديد المرات منها المشاركة معا في لجنة الحرية والسلام سنة 1948.

في حين أن علاقة الاتحاد العام بالحزبين الدستوريين القديم والجديد كانت وطيدة عند التأسيس، فلقد عبر الحزب الدستوري القديم منذ البداية عن دعمه للاتحاد العام وعلق عليه أمالا كبيرة خاصة عند اختيار الفاضل بن عاشور رئيسا شرفيا للاتحاد، لكن سرعان ما تغيرت هذه العلاقة وضعفت عند الغاء منصب الرئيس من الاتحاد، مع بقاء المساندة التي

وقف فيها الحزب الدستوري القديم إلى جانب الاتحاد في جل المعارك التي خاضها ضد الاستعمار.

أما الحزب الدستوري الجديد فتعود علاقته بالاتحاد إلى ما قبل الإعلان عن تأسيسه سنة 1946 من خلال تواجد قادة نقابيين ينتمون للحزب الدستوري في الاتحادات المستقلة النواة الأولى للاتحاد العام مثل النقابي الحبيب عاشور، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تلقاها الاتحاد العام من الحزب، غير أن ما يميز هذه العلاقات هو الندية في التعامل وعدم الاحتواء خاصة في فترة التأسيس، إذ عرفت هذه العلاقة النقاء في عدة مستويات من التفكير بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل، حيث جعل قضية الاستقلال الوطني على رأس مطالبهما، في حين أن فترة ما بعد اغتيال مؤسس الاتحاد العام فرحات حشاد عرفت تغلغل النقابيين الموظفين في المناصب القيادية للاتحاد العام، الذين كان لهم دور في تسييس الاتحاد وربطه بالحزب.

كما أن الاتحاد العام كانت له علاقات أخرى مع التيار الاشتراكي ممثلا في الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية)، بنيت هذه العلاقات من خلال التكوين الاشتراكي الديمقراطي الذي تلقاه فرحات حشاد مع صديقه ألبار بوزنكي في صلب الكونفدرالية العامة للشغل، حينما علق حشاد أمالا كبيرة على الاشتراكيين عندما كانوا في الحكم، لكنه فوجئ بالتناقضات الحاصلة بين أقوال الحزب وأفعاله، مما أدى إلى خيبة أمل لدى فرحات حشاد ورفاقه النقابيين وصلت حد القطيعة مع الاشتراكيين بل ومجابهتهم في العديد من المواقف.

إضافة لهذا التواصل مع الأحزاب السياسية، فقد كانت للاتحاد العام نسيج من العلاقات مع المنظمات النقابية الفرنسية الناشطة داخل التراب التونسي، والتي جاءت في مجال اختياراته رغم التوترات الحاصلة بين الأجراء التونسيين والأجراء الأوربيين، فأولى هذه

العلاقات كانت مع الكونفدرالية العامة للشغل بتونس، حيث تميزت بكثير من الاضطرابات خاصة عند التأسيس.

بعد تحول الكونفدرالية العامة إلى اتحاد نقابي لعملة القطر التونسي، كان لهذا الأخير محاولات للتقارب مع الاتحاد العام التونسي، تزامنت مع قبول عضوية الاتحاد العام في الجامعة النقابية العالمية (FSM) في 17 جانفي 1949، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل خاصة عند ظهور الأقلية الاشتراكية المنفصلة عن الكونفدرالية العامة، المكونة للكتلة النقابية المتحدة (FO-CSFT) يقودها النقابي الاشتراكي أبار بوزنكي، هذه المنظمة رأى فيها الاتحاد العام كتلة نقابية تقلص من قاعدة خصمه الاتحاد النقابي، فحاول نسج علاقات معها ومع الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CISC) لنفس الغرض، بُغِيَّة إبراز نفسه كاتجاه نقابي وطني بصفته المسجد الفعلي للحركة النقابية التونسية.

وتعدت علاقات الاتحاد العام حدود الوطن التونسي، عند ادراك قادته بالحاجة الماسة التي تحتاجها منظماتهم الناشئة إلى التضامن العمالي العالمي، حيث سارعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية للبحث عن الانخراط في المنظمات العالمية، فراسلت الجامعة النقابية العالمية (FSM) للانخراط بحكم أنها التنظيم العمالي العالمي الوحيد الموجود عند التأسيس، وأيضا بحكم ما حدده هذا التنظيم العالمي في مؤتمره التأسيسي في 08 أكتوبر 1945 من أهداف واضحة، تركز أساسا على دعوة كل نقابات العالم للانخراط بقطع النظر على الجنسية والقومية والدين والآراء السياسية، لكن هذه العلاقة لم تدم طويلا نتيجة الصراع الحاصل في تونس بين الاتحاد العام وممثل الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) حول تمثيل العمل النقابي في تونس.

ليفتح بعدها الاتحاد العام عهدا جديدا مع المعسكر الغربي، من خلال علاقته بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL)، إذ مثل هذا الانخراط بالنسبة للاتحاد العام رغبة في الاستفادة من التزامات الجامعة العالمية للنقابات الحرة، وأولى هذه الالتزامات إعلانها حق

كل الشعوب في الاستقلال الوطني التام وفي تسيير شؤون حكوماتها بصورة مستقلة، كما كان طموح قادة الاتحاد من هذا الانخراط هو حماية ما يمكن حمايته من حرية العمل النقابي في البلاد التونسية، لذلك يعتبر انخراط الاتحاد العام التونسي مع منظمة (SISL) في بدايته أمرا تكتيكيا دفعت إليه المرحلة، ليتغير في ما بعد إلى ارتباط كامل بالكتلة الغربية مع المحافظة على الاستقلالية الداخلية من خلال تواجد طاقات ثورية تونسية جعلتها لا تكون بيدق في رقعة العالم الغربي.

هذا النسيج من العلاقات الداخلية والخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل، جعلت منه قوة تنظيمية يحسب لها ألف حساب، خاصة عندما تعدت اهتماماتها القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتمس الجوانب السياسية، التي ابتدأت مع الاضراب ذو الطابع السياسي الذي شنه الاتحاد العام التونسي احتجاجا على إيقاف بعض القادة السياسيين غداة مؤتمر ليلة القدر، ليستمر العمل السياسي من خلال مواقفه وبياناته من أمهات القضايا الوطنية، فاضحا بذلك السياسية الاستعمارية الفرنسية في تونس، مستغلا المنابر الإعلامية العالمية التي أتاحت له، مثل ما صرح به فرحات حشاد في جريدة الحرية بدعوته إلى ضرورة مقاومة السياسة الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الأمة التونسية.

واتضحت أكثر المطالب السياسية للاتحاد العام في مؤتمره الرابع، إذ اعتبر أن الواجب الوطني هو واجب العمال الأول، كما برهن الاتحاد العام على رغبة قيادة الحركة النقابية التونسية في توحيد صفوف الوطنيين وتصعيد النضال ضد سياسة المستعمر، في هذا الإطار نظم الاتحاد العام التونسي للشغل اضراب عام في 19 جانفي 1952 مع الحزب الدستوري الجديد احتجاجا على السياسة الاستعمارية، قوبلت بردة فعل قمعية من طرف السلطات الاستعمارية وصلت لحد إطلاق الرصاص على المضربين واعتقال عدد من العمال المضربين مع مناضلين دستوريين من بينهم الحبيب بورقيبة.

هذه السياسة القمعية جعلت الاتحاد العام يسخر امكانياته للدفع بعمّاله ومناضليه لحمل السلاح، من خلال تكوين خلايا سرية داخل المدن والقرى لضرب عملاء الاستعمار وتهديد مصالح الاستعمار وتصفية العناصر العميلة والمتعاونة مع المستعمر، فكان رد فعل السلطات الاستعمارية على مثل هذه الأعمال الثورية للاتحاد العام، بتدبير عملية اغتيال للقيادي فرحات حشاد من طرف المنظمة الارهابية " اليد الحمراء" بتاريخ 05 ديسمبر 1952 معتقدة باغتياله ستوقف ثورية الحركة النقابية، لكن هذا الحدث ما زاد الحركة إلا اصرارا على المضي قدما في الطريق الذي رسمته لنفسها عبر المبادئ والاهداف التي عبرت عنها.

حيث عمت في تونس اضطرابات واسعة نتيجة تصعيد عمليات الاغتيالات من طرف المنظمة الارهابية " اليد الحمراء " بيدق السلطات الاستعمارية، ومع هذا كله استمرت المقاومة الوطنية، واستمرت تحركات الاتحاد العام، حيث شن اضرابا عاما خلال سنة 1953 قام من خلاله الثوار النقابيين وغيرهم من الشعب، بردود أفعال في عديد المناطق من تراب تونس تمثلت في مهاجمة القطارات التي تحمل الجيوش الفرنسية وتخريب السكك الحديدية وقطع خطوط الهاتف، وهكذا عمت المظاهرات، ولم تحل سنة 1954 إلا وقد أخذت المقاومة المسلحة في الجبال تدخل دورا حاسما بمشاركة نقابيين من الاتحاد العام، الذي جعل الكفاح الوطني في مقدمة طموحه من أجل نيل الاستقلال.

غير أنه وبمجرد بداية المفاوضات بين فرنسا وتونس حول الاستقلال وإبرام المعاهدة التونسية- الفرنسية، توحد نشاط الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة "أحمد بن صالح"، مع تيار الحركة الوطنية بقيادة "الحبيب بورقيبة"، الذي كان له خوف من النشاط السياسي للاتحاد العام التونسي وتجزره في الأوساط الشعبية، فحاول منذ بدأ المفاوضات ويكل الطرق لضم النقابات العمالية وعلى رأسها الاتحاد العام تحت جناحه، فكان له ذلك بأن أصبحت النقابة الركييزة الاساسية للحزب الدستوري الجديد.

إضافة إلى النشاط السياسي والكفاح التحرري للاتحاد العام التونسي داخل التراب التونسي، فقد سجل الاتحاد حضوره في الساحة المغاربية، من خلال العلاقات التي ربطها فرحات حشاد مع اخوانه المغاربة إيماناً منه بالوحدة المغاربية التي دع إليها في العديد من الخطابات، منها ما عبر عنه حشاد في المؤتمر الثاني للاتحاد من أهمية للتضامن المغاربي عند قادة الاتحاد داعياً الطبقة العاملة المغاربية في كل من الجزائر والمغرب للتضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية معطياً بذلك مفهوم للكفاح التحرري لدى الطبقة الشغيلة المتمثل أساساً في الذود عن الوطن وتحريره من نيل الاستعمار.

ولم يكتف الاتحاد العام التونسي للشغل بالاهتمام فقط بالقضايا المغاربية وربط العلاقات مع الحركات النقابية في الجزائر والمغرب، بل كانت له مواقف وعلاقات وطيدة مع بعض الدول العربية في مجال التعاون والتضامن والاتحاد المشترك من أجل النهوض بالأوضاع التي يعاني منها العالم العربي وتحسينها، فكانت العلاقات الثنائية بين عمال القطرين التونسي والمصري متميزة نتيجة للروابط الدينية والقومية والوطنية، وقد تناولت هذه العلاقات النضال المشترك من أجل رفع المستوى الاجتماعي للعمال وتحقيق الاستقلال.

أما بالنسبة للقضية الليبية، فقد كانت محاولات لفرحات حشاد أثناء تواجده في الجامعة العالمية للنقابات الحرة (SISL) بإقرار لائحة خاصة لتكوين منظمة تابعة للجامعة بمنطقة الشرق الأوسط ومطالباً إياها بلم جميع أقطار المغرب والشرق العربي في منظمة واحدة عن طريق ليبيا، معتبرها حلقة الوصل بين عمال المغرب وعمال المشرق، وأكثر من هذا فقد كان هناك تجاوب كبير للاتحاد العام مع القضية الفلسطينية من خلال ربط علاقات مساندة مع العمال العرب الفلسطينيين خلال المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية (FSM) باتخاذ مواقف مساندة ومؤيدة للفلسطينيين أثمرت على تأسيس لجنة الدفاع عن فلسطين العربية وتأسيس فرع المؤتمر الاسلامي بتونس لفائدة القدس الشريف.

وأخيرا يمكن القول، أنه وبالرغم من اللوائح التنظيمية النقابية التي التزم بها الاتحاد العام التونسي للشغل منذ بداية تأسيسه وعلى رأسها الاستقلالية وعدم التسييس، زيادة على الصعوبات التي وجدها في طريقه للتأقلم مع التطورات النقابية الحاصلة على الساحة التونسية والعالمية، وبالرغم من خيبة الأمل التي تلقاها فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام من المحاضن النقابية الفرنسية التي تربي فيها، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل استطاع أن يشق طريقه ويرسم لنفسه مسارا واضح الأهداف، ليرز من خلاله تمثيله الحقيقي للحركة النقابية التونسية، وأن يُظهر قوة تمسكه بالمبادئ التي كان يطالب بتحقيقها.

وإن عدم تجاوب الاتحاد العام مع الحلول النصفية مع فرنسا خاصة بالنسبة للاستقلال، جعلت منه قوة نقابية وتيار جماهيري يَجُرُّ وراءه الطبقة العاملة التونسية خاصة والشعب التونسي عامة للضغط على سلطات الحماية ولتصدر المشهد السياسي في العديد من الفترات قبل الاستقلال.

لكن بعد الاستقلال لم يستطع الاتحاد العام أن يحافظ على هذه المكانة نتيجة استحواذ الحزب الدستوري الجديد على الساحة التونسية وسيطرته على جميع مفاصل الدولة بما فيها الحركة النقابية، ورغم ذلك تمكن الاتحاد العام من الحفاظ على وجوده بالحد الأدنى على الأقل إعلاميا وهيكليا، مما سيكون تمهيدا لعودته كقوة مؤثرة في الساحة الوطنية رغم ما سيواجه في ذلك من عقبات كثيرة.

وعموما فإن ما توصلنا إليه حول الاتحاد العام التونسي للشغل لا يمثل إلا جزء من واقعه في الفترة المحددة للدراسة، نتيجة لشح الوثائق الداخلية التي تهتم حياة الاتحاد العام من محاضر جلسات واجتماعات سرية وبعض المؤتمرات خاصة في نسج العلاقات مع الحركات النقابية المغاربية والعربية، لأن ما تحصلنا عليه من وثائق لم يمكننا من رصد كل الحقائق عن الاتحاد العام، ولا من معرفة العراقيل التي وقفت في وجه مسيرته وتحكمت في صياغة وسائله وأساليبه النضالية من اجل تحرير البلاد التونسية من الحماية الفرنسية.

وختاما اعتقد أن ما واجهنا من صعوبة في جمع المادة العلمية ربما يزول لاحقا إذا ظهرت الأرشيفات الخاصة بالشخصيات القيادية التي كان لها دور هام في حياة الاتحاد العام التونسي للشغل، تلك الأرشيفات والوثائق الشخصية تحكمت فيها عوامل شخصية بعد الاستقلال، فإن تم الإفراج عنها ستزيل العديد من الغموض عن الاتحاد العام في الفترة المدروسة مما يسمح بإظهار تفاصيل ربما غابت عنا في هذا البحث، وهذا الأمر يترك مجال البحث في دور الاتحاد العام التونسي للشغل مفتوحا لإجراء بحوث أخرى تكمل النقائص التي يحملها هذا البحث.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة النقابي محمد علي مؤسس الحركة النقابية التونسية¹



¹ أحمد خالد، محمد علي الحامي رائد الحركة النقابية الوطنية بتونس، ط1- شركة بوليغراف، تونس، 2006، ص8.

الملحق رقم 02: صورة لبطاقة انخراط بشعار جامعة عموم العملة التونسية¹



¹ الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، المجلد السادس، الدار العربية للكتاب، (وزارة الثقافة). تونس، 2012، ص126.

الملحق رقم 03: صورة النقابي فرحات حشاد مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل¹



¹ الاتحاد العام التونسي للشغل (الجامعة التونسية لعملة المناجم) المؤتمر الخامس، سجل التقارير، فترة أبريل 1956،
أرشيف الاتحاد العام التونسي للشغل.

الملحق رقم 04: الصورة الأولى لشعار الاتحاد العام التونسي للشغل¹



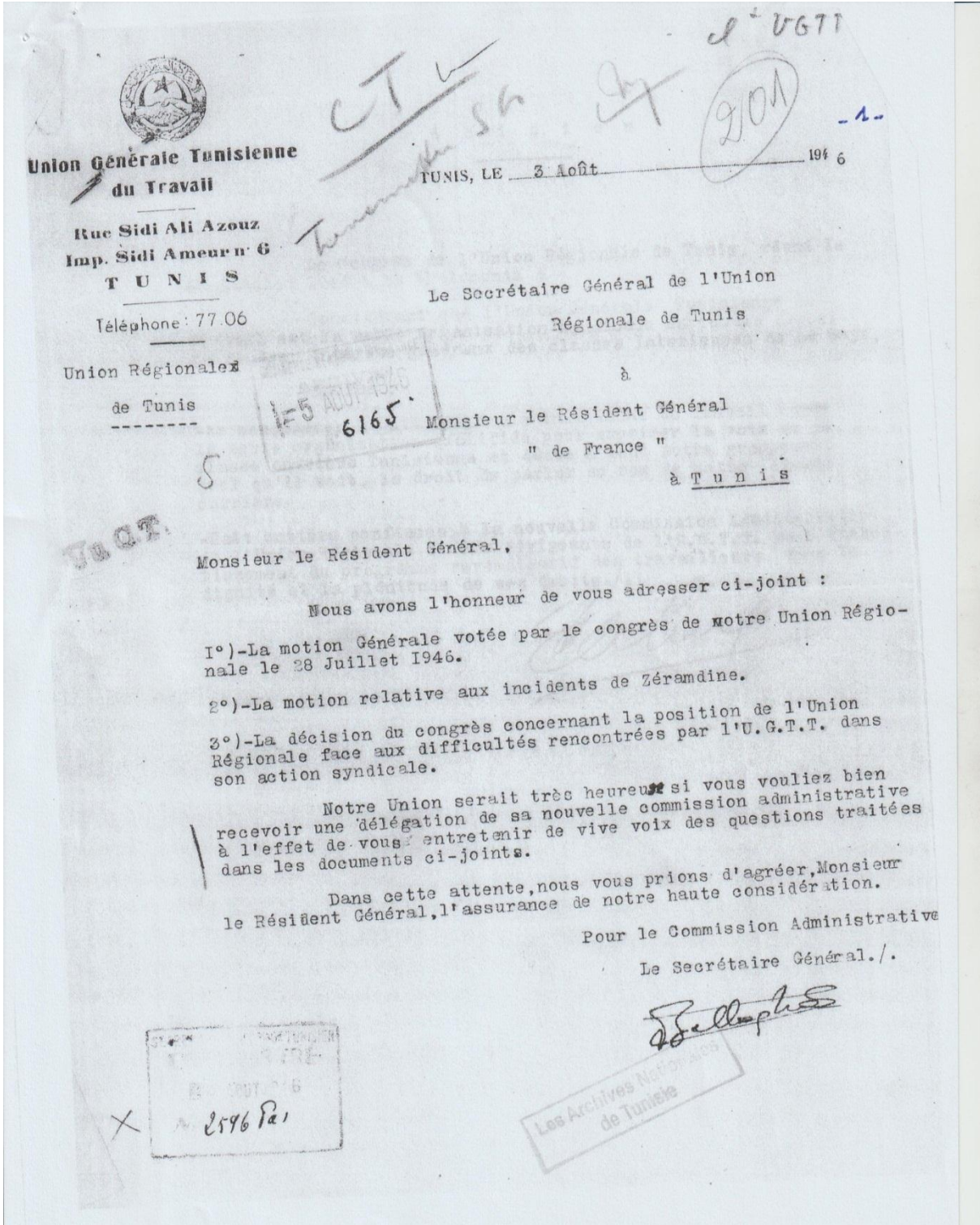
الصورة الثانية لفرحات حشاد مؤسس ومصمم شعار- إ . ع . ت . ش- في 20 جانفي 1946



¹ الاتحاد العام التونسي للشغل، ومضات في مسيرة الزعيم فرحات حشاد (5 ديسمبر 1952 - 5 ديسمبر 2013) المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، ص14.

الملحق رقم 05: المقترحات العامة المرفوعة للحكومة عقب مؤتمر الاتحاد العام في 28 جويلية 1946

بالخلدونية¹



¹ الأرشيف الوطني التونسي، العلية رقم 5424 أرشيف أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل. (1946-1952).

Motion Générale

Les Délégués des Syndicats de la Région de Tunis adhérents à l'Union Générale Tunisienne du Travail réunis en Congrès le 28 Juillet 1946 à la Khaldounia.

Considérant que les Commissions et Comités de toute nature qui ont à connaître des questions économiques et Sociales intéressant la Classe Ouvrière doivent comprendre les représentants qualifiés des Travailleurs et qu'à ce titre, l'Union Générale Tunisienne du Travail et les Unions et Fédérations qui le composent groupent actuellement la majorité des salariés

Considérant que la Cessation légale des hostilités, décrétée depuis le 30 Juin 1946, n'a donné lieu à aucune mesure ayant pour objet l'assouplissement des dispositions adoptées durant la Guerre en matière de législation Sociale;

Considérant que l'Union Générale Tunisienne du Travail n'a pas encore obtenu l'autorisation de faire paraître le Journal Syndical "La Voix du Travail" dont la publication répond à une nécessité incontestable;

Après avoir pris connaissance des rapports présentés au Congrès et après en avoir largement et librement discuté;

Demandent :

1°)-que l'Union Générale Tunisienne du Travail ainsi que les Unions Régionales et les Fédérations y affiliées soient régulièrement et dignement représentées au sein de tous les organismes administratifs, Sociaux et Economiques intéressant les salaires de toutes conditions.

2°)-La parution du Journal Syndical de Langue Arabe "La Voix du Travail".

3°)-La refonte complète de la législation Sociale intervenue durant les hostilités et notamment la réalisation rapide des points suivants :

1°)-Fonctionnement des Conseils de prud'hommes

2°)-Le rétablissement des textes concernant les conventions collectives et les statuts de personnels et la discussion directe de la partie "salaire" dans le cadre de ces conventions et statuts

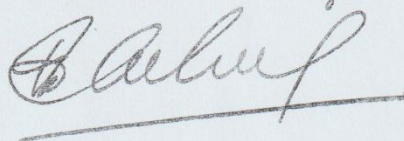
3°)-Le rajustement immédiat des salaires par rapport au coût réel de la vie et le blocage effectif des prix

4°)-L'Institution d'une Caisse de retraite au profit des vieux travailleurs et d'une Caisse de Secours au profit des Chômeurs,

5°)-Réglementation des heures supplémentaires en considération de la semaine normale de 40 heures et majoration de 50% des heures supplémentaires de jour et 100% des heures de nuit.

Motion Générale (Suite-2)

- 3°)- Majoration de 25% du travail normal de nuit.
- 7°)- Institution des Fêtes légales Musulmanes comme jours fériés chômés et payés à l'ensemble des salariés.
- 8°)- Aménagement des horaires pendant le Ramadan (Séance unique de 6 heures partout où c'est possible) ou application effective de la semaine de 40 heures à l'occasion du Ramadan.
- 9°)- Relèvement à 10% du taux des allocations familiales et octroi de cette indemnité au profit de l'épouse.
- 10°)-Refonte de la législation sur les accidents du travail et extension de cette législation aux "maladies professionnelles"
- 11°)-Application de la législation du travail aux gens de maison et aux ouvriers agricoles et création d'un corps d'inspecteur du travail dans l'agriculture.
- 12°)-Instruction Obligatoire pour tous et lutte efficace contre l'analphabétisme.
- 13°)-Elimination totale de la main d'oeuvre prisonnière de guerre et pénitentiaire et arrêt des licenciements non motivés par des fautes de service graves.
- 14°)-Renforcement du corps des Inspecteurs du Travail et extension des pouvoirs de ces derniers en matière d'infraction à la législation sociale, notamment en ce qui concerne les accidents du travail et les renvois d'ouvriers.
- 15°)-Solution rapide du problème du chômage qui constitue une plaie dans la structure sociale du pays.
- 16°)-Attributions prioritaires de vêtements de travail et de rations alimentaires de force au profit des travailleurs, sans que la question de l'appartenance syndicale puisse intervenir; dans le cas contraire, chaque organisation syndicale se chargeant effectivement des intérêts de ses adhérents.
- 17°)-Assistance médicale au profit des travailleurs et de leurs familles.
- 18°)-Surveillance et extension des mesures ayant pour but d'assurer la sécurité et l'hygiène dans le travail et répression sévère des infractions aux règles sur les Etablissements Insalubres, incommodes et dangereux.

Le Président du Congrès


Motion

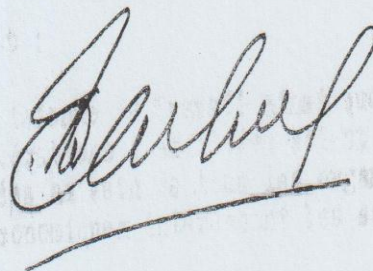
Le Congrès de l'Union Régionale de Tunis, réuni le 28
Juillet 1946 à la Khaldounia;

Emu par la répression brutale dont a été victime la
population laborieuse de Zéramdine,

Proteste énergiquement contre cette répression injus-
tifiée et inqualifiable, et dénonce les auteurs de tels actes
comme étant des fauteurs de troubles et des provocateurs.

Réclame des sanctions sévères à l'encontre des agents
de la force publique qui se sont lâchement attaqués à des famil-
les paisibles et innocentes.

Lance un appel pressant à l'ensemble de la classe ou-
vrière de notre pays afin de participer largement et dans toute
la mesure de ses moyens, à la souscription publique organisée
au profit des victimes de ce coup de force indigne d'agents de
l'Autorité dont le rôle consiste à veiller sur la tranquillité
et la sécurité des populations./.



-5-

D é c i s i o n

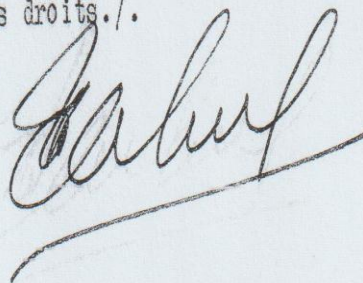
Le Congrès de l'Union Régionale de Tunis, réuni le
28 Juillet 1946 à la Khaldounia ;

Considérant que l'Union Générale Tunisienne du
Travail est la seule organisation syndicale Nationale dépositaire des
intérêts généraux des classes laborieuses de ce pays,

DECIDE :


-de considérer l'Union Générale Tunisienne du Travail comme
la seule organisation qualifiée pour exprimer la voix de la
classe ouvrière Tunisienne et dénie à tout autre groupement
quel qu'il soit, le droit de parler au nom de cette classe
ouvrière.

-Fait entière confiance à la nouvelle Commission Administrative
de l'Union Régionale et aux dirigeants de l'U.G.T.T. pour l'abo-
tissement du programme revendicatif des travailleurs, dans la
dignité et la plénitude de ses droits./.



Les Archives Nationales
de Tunisie

الملحق رقم 06: المسائلة المرفوعة للحكومة من الاتحاد العام بتاريخ 22 ديسمبر 1946¹



**Union Générale Tunisienne
du Travail**

Rue Sidi Ali Azouz
Imp. Sidi Aneur n° 6
TUNIS
Téléphone: 77 06

TUNIS, LE 2 Décembre 1946

7.660 P42
1.48

Monsieur le Secrétaire Général
du Gouvernement Tunisien
T u n i s

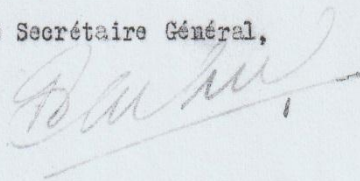
Monsieur le Secrétaire Général,


Nous avons l'honneur de vous remettre ci-joint, en double exemplaire, 5 notes annexes relatives à des questions intéressant les divers catégories de travailleurs relevant des différents services ou administrations placés sous votre Autorité.

Les observations mentionnées sur ces notes ont été relevées à l'occasion de la récente tournée de notre Secrétaire Général dans les Centres de Kairouan - Gafsa - Sfax - Gabès - et Zarzis.

Nous vous serions très obligés de bien vouloir mettre à l'étude ces questions en vue d'y faire apporter les solutions que nous proposons dans l'intérêt général de la Classe Ouvrière intéressée, conformément à l'esprit d'équité et de justice et en application des textes en vigueur.


Nous vous prions d'agréer, Monsieur le Secrétaire Général, l'assurance de notre haute considération.

Le Secrétaire Général,




¹ الأرشيف الوطني التونسي العلية رقم 5424 أرشيف أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1952).

الملحق رقم 07: المؤتمر السنوي للاتحاد العام التونسي للشغل في 20-21 جانفي 1947 والذي تم فيه توزيع طرود غذائية على المستفيدين¹



**Union Générale Tunisienne
du Travail**

Rue Sidi Ali Azouz
Imp. Sidi Ameur n° 6
TUNIS
Téléphone: 77.06

TUNIS, LE 15 Janvier 1947

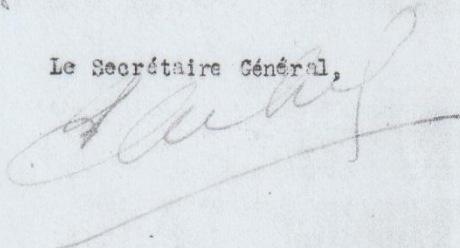
Congrès annuel de l'Union
Générale Tunisienne du Travail

20 et 21 Janvier 1947

350 délégués de l'intérieur, soit: 1400 à 1500 repas

Denrées contingentées nécessaires

Huile.....	50 kgs	20 l.
semoule.....	150 "	
farine.....	50 "	
pain.....	750 "	
haricot blanc.....	50 "	rest libe
Nouille.....	50 "	
pâte siffet.....	40 "	
pâte langue d'oiseau ou vermicelle.....	10 "	
café.....	5 "	
sucré.....	20 "	
confiture de coing.....	10 b8ites	
lait non sucrés.....	10 "	non
lait sucré.....	10 "	non
poivre.....	500 gramme s	
beurre.....	5 kgs	

Le Secrétaire Général,


*M. Farhat Hachem
Bijoudar) Komi Wite
Kolle
avts kps
le 17/1 1947*


*Copi à: M. Podes
M. Bijoudar le 17/1*

¹ الأرشيف الوطني التونسي، العبة رقم 1541 أرشيف الاتحاد العام التونسي للشغل فترة التأسيس.

الملحق رقم 08: اجتماع الاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل 09 جانفي 1949 لعمال

المطاحن بسوسة¹

Sousse le _____ Janvier 1949


 Union Générale Tunisienne du Travail
UNION REGIONALE DE SOUSSE
 54, Rue de France
 Téléphone 4-42

U . G . T . T
 UNION REGIONALE DE SOUSSE
 : - : - : - : - :

MOTION

N°
 Secrétariat Général
 du Gouvernement Tunisien
 BUREAU D'ORDRE
 ARRIVÉE N° 124 P. 92
 13 JANV 1949

Les ouvriers Minotiers de Sousse, réunis en Assemblée générale le 9/1/49 à 10 heures au Local de l'U.G.T.T. sous la présidence du Délégué de l'Union Régionale de Sousse.

Après avoir étudié la situation critique des travailleurs des Minoteries de Tunisie,

Protestent énergiquement contre la carence gouvernementale qui n'a pas satisfait jusqu'à présent les revendications urgentes des travailleurs.

Dénoncent l'attitude prise par les Délégués patronaux lors de la dernière réunion du Comité du Travail, pour la discussion des conventions collectives,

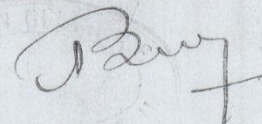

S'élèvent contre les hausses continues du coût de la vie et le non relèvement des salaires de famine

Demandent avec insistance :

- Le renouvellement immédiat des conventions collectives
- L'assurance de 40 heures de travail par semaine dans les minoteries de Tunisie
- La baisse effective de prix et le relèvement des salaires en proportion du coût de la vie

Se déclarent tous unanimes à entreprendre toute action utile, en vue de satisfaire leurs revendications.

LE PRESIDENT DE LA SEANCE

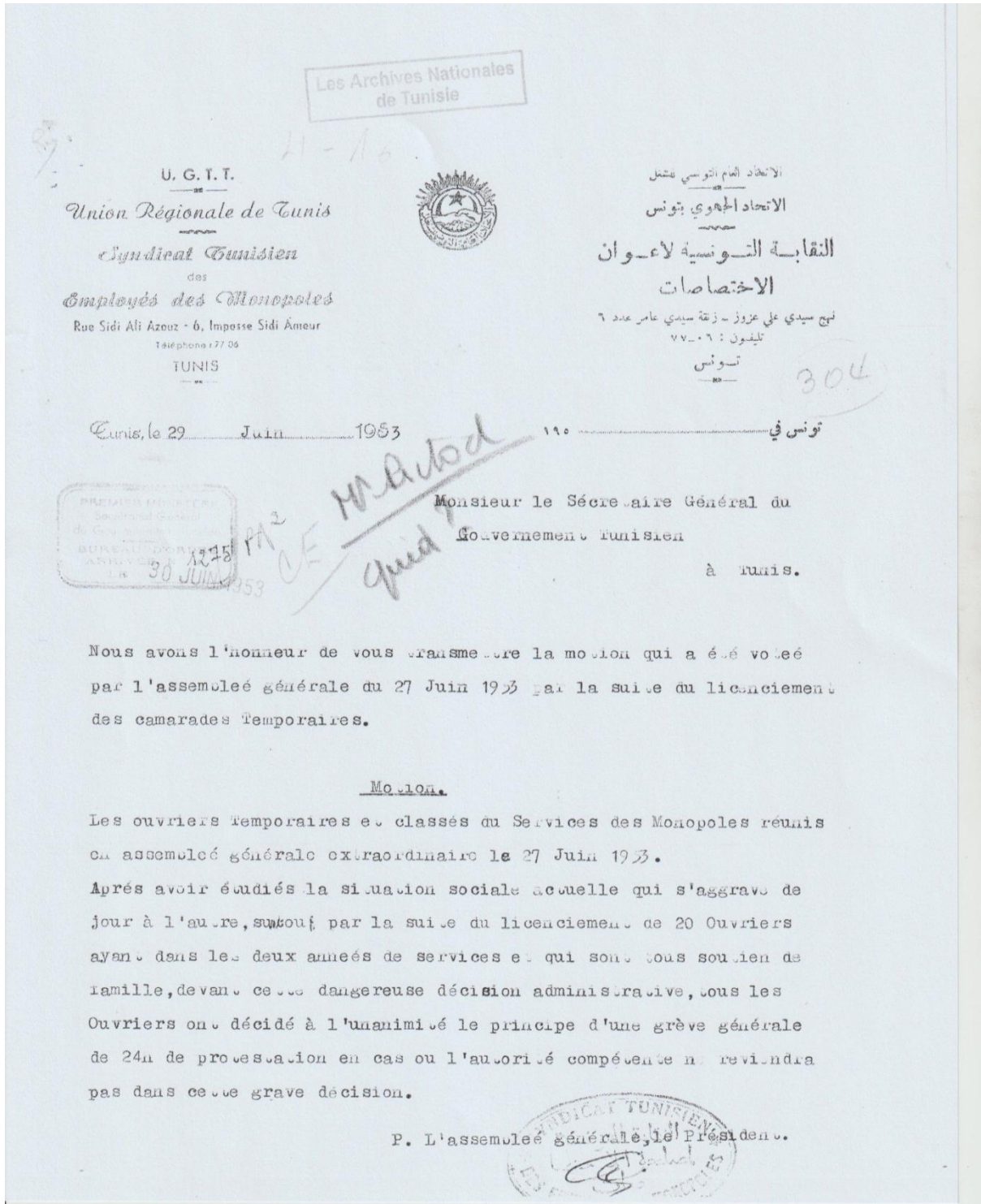



Les Associations Nationales de Tunisie
 Imprimé par UGTT

¹ الأرشيف الوطني التونسي، العلية رقم 5424 أرشيف أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1952).

الملحق رقم 09: الاجتماع العام للعمال المؤقتين المسرحين المنعقد من طرف النقابة التونسية للأعوان

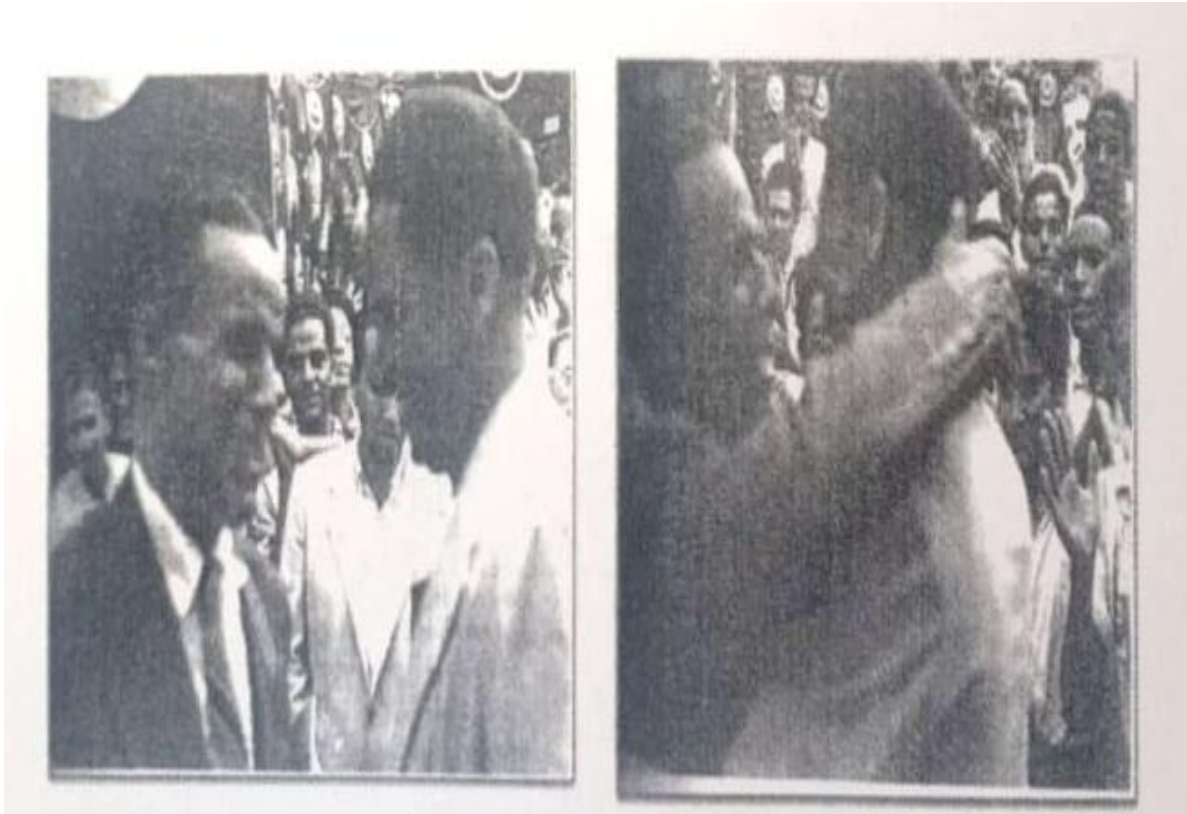
الاختصاصات التابعة للاتحاد العام في 27 جوان 1953¹



¹ الأرشيف الوطني التونسي، العلية رقم 5424 أرشيف أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1952).

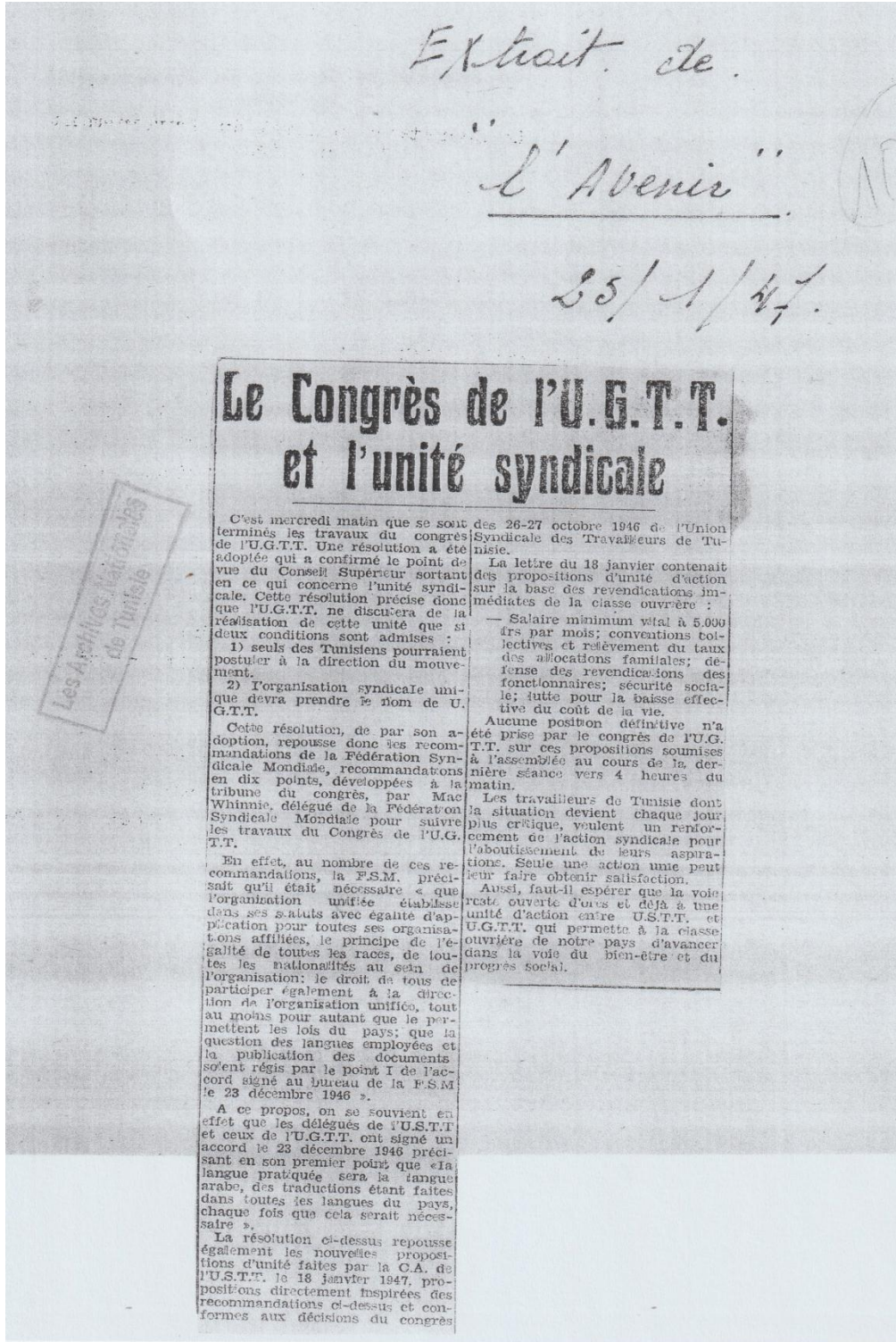
الملحق رقم 10: صور فرحات حشاد في استقبال الحبيب بورقيبة لأول مرة. عند عودته من مصر في

8 سبتمبر 1948.¹



¹ الاتحاد العام التونسي للشغل، ومضات في مسيرة الزعيم فرحات حشاد (5 ديسمبر 1952 - 5 ديسمبر 2013). المعهد الحالي لتاريخ تونس المعاصر، ص 31.

الملحق رقم 11: ملخص حول مؤتمر الاتحاد العام¹



¹ الأرشيف الوطني التونسي، العلبة رقم 1541، أرشيف الاتحاد العام التونسي للشغل فترة التأسيس.

الملحق رقم 12: مقتطف من خطاب النقابي فرحات حشاد أمام مؤتمر العمال الأمريكيان في سان

فرانسيكو سنة 1951¹

إني أقف أمامكم بغبطة عميقة وتأثير شديد لألقي عليكم هذه الكلمة التي أحمل لكم فيها تحية مخصصة من منظماتنا التونسية والطبقة الشغيلة العاملة فيها وأنا مغتبط حقا لأن هذه هي المرة الأولى - في تاريخ حركتنا العمالية - التي يتمكن فيها ممثل الطبقة الشغيلة في شمال افريقيا من عبور المحيط ليساهم في مثل هذا المؤتمر العظيم بدون وساطة احد أو عن طريق الغير، ويتصل فيه بالعالم الجديد لتوثق علائق التضامن والصدقة بين عمال القارتين، وواجبي الأول ايها الزملاء هو أن أعرب عن شكري الخالص لمنظمتكم الجبارة وما أبدته من علامات العطف الأخوي نحو طبقتنا الشغيلة التونسية وذلك باستدعاء الكاتب العام التونسي للشغل ليحضر مؤتمركم العظيم الجبار واتحادنا العمالي أيها السادة يسره ان يعرب لكم عن شكره هذا مقرونا بما يعلقه من آمال على الاتصال المباشر الدائم الذي أصبح يربطه بالاتحاد العام الحر الأمريكي وبالاهمية التي يوليها للتعاون الصادق المثمر بين الشعبين من أجل رفاهيتهما وسعادتهما ومن اجل التقدم الاجتماعي والتطور الديمقراطي وازدهار الحرية والسلم.....

إن هؤلاء العمال وشعوبهم التي نُعد من بينها لم تقف يوما على الكفاح من أجل الحرية، وهذا الكفاح موجه قبل كل شيء وبصورة طبيعية ضد النظم الاستعمارية التي جعلتهم بحق يعيشون تحت ايشع أنواع القوانين الدكتاتورية التي يمكن أن يتعرض لها الانسان، وطبقتنا الشغيلة علاوة على الصعوبات التي تُلَقَّأها في كفاحها إذ تتاضل من أجل التحرر الاجتماعي والوطني في وقت واحد، عرفت كيف تولي ظهرها للشيوعية التي تحاول استغلال البؤس في الطبقات الشعبية لغيات أنتم أعرف بها من غيركم.

¹ سعيدان عمر، فرحات حشاد زعيم الكفاح الوطني والاجتماعي والحركة النقابية الوظيفية، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 2010، ص457-463.

وهكذا انسحبت منظماتنا من الاتحاد النقابي الشيوعي وانضمت إلى الاتحاد العالمي الحر، وإننا نرتكب أفدح الأغلط و أخطرها إذا حسبنا ان الخطر الشيوعي قد ابعده نهائيا بهذه العملية ونكون أبعد ما نكون عن الاخلاص نحو أنفسنا، إذا ظننا أن الطبقة الشغيلة التونسية المختبئة خلف حصانة الإسلام سيكون لها من هذه الحصانة وحدها ما يكفي لمنع الشيوعية من التسرب إليها.....

أما ما يجب أن نتجنبه قبل كل شيء فهو الخيبة التي يمكن أن يصطدم بها الشعب في إيمانه بأنه يستطيع أن يتغلب على الاستعمار دون أن يعتنق الشيوعية، والكفاح الذي يقوم به شعبنا بكل مرارة وقوة وجهود غالية يوشك بالفعل لولا مساندة القوات الديمقراطية العالمية له أن يقود البلاد إلى اضطرابات حقيقية تهدد السلم في هذا البحر الأبيض المتوسط، وهذه الاضطرابات في الجزء الذي يُحتل من العالم منطقة البحر المتوسط لا يمكن تحدث دون أن تقدم الشيوعية بكل سرعة على استثمارها إلى أقصى حد لفائدة "الكوم فورم"، والحق ان اعتمادنا على هذه القوة العاملة الفعالة التي هي قوة الطبقة الشغيلة الأمريكية هو الذي جعلنا أيها الأصدقاء نتحدث إليكم عن هذه الأخطار التي تشغل بالنا كما تشغل بالكم.

إن العمال في الشعوب المضطهدة الذين يلاقون الحياة المرة في معاشهم اليومي والذين جرحت كرامتهم الانسانية وحرموا من نعم الديمقراطية لينتظرون منكم إلى جانب التشكيلات الرسمية المتجددة المطردة بقوة وثبات، ينتظرون مع ذلك أعمالا فعلية من طرف الديمقراطية الأمريكية الضخمة والقوة النقابية الأمريكية الكبرى، ويرجون أن يقوم صرح التضامن عاليا بينهم وبين عمال الولايات المتحدة الأمريكية.

نعم إن العمال التونسيين كجميع العمال المكافحين في جميع أنحاء العالم يعتمدون على انفسهم وعلى جهودهم الخاصة، وهو كفاح ينمو مع الأيام رغم العقبات والاضطهادات الدامية والضغط الذي يحف به من جميع النواحي، واصدقائنا عمال الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يعلموا أن زملائهم في إفريقيا الشمالية هم دائما وفي كل حين على قدم

الاستعداد للكفاح، وأنهم يرفعون راية هذا الكفاح العتيد عالية في كل يوم لتعزيز جبهة الديمقراطية في العالم.

أيها السادة إنني اعتذر إذا أطلت في كلامي إلا أنني أردت أن أسمح لنفسي بأن أضع بين يدي مكتب الاتحاد مذكرة قد شرحت فيها بكل تفاصيل الحالة الحاضرة في أجزاء شمال إفريقيا الثلاثة، وإنني أطلب من المكتب أن يضع هذه المذكرة في ملف أعماله، وإنني أثق من أننا بذلك قد اقتحمنا عالما له قيمته وفتحنا فيه جبهة للتضامن الضروري في كفاح العمال الدولي.

وكلنا رجاء في أن التضامن المتبادل سيضع حدا لقوات الاضطهاد التي تسيطر على الشعوب، وإن روابط الأخوة المباشرة والتعاون بين الحركات النقابية سيكون له أثره في النقابات الحرة بهذا القطر الواسع من إفريقيا الذي سيناضل شعبه ليكون من بين الإنسانية الحرة.

كما أرجو أن تنتهي جهودنا الموحدة إلى العدالة الاجتماعية وإلى الحرية وإلى الإخاء. ولتحيا الديمقراطية الأمريكية ولتحيا حركتنا النقابية الجبارة ولتحيا صداقة الشعوب في كنف الحرية والرفي.

وليحيا الاتحاد النقابي العالمي الحر.

الملحق رقم 13: مقتطف من خطاب فرحات حشاد في أول ماي 1951¹

أيها الشعب المكافح نساء ورجالا، شبابا وشيوخا على اختلاف أصنافكم الاجتماعية أحييكم جميعا تحية الاتحاد العام التونسي للشغل.

تحية ضحايا الكفاح الاجتماعي.

في هذا اليوم التاريخي نحتفل بذكرى عيد الشغل وأتوجه باسمكم جميعا إلى كافة الشغاليين في العالم فأبلغهم تحية الشعب التونسي الذي يكافح إلى جانب الشعوب التي تسعى للنهضة والحرية والاستقلال ثم أتوجه إلى أرواح الشهداء الذين سقطوا في ميدان الكفاح القومي والذين قدموا لنا درسا في الكفاح، أني أحييهم وأحي الأرواح الطاهرة الزكية التي استشهدت في ميدان الوعي وتركت لنا هذه المثل العليا التي نحتفل اليوم من أجلها لنقيم الدليل على اننا في طريقهم سائرون وعلى تحقيق أمانهم عاملون.

.... إن اتحادكم أيها العمال اتحادنا العظيم الذي بث الروح في هذه الطبقات الشعبية وناداهما إلى التكتل والسير الجدي الحثيث نحو تحقيق أهدافها السامية، إن هذا الاتحاد ليتكلم باسم الشعب الافريقي بأجمعه إذ لا تحرير لتونس ولا للجزائر أو مراكش مادام هذا المغرب العظيم يزرح تحت أثقال الاستعمار.....

إن احتفالكم بعيد الشغل له معنى واي معنى فلا بد بعد الاحتفال بهذا العيد أن يفتح باب جديد للنضال حتى نقضي على قوى الرجعية وحتى نكسر القيود التي تغل شعبا ناشدا للحرية، مُداسة حقوقه الشرعية أنتم تعلمون ماهي الحالة التي نحن عليها اليوم، لقد اجتمعنا في مثل هذا اليوم من سنة 1950 وأنذرتنا الحكومة والوزارة الكعاكية بأن الشعب

¹ نشرته جريدة الصباح، الخطاب كاملا في عددها بتاريخ 03 جانفي 1951 وانظر أيضا في كتاب عمر سعيدان ، فرحات حشاد زعيم الكفاح الوطني والاجتماعي والحركة النقابية التونسية، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، سوسة، 2010، ص 423.

التونسي لا يمكن أن يسكت عن هذه الحالة الممقوتة، وأمام اتساع الكفاح الشعبي وتقدمه جنح الخصم إلى التفاوض فتألفت الوزارة في شهر اوت الماضي، وكان يضمن أنه بمجرد هذه العملية يمكن أن تهدأ الحالة ويتخلى الشعب عن كفاحه اليومي لإنجاز رغائبه الوطنية.وقد تفتن الشعب لأساليب الاستعمار الشيطانية إذ اتحد في جبهة تقاوم الحكومة في دواوينها نفسها وهذه اضطرابات عمال الفلاحة تشهد بأن العامل التونسي يتقدم وينتظم فكانت الاضطرابات من المظاهر العامة على كفاحه وقد زعزعت أركان الإدارة الفرنسية حتى تخلى الكاتب العام وكاهيته عن منصبيهما وظنت الحكومة أن سياسة التدجين توهن الإيمان الراسخ وتفرق بينكم، فكان الاتحاد فاتح باب الوحدة القومية وممهد سبيلها وهو أعظم دليل على ان سياسة المراوغة قد أفلست، ونقول للجانب الفرنسي لقد افتضح الأمر، وقد برهن العامل والشعب التونسي بأجمعه على أن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم وأن الطريق الوحيد الموصل إلى الأمن هو إرضاء الرغائب العامة للشعب التونسي، وإن الشعب قد أعد العدة لكل طارئ ولأن يفتك حقوقه افتكاكا.

هناك ازمة مخيمة على البلاد، وهذه الأزمة سياسية تتجسم في بقاء هذا المجلس الحقير الذي يعمل لفائدة أقطاب الاستعمار، وقد أصبح ممثل فرنسا محتارا في أي الطريق يسلك هل يتوجه نحو التجمع الفرنسي فيكون طريق الخيبة ويكون طريق سفك الدماء؟ أم يسلك طريق الجنرال جوان، لكن شعور القومية ينمو في التونسي ويزيد إيماننا بأن الشعب التونسي لم يبقى وحده فلنا أنصار في الدنيا وشعوب في العالم حكمت على الاستعمار بالموت وإن العالم بأجمعه لينظر إلى الشعب التونسي.

.....وإننا لنمد أيدينا على الطبقة العاملة العالمية التي هيأت برامج لإعانة الشعب التونسي حتى يفتك مطالبه وقد دعت الاتحاد إلى المشاركة في المؤتمر الذي يعقد في هذه الصائفة وتقديم تقارير لفضح الاستعمار بشمال افريقيا.

إن هذا الصوت الجبار صوت الاتحاد سيكون له صدى في جميع أقطار العالم ويفرض على فرنسا المشاركة في المفاهمات وسمينعها من الادعاء بأن الشعب التونسي

رجعي، وسيجيب الاتحاد على لسانكم بأن كل ذلك من باب المراوغة ويفضح أن كل ذلك يقال لفائدة الجالية الفرنسية.

إن الطفولة المشردة والبطالة التعاسة التي عليها الشعب تشهد بان الاستعمار لم يفكر إلا في كبح الحركات التقدمية.
إننا نعاهد الشهداء.

وهذه النتائج التي جناها الاتحاد لم نتحصل عليها بسواعدنا وأعمالنا الخالدة، سنعمل دائماً في الحقل القومي الوطني إذ نحن من الشعب وإليه، وإن الشعب وحدة لا تتجزأ وهناك قضية عامة وسنعمل دائماً بعزيمة لنيل حقوقنا وتحقيق حياة الكرامة والشرف.

إننا نعاهد الشهداء على مواصلة الكفاح لتحقيق الرغائب القومية وإزالة الكابوس أحب الاستعمار أم كره ولتحيا تونس عزيزة مكرمة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً- الوثائق الأرشيفية:

1 - الأرشيف الدبلوماسي - بنانت - فرنسا-:

1- صندوق رقم 2838 ملف أنشطة نقابية(رسالة تحت رقم 12، نقابة موظفي وعملة شركة صفاقس . قصة) . ملف أنشطة نقابية(1943- 1946)، التقرير المؤرخ في 24 أبريل 1945.

2- أرشيف الإقامة العامة (C.A.D.N)، صندوق رقم 1504،. ملف الحركة النقابية التونسية من النشأة إلى سنة 1946.. ملف الاتحاد العام التونسي للشغل

3- أرشيف الإقامة العامة (R897 . R900 . R1077 . R180).

2 - أرشيف المصلحة التاريخية لقوات البر الفرنسية(S.H.A.T) - المحفوظ بقصر

Vincenne - فرنسا-:

4- صندوق 2H424، ملف ارشادات حول النقابات المستقلة التونسية مؤرخة في 23 جويلية 1945.

3 - أرشيف الديوان الجامعي للبحث الاشتراكي(O.U.R.S) - باريس - فرنسا-:

5- الأرشيف الخاص لمناضلي الفيدرالية الاشتراكية (S.F.I.O) بتونس.

4 - الأرشيف الوطني التونسي:

أ- باللغة العربية:

6- العلبة رقم 1541 أرشيف الاتحاد العام التونسي للشغل فترة التأسيس.

7- العلبة رقم 5424 أرشيف أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل(1946-1952).

ب- باللغة الأجنبية:

8- ANT, Série : Mouvement National, Carton 41, Dossie1 , Dossie3.

5 - مؤسسة فرحات حشاد، " أرشيف هولاند":

9-U.G.T.T/NEO DOSTOUR 23 Avril 1952.

ثانياً - المصادر:

أ - الكتب

1: باللغة العربية:

- 10- إيمارد (كميل): فاجعة فرنسا بشمال إفريقيا، تر: المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.
- 11- بلوم (ورنار)، النقابات بالمغرب، تقديم وتعريب حمادي الساحلي، باريس، 1962.
- 12- بورقيبة(الحبيب)، حياتي آرائي جهادي، ط1، نشرات كتابة الدولة للإعلام، تونس 1978.
- 13- (،-) : "بين تونس وفرنسا" كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون، وزارة الإعلام، تونس، 1985.
- 14- (،-) : "خطب تونس"، ج1، كتابة الدولة للإعلام ، تونس، 1974.
- 15- البهلواني(علي): تونس الثائرة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1954.
- 16- ثامر(الحبيب): هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
- 17- الثعالبي (عبد العزيز): تونس الشهيدة، تعريب : حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1984.
- 18- الجنحاني (الحبيب): محمد باش حنبة، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.
- 19- جوليان(شارل أندري): افريقيا الشمالية تسير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم والطيب المهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

- 20- (—، —): **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تع: محمد مزالي والبشير سلامي، د ط، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، د ت.
- 21- حداد (الطاهر): **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، مطبعة العرب، تونس، 1927.
- 22- سعيدان (عمر): **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي و الحركة النقابية التونسية**، مطبعة الشلبي، (سوسة)، تونس، 1976.
- 23- المدني (أحمد توفى): **حياة كفاح . مذكرات .** ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
- 24- (—، —): **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها - دراسة-**، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001.
- 25- المحجوبي (علي)، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1954)**، تعريب: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة للنشر، تونس، 1999.
- 2- **باللغة الفرنسية:**

26- André (Barjonet) : **La CGTT**, Ed Seuil, Paris, 1968 .

27- Casemajor (Roger) : **L'action Nationaliste en Tunisie pacte fondamentale de M'hamed bey à la mort de Moncef bey(1857-1948)**, Tunis, 1948.

28- Charles Andrés Julien : **Et la Tunisie devint indépendante (1951-1957)**, Les édition jeune Afrique, Paris, 1958.

29- Félix (Garas) : **Bourguiba et la naissance d'une nation**, Ed Julliard, Paris, 1956.

30- Frantz (Fanon) : **Le damnés de la terre**, Ed Maspero, Paris, 1956.

31- Guérin(Duval) : **Ferhat Hached , L'Afrique du Nord et l'Amérique In Au service de colonisés**, Edition de Minuit, Paris, 1954.

32- Jean(Despois) : **La Tunisie Orientale Sahel et Basse steppe** , Ed P.U.F , Paris , 1955.

33- Jules(Lipidi) : **L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre**, Service statistique, Tunis, 1955.

34- Paule(Sebag) : **La Tunisie – Essai de monographie**, Edition Social, Paris, 1951.

ب - المقالات:

1- باللغة العربية:

- 35- براون(ايرفين): أهمية الحركة النقابية التونسية، من مجلة (Preuves)، العدد 25، بتاريخ مارس 1953.
- 36- الثعجوري (عبد القادر)، " الاختلاف في الأجرة" جريدة صوت الفلاح التونسي، تونس، العدد 13 ، السنة الأولى، 19 مارس 1943 الموافق لـ 4 ذي الحجة 1352 هـ.
- 37- حشاد (فرحات)، الحركة النقابية والقضية الوطنية (2)، جريدة صوت العمل، بتاريخ 12 ماي 1948.
- 38- (-،-) ، "حول الحركة النقابية بشمال إفريقيا"، مقال أورده مجلة الندوة، عدد خاص، السنة الأولى، ديسمبر 1953.
- 39- (-،-) : " نداء إلى عمال البلاد غير المستقلة" المؤرخ في 4 جانفي 1952، منشور في جريدة "عالم العمل الحر" ، رقم 54، بتاريخ: ديسمبر 1954.
- 40- (-،-) : "الحركة النقابية بشمال إفريقيا"، مجلة الندوة، العدد 12، بتاريخ 05 ديسمبر 1952.
- 41- (-،-) : "تونس والحركة النقابية"، مجلة مساجلات عالمية، عدد 3 سبتمبر - أكتوبر 1949.
- 42- خيارى(بلحسن)، "في سبيل وحدة الطبقة العاملة التونسية والعالمية"، الحركة النقابية العالمية، عدد 7، جويلية 1950
- 43- (-،-) : "ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية لمحبي الحرية"، الحركة النقابية العالمية، عدد 7، جويلية 1950.

- 44- الرويسي (يوسف)، من مذكراته المنشورة في "م. ت. م"، عدد 67-68، زغوان، تونس أوت 1992.
- 45- (—، —): "نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، الحلقة الرابعة: دور مكتب المغرب العربي بالقاهرة"، "م. ت. م"، عدد: 10-11، تونس، جانفي 1978.
- 46- السعداوي(حسن) : " وحدة عمالية و « قومية » بورجوازية بتونس"، صدر بدورية « الحركة النقابية العمالية » عدد 8-9 أوت - سبتمبر 1950.
- 47- (—، —): النضال المطبى في معركة الاستقلال القومي التونسي، دورية "الحركة النقابية العالمية"، العدد 15، بتاريخ: 31 جانفي 1953.
- 48- قيران (داينار)، "فرحات حشاد"، افريقيا الشمالية وأمريكا (منبر الشعوب)، عدد 1، مارس - أبريل 1953.
- 49- لونتان(آب)، " قوة جديدة بإفريقيا: النقابات"، مجلة أفاق، بتاريخ جانفي 1958.
- 50- لونتان(بول)، " الحركة الوطنية بتونس الجذور والتاريخ"، كراسات عالمية، عدد 35، أبريل 1952.
- 51- نافع(محمد)، "اصلاحات بتونس؟ دورية الديمقراطية الجديدة، عدد 12، فيفري 1952.
- 52- (—، —): "خدعة الاتفاقيات التونسية الفرنسية"، دورية الديمقراطية الجديدة، عدد 16، بتاريخ جوان 1955
- 53- (—، —): "ماهي المسألة التونسية؟"، دورية الديمقراطية الجديدة، عدد 8، أوت 1950.
- 2- باللغة الأجنبية:

54- Bernard(Augustin): « La main d'œuvre dans l'Afrique du Nord », In **Etudes et Documents rapport au comité d'Algérie, Tunisie, Maroc, Tunis**, 1930.

55- Bourguiba (Férid), Revanche du syndicalisme tunisien, **Journal la jeune Tunisie**, n°1, 15 juin 1947.

- 56- Elie (Cohen-hadria): «Du protectorat Français à l'indépendance Tunisienne-Souvenir d'un témoin socialiste», C.M.M.C, Nice, France, 1976, p185.
- 57- Georges (Pierre) , « Problèmes de la Tunisie contemporaine », **la pensée** , n° 7 (Avril – Mai – Juin), 1946.
- 58- Irving (Bown), "Importance du Syndicalisme Tunisien", **In Preuves**,(mars 1953).
- 59- Jilien (D'Aulnay), Le Syndicalisme Tunisien et ses connexions internationales, **Nouvelle Revue Française d'histoire d'Outre-Mer**, (novembre1953).
- 60- Lepidi (Jules), Evolution de la situation économique en Tunisie de 1938 à 1947 dans « **Bulletin économique de la Tunisie** » 1947-48.
- 61- paul (Berdin), « Les populations arabes du control civil de Gafsa et leurs genres de vie », **Revue I.B.L.A**, 2^{eme} 3^{eme} 4^{eme} trimesters, 1944.
- 62- Sadaoui (Hacen), Unite ouvrière et la nationalism, Bourgeois en Tunisie, **In le mouvement syndical national**, n° 8-9 out-September,1950
- 63- Souyris (André), « Le mécanisme de la révolution tunisienne(1934-1954) », « **Revue de Défense national** » , 1^{er} Octobre 1956
- 64- Tableau extrait de R .Barre: « L'Economie de la Tunisie », **Revue d'Economie politique** n°2,1954.
- Viot (André) : « Du congrès de l'union de syndicats de Tunisie d'octobre 1946 à la naissance de la C.G.T.(F.O) », **Tunis-Socialiste**, 11 mars 1948.

ج . الدوريات:

1- باللغة العربية:

- 66- الأخبار الصفاقسية، العدد 34، بتاريخ 20 مارس 1946.
- 67- (—،—): عدد 63 ، بتاريخ 29 جوان 1946.
- 68- (—،—): عدد 107، بتاريخ 30 نوفمبر 1946.
- 69- (—،—): عدد 178 و 179، بتاريخ 6 و 9 أوت 1947.
- 70- الإرادة، عدد 707، بتاريخ 9 مارس 1948.
- 71- تونس الاشتراكية، العدد 855، سنة 1925.
- 72- تونس الفتاة ، بتاريخ جويلية 1947.

- 73- الحركة النقابية العالمية، العدد الأول، ماي 1949.
- 74- (—،—): العدد 4، بتاريخ: أوت 1949.
- 75- (—،—): العدد 7، بتاريخ جويلية 1950
- 76- (—،—): العدد 8 - 9، سبتمبر اكتوبر 1951.
- 77- الحرية، بتاريخ 14 نوفمبر 1948.
- 78- (—،—): بتاريخ 19 ديسمبر 1948.
- 79- (—،—): ، بتاريخ 25 أكتوبر 1948.
- 80- الرسالة التونسية، بتاريخ 16 سبتمبر 1949.
- 81- الزهراء، عدد 11 ، بتاريخ 14 جانفي 1947.
- 82- الشعب التونسي، العدد 749، بتاريخ 21 فيفري 1947.
- 83- (—،—): العدد 751، بتاريخ 18 أبريل 1947.
- 84- (—،—): عدد خاص، 5 ديسمبر 1959.
- 85- صوت العمل، بتاريخ 16 ماي 1947.
- 86- (—،—): بتاريخ 31 ماي 1947.
- 87- (—،—): بتاريخ 01 جانفي 1948.
- 88- (—،—): بتاريخ 16 أبريل 1948.
- 89- (—،—): بتاريخ 12 ماي 1948.
- 90- (—،—): بتاريخ 15 فيفري 1948.
- 91- صوت تونس، بتاريخ 10 ديسمبر 1949.
- 92- العمل التونسي، 26 جانفي 1937.
- 93- فرونك تيرار، بتاريخ 10 ديسمبر 1952.
- 94- مجلة "ليلا ونهارا"، بتاريخ 14 أوت 1947.
- 95- المجلة الاشتراكية، سلسلة جديدة، عدد 55، مارس 1952.

- 96- مجلة ثروة بروليتارية، عدد 306-307، أوت /سبتمبر 1947.
- 97- (—،—): عدد 308 ، أكتوبر 1947.
- 98- (—،—): عدد 369، جانفي 1953.
- 99- (—،—): عدد 370، فيفري 1953.
- 100- المجلة الديمقراطية الجديدة، عدد3، مارس 1953.
- 101- المستقبل الاجتماعي، العدد 13، السبت 10 جوان 1944.
- 102- (—،—): عدد56، سنة 1948.
- 103- مستقبل تونس، العدد الأول، بتاريخ 18 مارس 1944.
- 104- (—،—): العدد الثاني، بتاريخ 25 مارس 1944.
- 105- (—،—): العدد الثالث، بتاريخ 08أفريل 1944.
- 106- (—،—): العدد 6، بتاريخ 20أفريل 1944.
- 107- (—،—): العدد 11 ، بتاريخ 7 أوت 1944.
- 108- (—،—): العدد 18، بتاريخ 15جويلية 1944.
- 109- (—،—): عدد شهري ماي، أوت، 1947.
- 110- (—،—): العدد 179، 29 أوت 1947.
- 111- نشره اسبوعية للحزب الاشتراكي، عدد127، بتاريخ 11 ديسمبر 1952.
- 112- النهضة ، بتاريخ 26 أوت 1945.
- 113- (—،—): بتاريخ 16أكتوبر 1945.
- 114- (—،—): بتاريخ 22جانفي 1946.
- 115- (—،—): بتاريخ 29 جانفي 1946.
- 116- (—،—): عدد 6926، بتاريخ 29 أفريل 1946.

2- باللغة الأجنبية:

- 117- La voix du peuple, 20 Mai 1933 .
- 118- (—،—) : 25 Mai 1933.
- 119- Le petit Matin, N°864, 24 Décembre 1947.
- 120- (—،—) : N°1266, 03 Avril 1949.
- 121- (—،—) : N°1279, 19 Avril 1949.
- 122- (—،—) : du 13 Octobre 1955.
- 123- Monde du travail libre, n° 37-38, juillet-out 1953.
- 124- (—،—) : n° 51, 21 Septembre 1954.
- 125- La Dépêche Tunisienne, samedi 1^{er} Avril 1944.
- 126- (—،—) : 25 Décembre 1952
- 127- L'Avenir de Tunisie, n°3, du samedi 1^{er} Avril 1944.
- 128- (—،—) : n°6, du samedi 22 Avril 1944.
- 129- Tunisie-socialiste, 31 out 1946.
- 130- (—،—) : 2 Septembre 1946.
- 131- (—،—) : 23 octobre 1946.
- 132- (—،—) : 19 Février 1947.
- 133- (—،—) : 24 Février 1947.
- 134- (—،—) : 1^{er} mars 1947.
- 135- (—،—) : 11 mars 1948.
- 136- (—،—) : 29 mars 1948.
- 137- Le mission, 3 Septembre 1948.
- 138- (—،—) : 17 Novembre 1948.
- 139- (—،—) : 11 Novembre 1949
- 140- (—،—) : 15 Juin 1951.

- 141- (—،—) :22 juin 1951.
142- (—،—) :14 juillet 1950.
143- Fraternité, 28 juillet 1950.
144- Tunis-soir, 12 février 1952.
145- L'hebdo Française, 13Décembre1952.
146- L'Oobservateur, N°93, 21Février1952
147- (—،—) : N°135, 11Décembre1952.
148- (—،—) :N°136, 18Décembre1952.
149- (—،—) : N°137, 11Janvier1953.
150- Le travailleur, N°3,1944
151- (—،—) : N°6,1946.
152- Tunis-Soir ,18 juin 1937.
153- L'Action Tunisienne, 25 juin1937.

ثالثا : المراجع:

أ - الكتب

1: باللغة العربية:

- 154- ابراهيم بغدادي(عبد السلام):الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993.
155- أبو عمرو (مصطفى أحمد) ، علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الاسكندرية، 2005 .
156- إدريس(الرشيد) وآخرون: كيان المغرب وآفاقه في بناء المغرب العربي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،1983.
157- عثمان (فرحات)، "حفريات حول دور الحركة النقابية في النضال السياسي بتونس"، مجلة نواة، تونس، [د.ت]، بتاريخ 2013/07/23.

- 158- الأقرش (عبد الحميد)، الحركة العمالية التونسية (1920-1957)، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، (دمشق) سوريا، 1988.
- 159- (بن) الأصفر (محمد) وآخرون: الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر تونس، 2013.
- 160- (ـ، ـ): الموسوعة التونسية، ج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر تونس، 2013.
- 161- البزاز (سعد توفيق): الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924-1956)، دار زهران للنشر، الأردن، 2015.
- 162- بغدادي (عبد السلام ابراهيم)، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- 163- (بيوض (جميل) وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991
- 164- التيمومي (الهادي): تاريخ تونس الاجتماعي (1881-1956)، ط1، دار محمد علي الحامي، تونس (صفاقس)، 1997.
- 165- (ـ، ـ): دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي - مثال تونس - ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد8، بيروت، 1986.
- 166- الجابري (محمد عابد) و آخرون: وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة لعربية، بيروت، 1993.
- 167- الجبلي (عبد المنعم)، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم، مكتبة النهضة، (د ط) (د س).
- 168- جلال (يحي): تاريخ المغرب العربي الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج3 الدار القومية للطباعة والنشر، تونس، 1996.
- 169- (ـ، ـ): المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرر و الاستقلال، الدار القومية للطباعة و النشر، 1996.

- 170- الجندي(رضوان):سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادي في فلسطين (1922-1929)، د م ، دس.
- 171- (بن) حميده(عبد السلام): الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ج1، ط1، ترجمة رضا بسايس وآخرون، دار محمد علي الحامي، تونس، 1980.
- 172- (،-) :الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ج2، ط1، ترجمة رضا بسايس وآخرون، دار محمد علي الحامي، تونس، 1980.
- 173- خالد (أحمد):أضواء على البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.
- 174- (،-) :الزعيم عبد العزيز الثعالبي وإشكالية فكره السياسي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2001.
- 175- (،-) :الزعيم فرحات حشاد بطل الكفاح الاجتماعي والوطني شهيد الحرية(حياته ونضاله وفكره وكتاباتة)، ط1، مطبعة الشان إليزي، تونس، 2007.
- 176- خرفي(صالح): عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1 دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1995.
- 177- الخفشي (حسن صالح)، مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية42، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، 1973.
- 178- داهش(محمد علي): في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.
- 179- الدقي (نور الدين)، تونس عبر تاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، اشراف: الشاطر خليفة، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
- 180- (،-) :، حركة الشباب التونسي، ط1، م أ ح و، تونس، 2005.
- 181- الدسوقي(ناهد ابراهيم):دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعارف الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2008.

- 182- الذوايدي(زهير): تطور الحركة الوطنية التونسية(1929-1939)، دار التقدم للنشر، تونس، 1982.
- 183- الزميرلي (الصادق): أعلام تونسيون، تقديم وتعريب : حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986.
- 184- السرجاني(راغب): قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.
- 185- سعد الدين(ابراهيم) و عبد الفضيل(محمود): انتقال العمالة العربية المشاكل والأثار السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- 186- الشاطر(خليفة) وآخرون: تونس عبر التاريخ- الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
- 187- شاهين(محمود):الحق في التنظيم النقابي، الدار الفلسطينية للنشر، رام الله، فلسطين، 2004.
- 188- شترة(خير الدين): اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية(1900. 1939)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 189- الشريف(محمد بن يونس): عظماء منسيون، ج2، دار الاندلس، تونس، 2010
- 190- الشريف(محمد الهادي): تاريخ تونس، تعريب محمد شاوش ومحمد عجيبة، سراس للنشر، تونس، 2001.
- 191- الصادقي(سعيد): بورقيبة سيره شبه محرمة، رياض الريس للنشر، لبنان، 2000.
- 192- (بن) صالح (أحمد): تونس التنمية والمجتمع، حوار مارك نازفان، دار الكلمة للنشر، تونس، 1980.
- 193- عبد الله (ابراهيم): شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني، ج1، مؤسسة سعيدان للنشر والطباعة، تونس، 1996.

- 194- عبد الله (الطاهر): الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.
- 195- (-،-): تاريخ الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، بيروت، 1974.
- 196- عبد(عاطف): قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم(تونس-الجزائر)، د ط، 1998.
- 197- العريف (أسماء)، " وحدة المغرب العربي دروس في التاريخ"، مجلة المنار، العدد 19، السنة الثانية، باريس، 1986.
- 198- عطا الله الجمل(شوقي): المغرب الكبير من الفتح الاسلامي إلى الوقت الحاضر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، المكتب المصري للتوزيع، مصر، 2007.
- 199- عزيز(عبد الكريم): نضال شعبي أبي - تونس - (1881-1956)، د ط ، مركز النشر الجامعي، العراق، 1981.
- 200- العقاد(صلاح):المغرب العربي من الاستعمار إلى التحرر، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1958.
- 201- غلاب(عبد الكريم): قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
- 202- الفاسي (علال): الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
- 203- فروخ(عمر): وثبة المغرب، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، (بيروت)، لبنان، 1961.
- 204- الفيلاي(مصطفى) وآخرون: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 205- القصاب(أحمد): تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)، تعريب: حمادي الساطي ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

- 206- كرو (محمد أبو القاسم): أعلام منسيون . حصاد العمر، دار المغرب العربي، تونس، 1998.
- 207- الكيالي (عبد الوهاب): الموسوعة السياسية، ج6، دار الفارس للنشر، (عمان)، الأردن، 1995.
- 208- لوفران (جورج): الحركة العمالية في العالم، ترجمة: إلياس مرمي، منشورات عويدات، بيروت، 1980.
- 209- لعيراج (خولة) وآخرون: موجز الحركة الوطنية التونسية - مقارنة- (1881-1964)، الدار التونسية للنشر، تونس، 2008.
- 210- اللولب (حبيب حسن)، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 211- المالكي (محمد): الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- 212- مجموعة من المؤلفين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، م أ ت ح و، تونس، 2008.
- 213- المكني (عبد الواحد) ، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد البطل، تق: حسين العباسي، صامد للنشر، تونس، 2012.
- 214- مناصريه (يوسف): دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين (1919-1934)، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- 215- (-،-) : الصراع الايديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2000.
- 216- نازلي معوض وأحمد يوسف، " ندوة المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 107، بيروت، 1988

217- الموسوي(ضياء مجيد)، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

218- نويره(الحبيب)، الذاكرة الحية، ذكريات عصفت بي، دار سراس للنشر، تونس، 1992.

219- الهرماسي(محمد الصالح):تونس والحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد (1956-1986)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1995.

220- 83- ياغي(أحمد اسماعيل): تاريخ العالم العربي المعاصر، ط 1، مكتبات للنشر العبيكان، الرياض، 2000.

221- (-، -) و الشيخ(محمود شاكر): تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.

2- باللغة الفرنسية:

222- Azouz (Boubaker Letaief): **Tels syndicalistes, Tels syndicats ou les péripéties du mouvement syndical Tunisienne**, T1, Tunis, cartage, 1980.

223- Carle(Marques) :**Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte** , Ed Sociales, Paris, 1989.

224- Henri(Grimal) : **La décolonisation (1919-1963)**, Ed Armand colin, Paris, 1965.

225- Ivanov (N A) : **La naissance du mouvement ouvrier national en Tunisie (1924-1925)**, Edition de Moscou, 1970.

226- Jean(Poncet) : **La colonisation et l'Agriculture en Tunisie depuis 1881**, Mouton et co - la Haye, Paris, 1962.

227- Kraiem(Mostafa) : **La classe Ouvrière Tunisienne et La lutte de libération nationale(1939-1952)**, Tunisie,1980.

228- Perillier(Louis), **La conquête de l'indépendance tunisienne**, Paris, éditions robert laffort , 1979.

229- Plum (werner) : **Les syndicats au Maghreb (UGTT- UMT – UGTA)**, For schyng institut de Friedrich, Ebert , Stiftung , Traduction d'Evaschulo, Paris, 1962.

230- Samir(Amin): *L'économie du Maghreb (La colonisation et la décolonisation)*, Tome1, Edition de Minuit, Paris, 1996.

ب - المقالات:

1- باللغة العربية:

231- إيفانوف، "ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية(1924-1925)", ترجمة وتعليق

حفناوي عمايرية، مجلة دراسات عربية، العدد الأول، السنة التاسعة، بيروت، 1972.

232- البزاز(سعد توفيق عزيز)، "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل

1946-1956"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12- 13،(الموصل)، العراق،

جوان 2013.

233- بكوش (سمير) ، "صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها

بين 1947-1948"، مجلة روافد، العدد 6 ص31، م أ ت ح و ، 2001.

234- (،-) : " الهادي شاكر: الزعيم وشبكة علاقاته السياسية الوطنية"، مجلة روافد،

العدد التاسع،(م أ ت ح و)، تونس، 2004.

235- بوطيبي(محمد)، "الحركة النقابية التونسية(دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم

العملة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا)" المجلة المغاربية للدراسات

التاريخية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد13، ديسمبر 2017.

236- بويحي (سالم)، "العلاقات بين عمال تونس وفلسطين وموقف الطبقة العاملة من

القضية الفلسطينية(1945-1946)"، م . ت . م، السنة 16، العدد(55-56)، طبع الشركة

التونسية لفنون الرسم، تونس، 1989.

237- (،-) : "العلاقات بين عمال تونس ومصر(1945-1958)"، م . ت . م، السنة16،

العدد 53-54، طبع الشركة التونسية للفنون والرسم، تونس، 1989.

- 238- (،-) : "العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي (1946-1956) ، " م.ت.م" ، العدد 43-44 ، السنة 13 ، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، 1966.
- 239- التكريتي (غيلان سمير طه) ، " الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939" ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 13 ، جانفي 2012.
- 240- التميمي (عبد الجليل) ، " فرحات حشاد والحركة العمالية والنضال الوطني" ، أعمال المؤتمر العالمي ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، ط1 ، زغوان ، السلسلة الثالثة للحركة الوطنية التونسية والمغربية ، رقم 8 ، جانفي 2002.
- 241- التميمي (عبد المالك خلف) ، " بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني" ، مجلة علوم اجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، المجلد 12 ، ربيع 1984.
- 242- جورجيت عطية (ابراهيم) ، " حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني" ، مجلة دراسات عربية ، العدد 8 ، السنة السادسة عشر ، بيروت ، 1980.
- 243- حامد (رؤوف عباس) ، " حركة التأليف في مجال العمل والعمال من واقع القائمة البيبليوغرافية للدراسات العمالية" ، مجلة الكتاب العربي ، العدد 40 ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1968.
- 244- الحداد (خالد) ، "صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس" ، جريدة تونس الشروق ، (د.ت) ، بتاريخ: 2017.02.19.
- 245- حشاد (نور الدين) ، "فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل" ، مجلة الثقافة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، عدد 86 ، الجزائر ، مارس 1985.
- 246- بن حميدة (عبد السلام) ، النقابات والوعي القومي . مثال تونس . "مجلة المستقبل العربي" ، العدد 83 ، السنة الثامنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986.

- 247- خالد(أحمد)، "ميلاد جامعة عموم عملة تونس"، *جريدة الشعب*، (د-ت)، بتاريخ: 02.12.2006.
- 248- الرفاعي (أحمد) ، "من تاريخ الحركة النقابية، دراسة الطبقة العاملة في البلدان العربية"، *ماهي المجلة*، نوفمبر 1969، العدد الثالث، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، تونس، 1982.
- 249- شلبي (محمد الحبيب)، "موقف الحزب الحر الدستوري التونسي من المحور والحلفاء، ثلاثة رسائل من الشيخ أمين الحسيني إلى عبد العزيز الثعالبي"، م. ت. م، العدد 21-22، أبريل 1981.
- 250- بن صالح (أحمد) (شهادات السياسية)، "إضاءات حول نضاله الوطني والدولي"، *السلسلة 11، شهادات شفوية رقم 1*، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات،(زغوان) تونس،2002.
- 251- الصغير(عميرة علية) "قياديون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني(تراجم)"، *مجلة روافد، المعهد الأعلى للحركة الوطنية، تونس، ع: 7، 2002.*
- 252- طوبال (إبراهيم)، "سقوط البورقبيية التطور التاريخي و السياسي للحركة الوطنية التونسية"، *سلسلة دراسات للمعارضة التونسية، العدد الأول، تونس، د س.*
- 253- الطويل (أحمد)،"قضايا المغرب العربي: حوار مع الرشيد إدريس، "مجلة شؤون عربية"، عدد30، تونس، أوت 1983.
- 254- عثمان(فرحات)، "حفريات حول دور الحركة النقابية في النضال السياسي بتونس"، *مجلة نواة،[د.ع]، تونس، ، بتاريخ 2013/07/23.*
- 255- العقاد(صلاح)، "البرقبيية ومستقبل تونس"، *مجلة السياسة الدولية، العدد 27، السنة الثامنة، 1972.*

- 256- عواد (إبراهيم) ، حسن (علي)، خضير (العبيدي)، "الخلافات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937"، مجلة جامعة تكريت، جامعة تكريت، العراق، العدد4، مج23، مارس 2016.
- 257- غيلان (سمير طه التكريني)، "الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين(1918-1939)"،مجلة الآداب الفراهيدي، ع:13، جانفي،2012.
- 258- فياض (نعمة بحر) ، " دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الدستوري الجديد (1934-1945)"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 15 ، جامعة تكريت، العراق، نوفمبر 2013.
- 259- القسنطيني (الكراي)،"الأوضاع السياسية عند دخول الحلفاء إلى تونس": تقديم وتحقيق رسالة خير الله بن مصطفى(ماي - ديسمبر 1943) ، م. ت. م ، عدد 49-50 - جوان 1988.
- 260- الكثيري (مصطفى)، "أحداث 1952 بالدار البيضاء ملحمة تاريخية تؤكد تشبث المغاربة بوحدة المغرب العربي الكبير" ، أنظر موقع www.Arabe.menara.com
- 261- كروم (حسين)، "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية"، مجلة قضايا عربية، العدد 2 ، السنة الخامسة، بيروت، 1987.
- 262- كريم (مصطفى) و صموت (كرمال) ، " الحركة الوطنية والحركة العمالية في الوسط الاستعماري مثال تونس، م . ت. م ، عدد 13-14،تونس، 1979.
- 263 - (،-) : "قضية الحقوق النقابية في دول المغرب العربي 1881-1932"، م. ت. م ، عدد03، تونس، 1975.
- 264 - (،-) : "الكونفدرالية العامة للشغل والحركة النقابية بعد احتلال الحلفاء لمدينة تونس(1943-1944)"، م. ت. م. ع . إ. ج، عدد(40.41)، سنة 1975.
- 265- لوفران (جون) ، " الحركة النقابية التونسية من التحرر إلى أحداث ماي- جوان 1968"، منشورات بايو، باريس، 1969.

- 266- معوض(نازل) ويوسف (أحمد)، " ندوة المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد107، بيروت، 1988.
- 267- بن ميلاد(أحمد)، "وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365 هـ"، م. ت. م ، العدد 23-24، نوفمبر1981.
- 268- يوسف (عادل)، "حول اغتيال الزعيم فرحات حشاد وكتاب " اليد الحمراء" ل أنطوان ملبير" مجلة روافد، م أ ت ح و ، العدد 15، سنة 2010.
- 2- باللغة الأجنبية:

- 269- Alia Esseghir (Amira), Les groupements politiques Français de droite en Tunisie et la décolonisation (1954-1956) in Actes du IX colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964), pub de L'I.S.H.M.N, Tunis, 1999.
- 270- Ben Miled (Ahmed)," Mon témoignage sur le congrès de l'indépendance 23 Aout 1946, sur de quelques documents inédits, "R.H.M", N° 23- 24, Novembre1981.
- 271- BenHamida(Abdeslam), Le syndicalisme Tunisien de la2^{ème} Guerre mondiale à l'autonomie interne, Pub de l'Université de Tunis,Tunis,1972.
- 272- Jean (Bassis) : Ferhat Hached héraut d'un syndicalisme national et victime du colonialisme en Tunisie, In jeune Afrique, n° 883, 9décembre 1977.
- 273- (—,—) :Ferhat Hached (1914-1952),In Jeune Afrique,n°883 du 9 décembre 1977.
- 274- Kraiem (Mustapha), 'alu GTT et Le mouvement syndical maghrébin avant l'assassinat de « Ferhat Hached »'R. H. M. 7^{ème} année (17-18)janvier, Tunis,1980
- 275- Lefranc (Georges) : « Le syndicalisme en France », Presse Universitaire de France , 9^{ème} édition, 4^{ème} trimestre, France, 1975.
- 276- (—,—) :« Les syndicalismes dans le monde » Presse Universitaire de France, Paris, 6^{ème} Ed ,1966.
- 277- Slim (Taleb)," La politique étrangère de la Tunisie (historique)",In "Etudes international" ,N° 31,Tunis,Février 1989.

ج . الرسائل الجامعية:

1- باللغة العربية:

- 278- طبابي حفيظ، الحركة النقابية بمناجم قفصة(1936-1956)، أطروحة شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1992.
- 279- (،-) : الحزب الدستوري القديم(1934-1938)،(شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس)، تونس، السنة الجامعية 1984-1985.
- 280- العبيدي عبد الجليل، المقيم العام جون دهورتوكوك والمسألة التونسية (جانفي 1952 أوت 1953)،(بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس الأولى)، تونس، السنة الجامعية 1998-1999.
- 281- العربي عبد القادر، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي، ج1،(رسالة دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس)، تونس، السنة الجامعية 1984-1985.
- 282- عقيب محمد السعيد، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956،(رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الجزائر)، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر2(أبو القاسم سعد الله)،الجزائر،السنة الجامعية 2009-2010.
- 283- المختار نزار أحمد، "وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق(1918-1958) "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية لجامعة الموصل، العراق، 1998
- 284- المنجي واردة، "علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد 1954-1957"،(شهادة كفاءة في البحث)، إشراف علي محجوبي، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1987.
- 285- نحلة محمد يوسف، "تطور الحركة الوطنية في تونس(1881-1956)"، رسالة ماجستير، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981.

2- باللغة الأجنبية:

- 286-** Abdel moula Mohammed, L'université Zaitounienne et la société Tunisienne, (Thèse de Doctorat de 3^{ème} cycle en sociologie), Tunis, 1991.
- 287-** Azzedine Chamakh Mohammed, « Les grands problèmes sociaux et l'évolution du syndicalisme ouvrier en Tunisie », Thèse pour le doctorat (sp sciences économiques), soutenue le 5 juin 1953, sous la direction de Mr Gaston, Faculté de droit de l'Université de Paris.
- 288-** Ben Hamida Abdeslam, « Le début du syndicalisme Tunisien de 1944 au 5 Aout 1947 à Sfax », fait sous la direction de Mr A. Nouschi, Université de Nice, Décembre, 1971.
- 289-** Feniche Noureddine, Ferhat hached et le mouvement syndicalisme Tunisienne, Anex de thèse de doctorat 3^{ème} siècle, sous la direction M^r R montraine, (marsilia), France, 1972
- 290-** Mamet Pierr, Les expériences syndicales en Tunisie de 1881 à 1956, Diplôme présenté sous la direction de M- Berque, Paris, 1963.
- 291-** Noureddine Dougui, Monographie d'une grande Entreprise coloniale : La compagnie de phosphate et du chemin de fer de Gafsa(1897-1930), Thèse de doctorat d'état , Faculté de science humaines et sociales, Université de Tunis I , Tunisie, 1991.

د . الدوريات:

- 292-** الشعب ، العدد65، بتاريخ 21 جانفي 2002.
- 293-** المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد13، ديسمبر 2017.
- 294-** الاتحاد الاسبوعية " الشعب"، عدد 42، 5 نوفمبر 1976.

قائمة الفهارس

01. فهرس الأعلام

02. فهرس الأماكن والبلدان

03. فهرس المحتويات

01 . فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
أ	
إبولية لوش	.22
الأصرم محمد	.52
الأفغاني جمال الدين	.48
ألبار بوزنكي	.115-119-144-143-149-204-205-266
أنطوانا كولانا	.147
أيرفين براون	.148
ب	
باش حنبة علي	.53-52-50
بالقاضي الهاشمي	.132
الباي محمد الأمين	.276
الباي محمد المنصف	.90-89-59
الباي محمد الناصر	62-56
بروبان جورج	.222-119
بلوم ورنار	.168
بن رمضان محمد	.139
بن سعيد الطاهر	.151
بن صالح أحمد	.168-169-187-203-210-228-229 - 250-263-265-266-267-275-280
بن عاشور الفاضل	.191-110
بن عاشور محمد الطاهر	.233-48
بن عبد الله بلعيد	.273
بن مصطفى خير الله	.50
بن ميلاد أحمد	.33

163-194-197-199-200-203-239 - 264.	بن يوسف صالح
136-167-181-182-203-235-242 - 280.	البودالي النوري
139-169.	بوراوي عبد العزيز
159-169.	البورصالي الطاهر
24-26-27-37-121-163-164-171-182-190-194- 197-198-199-201 - 203-204-239-260-264- 265-266 - 282.	بورقيبة الحبيب
49.	بوشوشه علي
273.	بوعزة الطيب
171-188.	بيار فوزار
210.	بياركومان
32.	بيرتون مارسال
80.	بيرني
280.	بيكر
ت	
169-261-276-280.	التليي أحمد
273.	التيباري محمد
ث	
52-53-54-56-58-60-90-91-189-190.	الثعالي عبد العزيز
ج	
208.	جان روس
181.	جدانوف
284.	جرجوره منعم
144-205.	الجنرال دي غول
142.	الجنرال ماست
32.	جوليتو
157-206.	جون مونس

ح	
الحامي محمد علي	24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-40-204-205-265.
الحداد الطاهر	28-29-216.
حشاد فرحات	116-117-118-119-120-121-122-123-124 - 128-134-136-138-139 - 140-141-142-143-144-146-147-148-149-150-151-154-155-159-161-163-164-165-166-167-168-169-170-178-179-182-184-185-197-201-202-203-204-205-206-210-213-214-215-216-217-220-222-224-226-228-229-231-232-233-234-235-237-239-240-242-243-244-246-247-249-250-251-256-257-258-259-261-262-263-268-270-272-273-274-275-278-279 - 280-281-283.
خ	
الخيارى محمود	136.
د	
دنبروك	280.
دورال	226.
دوران أنجليفيال	207.
دوريل	32.
دي هوتكلوك	260.
ر	
رمادي	207.
روبير بوترو	215.
روبير لاكوست	112.

245-261.	روبرت شومان
.210	روبرت فيردي
.118	الري محمد
ز	
.189	زغلول سعد
ط	
.284	طوبى توفيق
س	
.183	ستالين
.117-118-120-121.	سعد مسعود بن علي
.113-114-140-180-214-223.	السعداوي حسن
.54	السقا أحمد
.183	سليمان بن سليمان
.48-49.	السنوسي محمد
ش	
.262	شاكر الهادي
.124	شريف كيلاني
.170	الشفى سالم
.27-194-261.	شنيق محمد
ص	
.56-190.	الصافي أحمد
.198	الصحبي فرحات
.4-18-20.	صفر البشير
.29	صفر الطاهر
ع	
.119-120-133-139-140-158-169-170-195-197.	عاشور الحبيب
.48	عبده محمد

العريس مصطفى	.233-219
عميرة الطاهر	.250
العياري مختار	.28
ف	
فرانس فانون	.64
فرحات صالح	.192-190
فلاندان	.108
فيشي	.114-111
فينودوري جون بول	.26-24
ق	
قاستون مانموس	.214-213
قروي محمد علي	.48-45
قلاتي حسن	.53
القناوي بلقاسم	.51-49-48
قورس	.206
ك	
كامل مصطفى	.51
كريم محمد	.177
الكثيري مصطفى	.273
الكعاك	.207-205
كوهان حدريا	.210
ل	
لخيارى بلحسن	.239
لوتان	.244
لوزان	.164
لوسيان سان	.34
لينين	.214

م	
236-234-79.	مارشال
194-193-60-57.	الماطري محمود
218-142.	ماك وبني
264-246-171.	منديس فرانس
280-247-228-203-185-167-159	المسعدى محمود
197.	مقتي محمد
203.	المنجى سليم
51.	مبي روني
ن	
43.	النوري حسن
197-178-51-50.	نويره الهادي
هـ	
113.	هنتلر
272.	الهرماسي
و	
189-54-53.	ولسن

2- فهرس الأماكن والبلدان

اسم المكان والبلد	رقم الصفحة
أ	
الاتحاد السوفياتي	79-145-183-184-187-189-236.
أسيا	206-241-242.
إفريقيا	206-207-241-268-269.
ألبانيا الصغيرة	183.
ألمانيا	55-60.
أم العرائس	59-186.
أمريكا الشمالية	241.
أمريكا اللاتينية	241.
انجلترا	25-78-79.
أندونيسيا	182.
أهالي الجريد	47.
أوربا الشرقية	136-214.
أوربا الغربية	59-214.
أوروبا	79-137-206-241-242-248.
أولاد جلاص	47.
الإيالة التونسية	206.
إيرلندا	214.
إيطاليا	53-58-43-87.
ب	
باجة	39-223.
باردو	54.

باريس	34-53-55-164-181-183-206-241-268- 271-277.
باندونق	251.
برج السدرية	238.
برلين	27-165-245-248.
بروكسل	148-165-168-242-246.
بريطانيا	29-30-88-91-283.
بغداد	56.
بن قردان	124-158.
بنزرت	27-28-36-37-38-45-46-76-92-132-155- 160-165-182-210.
بني يزيد	47.
بوداست	182.
بوسالم	134.
بولونيا	181-185.
ت	
تركيا	50-53.
ترسخانة فيري فيل	59-60-69.
توزر	99.
تونس	47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-62- 63-64-65-69-70-71-72-74-75-76-77-80- 86-88-89-92-94-95-97-99-103-105-107- 108-109-110-112-113-114-115-117-123.

-146-143-142-140-135-133-132-130-128 -180-179-178-167-166-165-156-155-147 -206-205-204-203-202-198-193-190-184 -224-223-221-219-218-217-212-209-208 -241-240-233-230-229-228-227-226-225 -263- 262-261-260-258-257-249-246-242 -280-278-276-274-272-270-267-266-264 .285-283-282-281	
.185	تشيكوسلوفاكيا
ج	
.122	جامع الزيتونة
.221-158-157	جبل الجلود
.33	جبل الخروبة
.161-59	جرجيس
.68	الجريصة
-270-269-264-263-242-241-98-95-44-53 .276-275-274-273-272-271	الجزائر
.167-64-63	جزر قرقنة
202-201	جزيرة جالطا
.52	الجلاز
.242	جنيف
ح	
.92-36-16	حامة قابس
.33	الحجاز
.160	حلق الوادي

34.	حمام الأنف
خ	
156-133.	الخروية
128-123-27-50.	الخلدونية
د	
273-267-249.	الدار البيضاء
284.	دمشق
189.	الدولة العثمانية
ر	
163.	رادس
219-186-89-59.	الرديف
182.	روما
ز	
163.	زغوان
ط	
53.	طرابلس
س	
258-198-175.	سان فرانسيسكو
245.	ستوكهولم
95.	سردينيا
280.	السودان
88.	سوريا
223-136-135-134-133-76-59.	سوسة
34.	سوق الأربعاء
138-134-34.	سوق الخميس

34.	السوق المركزية
ش	
63.	الشابية
74.	الشابة
32-91-117-118-226-227-249-268-269-	شمال إفريقيا
270-272-275.	
ص	
50.	الصادقية
26-32-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-	صفاقس
44-45-110-116-117-118 -120-122-123-	
128-133-138-140-141-145-151-155-156-	
158-159-160-165-167-194-195-196-197-	
206-221-223-169-177.	
86.	صقلية
34.	الصوف الجزائرية
183-265.	الصين
ع	
133-158	عين دراهم
ف	
34.	الفحص
47-55-58-59-60-62-63-64-65-69-88-90-	فرنسا
91-94-95-97-107-109-110-111-112-113-	
114-116-156-160-179-180-181-182-183-	
199-204-205-206-207-208-209-210-212-	

-263-256-248-244-242-241-228-226-117 265	
.285-284-283-282-56	فلسطين
.263	فيتنام
ق	
.160-155-133-35-27	قابس
.279-195-88-56	القاهرة
.282	القدس الشريف
.170-123-63	قرقنة
.193-57	قصر الهلال
-117-99-98-97-96-93-74-68-60-59-34 .277-260-227-158-140-118	قفصة
.280	قناة السويس
.34	قنطرة
.223-151-92	القيروان
ك	
.223-160-59	الكاف
ل	
.88	لبنان
.241-204-183	لندن
.282-281-276-274	ليبيا
م	
.47	ماجر
.223	ماطر
.219-59-45-40	المتلوي

.139	المدرسة المرادية
.241	مدغشقر
.160	مدنين
.159	المدينة العتيقة
.48	المشرق العربي
.32	مرسيليا
.27	معهد باستور
. 282-280-279-278-277-198-189-43-20-18	مصر
.33	المضيلة
83.	مطاطم
-271-270-269-267-264-263-242-241-27 .276-275-273-272	المغرب الأقصى
-274-273-272-271-270-268-267-256-61 .283-282-276-275	المغرب العربي
.186	مكناسي
.233	موسكو
.279-244-236-166-148	ميلانو
.35-32	ميناء تونس
ن	
.257-200-135	النّفيضة
.55	نهج الجبل
.247-91	نيويورك
هـ	
.84	الهامة
.206	الهند الصينية

هولندا	.183
و	
وادي سوف	.90
واشنطن	.233-198-183
الولايات المتحدة الأمريكية	-187-183-165-149-145-91-89-88-78-58 .283-247-244-239-214-198
وادي مجردة	.35
الوطن القبلي	.59-27
وهران	.274
ي	
البيان	.265
يوتو	.184

03 . فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة شكر وعرقان
	قائمة المختصرات
7	مقدمة
الفصل التمهيدي	
مفاهيم ومضامين العمل النقابي والكفاح التحرري في تونس ما بين (1940-1924)	
20	أولاً- العمل النقابي في تونس المفهوم والمضمون والبدايات
20	1- مفهوم ومضمون العمل النقابي
23	2- بدايته الأولى في تونس
44	ثانياً- مفهوم ومضمون الكفاح التحرري وظهوره بتونس
44	1- مفهوم ومضمون الكفاح التحرري
47	2- ظهوره وتبلوره من خلال الحركة الوطنية بتونس
61	- خلاصة الفصل
الفصل الأول	
واقع الحركة النقابية في تونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)	
65	أولاً: أوضاع تونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)
65	1- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
87	2- الأوضاع السياسية
94	ثانياً: واقع الطبقة العمالية بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1946-1939)
94	1- عمال مناجم قفصة

99	2. عمال الرصيف بتونس
102	3- عمال الصناعة والزراعة
107	ثالثاً: الوضع النقابي بتونس في الفترة الممتدة ما بين (1939-1946)
107	1 - واقع الحركة النقابية الفرنسية التونسية
110	2- الكونفدرالية العامة للشغل في الفترة الممتدة بين (1939-1946)
114	3 - الاتحاد الإقليمي بتونس في الفترة الممتدة بين (1939-1946)
118	4- اتحاد النقابات المستقلة للجنوب بتونس في الفترة الممتدة بين (1939-1946)
124	خلاصة الفصل
الفصل الثاني	
نشأة وتطور الاتحاد العام التونسي للشغل 1956/1946	
127	أولاً- النشأة والتأسيس للاتحاد
128	1- الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل
129	2 - مبادئ وأهداف الاتحاد العام التونسي للشغل
131	3- أساليب النضال التي اعتمدها الاتحاد منذ تأسيسه
137	ثانياً- معركة الاتحاد الحقيقية لتمثيله على المستوى النقابي
137	1-استقلالية العمل النقابي التونسي بين اتهامات اليسار ومتطلبات المرحلة
146	2- توافق الاتحاد العام التونسي للشغل مع التوجهات الوطنية يثير ارتباك الاشتراكية الفرنسية
149	ثالثاً- الأزمات التي اعترضت الاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1952)
149	1-الأزمة الاقتصادية (1946-1948) والاتحاد العام التونسي للشغل
154	2- أحداث مدينة صفاقس يوم 5 أوت 1947 والاتحاد العام التونسي للشغل
161	3- اغتيال فرحات حشاد وانعكاساته على الاتحاد العام التونسي للشغل (5 ديسمبر 1952)
172	- خلاصة الفصل

الفصل الثالث	
النضال النقابي والتحرري للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال نسيج علاقاته الداخلية والخارجية (1946-1956)	
177	أولاً - علاقات الاتحاد العام مع الأحزاب السياسية وأثرها على فكرة التحرر
178	1- علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الحزب الشيوعي التونسي
189	2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري القديم
193	3 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد.
204	4 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للألمية العالمية)
212	ثانياً- علاقات الاتحاد بالنقابات التونسية الأخرى وتطور فكرة النضال النقابي المحلي
212	1- علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية العامة للشغل بتونس (C.G.T)
219	2 - علاقة الاتحاد العام بالاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (U.S.T.T)
226	3 - علاقة الاتحاد العام مع كتلة النقابات المتحدة بتونس والقوى الشغيلة (FO-CSFT)
231	4 - علاقة الاتحاد العام بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.I.S.C)
233	ثالثاً: علاقة الاتحاد بالنقابات العالمية وبروز فكرة النضال النقابي العالمي لديه
233	1 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة النقابية العالمية (F.S.M)
243	2 - علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (S.I.S.L)
255	- خلاصة الفصل

الفصل الرابع الكفاح التحرري للاتحاد التونسي للشغل في الداخل والخارج من خلال نسقه السياسي (1956-1946)	
259	أولاً- النشاط السياسي للاتحاد العام داخل التراب التونسي(1956-1946)
272	ثانياً- نشاط الاتحاد العام في المغرب العربي(1956-1946)
272	ثالثاً- نشاط الاتحاد العام في الدول العربية (1956-1946)
292	- خلاصة الفصل
296	الخاتمة
308	الملاحق
330	قائمة المصادر والمراجع
354	الفهارس